الجمـــهورية اليـــمـنيـــــــة
وزارة التعـــــــــليم العـــــالي
جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية
نيابة الدراسات العليا والبحث العلمي
قســـم الدراســـات الاسلاميـــة

الحرِّية الدينيّة في العلمانية بين النظرية والتطبيق

المسلمون في فرنسا نموذجاً

(دراســةٌ وصفيــّةٌ تحليلية)

رسالةٌ مقدمةٌ لاستكمال مُتطلبات الحصول على الماجستير في العقيدة والأديان

إعداد الباحث

عبد المجيد عزيز عبده الجبلي

إشراف الدكتور

د. عبد الرحمن يحيى الغميري

للعام الجامعي: ١٤٤٤هـ - ٢٠٢٢ م

بسم الله الرحمن الرحيم

استِهْـــــــــــــــــلالٌ

قال الله تعالى:

﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾

[الشعراء: ١٩٥]

﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾

[الزُّمَر: ٩]

﴿يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ﴾

[المجادلة: ١١]

صدق اللهُ العظيم

الإهـــــــــــــــــــداء:

إلى من شرفني بحمل اسمه، من بذر فيِّ بذرة العلم، والدي حفظه الله ورعاه، من بذل الغالي والنفيس في سبيل وصولي لدرجة عملية عالية.

إلى نور عيني وضوء دربي ومهجة حياتي، أمي ثم أمي ثم أمي... من كانت دعواتها وكلماتها رفيقة الألق والتفوق...

إلى السند والعضد والساعد إخوتي (عبدالواسع وإسماعيل وعبدالوهاب) وأختي أم هشام.

أزف لكم الإهداء حبًّا ورفعةً وكرامةً.

إلى زوجتي أم أحمد رفيقة دربي، التي تحملت مشاق مسيرتي وما تزال.

إلى ولدي الغالي أحمد حفظه الله ورعاه، وجعله من أهل الصلاح.

إلى الدكتور عبدالرحمن الغميري، المشرف على الرسالة حفظه الله ورعاه.

إلى كل من علمني فكرةً، أو أسدى إليِّ نصيحة...

إلى كل أخٍ مخلص...

إلى كل صديق عزيز...

شكـــرٌ وعرفـــانٌ

الشكرُ لله مَنْ يستحقُّ الشكرَ أولاً وآخراً، وظاهراً وباطناً، أشكره – سبحانه وتعالى – على عونه وفضله وامتنانه، أن وفقني لإنجاز هذه الدراسة، وسخر لعبده الضعيف الممكن والمستحيل، ولا يتم شكر الله تعالى إلا بشكر عبادهِ الذين كثيراً ما ساعدوني لكي يظهر هذا العمل على هذا الشكل؛ ولهذا أتقدم بالشكر الجزيل إلى حضرة الأستاذ الدكتور عبدالرحمن الغميري لتفضله بالإشراف عليِّ في هذه الدراسة، وتكرمهِ بنصحي وتوجيهي حتى إتمام هذه الدراسة.

والشكر موصول للدكتور يحيى الصباحي القائم بأعمال رئيس جامعة القرآن والعلوم الإسلامية، من كان خير معين لي في دراستي، والبروفيسور رياض بن عبدات، رئيس الدراسات العليا بجامعة القرآن والعلوم الإسلامية.

والشكر الجزيل لأعضـــاء لجنة المناقشة؛ لقبولهم مناقشة هذه الدراسة، وتحملهم الكثير من المشقة في قراءتها وتدقيقها، وما سيضيفونه إليها من التوجيهات، والملاحظات القيمة التي ستزيدها حُسنًا من حسنات علمهم الزاخر، وتدفع عنها العثرات بحكمتهم ونظرتهم العميقة، كتب الله أجرهم وجعل ذلك في موازين حسناتهم، وتتكون اللجنة من:

الأستاذ الدكتور/عبدالرحمن يحيى الغميري مشرفاً ورئيساً.

الأستاذ الدكتور/ عبدالحق القريضي ممتحناً داخلياً.

الأستاذ الدكتور/ عبداللطيف الهجرة ممتحناً خارجياً.

وخالص شكري وعظيم تقديري لكل زملائي وأحبتي ممن لم يذكروا اسماً.

مستخلَصُ الدراسة باللغة العربية

الحمدُ لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبيّهِ الصادقِ الأمينِ، من بعثه الله رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه والتابعين بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

إن حقوق الإنسان عموماً، والمسلم خصوصاً، يمكن أن تُلخّص في أربعة محاور، هي: (الدين، والتعليم، والتوظيف أو العمل، والإسكان أو السكن)، وتتدرج في تفاصيل هذه المحاور مجالات شتى، مما يتصل بحياة الفرد، والجماعة، والدولة، والعالم؛ وعليه فقد قسمت هذا البحث وفقاً لتلك المحاور، فكان البحث بعنوان: (الحرية الدينية في العلمانية بين النظرية والتطبيق المسلمون في فرنسا نموذجاً دراسة وصفية تحليلية)، وصار البحث وفقاً لذلك في أربعة فصول، الأول بعنوان تعريف مصطلحات البحث(الحرية الدينية في العلمانية النظرية والتطبيق) ، وكان الثاني في المجال النظري للحرية الدينية في العلمانية تحت عنوان (النصوص والقوانين للحرية الدينية في العلمانية)، وأماالثالث فهو التطبيق بعنوان (التطبيق فرنسا نموذجاً)، وأما الرابع كان تحت عنوان (أثر العلمانية على عقيدة وممارسة المسلمين للشعائر الدينية في فرنسا) وكل واحد منها يشتمل على عدد من المباحث، والتي هي بدورها تشتمل على مطالب ، والمطالب تشتمل على عدد من المسائل المتعددة.

كما تبين للباحث أيضاً ومن خلال ما توصل إليه أن العلمانية الفرنسية مجرد قوانين إعلامية نخبوية، تتحكم فيها النخبة الفرنسية، رغم ما هو مكتوب في القوانين العلمانية، وما يروّج له في الخطابات، والكتابات، والمقالات، وقد تبين جلياً التناقض بين العلمانية والأديان، وكذلك بين العلمانية والحقوق والحريات، من خلال مختلف التقارير، والمقابلات، والملاحظات، والأنشطة، والبرامج، التي تم تنفيذها، والتي كشفت زيفَ العلمانية، ومخالفتها على أرض الواقع لكل المبادئ التي تروّج لها.

ومن خلال هذا البحث يوصي الباحثُ بمزيد من الدراسات الواقعية، حول العلمانية والأديان، وتطبيقات ذلك على الواقع، في فرنسا وغير فرنسا؛ بحثًا عن الحقيقة، وردًّا لأكاذيب الإعلام، والنُّخب المتسلّطة، والمتحكمة بالمحتوى، والقرار، في مختلف البلدان؛ بهدف كشف الحقيقة للناس، وإعلاء لكلمة الحق، وردعًا للباطل.

الباحث

Abstract

All praise be to Allah and His blessing and peace be upon His prophet Mohammad , his family, companions and followers till Doom Day …

All parts of the region, and the Muslim in particular, can be summarized in four axes: (religion, education, employment or work, housing or housing), and the details of these prohibitions include all parts of the individual, related to life, the community, the state, and the world; Accordingly, this research was done again:), and the second was under the title (Texts and the Public Sector of Religious Freedom in Secularism), As for the third, I made it in the application entitled (The Application France as a model), and as for the fourth it was under the title (The Impact of Secularism on the Doctrine and Practice of Muslims for Religious Rituals in France), and each of them includes a number of investigations, which in turn include demands, and the demands include a number of issues manifold.

I discussed in this research the rights of M uslim in France from many aspects, through abuse alot of matters, events, values, concepts and issues which the research include. They were discussed and analized in order to know the positive aspects to blostering them and reveal the negetive aspects to put solutions or suggested suitable alternatives and successful solutions.

It become clear to the researcher through the study that Franch.

Secularism – as the others – is just medially elitec regulations controlled by French elite; though what is written in secularism regulations and what is subserverd in speeches, writs and articles. That proved the contrast between secularism and religions. Also between secularism and freedoms and rights. It was proved by differenfs reports intreviews, notes, activities and programmes

which were done and revealed the falseness of secularism. And the violation to principles in real life.

From the research the researcher recommends more reailistic studies, about religions and secularism and the applications of it in real life in France or other places; searching for truth, recrimmminating lies of media and authoritarian elite that controlled the content and decision in different countries. In order to reveal truth to people, deterring evil and exallation goodness.

The researcher

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبيه الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

يعدّ علم العقيدة من أشرف العلوم قدراً، وأجلّها شرفاً، وأهمها للمسلم في أموره كلها؛ وذلك لارتباطه الوثيق بحياة الإنسان عموماً، وحياة المسلم خصوصاً في الدنيا والآخرة، فهو العلم الذي قام عليه أمر الدين، أمر توحيد الله عز وجل، كما أن من مهامه وقضاياه بيان العقائد الوضعية الباطلة، وأثرها في حياة الأفراد، والمجتمعات، وتناقضها مع نفسها، وتناقضها مع غيرها، وتعارضها مع احتياجات الإنسان، في مختلف جوانب حياته، ومراحلها، ومن هذه الأفكار الوضعية (العلمانية)، وهي التي تُنكر جميع الأديان، وتدّعي احترام كل الناس، وحقوقهم، وذلك ما لم يثبت لها، وما لم تثبت هي عليه، كما وجدنا من خلال هذا البحث.

موضوع البحث

موضوع دراستنا هذه هو: (الحرية الدينية في العلمانية بين النظرية والتطبيق المسلمون في فرنسا نموذجًا دراسة وصفية تحليلية)، ويعدّ موضوعاً جديراً بالدراسة وحديثاً؛ من حيث إنه دراسة مباشرة لواقع حياة المسلمين الفرنسيين خلال العقود الأخيرة من تاريخ فرنسا إلى وقتنا الحاضر.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في مدى تطبيق الحرية الدينية للمسلمين في العلمانية وعلى وجه الخصوص في فرنسا في مختلف جوانب حياتهم والتي شملها البحث وهي: (العقيدة والدين، والتعليم، والتوظيف، والإسكان).

أسباب اختيار البحث

اجتمعت لدى الباحث عددٌ من الأسباب التي أدت إلى اختيار هذا البحث، أهمها ما يأتي:

. أن الدراسات في مجال العقيدة كثيرة، ومتشعبة، وقد أُشبعتْ جوانب كثيرة منها بالدراسة والتحليل، واهتمام الباحث بما لم يتعرض له الباحثون كثير في دراساتهم.

. أن العلمانية فكرة طارئة، ويجب تناولها في جميع البلدان، التي تدّعي أنها تتبناها لإدراة شؤون شعبها، لمعرفة مدى امكانية تطبيق ذلك من زيفه.

. ما يعانيه إخوتنا المسلمون الفرنسيون من الظلم في حقوقهم، والتمييز والعنصرية في دولةٍ تدّعي تبنّي

(العلمانية) واحترام جميع المواطنين، وحقوقهم وحريتهم.

. إخراج صورة العلمانية الفرنسية كما يحكيها الواقع الفرنسي، لا كما يصورها الإعلام الفرنسي والنخبة الفرنسية.

حدود البحث

تتمثل حدود البحث في:

. سوف يقتصر البحث على دراسة الحرية الدينية في تشريع ودستور دولة فرنسا ذات المبادئ العلمانية.

. سوف يقتصر على مجالات الدين والتعليم والوظيفة والإسكان.

. زمانياً سوف يقتصر على المائة عام الماضية، والقرن العشرين.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في في عدد من الأمور، أهمها:

. كونه دراسة جديدة على مبدأ العلمانية تطبيقًا على المسلمين في دولة فرنسا العلمانية.

. أنه دراسة حديثة لا تتوفر في الكتب الموجودة على رفوف المكتبات، بل هو دراسة لحياة المسلمين في فرنسا، في هذه العقود الأخيرة من تاريخها.

. أنه يلمس واقعًا مغمورًا، في دولة تتعدّد فيها الاتجاهات الفكرية، والانحرافات، والضغوطات الفكرية على الإنسان.

. أنه يكشف مصداقية مبدأ العلمانية من زيفها، من خلال الواقع والممارسة، لا الإعلام.

. يُظهر البحث واقع حياة المسلمين الفرنسيين في دولة فرنسا العلمانية من ذوي الديانات الأخرى، أو من العلمانيين اللادينيين.

أهداف البحث

يهدف الباحث من إجراء هذا البحث إلى تحقيق عدد من الأهداف، من أهمها وأبرزها ما يأتي:

. بيان مدى تطبيق الحرية الدينية في النظام العلماني الفرنسي.

. كشف الصورة الحقيقية حول كيفية تعامل النظام العلماني الفرنسي مع المسلمين الفرنسيين في فرنسا.

. اتضاح مدى تطبيق مبدأ العلمانية في الحرية الدينية ، في دولة فرنسا العلمانية.

. اظهار مدى ما تحصل عليه المسلمين الفرنسيين على حقوقهم الدينية، والتعليمية، والوظيفية والإسكانية، في ظل الدولة الفرنسية العلمانية.

. تجلية صدق العلمانية من كذبها وزيفها في الحرية الدينية من خلال الواقع، وليس كما يصوره الإعلام

. إبراز مدى التناقض بين المزاعم الإعلامية، والكتابية، والخطابية، للحقوق والحريات في العلمانية، وبين الواقع الحياتي للمسلمين وغير المسلمين في فرنسا.

الدراسات السابقة

تعد دراستي هذه جديدة من حيث موضوعها وتقسيماتها، ولا يدري الباحث – حدّ علمه – وكلنا علمه محدود – بدراسة تحت هذا العنوان، أو في بابه، في أي بلدٍ أو جامعة، ولم أعثر على ما يطابق هذا العنوان لهذا العنوان. ولكن هناك دراسات سابقة مقاربة، نأخذ منها نموذجين:

ـ حظر الحجاب وتطور القومية الفرنسيين، إعداد (Megan Henkel)، جامعة كلية كليرمونت ماكينا، لدرجة بكالوريوس آداب، للعام ٢٠١٢م، وقد ناقش البحث القانون الفرنسي الصادر في عام ٢٠٠٤م، والقاضي بمنع ارتداء الحجاب، أو النقاب في المدارس، أو الجامعات الحكومية الفرنسية، ومدى إمكان تنفيذ ذلك وأثره على حياة المسلمات هناك، وتناقضه مع مبادئ العلمانية، وحفظ حقوق الأشخاص والجماعات، والحلول البديلة أو المقبولة في ذلك، وهو مختلف عن بحثي حيث أن هذا البحث اقتصر على موضوع الحجاب فقط بينما بحثي تناول الحرية الدينية بشكل أوسع في عدة مجالات، والجديد في بحثي هو إبراز الحرية الدينية في فرنسا ومدى التناقض الذي يحصل لها من قبل العلمانيين.

ـ الحرية الدينية في الإسلام، رسالة ماجستير، إعداد محمد عمران شمس عطاء الله، جامعة بيشاور، مركز الشيخ زايد الإسلامي، للعام ٢٠١٤م، وقد تناول البحث الأسس التي وضعها الإسلام لضمان الحريات الدينية لجميع المواطنين والمقيمين والهيئات المقيمة تحت رعاية الدولة المسلمة، سواء كانوا من المسلمين، أم من غير المسلمين؛ باعتبار ذلك حق كفله لهم الإسلام، وهذا البحث أيضاً مختلف عن بحثي فهو يتناول

الحرية الدينية في الإسلام وبحثي يتناول الحرية الدينية في النظام العلماني وعلى وجه الخصوص في فرنسا.

منهج البحث

مما لا شك فيه أن موضوع البحث هو من يفرض على الباحث تحديد منهجية الدراسة، وكيفية تناولها، وقد اعتمدتُ في هذا البحث المنهجَ الوصفيَّ التحليليَّ، حيث يقوم على وصف الظاهرة، وتحليلها، ومعالجتها، واقتراح حلولها، ولا شك أنه تتدخل معه بعض المناهج ذات السمة المعينة، المتصلة بموضوع ما، كالمنهج التاريخي لدراسة بعض المسائل تاريخيًا، ومنهج الملاحظات أو الاستقراء المتصل بالدراسات البيانية والتجريبية.

هيكلة البحث وتقسيماته

أما من ناحية تقسيم البحث فقد تم تقسيمه إلى ثلاثة فصول، تسبقها مقدمة، وتتبعها خاتمة، وبيانٌ بأهم نتائج البحث، ومقترحاته، ثم قائمة بالفهارس العامة للبحث، وكانت هيكلة البحث على النحو الآتي.

ـ الفصل الأول: مصطلحات البحث(الحرية الدينية في العلمانية)، والدين هو الحق الأول للإنسان أو المسلم، ويشتمل هذا الفصل على ثلاثة مباحث، وهي: المبحث الأول كان عن تعريف الحرية الدينية لغةً واصطلاحاً وفي قانون ودستور فرنسا، أما المبحث الثاني فجعلته في مفهوم العلمانية والتعليم لغةً واصطلاحاً والمبحث الثالث قد خصصته في مفهوم مصطلح المسلمون في فرنسا، وكل مبحث منها يشتمل على مطالب ، والمطالب تشتمل على عدد من المسائل، يتم تناولها من خلاله مسألة تلو مسألة.

ـ الفصل الثاني وهو بعنوان (النصوص والقوانين للحرية الدينية في العلمانية)، ويشتمل على أربعة مباحث، جعلت المبحث الأول منها حول النصوص والقوانين في الدين، وكان المبحث الثاني بعنوان النصوص والقوانين في التعليم ، وجعلت المبحث الثالث الحرية الدينية في التوظيف، وأما المبحث الرابع فقد خصصته الحرية الدينية في الإسكان، ، وكل مبحث منها اشتمل أيضًا على عدد من المطالب ، والتي اشتملت المطالب على عدد من المسائل تمت مناقشتها من خلاله.

ـ الفصل الثالث وهو بعنوان: التطبيق للحرية الدينية في العلمانية الفرنسية، ويشتمل على أربعة مباحث، المبحث الأول منها بعنوان (الحرية الدينية وممارسة الشعائر الدينية في واقع العلمانية في فرنسا)،

وكان المبحث الثاني عن (الواقع المعاش للحرية الدينية في فرنسا مجال التعليم) ، وأما المبحث الثالث فقد جعلته بعنوان (حق توظيف المسلمين في علمانية الجمهورية الفرنسية)، واختص المبحث الرابع (حصول المسلمين على السكن في ظل الحرية الدينية العلمانية).

ـ الفصل الرابع وهو بعنوان أثر العلمانية على عقيدة وممارسة المسلمين للشعائر، ويشتمل على مبحثين، المبحث الأول بعنوان اندماج المسلمين في المجتمع العلماني وأثره على العقيدة والعبادة، وأما المبحث الثاني بعنوان: دور المسلم الفرنسي لحماية الحرية الدينية للمسملين في العلمانية الفرنسية، وكل مبحث من هذه المباحث في كل الفصول اشتمل على عدد من المطالب ، والتي بدورها اشتملت على عدد من المسائل، تمت دراستها ومناقشتها من خلاله.

الخاتمة

. خاتمة البحث

. النتائج

. التوصيات

فهارس البحث

وتشتمل على عدد من الفهارس، وهي:

١- فهرس الأيات

٢- فهرس الأحاديث

٣- فهرس الأعلام

٤- فهرس المراجع العربية

٥- فهرس المراجع الأجنبية مترجمة إلى اللغة العربية

٦- فهرس المراجع الأجنبية باللغة الإنجليزية

٧- فهرس الموضوعات

الفصل الأول

تعريف مصطلحات البحث(الحرية الدينية في العلمانية بين النظرية والتطبيق)

المبحث الأول: تعريف الحرية الدينية لغةً واصطلاحاً ومفهومها في القانون.

المبحث الثاني: مفهوم العلمانية والتعليم لغةً واصطلاحاً.

المبحث الثالث: مفهوم مصطلح المسلمون في فرنسا.

المبحث الأول

تعريف الحرية الدينية لغةً واصطلاحاً ومفهومها القانوني

المطلب الأول: مفهوم الحرية الدينية.

المطلب الثاني: الحرية الدينية اصطلاحاً، وفي قانون ودستور فرنسا.

المطلب الأول

مفهوم الحرية الدينية

أولاً:الحرية لغةً:

الحرية مصدر مأخوذ من الفعل " حَرَرَ"، قال ابن فارس " الحاء والراء في المضاعف له أصلان: فالأول ما خالف العبودية وبرئ من العيب والنقص... والثاني: خلاف البرد"[١] "الْحرِّيَّةُ :العِتْقُ، يقال منه: عتق يعتق عتقاً وعتقاً بكسر العين وفتحها"[٢]، ولها تصاريفها في اللسان العربي و معاني كثيرة ترجع إلى معنى الخلوص، والتحرر من القيود، وعدم الإكراه أو الضغط على إرادة الإنسان، قال الله عز وجل: ﴿ وَمَن قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَئًا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ ﴾[٣]، يقول الراغب الأصفهاني:"حررت القوم إذا أطلقتهم وأعتقتهم عن أسر الحبس ، والتحرر جعل الإنسان حراً والحر خلاف العبد"[٤].

ثانياً:الحرية اصطلاحاً:

تباينت التعاريف في الاصطلاح لاختلافهم في تطبيقها على أرض الواقع كلُ على حسب ما يتقيد به سواءً من عقيدة أو غير ذلك. فمفهوم الحرية في الفكر الغربي كما قال طوكفيل :" إن معنى الحرية الصحيح هو أن كل إنسان نفترض فيه أنه خلق عاقلاً يستطيع حسن التصرف، يملك حقاً لا يقبل التفويت في أن يعيش مستقلاً عن الآخرين في كل ما يتعلق بذاته وأن ينظم كما يشاء حياته الشخصية"[٥]

وأما الحرية في القانون الفرنسي:" كل الناس أحرار، والحرية هي قدرة المرء على القيام بكل ما لا

---

[١] مقاييس اللغة، أحمد بن فارس الرازي، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، دار الفكر، عام النشر ١٣٩٩هـ الموافق ١٩٧٩م، المجلد (٦/٢).

[٢] المطلع على ألفاظ المقنع، محمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل البعلي، أبو عبد الله، شمس الدين، المحقق: محمود الأرناؤوط وياسين محمود الخطيب الناشر: مكتبة السوادي للتوزيع الطبعة: الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣ م، ص:٣٨١.

[٣] سورة النساء، رقم الآية:٢٩.

[٤] المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني، المحقق: محمد سيد كيلاني، الناشر: دار المعرفة، مكان النشر: لبنان، عدد الأجزاء : ١، ص: ١١١.

[٥] نقلاً عن مفهوم الحرية لعبدالله العروي، المركز الثقافي العربي، بيروت، الطبعة الخامسة ١٩٩٣م، ص٤٤.

يلحق ضرراً بالآخرين"[1]. والحرية في الفكر الإسلامي:" هي قيمة كبرى تحتل من سلم المقاصد الدينية الدرجات العليا وهي قيمة ثابتة تتصف بالديمومة في الزمان والمكان، وهي من صميم أصول الدين وليست من فروعه، وأول ما يبدو ذلك في عقيدة التوحيد، فجوهر هذه العقيدة هو أن يكون الإنسان مسلماً نفسه فيما يأتي وما يذر لله تعالى وحده، وهو ما يقتضي أن يكون متحرراً من كل ما سواه، فعقيدة الوحدانية تنفي أن يكون المؤمن بها خاضعاً لأي سلطان سوى الأمر الإلهي، سواء تمثل في سلطان داخلي في شهوات النفوس وأهوائها، أو في سلطان خارجي من عادات وتقاليد الآباء أو سطوة الحكام ورجال الدين أو أوهام العناصر الطبيعية"[2] ومفهوم الحرية في القرآن الكريم وردت بألفاظ اشتقت منها:

لفظ الحر في قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡقِصَاصُ فِي ٱلۡقَتۡلَىۖ ٱلۡحُرُّ بِٱلۡحُرِّ ﴾[3] .

وبلفظ التحرير في قوله عز وجل: ﴿ وَإِن كَانَ مِن قَوۡمٍ بَيۡنَكُمۡ وَبَيۡنَهُم مِّيثَٰقٞ فَدِيَةٞ مُّسَلَّمَةٌ إِلَىٰٓ أَهۡلِهِۦ وَتَحۡرِيرُ رَقَبَةٖ مُّؤۡمِنَةٖۖ ﴾.[4]

وبلفظ محرراً في قوله تعالى: ﴿ إِذۡ قَالَتِ ٱمۡرَأَتُ عِمۡرَٰنَ رَبِّ إِنِّي نَذَرۡتُ لَكَ مَا فِي بَطۡنِي مُحَرَّرٗا فَتَقَبَّلۡ مِنِّيٓۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ ٣٥ ﴾ [5].

وخلاصة ما ذكر نجد أن الحرية هي: هي الملكة الخاصة التي تميز الكائن الناطق عن غيره، وتمنحه السلطة في التصرف، والأفعال عن إرادة وروية دون إجبار أو إكراه أو قسر خارجي، وأن يكون الإنسان غير غير مقيد بأي قيد مادي، وللحرية في الإسلام أهمية كبيرة فالإنسان يولد حراً بعيداً عن أي قيود والله أكرمه بالعقل وبفطرةٍ سليمة تقوده للحق وهي من الضرورات الإنسانية ومنح الله الإنسان الحرية في تقرير دينه وفي أمور عقيدته وإيمانه وحمله مسؤولية حرية اختياره، فالإنسان تميز عن سائر الحيوانات بحرية الاختيار ولذلك

---

[1] المادة الرابعة من الإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان والمواطن لعام ١٧٨٩م.

[2] الحريات من القرءان الكريم، حرية التفكير، والتعبير، والاعتقاد، والحريات الشخصية، علي محمد الصلابي، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ٢٠١٣، ص ١٧ وما بعدها.

[3] سورة البقرة، رقم الآية: ١٧٨.

[4] سورة النساء، رقم الآية: ٩٢.

[5] سورة آل عمران، رقم الآية: ٣٥.

كانت التكاليف الشرعية في دين الإسلام قائمة على أساس الاختيار ولولا الاختيار لما كانت هناك جنة ونار.

ثالثاً: تعريف الدين لغةً:

الدين أحد أهم مكونات شخصية الإنسان وتفكيرهِ وسلوكهِ وتعاملهِ مع نفسهِ ومع من حوله ، ومفهوم الدين في اللغة مأخوذ من الفعل دان، بمعنى اعتقد واعتنق، وهو عبارة عن الطاعة الكاملة، والانقياد بفكر، أو مذهب معين، والسير في ركابه وعلى هداه، قال أحمد بن فارس: الدال والياء والنون أصل واحد إليه ترجع فروعه كلها، وهو جنس من الانقياد والذل"[1]، ويطلق على الدين عدة معانٍ:

الأول: الملك والسلطان، كما في قوله تعالى:﴿ مَا كَانَ لِيَأْخُذَ أَخَاهُ فِي دِينِ ﴾ [2] أي: في ملكه، وسلطانه.

الثاني: الطريقة، كما في قوله تعالى: ﴿ لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ ﴿٦﴾ ﴾[3]

الثالث: الحكم، كما في قوله تعالى :﴿ وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ كُلُّهُۥ لِلَّهِ ۚ فَإِنِ ٱنتَهَوْا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٣٩﴾ ﴾[4]

الرابع: الشرع الذي ارتضاه الله لعباده، كما في قوله تعالى: ﴿ ۞ شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ ﴾[5]

الخامس: الذل، والخضوع، يقال: دان لفلان، أي: خضع له، وذلّ.

السادس: الجزاء، كما في قوله تعالى :﴿ مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ﴿٤﴾ ﴾[6]، أي: يوم الجزاء. وجاء في الحديث النبوي الشريف ، قوله عليه الصلاة والسلام : "كما تدين تدان"[7] أي: كما تفعل يفعل بك.

---

[1]) معجم مقاييس اللغة، ص(٢-٢١٩).

[2]) سورة يوسف، رقم الآية:٧٦، تفسير القرآن العظيم، أبو الفداء إسماعيل بن عمر كثير البصري، المحقق محمد حسين شمس الدين، الناشر دار الكتب العلمية منشورات محمد علي بيضون بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ ص (٤/ ٣٤٤).

[3]) سورة الكافرون، رقم الآية:٦.

[4]) سورة الأنفال، رقم الآية:٣٩.

[5]) سورة الشورى ، رقم الآية:١٣.

[6]) سورة الفاتحة ، رقم الآية : ٤.

[7]) فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، الناشر: دار المعرفة، بيروت،

وله معاني كثيرة "كالإسلام والعادة والعبادة والمواظب من الأمطار والطاعة والحساب والقهر والغلبة. والسيرة والتدبير والتوحيد واسم لجميع ما يتعبد اللَّه عز وجل به والملة وغير ذلك"[١].

رابعاً: تعريف الدين اصطلاحاً:

تتعدد تعاريف الدين اصطلاحاً كلٌ حسب معتقدهِ وإيمانهِ النابع من معتقدهِ فالدين هو جملة المبادئ التي تدين بها أمةٌ من الأمم اعتقاداً أو عملاً، "وهو يعد الدين الحلقة الواصلة بين الحق المطلق وبين الإنسان ؛ لأنه مصدر الهداية العامة للإنسانية، ولذلك يختلف منظور الإسلام إلى الدين عن جميع المنظورات الأخرى ، فضلاً عن المنظور الاجتماعي الوضعي فهو إذن كل ما يستمد من وحي القوى الغيبية من نظم وتعاليم لتدبير شؤون الناس في الدنيا والآخرة"[٢] إذن فالدين هو الذي يضع الإنسان في موضع الحق ولذلك فالدين الحق هو يعتبر مصدر القوة لمعتنقهِ، أيضاً "اللفظة نفسها في اللغات الأوربية تعنى الربط إذ معناها – La religion مأخوذ من الكلمة اللاتينية Religio– الربط فهما مترادف في المعنى . ولكن باستعمال هذه اللفظة للدلالة على ما نعنيه بمفهوم الدين ، انتقل من المعنى المادي إلى المعنى المعنوي فأصبح يدل على واحد من ثلاث معانٍ رئيسية ، وذلك بحسب السياق ، فإما يكون الدين كنظامي اجتماعي لطائفة من الناس ترمز إليه طقوس وشعائر متبعة قائمة على إظهار العبادة لذات مطلقة الكمال هي أسمى ما في الوجود . أو يكون حالة نفسية خاصة ، ناشئة عن عواطف وعقائد وعبادات تعبر عن طاعة الآخذين بها تجاه خالقهم. يمكن أن يكون الدين بمعنى مطلق التقديس والإجلال لذات مقدسة، أو شعيرة من الشعائر"[٣]

١٣٧٩، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب ،عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز ، عدد الأجزاء: ١٣،ص(٢٨٤/١٢)

[١]) تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي ، المحقق: مجموعة من المحققين، الناشر: دار الهداية ، ص (٢٠٧/٩-٢٠٨).

[٢]) مقارنات بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية، علي علي منصور، دار الجليل للطباعة ، بيروت ، لبنان ، سنة الطبع١٩٧٠، ص ٢٢٠.

[٣]) كتاب الدين والإسلام، مصطفى عبدالرزاق، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى ،١٩٤٥م،ص١٢.

فهو" وضعٌ إلهيٌّ، يدعو أصحاب العقول إلى قبول ما هو عند رسول الله صلى الله عليه وسلم"[1].

وعليه فالدين: هو الذي يعتنقه الإنسان لممارسة شعائره الدينية أياً كان مصدره أو تعاليمه أو طقوسه.

ومما سبق يتضح لنا أن الحرية الدينية: هي حرية ممارسة الفرد لدينه دون أي ضغوظات ، وألا يكره الإنسان على عقيدة ما، أو يضار بسبب عقيدة يؤمن بها، لقول الله تعالى:﴿ لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشۡدُ مِنَ ٱلۡغَيِّۚ فَمَن يَكۡفُرۡ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤۡمِنۢ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسۡتَمۡسَكَ بِٱلۡعُرۡوَةِ ٱلۡوُثۡقَىٰ لَا ٱنفِصَامَ لَهَاۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ٢٥٦ ﴾[2] ، وحريته في ممارسة شعائره الدينية في أي مكان يتواجد فيه، وله الحق في أن يعتنق ما يشاء، أو أن يمارس ما يشاء دون مضايقة أو تمييز، فالدين عموماً هو مجموعة من المبادئ والقيم التي يؤنس بها المرء ويعيش عليها، ودين الإسلام هو التعاليم الإلهية التي يعتقدها المؤمن ويعيش عليها.

---

[1]) موسوعة مصطلحات ابن خلدون والشريف علي محمد الجرجاني، رفيق العجم، الناشر مكتبة لبنان ناشرون – بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٤م ،ص(٢٠٦/٢) ، كتاب التعريفات ، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى: ٨١٦هـ)،المحقق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت –لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ –١٩٨٣م،عدد الأجزاء: ١، ص:١٠٥.

[2]) سورة البقرة، رقم الآية: ٢٥٦.

المطلب الثاني

مفهوم الحرية الدينية وفي قانون ودستور فرنسا

أولاً: مفهوم الحرية الدينية:

إن الحرية الدينية أو حرية الدين والمعتقد هي من المبادئ الجوهرية في الإسلام ، ومن الأمور المبدئية في الإسلام المعروفة لكل مسلم هو ما قرره القرءان الكريم من أنه: ﴿ لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ ﴾[1]،وقد جاءت آيات قرآنية كثيرة مفصلة لهذهِ الحرية والتي تعطي الناس كامل الإرادة والاختيار في أمر الإيمان، منها قول الله عز وجل: ﴿ وَقُلِ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّكُمۡۖ فَمَن شَآءَ فَلۡيُؤۡمِن وَمَن شَآءَ فَلۡيَكۡفُرۡۚ ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿ قُلۡ أَتُحَآجُّونَنَا فِي ٱللَّهِ وَهُوَ رَبُّنَا وَرَبُّكُمۡ وَلَنَآ أَعۡمَٰلُنَا وَلَكُمۡ أَعۡمَٰلُكُمۡ وَنَحۡنُ لَهُۥ مُخۡلِصُونَ ١٣٩ ﴾[3]. وقوله تعالى: ﴿ وَقُلۡ ءَامَنتُ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِن كِتَٰبٖۖ وَأُمِرۡتُ لِأَعۡدِلَ بَيۡنَكُمُۖ ٱللَّهُ رَبُّنَا وَرَبُّكُمۡۖ لَنَآ أَعۡمَٰلُنَا وَلَكُمۡ أَعۡمَٰلُكُمۡۖ لَا حُجَّةَ بَيۡنَنَا وَبَيۡنَكُمُۖ ٱللَّهُ يَجۡمَعُ بَيۡنَنَاۖ وَإِلَيۡهِ ٱلۡمَصِيرُ ١٥ ﴾[4]. وقوله تعالى:﴿ قُل لَّا تُسۡـَٔلُونَ عَمَّآ أَجۡرَمۡنَا وَلَا نُسۡـَٔلُ عَمَّا تَعۡمَلُونَ ٢٥ ﴾[5]

إن الحرية الدينية في الإسلام مبنية على أساس أن الرضا ركن العقد الذي لا يصح ولا يكون إلا به، وعقد التوحيد والايمان أو ما يطلق عليه «بعقد الإسلام» هو عقد مع الله وهو أعز العقود، وهو أول ما يدخل في قول الله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَوۡفُواْ بِٱلۡعُقُودِۚ ﴾[6]،وعليه فلا يقبل الله عز وجل إسلام عبد لم يسلم قلبه ولم يرض بالله رباً وبالإسلام ديناً وبمحمد صلى الله عليه وسلم نبياً ورسولاً.

فالقرآن الكريم قد نص بكل صراحة ودقة على الحرية الدينية في الآية الكريمة سابقة الذكر: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾، أي لا إجبار على الدين الحق يُمَارَس من قِبَل الدولة ضد أحد ممن يحمل التابعية لدار الإسلام،

---

[1]) سورة البقرة، رقم الآية: ٢٥٦.

[2]) سورة الكهف، رقم الآية ٢٩.

[3]) سورة البقرة رقم الآية ١٣٩.

[4]) سورة الشورى، رقم الآية:١٥.

[5]) سورة سبأ، رقم الآية:٢٥.

[6]) سورة البقرة، رقم الآية:١.

وليس بعد تصريح القرآن شبهة يُلتفت إليها. وهناك آيات كثيرة تعطي الناس كامل الإرادة والاختيار في أمر الحرية الدينية.

وآيات تحدد دور الرسول عليه الصلاة والسلام، وتبين أن ليس من مهمته إجبار الناس على اختيار الدين بالإجبار مثل قول الله تعالى﴿إِنْ عَلَيْكَ إِلَّا الْبَلَاغُ﴾[١]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِجَبَّارٍ﴾[٢]. وقوله تعالى: ﴿لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُسَيْطِرٍ﴾[٣]

"فهي حرية الفرد والجماعة في الحياة الخاصة أو العامة في إظهار دينهم ومعتقداتهم وشعائرهم الدينية سواء بالتعليم أو الممارسة أو الاحتفال"[٤].

ومما سبق يتبين أن مفهوم الحرية الدينية تتمثل في الاختيار لما يعتقده الإنسان وما يعتنقه من مبادئ وقيم يلتزمها، ويتبعها، ويسير على خطاها، ويسترشد بها في الحياة، ويمارس على أساسها العبادات وسائر الطقوس التي تنبي عليها.

ثانياً:الحرية الدينية في قانون ودستور فرنسا:

يراد باللفظ المركب الحرية الدينية في المعنى ألفاظ مركبة أخرى مثل حرية الفكر والوجود أو حرية المعتقد أو الاعتقاد وغيرها لكن مفهومها هو الحرية الدينية وقد تضمنه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان،فقد نص على أنه" تندرج حماية الحريات الدينية في القانون الدولي ضمن حماية حرية الفكر والوجدان والدين، وتنطبق هذه الحريات الأساسية الثلاثة على القناعات الدينية أو الإلحادية على حد سواء وتشمل كافة المعتقدات ذات الرؤية العلوية للكون وقواعد تقنينية للسلوك، بمعنى أن حرية الدين أو المعتقد يشمل تحديداً حرية ممارسة الدين والاعتقاد به، وحرية عدم ممارسته وعدم الاعتقاد به، من خلال قبول الأعراف

---

[١]) سورة الشورى، رقم الآية:٤٨.

[٢]) سورة ق، رقم الآية: ٤٥.

[٣]) سورة الغاشية، رقم الآية: ٢٢.

[٤]) الحرية الدينية في المملكة العربية السعودية، صالح بن عبد الرحمن الحصين، المكتب التعاوني للدعوة والارشاد وتوعية الجاليات بالمدينة المنورة، مكتبة الملك فهد الوطنية، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٣م، ص٤٤.

والممارسات الدينية أوعدم قبولها".[١]

ونص كذلك على"أن لكل شخص الحق في ممارسة شعائره الدينية، ولك الحق في الصلاة والاحتفال بالقداس، كما أن لديك أيضًا الحق في الاحتفال بشهر رمضان أو عيد الميلاد أو عيد الأنوار (عيد حانوكا اليهودي) أو أي أعياد دينية أخرى. وهناك قوانين تحمي حقك في الإيمان بأي دين أو معتقد تريده".[٢]

والحرية الدينية في فرنسا العلمانية في نظر القانون والدستور الفرنسي حرية ممارسة العبادة الدينية تحت قيود، هذه القيود تخدم النظام العام في الدولة، والذي يحكم الحرية الدينية في فرنسا هو قانون الفصل بين الكنيسة والدولة الذي صدر في عام ١٩٠٥م ، الذي الجملة الأولى فيه تنص على" أن الجمهورية تضمن حرية المعتقد، وتضمن حرية العبادة في ظل القيود المذكورة لاحقاً فحسب التي تصب في صالح النظام العام"[٣] ، وأن قانون الفصل بين الكنيسة والدولة يمثل حرية دينية للإنسان، إذ إن تأكيد العلمانية بعدم سيطرة الدين على الدولة ولا الدولة على الدين يجعلها تتيح لكل شخص حرية الإيمان أو عدم الإيمان. و الحرية الدينية من ممارسات عبادة مثل صوم رمضان أو ممارسة الصلوات الخمس أو الأعياد أو غيرها من الممارسة يسمح بها القانون الفرنسي بشرط ألا تتعارض مع النظام العام، أو تكون بشكل مباشر ، فالقانون الفرنسي قد بين مفهوم الحرية الدينية على ضوء القانون الدولي العام الذي أكد أن حرية الفرد في اعتناق ما يشاء من أفكار دينية أو غير دينية، وتشمل الحريات الآتية:

١. حرية ممارسة العبادة أو عقد الاجتماعات المتصلة بدين أو معتقد ما، وإقامة أماكن لهذه الإغراض وصيانتها.
٢. حرية إقامة المؤسسات الخيرية أو الإنسانية المناسبة وصيانتها.
٣. حرية صنع واقتناء واستعمال القدر الكافي من المواد والأشياء الضرورية المتصلة بطقوس أو عادات دين أو معتقد ما.

---

[١]) وهذا ما تضمنه صراحة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨، الذي يعتبر أهم وثيقة دولية عالمية في مجال حماية وضمان احترام وتطبيق حقوق الإنسان وحرياته الأساسية على الصعيد الأممي والدولي.

[٢]) حرية الدين أو المعتقد – دليل دراسي – مكتبة حقوق الإنسان بجامعة منيسوتا ... ‹ http://hrlibrary.umn.edu arabic SGreligion

[٣]) القانون الفرنسي المؤرخ في ٩/ كانون الأول – ديسمبر/ ١٩٠٥م، المادة الأولى منه.

٤. حرية كتابة وإصدار وتوزيع منشورات حول هذه المجالات.
٥. حرية تعليم الدين أو المعتقد في أماكن مناسبة لهذه الأغراض.
٦. حرية التماس وتلقى مساهمات طوعية، مالية وغير مالية، من الأفراد والمؤسسات.
٧. حرية تكوين، أو تعيين، أو انتخاب، أو تخليف الزعماء المناسبين الذين تقضي الحاجة إليهم لتلبية متطلبات ومعايير أي دين أو معتقد.
٨. حرية مراعاة أيام الراحة والاحتفال بالأعياد، وإقامة الشعائر وفقا لتعاليم دين الشخص أو معتقده.
٩. حرية إقامة وإدامة الاتصالات بالأفراد والجماعات بشأن أمور الدين، أو المعتقد على المستويين القومي والدولي."[١] ولكن هذه الحريات جميعها تنتهي إذا تسببت في إخلال النظام الفرنسي العام بأي شكل من الأشكال.

ويتبين من خلال ذلك أن الحرية الدينية في القانون أو الدستور الفرنسي تقوم على نظرة علمانية خالصة وهي فصل الممارسات الدينية لهذه الحرية عن تفاصيل الحياة اليومية بمعنى أن تكون مسلماً أو تتعبد كما تشاء لكن في دور العبادة فقط دون أن يكون هناك أي اتصال وتفاعل بين الشعائر الدينية والمعاملات الدنيوية على مسرح الحياة العامة، وأيضاً من الحرية الدينية في القانون أو الدستور الفرنسي حرية الإلحاد وهذا لا يكون إلا في دولة تتخذ موقفاً محايداً في الدين.

ومما سبق ذكره يتبين لنا أن الحرية الدينية التي في المفهوم الإسلامي والتي كفلها الإسلام للناس لم يعرف لها نظير في الثقافات القديمة ولا الحديثة، ولم يحدث أن منع مخالفيه في أي دين يعتنقوه، فالإسلام دين احترام الفكر والعقل، أما الحرية الدينية الفرنسية فليست حرية دينية بالمعنى الصحيح وإنما هي حرية رأي وفكر مقيد بقيود العلمانية التي لا يستيطع الإنسان ممارستها بالشكل الذي يريده بموجب قانون الدولة الفرنسي فصل الكنيسة عن الدولة.

---

[١]) ينظر: ميثاق الأمم المتحدة في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٤٥م في سان فرانسيسكو الذي وقّع في ختام مؤتمر الأمم المتحدة الخاص بنظام الهيئة الدولية وأصبح نافذاً في٢٤ تشرين الأول/أكتوبر١٩٤٥م.

المبحث الثاني

مفهوم العلمانية وتطورها التاريخي

المطلب الأول: مفهوم العلمانية.

المطلب الثاني: تطور العلمانية ومراحلهِا التاريخية.

المطلب الأول

مفهوم العلمانية

أولاً: تعريف العلمانية لغةً:

العلمانية من الكلمات حديثة الاستعمال في اللغة العربية وهي وليدة المجتمعات الغربية غير الإسلامية وهي في اللغة لها وجهان: فالبعض ينطقها بفتح العين وسكون اللام (العَلْمانية)، وعليه جرت بعض المعاجم اللغوية، كالمعجم الوسيط حيث جاء فيه" العَلْماني نسبة إلى العَلْم بمعنى العَالم وهو خلاف الديني والكهنوتي"[١] وهناك من ينطقونها بكسر العين (العِلْمانية) نسبة إلى العلم بكسر فسكون وهو الأشهر" [٢] ، والعلمانية بالمفهوم الغربي:" ترجمة لكلمة (SECULARISM)، ومعناها: القواعد التي لا تربط بالقواعد الكنَسِيّة، أو الأنظمة الدينية[٣]. وقيل العلمانية ترجمة لـ: (Secularism)، ومعناها عدم المبالاة بالدين وبالاعتبارات الدينية؛ وعليه فهي رفض القوانين التي يكون مصدرها الوحي الإلهي، لمجرد أن مصدرها الدين طبقًا لما استقر عليه النظام العلماني بقاعدة فصل الدين عن الدولة[٤].

ثانياً: العلمانية اصطلاحاً:

عند تعريف العلمانية لا بد من تعريفها تعريف شامل، فلقد تباينت التعاريف كثيراً فمنهم من يقول على أنها فصل الدين عن السياسة، وهذا تعريف قاصر إذ فصل الدين عن السياسة يمثل إحدى الثمار، والعلمانية شاملة لجميع الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والأخلاق والفن وفلسفة الحياة وغيرها.

---

[١] المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة (إبراهيم مصطفى، وأحمد الزيات، حامد عبدالقادر، محمد النجار)، الناشر: دار الدعوة، ص (٢/٣٦٠).

[٢] الإسلام والعلمانية وجهاً لوجه، د. يوسف القرضاوي، ، الناشر مكتبة وهبه – القاهرة، ص٤٥.

[٣] تهافت العلمانية في الصحافة العربية، المستشار سالم علي البهنساوي (المتوفى: ١٤٢٧هـ)،الناشر دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة – مصر.الطبعة: الأولى، ١٤١٠ هـ – ١٩٩٠ م، عدد الأجزاء: ١، ص:٥.

[٤] المصدر السابق، ص٢٢٩.

وعرفها آخرون بأنها" فصل الدين عن الحياة"[١] وهو تعريف قاصر كذلك، لأن العلمانية بمفهومها الشامل لا تقف عند مجرد الفصل، بل لها موقف سلبي من الدين من جهة، ومن جهة أخرى لها مفهوم فلسفي وهي أن الفكرة العلمانية تنطوي على مفهوم فلسفي يتعلق باستقلال العقل في قدرته.

هي دعوة إلى إقامة الحياة على غير الدِّين، وتعنى في جانبها السياسي بالذات (اللادينية) في الحكم، وهي اصطلاحٌ لا صلة له بكلمة العِلم، والمذهب العلمي[٢].

فالعلمانية كمصطلح حسب ما تبين للباحث : أنها بدأت فكرة ثم مفهوم ثم أصبحت دعوة إلى فصل كل الظواهر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية عن القيم الدينية والأخلاقية الإنسانية.

---

[١]) العِلمانيَّة – نشأتهَا وتطوّرهَا وآثارُهَا في الحيَاة الإسلاميَّة المُعَاصِرَة، سفر بن عبد الرحمن الحوالي الناشر: دار الهجرة ، عدد الأجزاء: ١، ص ٢٤.

[٢]) المصدر السابق، ص:٣٣٤.

المطلب الثاني

تطور العلمانية ومراحلِها التاريخية

هناك عدة أسباب أدت إلى ظهور العلمانية ، وقد مرت عبر مراحل تاريخية ومنها:

أولاً:طغيان رجال الكنيسة:

لقد زاد طغيان رجال الدين ذوي الديانة المسيحية، وأعطوا لنفوسهم حقوق الإله، وسيطروا على جميع الدوائر في الدولة،" فقد كان رجال الدين المسيحيون في القرن السابع عشر الميلادي يدعون أنهم يحكمون بناءً على أوامر ونواهي إلهية، وأن عندهم تفويضاً إلهياً بذلك، وأن لهم اتصالاً مباشراً مع الله، فسيطروا على الدولة وأصبحت تحت رحمتهم. وهذه هي الحكومة الدينية أو الحكومة التيوقراطية".[١]

وحتى أنهم تمادوا في ظلمهم للناس، واستعملوا أساليب الظلم بكل أشكالهِ " فقد زاد رجال الكنيسة فادعوا لأنفسهم حقوقاً لا يملكها إلا الله، مثل حق الغفران، فأصدروا صكوكاً بذلك، ثم أعقب ذلك محاكم التفتيش التي راح ضحيتها الملايين، والتي كانت مخصصة لكل مخالفي الكنيسة، بدأت أولاً بالمسلمين الأندلسيين، ثم بباقي أتباع المسيحية المخالفين للكنيسة، ثم بالعلماء التجريبيين المخالفين لآراء الكنيسة. وكان للكنيسة سجون تحت الأرض، بها غرف خاصة للتعذيب وآلات لتكسير العظام وسحق الجسم البشري. وكان الزبانية يبدؤون بسحق عظام الرجلين ثم عظام الصدر والرأس واليدين تدريجياً حتى يهشم الجسم كله، في ظل هذه الأوضاع عاش الناس تحت الرعب والاضطهاد، ترتعد قلوبهم وترتجف أوصالهم عند ذكر الكنيسة".[٢]

والأعظم من ذلك كله قد جعلوا كل أمور الدولة بأيديهم فهم من ينصبون وهم من يعزلون ، "فقد كان رجال الكنيسة يدعون أنهم الأحق بالسلطة السياسية، لأنها نظام إلهي يمثل الخلافة عن الله، ولذلك كان البابوات هم الذين يتولون تنصيب الملوك وبإمكانهم خلعهم، ومن حق الكنيسة أن تعلن الحرب الصليبية".[٣]

وعلى خلاف ما كانت تحدث أتباعها فقد كان كلامها غير ما كان في الواقع "فإن الكنيسة تحث

---

[١]) العلمانية – المفهوم والمظاهر والأسباب، المؤلف: أبو سفيان مصطفى باحُّو السلاوي المغربي الناشر: جريدة السبيل، المغرب الطبعة: الأولى، ١٤٣٢ هـ – ٢٠١١ م عدد الأجزاء: ١، ص٦٤.

[٢]) المصدر السابق، ص٦٤.

[٣]) العلمانية مفاهيم ملتبسة، أشرف عبدالقادر وريغ لحسن، رؤية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨، ص ٣١٨.

أتباعها على القناعة والزهد والصوم والبعد عن الدنيا، في حين كان أساقفتها يملكون الإقطاعات الضخمة والأملاك الكثيرة والقصور الفارهة التي تصرف غالبها في شهواتهم وترفهم، وزاد رجال الكنيسة ففرضوا عشوراً على كل أتباعها، هذا فضلاً عن الهبات والعطايا التي كانت تصلها من الأثرياء الإقطاعيين للتملق لها وضمان سكوتها، زيادةً على ما كانت تجنيه من مواسمها ومهرجاناتها من أموال ضخمة، إضافة إلى إرغام الكنيسة لأتباعها على العمل المجاني داخل أملاك الكنيسة وإقطاعاتها، وهكذا تحولت الكنيسة بتحالفها مع قوى الإقطاع الظالمة إلى هيئة إقطاعية تحتها آلاف الهكتارات والثروات الهائلة، وأصبح هَمُّ رجال الدين الأساسي هو الثروة وتوسيع دائرة نفوذهم وتسلطهم على الشعوب"[١].

ومما سبق يتبين لنا أن أن رجال الدين في القرن السابع عشر الميلادي سيطروا على الدولة وأصبحت تحت رحمتهم، فادعوا لأنفسهم حقوقاً لا يملكها إلا الله، وجعلوا محاكم التفتيش بأيديهم، وهم الذين يتولون تنصيب الملوك وبإمكانهم خلعهم، ومن حقهم إعلان الحرب الصليبية، وكانوا يمتلكون الأملاك الكبيرة بينما أتباعهم يعيشون حالة من الفقر بل وترغمهم على العمل المجاني داخل أملاك الكنيسة، وهذا الطغيان من رجال الدين جعل الشعب الفرنسي المظلوم يقوم وينادي بفصل الدين الظالم عن جميع مفاصل الدولة وحصرهِ في الكنيسة فقط.

ثانياً:الصراع بين الكنيسة والعلم:

لقد كانت الكنيسة في العصور الوسطى تدعى المعرفة في كل المجالات، وتتكلم عن أي مجال كونها مصدر المعرفة الوحيد،"وتعصب رجال الكنيسة الذين اعتبروا أنفسهم المصدر الوحيد للمعرفة، فتدخلوا فيما ليس من اختصاصهم كالعلوم التجريبية البحتة وعلوم الفلك ونحوها، فإدخال رجال الكنيسة للمفاهيم الدينية النظريات المغلوطة عن الكون والطبيعة مستمدة من النظريات الفلسفية القديمة أو من أقوال القديسين

[١]) العلمانية – المفهوم والمظاهر والأسباب، ص ٦٦.

القدامى، كنظرية بطليموس[١] التي تجعل الأرض مركز الكون وأن باقي الأجرام تدور حولها، كما كانت تعتبر نفسها المصدر الوحيد للمعلومات الطبية والفلكية وغيرها".[٢]

فمن يأتي بالمعرفة يواجه من قبل الكنيسة بمعاملة سيئة فعندما "جاء القرن السابع عشر بدأ الباحثون الأوروبيون في الجهر ببعض النظريات التي تخالف ما عليه الكنيسة، وكانت أول النظريات ظهوراً نظرية كوبرنيك[٣]الفلكية في كتابه حركات الأجرام السماوية التي بين فيها أن الأرض تدور كما تدور باقي الكواكب، فحرمت الكنيسة كتابه ومنعت تداوله، ثم جاء بعده برونو فأكد نفس النظرية فقبضت عليه محكمة التفتيش وسجنته ست سنوات، فلما أصر على رأيه أحرقته سنة ١٦٠٠م وذرت رماده في الهواء، وبعده جاء جاليلو[٤] فأكد نفس النظرية فقبض عليه وسجن حتى تراجع خوفاً وهو راكع، ومما قال في تراجعه أمام المحكمة: أنا جاليلو وقد بلغت السبعين من عمري سجين راكع أمام فخامتك، والكتاب المقدس أمامي ألمسه بيدي، أرفض وألعن وأحتقر القول الإلحادي الخاطئ بدوران الأرض".[٥]

"وأي إلحاد في دوران الأرض أو عدمه؟ ولكن هكذا رأت الكنيسة، وهكذا أسست لنهايتها، "وحبست الكنيسة دي روفنيس لإثباته أن قوس قزح إنما هو انعكاس لضوء الشمس في نقط الماء، وليس قوساً حربياً

---

[١]) بطليموس هو عالم فلكي يوناني من علماء الاسكندرية، عاش في القرن الثاني للميلاد ولد نحو ٨٧م وتوفي قرب الإسكندرية نحو ١٥٠م وهو صاحب كتاب المَجَسطي، ونتظريته تنص على أنه كان المعتقد لدى الأقدمين أن الأرض في مركز العالم، وأن القمر والشمس وبقية السيارات تدور حولها، وكذلك النجوم، وبهذه الحركة يتكون الليل والنهار ويكون شهر القمر وشهر الشمس وسنون لسائر الكواكب.

[٢]) العلمانية – المفهوم والمظاهر والأسباب، ص٦٧.

[٣]) نيكولاس كوبرنيكوس ، ولد في ١٩فبراير ١٤٧٣م – ٢٤ مايو ١٥٤٣م، راهب وفيلسوف وفلكي وقانوني ورياضياتي وطبيب وإداري ودبلوماسي وجندي بولندي، كان أحد عظماء عصرهِ، يعتبر أول من صاغ نظرية مركزية الشمس وكون الأرض جرماً يدور في فلكها ، ويعد مؤسس علم الفلك الحديث، ومطور نظرية دوران الأرض، وهو ينتمي لعصر النهضة الأوروبية ١٤٠٠م إلى ١٦٠٠م.

[٤]) جاليليو جاليلي أو غاليليو غاليلي، ولد في ١٥ فبراير ١٥٦٢ – ٨ يناير ١٦٦٢م، هو عالم فلكي وفيلسوف وفيزيائي إيطالي، ولد في بيزا في إيطاليا، يوصف في بعض الأحيان بالعلامة، نشر نظرية مركزية الشمس والتي جاء بها كوبرنيكوس ودافع عنها على أسس فيزيائية، قام أولاً بإثبات خطأ نظرية أرسطو حول الحركة، سالكاً من أجل ذلك طريق الملاحظة والتجربة.

[٥]) وملاك الحقيقة المطلقة، د . مراد وهبة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩م (ص٢٤). العِلمانيَّة – نشأتهَا وتطوّرهَا وآثارُهَا في الحيَاة الإسلاميَّة المُعَاصِرَة، ص ١٥١.

بيد الله ينتقم به من عباده إذا أراد كما تقول الكنيسة، وضربت برنيلي لأنه قال: إن النجوم لا تقع، وسجنت هارفي لبرهنته أن الدم يجري في الجسم"[١] .

فلقد كانت الكنيسة بفعل التصرفات التي تفعلها تجاه أصحاب العلم والمعرفة من الظلم، والأساليب المتوحشة،"وكل هذه الظروف وغيرها جعلت من الكنيسة عائقاً كبيراً أمام التقدم والبحث العلمي والتطور. لذلك كان واجباً الحد من نشاط الكنيسة ومجال عملها، وفصلها التام عن مجمل الحياة العامة وأصبح جميع الأوروبيين مقتنعين بضرورة الحد من هيمنة الكنيسة وحبسها داخل جدرانها وإفساح المجال للبحث العلمي بالتحرر السياسي"[٢].

ومما يبدو أن الصراع بين الكنيسة والعلم سببه رجال الدين الذين اعتبروا أنفسهم المصدر الوحيد للمعرفة وتدخلوا في أمور ليست من اختصاصهم، فلمَّا تطور العلم والبحث العلمي بنظرياتهِ وأبحاثهِ وأثبت أموراً كثيرة خلافاً على ما تكلمت به الكنيسة، وأصبح رجال الدين عائقاً أمام العلم والبحث العلمي والتطور، لذا كان من الواجب الحد من نشاط الكنيسة، ومجال عملها وفصلها عن مجمل الحياة العامة.

ثالثاً: الحروب الدينية:

فإن من الأسباب التي أدت إلى ظهور العلمانية الحروب الدينية التي كانت سبباً في ظهور هذا لفظ العلمانية وذلك للتخلص من الرهبة والسيطرة الدينية التي كان رجال الدين يتمتعوا بها تجاه الشعب الفرنسي،"فالعلمانية لم تكن نتاج مطارحات فكرية هادئة أو مجرد تعبير عن رغبة مزاجية عنت لبعض الأفراد أو المجموعات الفكرية والسياسية، بقدر ما كانت عبارة عن حل عملي فرضته أجواء الحروب الدينية التي شقت عموم القارة الأوروبية في القرنين السادس والسابع عشر، فالعلمانية كانت في صورتها العامة عبارة عن تسويات تاريخية فرضتها أجواء الحروب الدينية، مما جعل من غير الممكن استمرار الوضع على ما هو عليه، أو العودة به إلى ما قبل مرحلة الحروب الدينية".[٣]

---

[١]) العلمانية في الإسلام، قدوح أنعام أحمد،١٩٩٥م، ص٣٠.

[٢]) العلمانية – المفهوم والمظاهر والأسباب، ص ٦٨.

[٣]) في العلمانية والدين والديمقراطية والنقاط والسياقات، رفيق عبدالسلام،مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠٠٨م، ص٢٦.

يتبين من خلال ذلك أن ظهور مفهوم العلمانية والتي تعني فصل الحياة عن الدين كان بدايته عندما شقت عموم القارة الأوروبية في القرنين السادس والسابس الحروب الدينية بسبب بعض الأفراد أو المجموعات الفكرية والسياسية.

رابعاً: الثورة الفرنسية:

الثورة الفرنسية كان السبب الرئيسي لها هو زيادة الظلم على أبناء المجتمع الفرنسي الذي عاني كثيراً من طغيان الكنيسة ورجال الدين، والنظام الإقطاعي الذي سبب ضغط كبير على المجتمع أدى إلى مولد الثورة الفرنسية بشعارات الحرية والمساواة والأخوة،" فقد كان المجتمع الفرنسي يعرف سيطرة ثلاثة طبقات رئيسية، تسيطر على الحكم وتستحود على حصة الأسد من العائدات الاقتصادية للبلاد، وهما الملك وحاشيته، وطبقة الأرستقراطيين، وطبقة رجال الدين" [١].

"ونتيجة هذه السيطرة قامت من هذه الطبقات ، وزيادة الظلم على المجتمع الفرنسي قامت الثورة الفرنسية، وهي فترة مؤثرة من الاضطرابات الاجتماعية والسياسية في فرنسا عرفت عدة مراحل استمرت من ١٧٨٩م حتى ١٧٩٩م، وكانت لها تأثيرات عميقة على أوروبا والعالم الغربي عموماً"[٢]، التي كانت من الأسباب التي أدت إلى ظهور مبدأ فصل جميع جوانب الحياة عن الدين.

ومن خلال ذلك يتبين لنا أن مفهوم العلمانية مر بمراحل عدة وأسباب جعلت من هذا المفهوم يظهر كلفظ نتيجة الاستبداد من رجال الدين والصراع بينهم وبين العلم ، وأيضاً نتيجة الحروب الدينية، والثورة الفرنسية التي كان من أسباب فيها ضعف الملكية في فرنسا ، وفساد التقسيم الإداري للدولة سياسياً، وحرمان الشعب من الحقوق و وجود الطبقية والشعور بالظلم اجتماعياً، وفرض الضرائب الظالمة وتأخر التجارة والصناعة اقتصادياً، ونتيجةً للكبت والاستبداد من الديانات المحرفة في أوروبا في مجالات الحياة المختلفة كل هذه الأسباب أدت إلى ظهور العلمانية.

---

[١] أسباب الثورة الفرنسية، https://ar.wikipedia.org/wiki

[٢] تاريخ العالم الحديث ، آر آر بالمر وجويل كولتون ،الطبعة الخامسة، ١٩٧٨ ، ص. ٣٤١

المبحث الثالث

مفهوم المسلم الفرنسي ولفظ فرنسا تاريخياً

المطلب الأول: مفهوم المسلم الفرنسي.

المطلب الثاني: السياق التاريخي لدخول الإسلام إلى فرنسا.

المطلب الأول

مفهوم المسلم الفرنسي

أولاً: المسلـمون لغةً:

فالمسلمون في اللغة جمع مسلم وهو اسم مأخوذ من: مفرد مسلم ،" أسلمَ يُسلم، إسلامًا، فهو مُسلِم، والمفعول مُسلَم للمتعدِّي، أسلم الشَّخصُ:١- دخل في دين الإسلام وأصبح مسلماً "طلب منه صديقه أن يُسلِم فأسلم ﴿ فَإِنْ أَسْلَمُوا فَقَدِ اهْتَدَوا ﴾[١]".٢- أخلص الدِّين لله وانقاد وخضع له " ﴿ وَأُمِرْتُ أَنْ أُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿٦٦﴾ ﴾[٢]". أسلم فلانًا: خذله، وتركه لعدوِّه ، أسلم الشَّيءَ إليه: دفعه إليه، وأعطاه له "أسلِمْ هذه الرِّسالة إلى أخيك" أسلَم الرُّوحَ: مات ، أسلم قيادَه إليه-أسلم قيادَه له: فوّضه، وانقاد إليه وتبعه " ﴿ بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِندَ رَبِّهِ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿١١٢﴾ ﴾[٣]" أسلم له القياد: تَبِعَهُ"[٤].

يطلق على معان كثيرة، منها المُسَلّم أو المُستسلم أو المُخلِص أو الخاضع، ويراد بكل تلك المصطلحات أن تكون لله.

ثانياً:المسلمون اصطلاحاً:

المسلم هو "الشخص الذي يقر بالله رباً وإلهاً واحداً وينفي الربوبية أو الألوهية لغيرهِ، ويتخذ الإسلام ديناً، ويتبع محمداً نبياً ورسولاً، ويتخذ القرأن كتاب هداية، ويؤدي أركان الإسلام الخمسة، وهو فرد من ديانة

---

[١]) سورة آل عمران، رقم الآية:٢٠.

[٢]) سورة غافر، رقم الآية: ٦٦.

[٣]) سورة البقرة، رقم الآية: ١٢٢.

[٤]) معجم اللغة العربية المعاصرة ، د أحمد مختار عبد الحميد عمر (المتوفى: ١٤٢٤هـ) بمساعدة فريق عمل الناشر: عالم الكتب الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م عدد الأجزاء: ٤ (٣ ومجلد للفهارس) في ترقيم مسلسل واحد (و ظ ف) ، ج٣ ، ص(١٠٩٩/٢)

الإسلام"[1]، استناداً إلى الحديث النبوي الذي في صحيح البخاري ،فالمسلم مفرد مسلمون وهو الذي يؤدي أركان الإسلام الخمسة، ووصفت هذه الأركان بأنها ما يبنى عليه الإسلام فيما رُوي في الحديث النبوي عن ابن عمر قال سمعت رسول الله يقول:" بُني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، والحج، وصوم رمضان"[2].

والمسلم هو من سلم المسلمون من لسانهِ ويده، وكما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: المسلم من سلم المسلمون من لسناه ويده، وكما أن المسلم من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا وأكل ذبيحتنا كما قال صلى الله عليه وسلم" من صلى صلاتنا ونسك نسكنا فقد أصاب النسك"[3]

فالمسلمون هم الذين يؤمنون بالله وبرسالة محمد صلى الله عليه وسلم، وهم الذين يسلمون الناس من شرهم ويلتزمون ما أمر الله به وينتهون عمَّا نهى الله عنه.

والمسلم الفرنسي هو من دخل الإسلام من سكان فرنسا أو عاش بها.

ثالثاً: تعريف فرنسا

وفرنسا الاسم الرسمي لها (الجمهورية الفرنسية)، وعاصمتها باريس ، والمدن الرئيسية فيها: مرسيليا، وليون، وتولوز، ونيس، وستراسبورج، ننت. ومساحتها: ٢١٢٩١٨ميلاً مربعاً أي ٥٤٧٠٢٦كيلو متر مربع، وعدد سكانها ٥٨.٩٧ مليون نسمة، وتصل الكثافة السكانية إلى ٢٧٩ ميل مربع، واللغة الرسمية لها هي الفرنسية ولها لهجات محلية في بعض المناطق لكنها آخذةٌ في الاضمحلال، ومعرفة القراءة والكتابة تصل في فرنسا

---

[1]) ينظر: مسلم ، ويكبيديا، في الموقع الإلكتروني: www.ar.m.wipedia.org

[2]) فتح الباري شرح صحيح البخاري، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (المتوفى: ٧٩٥هـ) الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية – المدينة النبوية.، الحقوق: مكتب تحقيق دار الحرمين – القاهرة، الطبعة: الأولى،، ١٤١٧ هـ – ١٩٩٦ م، ص(٢٢/١)

[3]) مختصر صحيح الإمام البخاري، أبو عبدالرحمن محمد ناصر الدين بن الحاج بن نجاتي بن آدم الأشقودري الألباني، الناشر مكتبة المعارف للنشر والتوزيع الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م، ص(١ ــ٢٩٣)

إلى ٩٩%، وتقع فرنسا في غرب أوروبا بين المحيط الأطلنطي والبحر الأبيض المتوسط، وجيرانها هم أسبانيا في الجنوب، وإيطاليا وسويسرا وألمانيا في الشرق، ولوكسمبورج وبلجيكا في الشمال"[١]

و الدولة الفرنسية بالنسبة للنظام السياسي" جُمهُوريّة دُستوريّة ذات نظّام مركزيّ وبرلمانيّ ذِي نَزعة رئاسية، ولها عدة مناطق وأقاليم منتشرة في جميع أنحاء العالم، وعملتها اليورو، شعارها(حرية، مساواة، أخوة)، علمها مُكَوّن من ثلاثة أَلوان عموديّة بالترتيب أزرق، أبيض، أحمر، نشيِّدُها الوطنِيّ هو لامارسييز[٢]. وفَرنسا هي بلد قديم يعود تكوينه للعُصُور الوُسطى، وتُعتبر إحدى المناطق المهمة في أُورُوبَّا منذ لعُصُور الوُسطى، وقد وصلت فَرنسا إلى أوج قوتها خلال القرن ١٩ وأوائل القرن ٢٠، إذ امتلكت ثاني أكبر امبراطورية استعمارية في عام ١٩٥٠م بعد الإمبراطورية البريطانية العظمى. وفَرنسا هي إحدى الدول المؤسسة لِلاتِّحادِ الأورُوبِّي، وأحد الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن الدولي، كما أنها عضو في العديد من المؤسسات الدولية، بما في ذلك الفرانكُوفُونِيّة، مجموعة الثمانية ومجموعة العشرين، حلف شمال الأطلسي، منظمة التعاون والتنمية ومنظمة التجارة العالمية، والاتحاد اللاتيني، وهي أكبر بلد في أوروبا الغربية والاتحاد الأوروبي من حيث المساحة وثالث أكبر دولة في أوروبا بشكل عام بعد روسيا وأوكرانيا، وتلعب فَرنسا دوراً بارزاً في تاريخ العالم من خلال تأثير ثقافته وانتشار اللغة الفرنسية، وقيمه الديمقراطية والعلمانية والجمهورية في كامل القارات الخمس، وتعدّ فَرنسا مركزا عالمياً بارزاً للثقافة والموضة ونمط الحياة، وهي تضم رابع أكبر قائمة من حيث مواقع التراث العالمي لليونسكو، وصل عدد زوارها من السواح ما معدله ٨٣ مليون سائح أجنبي في السنة أي أكثر من أي بلد في العالم بأسره"[٣].

---

[١]) معجم بلدان العالم آخر التطورات السياسية، وأحدث البيانات الإحصائية، د. محمد عتريس، الناشر: الدار الثقافية للنشر، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ – ٢٠٠١م، ص ٢٩٨.

[٢]) هو النشيد الوطني للجمهورية الفرنسية تم كتابته في عهد الثورة الفرنسية، واعتمدته فرنسا نشيداً بموجب إتفاقيه لمدة تسع سنوات من (١٤ يوليو ١٧٩٥م إلى غاية عهد الإمبراطورية الفرنسية سنة ١٨٠٤م، وفي زمن الجمهورية الفرنسية الثالثة تم ترسيمه بشكل دائم، وكلماته هي: انهضوا يا أبناء الوطن، فقد دقت ساعة المجد، بعد أن رُفعت في وجهنا، رايات الاستبداد المدممة، هل تسمعون في جميع أصقاعنا، عواء هؤلاء الجنود الهمجيين، الذين يأتون حتى أسرتنا لذبح أبناءنا ونساءنا إلى السلاح أيها المواطنون، شكلوا صفوفكم، فنزحف فلنزحف، وليتشبع تراب أرضنا من دمائهم القذرة، إلى السلاح أيها المواطنون، شكلوا صفوفكم، فلنزحف فلنزحف، وليتشبع تراب أرضنا من دمائهم القذرة،

[٣]) ينظر: فرنســا ، ويكيبيديا ، متوفر في الموقع الإلكتروني: https://ar.wikipedia.org/wiki

ولهذافهي دولة ذات رأي ، ومن الدول التي تحتل مستوى رفيع على المستوى الدبلوماسي والسياسي والاقتصادي، ولها تأثيرهاعالمي على مشاكل العالم.

ثانياً: تاريخ اطلاق هذا اللفظ على الجمهورية الفرنسية:

إن اسم فرنسا لم يأتِ من فراغ ، وإنما كان له مراحل حتى ظهر، منها التقسيمات الجغرافية والحروب التي كانت تعيشها المنطقة وتفتت الإمبراطورية الإفرنجية إلى أجزاء، ولقد "جاء الاسم فرنسا من فرنكيا، القبيلة الجرمانية التي أحتلت المنطقة بعد سقوط الإمبراطورية الرومانية، وبالتحديد المنطقة حول باريس التي كانت مركز السيادة الملكية الفرنسية، غالبية السكان من الفرنسيين ويعتنقون الديانة المسيحية الكاثوليكية، ويتعدد لفظ فرنسا الذي هو مشتق من كلمة فرانك أي فرنجة وهو الشعب الجرماني، بأسماء متعددة في فرنسا الحديثة التي تسمى اليوم فرانسيا باللغة الإيطالية والإسبانية، والفرنسية باللغة الألمانية، وباللغة الهولندية، وكلها لها نفس المعنى التاريخي".[١]

فإطلاق اللفظ باسم فرنسا كان نتيجة لنسبتهِ إلى قبيلة معينة على الأرجح اختلاف الرويات، وقرب الألفاظ في اللهجات، وأن السبب في إطلاق هذا اللفظ هو تفتت الإمبراطورية الإفرنجية حيث" بعد موت شالمان في ٨١٤م تفتت إمبراطورية الفرنجة إلى عدد كبير من الممالك والدوقيات والإقطاعيات المتحاربة، وانتهى الصراع على السلطة بمعاهدة فزدان[٢] التي عقدت في ٨٤٣ م، والتي أعطت تشارلز الأول[٣] الجزء الغربي من الإمبراطورية هو الذي يعرف اليوم باسم فرنسا"[٤]، والتي تعد اليوم من الدول المعترف بها باسم الجمهورية الفرنسية.

---

[١]) ينظر: تسمية فرنسا، ويكيبيديا، متوفر في الموقع اللإلكتروني: https://ar.wikipedia.org/wiki

[٢]) معاهدة فزدان وقعت سنة ٨٤٣ قسم بموجبها أبناء لويس الورع الثلاثة الباقين على قيد الحياة الإمبراطورية الكارولنجية – الفرنجبة – إلى ثلاث ممالك.

[٣]) تشارلز الأول: ولد الملك تشارلز الأول في ١٩نوفمبر ١٦٠٠م وتوفي في ٣٠يناير ١٦٤٩م هو ملك إنكلترا واسكتلندا وإيرلندا، وابن الملك السابق جيمس الأول ستيوارت وآن، من الدانمارك.

[٤]) معجم بلدان العالم آخر التطورات السياسية، وأحدث البيانات الإحصائية، ص ٣٠١.

المطلب الثاني

السياق التاريخي لدخول الإسلام إلى فرنسا

ـ تمهيـد:

استوطن المسلمون فرنسا في مرحلتين اثنتين عبر التاريخ، كانت إحداهما: تتعلق بهجرة ثم تهجير مسلمي الأندلس الجارة، وتمتدّ هذه المرحلة من القرن الثامن إلى القرن الخامس عشر الميلادي، أما المرحلة الثانية فتبدأ من الحرب العالمية الأولى في مطلع القرن العشرين إلى يومنا هذا، وسنتناول ذلك بشيء من التفصيل على النحو الآتي:

أولاً: الفتــح الإسلامي :

بدأت الفتوحات الإسلامية للأراضي الفرنسية في سنة ٩٦هـ، فأرسل طارق بن زياد[١] حملة استكشافية إلى طرطوشة، وبرشلونة، وأربونة، ووصلت إلى بلدة أبنيون، على نهر الرادنة(الرون حالياً)[٢]، وأرسلت حملة بقيادة السمح بن مالك الخولاني، فخرجت من برشلونة، واتجهت إلى مدينة طلوشة، وقتل قائدها، ورجع الجيش إلى برشلونة[٣] ، وخرجت حملة فوصلت إلى مدينة نيم، ثم إلى مدينة ليون، ثم مدينة أوتان، ووصلت سانس (Sens) على بعد ١٥٠ كيلومتر من باريس، وهذه أبعد نقطة وصلها المسلمون في فرنسا[٤]. وقاد عبد الرحمن الغافقي حملة عبر فيها جبال البرانس، واتجه إلى مدينة برديل، وهزم جيش الفرنجة، ثم اتجه إلى بواتييه، وهُزم المسلمون في معركة بلاط الشهداء الشهيرة، في رمضان سنة ١١٤هـ، واستشهد الغافقي[٥]. وأرسلت حملة إلى وادي الرون، واستولت على مدينة أرلس (Arles)، وسان ريمي دو بروفنسدد، وأبنيون،

---

[١]) ينظر:لو فيغارو، العدد ٥٦٤٣، ٢٠١١م، ١٠ أكتوبر ٢٠١٧م، على موقع واي باك مشين:
https://plus.lefigaro.fr/note/how-does

[٢]) ينظر: تقرير زيادة مقلقة في عدد الاعتداءات على المسلمين بفرنسا عام ٢٠٢٠م، ، مؤرشف من الأصل:١، في ٢٩ يناير ٢٠٢١م، اطلع عليه بتاريخ: ٢٩ يناير ٢٠٢١م، ص:١١.

[٣]) ينظر: نسخة محفوظة ٢٠١٣/٢/٤م، ٢١يونيو ٢٠١٩م على موقع واي باك مشين، ص:٢١: . https://www.nytimes.com

[٤]) ينظر: نسخة محفوظة ٥/نوفمبر ٢٠١٩م، على موقع واي باك مشين. https://www.independent.co.uk .

[٥]) ينظر: مؤرشف من الأصل في ١٥ سبتمبر ٢٠١٧م)،ص: ١٦.https://www.institutmontaigne .

وواصلت مسيرتها إلى جبال الألب، غير أن الفرنجة استعادوا الكثير من هذه المدن[١]. وفي القرن الثالث الهجري استطاع البحارة الأندلسيون الاستيلاء على مدينة نيس، واستوطنوا الشواطئ الفرنسية الجنوبية، ونشأت دولة أندلسية في جنوب فرنسا، ووصلت إلي سويسرا، ولم تهزم هذه الدولة إلا بعد ٨٢ عاماً، وأحتل الأغالبة جزيرة كورسيكا في سنة ١٩١هـ -٨٠٦ م، وظلّوا فيها ١٤٢عاماً. غيرَ أن الأراضي التي استولى عليها المسلمون في فرنسا لم تدم طويلاً، تحت سلطتهم؛ بسبب قلة عددهم، وهجوم الفرنجة المتواصل[٢]. وفي القرن السادس عشر الميلادي نفت إسبانيا الكاثوليكية الغالبية من الموريسك إلى جنوب فرنسا، وقد بلغ عدد هؤلاء المسلمين الذين يبطنون إسلامهم أكثر من ١٥٠٠٠٠، واندمجوا مع تعاقب الأجيال في المجتمع الفرنسي[٣]. ثم حين احتك الفرنسيون بالمسلمين في المشرق، أثناء الحروب الصليبية التي استمرت مدة طويلة، وأخذوا عنهم الكثير من معالم الحضارة"[٤].

فالفتوحات الإسلامية التي قام بها المسلمون من أهم المراحل التي استوطن بها المسلمون في أوروبا بشكل عام، وفي فرنسا بشكل خاص، وكان لها الدور الكبير في نشر الإسلام في أوروبا قاطبةً.

ثانياً: احتياجات فرنسا بعد الحرب العالمية:

أصل تواجد المسلمين في فرنسا حاليّاً ليس تَلقائيّاً؛ بل يعود لأسباب تاريخية وسياسات استعمارية، واقتصادية متعدّدة، قامت بها فرنسا نفسها، وهذا ما يتناساه بعض الفرنسيين ذوي الميول العنصرية، في النقاش الدائر اليوم، حول مكانة الإسلام في فرنسا، ومن تلك الأسباب:

---

[١] ويكيليكس: فرنسا تقصي مسلميها، تاريخ الولوج ١٩ مايو ٢٠١٢م، نسخة محفوظة ديسمبر ٢٠١٩م على موقع واي باك مشين،ص: ١٣ ، https://web.archive.org/web

[٢] أسلافنا المسلمون، برونو إيتان، صادر عن مجلة المعرفة العدد (٥٤) من نوفيل أوبزر فاتور، مفكرو الإسلام الجدد، إبريل ٢٠٠٤م، ص ٢٢-٢٣.

[٣] قراءة في الحضارة الإسلامية، محمد موسى محمد أحمد، دراسة في معانيها وآثارها المعنوية والمادية، Al Manhal، يناير ٢٠١٧ م، مؤرشف من الأصل في 16 ديسمبر ٢٠١٩م.

[٤] ماريان والنبي، صهيب بن الشيخ، باريس، ١٩٩٨م، ص٨٥.

١) ما قدمه المسلمون من دفاع عن فرنسا في الحرب العالمية الأولى:

إن المسلمون قبل الحرب العالمية الأولى لم يكونوا على استعداد على الهجرة، وما جعلهم يهاجرون إلا السياسات والاستعمارات الأجنبية التي جعلتهم يهاجرون،"ورغم ذلك فإنّ فرنسا قد فشلت في سياسة استجلاب اليد العاملة الجزائرية؛ لعدم استعداد المسلمين نفسيًّا، وثقافيًّا آنذاك لترك بلدهم، والهجرة إلى وسط غريب الدين والأخلاق والعادات، وفي ذروة الحرب العالمية الأولى جنّدت فرنسا تجنيدًا إجباريًّا عددًا كبيرًا من المسلمين، من مستعمراتها الجزائر، والمغرب، وإفريقيا الغربية، فمرسوم ١٤ سبتمبر ١٩١٦م، شديد الوضوح:"... القيام بالتشجيع على التشغيل الطوعي، وإلا فالتجنيد الإجباري للجزائريين[١]، وبلغ عدد المجنّدين المسلمين للحرب ١٧٥٠٠٠، وقُتل ٢٥٠٠٠ من الجزائريين حسب الدراسات الدقيقة[٢]، وذلك قامت الحكومة الفرنسية بعد ما رأت التضحية من المسلمين، "وبعد نهاية الحرب العالمية الأولى أصدرت فرنسا قانونًا، يعدّ استثناء من علمانيّتها، يمكّنها من بناء مسجد ومعهد إسلامي في عاصمتها؛ لمكافأة المسلمين وعرفانًا منها لتضحيتهم في الدّفاع عنها، وقد دشّنت هذه المؤسّسة الدينية في الدائرة الخامسة من باريس، في حفل رسمي عالمي سنة ١٩٢٦م[٣].

٢) الحاجة للعمال المسلمين لبناء فرنسا بعد الحرب العالمية:

إن الضرر الذي سببته الحرب العالمية جعلت فرنسا متتضررة مما جعلها تحتاج إلى عمال لبناءها من جديد،"ولإعادة بناء ما دمّرته الحرب قرّرت فرنسا سنة ١٩٢٠م المزيد من استجلاب العمّال، فوصل عدد المهاجرين المسلمين إلى ٧٠٠٠٠ جزائريٍّ، ونحو ذلك العدد – أيضًا – من المغاربة".[٤] وما بين عامي١٩٤٠م، و١٩٤٥م، أرسلت الحكومة الفرنسية إلى كل من والي الجزائر العاصمة، ووهران وقسنطينة،

---

[١]) الإسلام، الدولة والمكانة المدنية، برنستون باون، جون.R، ٢٠٠٧م، .N.J صحيفة جامعة برنستون، ص: ٤٣.

[٢]) الثورة الفرنسية ضد EBVIGE، جريدة التايمز، بريمر، كارلوس، ٩ سبتمبر، ٢٠٠٨م، ص: ٢٢، متوافر في الموقع الإلكتروني:.http://www.thetimes.co.uk

[٣]) الهجرة الى فرنسا في القرن العشرين، ماريان عمار وبيير، أرمان كولين، باريس، ١٩٩٠م، ص: ١٥٦.

[٤]) ماريان والنبي، ص٨٥.

تأمرهم بإرسال (١٠٠٠٠) عاملٍ في كل شهر، لكن استحواذ الحلفاء على شمال أفريقيا علّق هذا الإرسال"[١].

وبعد الحرب العالمية الثانية تزايد عدد المسلمين، ليبلغ أرقاماً هائلة؛ فبغية إعادة التعمير، وتطوير القطاع الصناعي، نصّ مخطّط مونيه (Plan Monnet) استقدام (٢٠٠٠٠٠) من رعايا المستعمرات في مدّة لا تتجاوز الأربع سنوات"[٢]. وفي سنة ١٩٥٢م بلغ عدد المسلمين رقماً غير مسبوق، فالمكتب الوطني للهجرة تحدّث رسميًا عن ٥٠٠٠٠٠ مهاجرًا، وقد شكّك بعض المختصّين في هذا الرقم، بينما يُجمعون كلّهم على أن في خمسينيات القرن العشرين أصبح المسلمون يشكلون في فرنسا جالية محدّدة المعالم، وواقعًا اجتماعيّاً، وسياسيّاً ظاهر التأثير[٣]. فهذا الاستقـدام جعل من نسبة المسلمين في فرنسا كبيرة.

فتأخر فرنسا الصناعي والثورة الصناعية في القرن التاسع عشر من الأسباب التي جعلت فرنسا تقوم باستقطاب العمالة، "ففي بداية القرن العشرين بدأت فرنسا، وأرباب الأعمال فيها باستقطاب اليد العاملة من المستعمَرة الجزائرية حينذاك؛ بُغية استدراك تأخرها الصناعي مقارنة بإنجلترا، وثورتها الصناعية في القرن التاسع عشر، واستطاعت هذه السياسة أن تستجلب حوالي ٣٠٠٠٠ جزائريّاً، معظمهم من البربر(القبائل)، ولم يكونوا عرضة لعنصرية بادية؛ لقلّة عددهم، وقلّة اختلاطهم بالمجتمع الفرنسي، الذي كان يسمّيهم (turcos)، أي: الأتراك، أو باعة الزّرابي[٤]. وهذا الاستجلاب كان مهم من أجل إعادة ما دمرته الحرب، ولقلة الأيدي العاملة في المجتمع الفرنسي.

٣)استقلال الجزائر:

فاستقلال الجزائر من الاحتلال الفرنسي الذي كان في ١٩٦٢م جعل منها بلاد مهيئة للهجرة منها،

---

[١]) صحيفة ليموند، ١٢، الدولة لا تفي بوعودها بتحديد الضواحي، نوفمبر برونور، لويس، ٢٠٠٨م، ص: ١١، متوفر في الموقع الإلكتروني:.http://www.lemonde.fr .

[٢]) الفرنسيون مثل الآخرين، مسح للمواطنين من أصول مغربية وأفريقية وتركية، باريس، براود، سيلفان وَفاينست تايبرج، ٢٠٠٥م، المؤسسة الوطنية للصحافة والعلوم السياسية، ص: ٥٦.

[٣]) القانون والتحقيق الاجتماعي، كالفيتا، كيتي، ٢٠٠٠م، مفارقات العِرْق، الطبقة الهوية والاجتياز: ١٨٨٢– ١٩١٠م، ٢٥، ١–٤٠.

[٤]) اعترافات سار كوزي، جين كلاود قاوسوتش بن هولد، كاترين ٢٠٠٧م، بينياليا، براوتش، أمين ٢٠١٠م، نيويورك تايمز، ٦ مايو، ص: ٢٥، متوافر في الموقع الإلكتروني:http //www.nyt.com/.

والاستقلال لا يأتي إلا بعد التخلص من الخونة الذين يساعدون العدو، "وسواء احتلت فرنسا بلاداً إسلامية، أو انسحبتْ عنها، فقد صحب ذلك في كلتا الحالتين هجرة لأعداد ضخمة من المسلمين إلى أرضها، فأول الوافدين إليها عند استقلال الجزائر هم الحركة، أو الحركيون أصحاب الدَّيْن على فرنسا، والحركيون: هم الجزائريون الذين أغرتهم السلطة الاستعمارية بالانخراط في كتائب الإعانة، التابعة للجيش النظامي الفرنسي، إبّان حرب الاستقلال، ولما تحتّم على فرنسا ترك الجزائر، وعشية إعلان استقلالها، جرّدت جميع الحركيين من السلاح، وتخلت عنهم من غير أن تفاوض أحدًا في مصيرهم، تاركة إياهم عرضة الإنتقام الجماعي، فهم الخونة وأعوان العدو في نظر جيش التحرير الوطني الجزائري المنتصر، فقُتل بعضهم، واختفى عن الأعين بعضهم الآخر، وفرّت غالبيتهم إلى فرنسا، في تعاسة وتمزّق شديدين، ولم تُمنح لأكثريتهم الجنسية الفرنسية إلا في أواخر الستينيات، وقد بلغ تعدادهم وذووهم في ٣١ جويلية ١٩٨٥م، زهاء ٦٠٠٠٠ نسمة[١]. وهذا الإحصاء رسميٌّ، وصادر عن الحكومة الفرنسية؛ في محاولة منها لتعويضهم عن بعض ما فقدوه بسببها، وأمام حرمانهم من الوطن الأصلي الجزائر، وعدم الترحيب بهم في فرنسا، لم يجدوا في غالبيتهم العظمى إلا الإسلام دارًا وموطنًا، ففي الثمانينيات خصوصًا أسسوا الجمعيات، وفتحوا المساجد والمصليات، والتفّ كثير منهم حول الشيخ عباس بن الشيخ الحسين، عميد المعهد الإسلامي، ومسجد باريس، الذي بحكم شعبيته وماضيه الوطني، استطاع أن يقارب بين هؤلاء الحركيين، وأعضاء الجالية الجزائرية بفرنسا، بل استخدم الشيخ جاهه لدى السلُطات الجزائرية؛ لإقناعهم بـ: عفا الله عمّا سلف، فسُمح بعد ذلك لأغلب الحركيين ولأبنائهم بزيارة الجزائر، أو تنظيم العودة إليها إنْ شاؤوا[٢].

٤) تشجيع الهجرة لبناء الاقتصاد الفرنسي:

تشجيع فرنسا العلمانية للهجرة كان من أجل هدف وهو إعادة بناء الاقتصاد الفرنسي الذي وصل إلى درجة الضعف، فقامت الدولة الفرنسية بفتح أبواب الهجرة وجلب اليد العاملة لفترة محددة ثم التضييق والاستغناء عنهم بعد البناء، ولذلك قامت بتشجيع للهجرة "حتى بعد استقلال الجزائر استمرّت طبقاً

---

[١]) مركز التوثيق الوطني، ٢٠٠١م، " ذهبت chaaha" فبراير ، ص: ١٤، متوافر في الموقع الإلكتروني: . http://www.cndp.fr

[٢]) الهجرة إلى فرنسا في القرن العشرين، ماريان عمار وبيير، إد أرماند كولين، باريس، ١٩٩٠م، ص ١٥٦.

لتخطيطاتها الاقتصادية في تشجيع جلب اليد العاملة من مستعمراتها ومحمياتها القديمة، فقد كانت في ذروة الثلاثين الذهبية أي العقود الثلاثة (١٩٤٥م – ١٩٧٥م)، التي ازدهر فيها الاقتصاد الفرنسي، ووصل إلى أعلى مستواه، مستدركًا ما خرّبته الحرب، ومتفوقاً على كثير من الدول الغربية،

وهنا يتبين استغلال الدولة الفرنسية الاستعمارية، والعلمانية في الوقت ذاته، للدول العربية والإسلامية التي كانت تحتلها، كانت تستغلها في كل الجوانب، إلى حدّ أنها تجلب الأيدي العاملة منها، وتشجع على هجرتهم اليها؛ بهدف الإعمار والبناء لبلدها، في الوقت ذاته الذي كانت تعمل وتسعى جاهدة لهدم بلدانهم، ونهب ثرواتهم، والعمل على إبقائهم في حالة الضعف والاحتياج.

ومعظم العمال الوافدين أتوا من المغرب العربي، وكانوا عزّاباً غير متزوجين، أو تركوا أزواجهم في بلادهم؛ رجاء العودة القريبة، إذ لم يكونوا في أول أمرهم يقصدون هجرة من غير رجعة، واستمرّت الهجرة في تزايد حتى الصدمة البترولية سنة ١٩٧٣م، إذ انكبح الاقتصاد، وخفتت معه الهجرة، ثم أوقفت رسميّاً سنة ١٩٧٥م، وبعد شكاوى ومرافعات، وأخذ وردّ في البرلمان، أقرّت فرنسا بحق جمع شمل العوائل، وسمحت لأزواج العمال، ولأبنائهم القدوم إلى أرضها[١]. وهذا يؤكد أن من أسباب تواجد المسلمين في فرنسا هي فتح أبواب الهجرة في فرنسا، بعد أن ساءت أحوالهم في بلادهم بسبب الاستعمارات الغربية ومنها الفرنسي، ولذلك تواجد الإسلام فيما بعد، وأصبح ثاني دين بعد الدين المسيحي في فرنسا.

---

[١]) مكتب الهجرة الوطني، ذهبت chaaha، فبراير ٢٠٠١م، متوافر في الموقع الإلكتروني:

http://www.cndp.fr

الفصل الثاني

النصوص القانونية للحرية الدينية في العلمانية

المبحث الأول: النصوص القانونية للعلمانية في مجال في الدين وموقف العلمانيين.

المبحث الثاني: النصوص القانونية للعلمانية في التعليم.

المبحث الثالث: النصوص القانونية للعلمانية في التوظيف.

المبحث الرابع: النصوص القانونية للعلمانية في السكن.

المبحث الأول

النصوص القانونية للعلمانية في مجال الدين وموقف العلمانيين

المطلب الأول: النصوص القانونية للعلمانية في الدين.

المطلب الثاني: مكانة الحرية الدينة في العلمانية.

المطلب الأول

النصوص القانونية للجمهورية الفرنسية في ممارسة الشعائر

أولاً: الحرية الدينية مكفولة بالدستور الفرنسي:

إن الحرية الدينية في فرنسا مكفولة بالحقوق الدستورية المنصوص عليها في إعلان حقوق الإنسان والمواطن عام ١٧٨٩م ، وتعتبر هذه الحرية منفصلة تماماً عن النظام في فرنسا ولا تتدخل به، إذ ينص الإعلان الذي تعتبره السلطات القانونية ذي مكانة قانونية مساوية لدستور فرنسا، على ما يلي: لن يجري استجواب أي شخص عن آرائه استناداً لنص المادة الأولى التي تنص" يولد الناس أحرار متساوين في الحقوق ويظلون كذلك"[١]، ونفس الأمر ينطبق على آرائه الدينية التي نص عليها في المادة العاشرة " لا يضار أحد بسبب آرائهِ بما في ذلك معتقداتهِ الدينية طالما أن إظهار هذه الآراء والمعتقدات لا يخل بالنظام العام كما يحدده القانون"[٢]، و يحق للقانون منع الأعمال الضارة فقط بالمجتمع، لا يمكن إعاقة أي شيء لا يحظره القانون، ولا يمكن تقييد أي شخص على فعل ما لا يأمر به القانون لنص المادة السابع التي تقول "بأنه لايجوز اتهام أي شخص أو القبض عليه أو سجنه إلا على وفق الطرائق التي يحددها القانون"[٣].

ويلاحظ على هذا الإعلان حرصهُ الشديد على احترام مكانة الإنسان ظاهراً، ومنادٍ بعدد من المواد التي تؤكد العدالة والمساواة والعديد من المبادئ الفلسفية والسياسية التنويرية، وبالتالي لا يمكن للحكومة الفرنسية تنظيم الأنشطة الدينية وحظرها بشكل استبدادي؛ فهي مُقيدة بشكل صارم بتنظيمه فقط إلى الحد الذي يضمن الحماية للنظام العام بالإضافة لحظر الأعمال الضارة بالمجتمع مثل التضحيات البشرية.

---

[١]) الإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان والمواطن، عبدالله كديده، جامعة البليدة – الجزيرة، ٢٠٢٢م، ص ٢.

[٢]) الموسوعة السياسية – إعلان حقوق الإنسان والمواطن لسنة ١٧٨٩م، ميريام الأشقر، نشر في ٢٠٢٠/١٢/١٥م .

[٣]) المصدر السابق.

ثانياً: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان:

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وثيقة تاريخية هامة في تاريخ حقوق الإنسان صاغه ممثلون من مختلف الخلفيات القانونية والثقافية من جميع أنحاء العالم، واعتمدت الجمعية العامة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في باريس في ١٠ كانون الأول ديسمبر ١٩٤٨م بموجب القرار ٢١٧ ألف (د-٣) بوصفه أنه المعيار المشترك الذي ينبغي أن تستهدفه كافة الشعوب والأمم، وهو يحدد و للمرة الأولى، حقوق الإنسان الأساسية التي يتعين حمايتها عالمياً، وترجمت تلك الحقوق إلى خمسمائة لغة من لغات العالم، والذي جاء في مادته(١٨):"لكلِّ شخص حقٌّ في حرِّية الفكر والوجدان والدِّين، ويشمل هذا الحقُّ حرِّيته في تغيير دينه أو معتقده، وحرِّيته في إظهار دينه أو معتقده بالتعبُّد وإقامة الشعائر والممارسة والتعليم، بمفرده أو مع جماعة، وأمام الملأ أو على حدة"[١]. فهذا القانون الدولي والمترجم لأكثر من لغة قد شمل فيه حرية تغيير الدين الذي نحن نخالفها نحن كمسلمين لقول النبي صلى الله عليه وسلم :" من بدل دينه فقتلوه"[٢] فالإسلام يحمي حرية التدين كما فعل ولكن لا يحرض على تغيير الأديان كما تفعل العلمانية الغربية في فرنسا وفي غيرها

وتشمل هذه الحرية الدين والمعتقد في هذا القانون، بالإضافة إلى حرية التعبد، حرية اعتناق دين أو معتقد، أو عدم اعتناق أي منهما أو تغييرهما أو التخلي عنهما.

"و تدافع فرنسا والاتحاد الأوروبي في إطار منظمة الأمم المتحدة عن مبـدأي حـرية الـدين والمعتقد حرية الرأي والتعبير، وتعملان على تعزيزهما، وهما مبدآن مرتبطان ارتباطاً وثيقاً ومتكاملاً ويقومان على طابع كوني وغير قابل للتجزئة أو للفصل عن باقي حقوق الإنسان، ويقدما تقريرين كل سنة أمام مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة للأمم المتحدة، الأول من طرف الاتحاد الأوروبي والثاني من طرف منظمة التعاون الإسلامي، ويعتمد كليهما بتوافق الآراء.أما على الصعيد الدولي، فتدافع فرنسا عن الجانب العالمي لحرية الدين أو المعتقد وحرية الرأي والتعبير"[٣].

---

[١]) ينظر: مجلة الأمم المتحدة، السلام والكرامة والمساواة لكوكب ينعم بالصحة، متوفر في الموقع الإلكتروني: https://www.un.org/ar/universal-declaration-human-rights/

[٢]) مسند الإمام أحمد بن حنبل، أحمد بن محمد حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، المحقق أحمد محمد شاكر، الناشر: دار الحديث – القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م، عدد الأجزاء : ٨، ص(٣٠٣/٣)

[٣]) ينظر : الدبلوماسية الفرنسية ، تم أخر تحديث في شباط ٢٠١٣م، متوفر في الموقع الإلكتروني: =

ومما يبدو لنا أن حرية الدين والمعتقد التي هي حرية الرأي والتعبير في الاتحاد الأوروبي عموماً وفرنسا خاصةً هما مبدآن مرتبطان وبينهما علاقة متكاملة وثيقة.

https://www.diplomatie.gouv.fr/ar/politique-etrangere-de-la-france/droits-de-l-homme/liberte-/de-religion-et-de

المطلب الثاني

مكانة الحرية الدينية في العلمانية

أولاً:محاربة فرنسا للأديان عبر رموزها:

إن فرنسا تسعى لمحاربة الأديان عبر رموزها الدينية، وتطبيق جميع قوانينها ودساتيرها في جميع المؤسسات الحكومية التي من خلالها تريد فرض علمانيتها، فقد نص القانون الفرنسي في المادة العاشرة من الإعلان لحقوق الإنسان لعام ١٧٨٩م على أنه:" يمنع التعرض لأي شخص بسبب آراءه وأفكاره بما في ذلك الدينية منها، شريطة ألا يخل بالنظام العام الذي أرساه القانون"[١] وقامت الجمعية التشريعية في ٢٠/سبتمبر/١٧٩٢م بعلمنة الأحوال المدنية والزواج، وبهذا لم تعد المواطنة مرتبطة بالدين، ويعد تضييق للحرية الدينية،"وكلنا نعرف مدى تعسف بعض الدول الأوروبية وعلى رأسها فرنسا التي شنت حملة شعواء على الحجاب الإسلامي وأصدرت مؤخراً قانوناً تم التصويت عليه في البرلمان الفرنسي وحصل على أغلبية ساحقة بمنع التلاميذ من ارتداء الرموز الدينية ومن بينها الحجاب في المدارس الابتدائية والثانوية الحكومية الفرنسية، وبالرغم من كل الاعتراضات من جميع أنحاء العالم ضد هذا القانون، إلا أن هذا القانون تم تطبيقه في فرنسا منذ العام الدراسي ٢٠٠٤."[٢]

ومما سبق ذكره يتبين لنا مدى تعسف فرنسا ومحاربتها للأديان عبر رموزها أو طقوسها الدينية ومن بينها الحجاب، وذلك بسبب أن فرنسا العلمانية لا تريد أن تفرق بين التلاميذ بسبب المعتقدات الدينية، بخلاف ديننا الإسلامي الحنيف الذي يربينا على احترام اللآخرين ومعتقداتهم ورموزهم الدينية فقد قال الله تعالى: ﴿ وَلَا تَسُبُّواْ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَيَسُبُّواْ ٱللَّهَ عَدۡوَۢا بِغَيۡرِ عِلۡمٖۗ كَذَٰلِكَ زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمۡ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِم مَّرۡجِعُهُمۡ

---

[١]) الموسوعة السياسية – إعلان حقوق الإنسان والمواطن لسنة ١٧٨٩م، ميريام الأشقر، نشر في ٢٠٢٠/١٢/١٥م.

[٢]) المفصل في الرد على شبهات أعداء الإسلام جمع وإعداد: علي بن نايف الشحود الباحث في القرآن والسنة، ج٣/ ص١٢٧.

فَيُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿١٠٨﴾ ﴾[1] فالإسلام يربي على احترام المعتقدات وحماية رموزها.

"وفي الواقع إن الفرنسيين أعطوا لقضية الحجاب الإسلامي بعداً سياسياً واعتبروه رمزاً من الرموز الدينية وقرروا أنه رمزاً لخضوع المرأة المسلمة للرجل، بينما الحقيقة أن الحجاب الإسلامي ليس رمزاً دينياً ولكنه فرض من فرائض الدين الإسلامي على المرأة المسلمة، أي أنه أمر يتعلق بالعقيدة الدينية ويندرج تحت حق التعبير عن الرأي وممارسة العقيدة الدينية وليس تحت بند الرموز الدينية، ومن المعروف في القانون الدولي أن حق التعبير عن الرأي من الحقوق الأساسية المذكورة في دساتير جميع الدول الأوروبية وفي الميثاق العالمي لحقوق الإنسان وهذا القانون الفرنسي يعد خرقاً للمادتين (١٨) و (١٩) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان اللتين تنصان على حق كل إنسان في حرية التعبير وفي حرية ممارسة عقيدته الدينية."[2]

ثانياً: مهاجمة الدين سياسياً:

المهاجمة للدين في المجتمع الفرنسي دائماً ما يكون سياسياً، وما يكون باستخدام أحد رموزِه، والهدف من ذلك هو تشويه الصورة الجميلة للإسلام،" فدائماً يحاول أعداء الدين الإسلامي مهاجمة الإسلام بأسلوب همجي وباستخدام الرموز الدينية وربطها بالجانب السياسي حتى يشوهوا صورته، وبالنسبة إلى كلام المجيبين من (JMF)[3]، يُفهم أن الشكاوى المتعلقة بالحجاب هي طريقة مرادفة لمهاجمة المسلمين؛ بسبب عقيدتهم، فهم يركّزون على كيفية ربط بعض المعلمين والسياسيين للإسلام بالهمجية، والتضحية الطقسية التي يتم إجراؤها بشكل غير قانوني، في أحواض الاستحمام، في الشقق، حيث تُستخدم صورة الخروف في البانيو لإثارة الشعور بعدم التوافق بين الإسلام، وفرنسا، أحدهما: متخلف، والآخر حديث"[4]، وأن السماح بدخول الإسلام إلى فرنسا، هو سماحٌ للمسلمين بممارسة أساليبهم المتخلفة، وهو أمر غير مقبول. والحجاب وفقاً لأعضاء (JMF)، هو مجرد مثال آخر، لما يعتقد بعض الناس في فرنسا بشأن المسلمين أنه متخلف، وغضبهم من الحجاب له علاقة أكبر بالشعور بالتفوق، أو ربما حتى الخوف، من وجه البرابرة المفترضين

---

[1]) سورة الأنعام، رقم الآية: ١٠٨.

[2])المفصل في الرد على شبهات أعداء الإسلام ، ص١٢٧.

[3]) الشباب المسلم الفرنسي.

[4]) بناء المسلمين في فرنسا، الخطاب والهوية الشعبية وسياسة المواطنة، جنيفر فريدت، فيلادلفيا، ط: جامعة تيمبل ص ٩٥.

منه، مع الاهتمام بالتعليم الجمهوري والمساواة".[١]

مع أن الحقيقة التي لا غبار عليها أن الله سبحانه وتعالى أعز المرأة وجعلها عزيزةً وسامية في مكانتها واختصها بهذا الأمر تكريماً لها وحفاظاً على كرامتها فقال سبحانه وتعالى﴿ وَقُل لِّلْمُؤْمِنَٰتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَٰرِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا ۖ وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ ۖ ﴾[٢]

فالحجاب شعار ديني وهو بمثابة الفلتر للناظرين حتى لا يطغى الإنسان على كرامة الآخرين فالمرأة تمثل بالنسبة للمسلم كرامة يجب أن تُعز وتحترم.

والذي يظهر للباحث من خلال ما سبق أن فرنسا تحارب الدين الأديان وبشكل خاص الدين الإسلامي وتناقض ما يرد في القوانين الخاصة بها ،وخير دليل مهاجمة المجيبين من (JMF)[٣] للقيم الإسلامية في الحجاب مثل سنة الأضحية، ووصف ذلك بالتخلف، وأنه لا يتوافق مع فرنسا، وأن السماح به معناه سماح بالتخلف، والسماح بذلك أمر غير مقبول، وبهذا يكون قد نسفت مزاعم العلمانية التنويرية في الحرية واحترام حقوق الآخرين، فالحجاب عندهم تخلف بينما عندنا في الإسلام هو تطور وهو امتثال لأمر الله تعالى حيث قال في كتابه العزيز:﴿ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ ۝٢ ﴾"[٤].

ثالثاً:عجز العلمانية عن تحمل التعددية الدينية:

تعتمد الدولة الفرنسية نظاماً علمانياً، وهو جزء من الثورة الفرنسية ، والذي تدعي فيه مبدأ المساواة لكن ذلك المبدأ تبين للجميع أنه مجرد حبر على قلم وليس له في الوجود أي أثر، وهذه الكاتبة التونسية الخبيرة في شؤون الشرق الأوسط، سمية الغنوشي[٥] توضح لنا ما مدى كذب النظام الفرنسي، فقد قالت:"إن فرنسا

---

[١]) بناء المسلمين في فرنسا، ص: ٩٥.

[٢]) سورة النور، رقم الآية: ٣١.

[٣]) الشباب الفرنسي المسلم.

[٤]) سورة الكوثر، رقم الآية: ٢.

[٥]) سمية الغنوشي هي كاتبة تونسية بريطانية هي ابنة مؤسس وزعيم حركة النهضة التونسية راشد الغنوشي، حصلت على الماجستير في الفلسفة من جامعة لندن قبل أن تتخصص في شؤون الشرق الأوسط، وتركز سمية الغنوشي أعمالها حول

تعيش أزمة هوية عميقة ناتجة عن الوجود الإسلامي بين ظهرانيها، وأضافت في مقال على موقع عربي٢١ الثلاثاء، أن فرنسا لا تطيق حقيقة أن مستعمراتها السابقة التي كانت تتحكم فيها بقوة الاحتلال والجيوش، قد انتقلت إليها فرنسا وباتت جزءًا منها، وقالت ابنة زعيم حركة النهضة التونسية راشد الغنوشي، إن فرنسا عاجزة عن تحمل واقع التعددية الدينية، وأن الإسلام بات مكوناً ثابتاً من نسيجها المجتمعي، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. ورأت أنه في فرنسا العلمانية الأمر مختلف تماماً، مجرد تغطية فتاة مسلمة خصلات شعرها يغدو تهديداً وجودياً لقيم الجمهورية وموضوعَ جدل عام محموم يخوض فيه الجميع ولا يكاد يتوقف. وتزعم فرنسا العلمانية أنها تأسست على قيم المساواة المطلقة ونفي أي لون من ألوان التمييز على أساس الدين أو العرق أو الطبقة الاجتماعية، لكن الأجيال الجديدة من المسلمين عرّت زيف ذلك."[١]

يتبين لنا من خلال ما تم ذكره أن فرنسا تعيش أزمة هوية بسبب الوجود الإسلامي على أراضيها، وأنها لا تقبل فكرة أن الناس الذين كانوا في بلدانهم المحتلة من قبل فرنسا باتوا جزءاً من المجتمع الفرنسي، فهي عاجزة عن تحمل التعددية الدينية، ولذلك يجعلون أبسط شيء يمارسه المسلمون في فرنسا شيء كبير ويمثل تهديد فأين الشعارات التنويرية الجميلة المساواة والحب والتعايش، وأين القوانين الفرنسية، لقد تبين للجميع كذب وزيف العلمانية التي تدعي قيم المساواة ونفي التمييز على أساس العرق أو الطبقة.

الإسلام ووضع المرأة والسياسات في الشرق الأوسط، كما كان زوجها عبدالسلام الغنوشي سياسياً تونسياً شغل منصب عضو المكتب التنفيذي لحركة النهضة التونسية.

[١]) مجلة وكالة الأناضول ، عن زيف العلمانية الفرنسية وهشاشتها، اسطنبول، نشر في ٢٠٢٠/١٠/٧م، متوفر في الموقع الإلكتروني: https://www.dailysabah.com/arabic/europe/2020/10/07/

المبحث الثاني

النصوص القانونية للعلمانية في التعليم

المطلب الأول: مفهوم التعليم، وأهدافه في فرنسا.

المطلب الثاني: النصوص والقوانين للعلمانية في التعليم.

المطلب الثالث: النصوص القانونية للتعليم الديني في المدارس.

المطلب الأول

مفهوم التعليم، وأهدافه في فرنسا

أولاً: التعليم لغة:

فالتعليم في اللغة من عَلِمَ الرجل يَعْلَمُ عَلَماً، إذا صار أَعْلَمَ، وعلمت الشئ أعلمه عِلْماً: عرفته. وعالَمْتُ الرجل فعَلَمْتُهُ أَعْلُمُهُ بالضم: غلبته بالعِلمِ، ورجل علّامة، أي عالم جدًّا. والهاء للمبالغة، كأنهم يريدون به داهيةً. واسْتَعْلَمني الخبر فأَعْلَمْتُهُ إياه، والعِلْمُ: إدراك الشيء بحقيقته[1]، وذلك ضربان: أحدهما: إدراك ذات الشيء. والثاني: الحكم على الشيء بوجود شيء هو موجود له، أو نفي شيء هو منفيّ عنه. والعِلْمُ من وجه ضربان: نظريّ وعمليّ.

النّظريّ: ما إذا عُلم فقد كمل، نحو: العلم بموجودات العالَم. والعمليّ: ما لا يتمّ إلا بأن يعمل كالعلم بالعبادات. ومن وجه آخر ضربان: عقليّ وسمعيّ، وأَعْلَمْتُهُ وعَلَّمْتُهُ في الأصل واحد، إلّا أنّ الإعلام اختصّ بما كان بإخبار سريع، والتَّعْلِيمُ اختصّ بما يكون بتكرير وتكثير حتى يحصل منه أثر في نفس المُتَعَلِّمِ".[2]

وقال بعضهم:

التَّعْلِيمُ: تنبيه النّفس لتصوّر المعاني، والتَّعَلُّمُ: تنبّه النّفس لتصوّر ذلك، وربّما استعمل في معنى الإِعْلَامِ إذا كان فيه تكرير".[3]

علَّمه العلمَ تعليمًا فتعلَّم، وليس التشديد هنا للتكثير وأعْلمه إياه فتعلَّمه، وهو صريح في أن التعليم والإعلام شيء واحد، وفرق سيبويه بينهما فقال: علَّمتُ كأذَّنتُ، وأعْلمت كآذنْتُ. وقال الراغب: إلا أن الإعلام اختصّ بما كان بإخبارٍ سريعٍ، والتعليم اختصّ بما يكون بتكرير، حين يحصل منه أثرٌ في نفس المتعلم.

---

[1]) لسان العرب المؤلف: محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (ت: ٧١١هـ) الناشر: دار صادر – بيروت الطبعة: الثالثة – ١٤١٤ هـ، فصل العين، ج١٢، ص: ٤١٧.

[2]) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ،أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: ٣٩٣هـ) تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين – بيروت ،الطبعة: الرابعة ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م ،عدد الأجزاء: ٦، ص ١٩٩٠.

[3]) المفردات في غريب القرآن ،أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهانى (المتوفى: ٥٠٢هـ) المحقق: صفوان عدنان الداودي، الناشر: دار القلم، الدار الشامية – دمشق بيروت، الطبعة: الأولى – ١٤١٢ هـ، ص ٥٨٠.

وقال بعضهم: التعليمُ تنبيهُ النفس لتصوّر المعاني، والتعلُّم: تنبُّه النفس لتصوّر ذلك"[١].

وعليه فالتعليم: يُطلق على العملية التربوية كلها، والمقصود هو التدريس، أو الدور الذي يقوم به المدرّس في العملية التعليمية"[٢].

ثانياً: التعليم اصطلاحاً:

التعليم اصطلاحاً" هو مصدر من الفعل عَلَّمَ ، وهو تعليم القراءة والكتابة وجعله يعرفهما"[٣] وهو "فرع من التربية يتعلق بطرق تدريس الطلاب أنواع المعارف والعلوم والفنون"[٤] ، والتعليم "يطلق على العملية التربوية كلها، والمقصود هو التدريس أو الدور الذي يقوم المدرس في العملية التعليمة"[٥].

وعليه هو عبارة عن العملية المنظمة التي يمارسها المعلم بهدف نقل ما في ذهنهِ من معارف ومعلومات إلى الطلاب المتعلمين والذين يكونون بحاجة إلى هذه المعارف، وهوأيضاً عملية تغيير وتعديل في السلوك الثابت نسبياً والناتج عن التدريب.

ثالثاً: أهداف التعليم الفرنسي العامة:

يهدف التعليم العام في فرنسا إلى العديد من الأهداف العامة والضروية من أجل فرنسا الجمهورية، ومن أجل تحقيق المواطنة المتساوية النظرية، ومن أهم تلك الأهداف ما يأتي:

١. التربية الوطنية، فالوطن قبل كلّ شيء، مجْمَعٌ لكل أبناء فرنسا.
٢. الجمهورية هي الأمّ التي تضم مبادئها أبناء فرنسا عمومًا.
٣. كيف تصبح فرنسيًّا، من خلال ما تلقيته في المدرسة؟

---

[١] تاج العروس من جواهر القاموس ، ص١٢٨.
[٢] تقويم طرق تعليم القرآن الكريم في مراحل التعليم العام والتعليم الجامعي، د. محمود بن إبراهيم الخطيب، ص ٩.
[٣] معجم الغني، عبدالغني أبو العزم، مصدر الكتاب: موقع معاجم صخر، ص(٢٣٤٨١)
[٤] معجم اللغة العربية المعاصرة، ص(١٥٤٢/٢)
[٥] تقويم طرق تعليم القرآن الكريم في مراحل التعليم العام والتعليم الجامعي، ص:٩.

٤. تشكيل الهوية الوطنية الفرنسية الجامعة بين أبناء فرنسا.

٥. غرس القيم المدنية في نفوس النشء.

٦. تعليم الانضباط الشخصي.

٧. غرس القيم والمفاهيم الفرنسية العامة.

٨. إعداد الفرد إعداداً مهنيّاً ناجحاً.

٩. إعداد الفرد ليكون مواطناً فرنسيًّا ناجحاً في مختلف مراحل حياته[١].

فالتعليم في فرنسا يجعل الشخص الذي يتلقى العلوم في المدارس شخصاً علمانياً خالصاً، ينمي فيه مبدأ العنصرية ، والمفاهيم الفرنسية التي تجعل الشخص ينظر إلى غيرهِ أنه لا يصل إلى مستواه، والتعليم يدعمهم في هذا الشيء، ويجعل الفرنسيين في مستوى غير مستوى الناس الأخرين الذين يسنكون في فرنسا، فالتعليم الفرنسي هو تعليم يدعم أنظمة الدولة بشكل مباشر في سياستها في جميع نواحي وأنظمة الدولة.

وعليه فالتعليم في اللغة يدل على التدريس وما يقوم به المدرس من نقله للمعلومات إلى الطلاب، وفي وفي الاصطلاح يدل على ممارسات في نقل المعارف والتدريب وتغيير السلوك وتصحيح الانحراف.

[١]) التعليم وتكوين الدولة، جرين آندي ، نيويورك، بالغريف ماكميلان، ص ١٥٠.

المطلب الثاني

النصوص القانونية للعلمانية في التعليم

إن مبادئ الحرية الدينية في التعليم الفرنسي تنبع من خلال القوانين التي تمنح للتعليم حريته في الممارسة من قبل المتجمع الفرنسي، ومجانيته وإلزاميته من الدولة الفرنسية، ومن هذه القوانين: "قانون ٣ آيلول(سبتمبر) ١٧٩٢م المادة السادسة الذي كرس مبدأ حرية المعتقد والديانة، ولا يمكن لأي أحد أن يقلق على آراءه حتى الدينية منها، ومن خلال هذا القانون التأسيسي تم الإقرار بإنشاء تعليم عام رسمي لكل المواطنين ومجاني. وقانون ١٨٨١م (جون فيري)،المادة ١: الذي أكد على أن الدولة لن تتقاضى أجوراً دراسية في المدارس الابتدائية العامة مجانية التعليم. وأيضاً قانون ١٨٨٢م، المادة (٤) المعدلة في قانون ١٩٣٦م: التعليم الابتدائي إلزامي من كلاً الجنسين سواءً كانوا فرنسيين أم أجانب والذين تتراوح أعمارهم بين السادسة والرابعة عشرة، وأما أن يعطى هذا التعليم في بنايات المدارس الأولية أو الثانوية في المدارس الخاصة(الحرة) والعامة، أو في البيوت من قبل رب الأسرة بنفسه أو من قبل أشخاص(إجراء متخصصين) الذين يختارهم لأداء هذا العمل، وسيحدد هذا القانون ما هي الوسائط التي تضمن إيصال التعليم الأولي إلى ذوي الاحتياجات الخاصة(الصم،البكم،العمي).وأيضاً المادة١٠المعدلة بقانون ١٩٤٦م:" إذا ما تغيب أحد الأطفال عن الصف بشكل ملحوظ وجب على الأشخاص المسؤولين عنه أن يعلموا الإدارة المدرسية بدون تأخير عن دوافع هذا التغيب.وقد حدد هذا القانون أيضا الدوافع القانونية للتغيب بالآتي:

١- مرض الطفل المرض المعدي أو الوبائي لأحد أفراد الأسرة.

٢- الاحتفالات الخاصة للعائلة.

٣- المعوقات الناتجة عن صعوبات التنقل.

٤- التغيب المؤقت للأفراد المسؤولين إذا ما كان الطلاب تحت إشرافهم.

وتقدر الأعذار الأخرى من قبل مقرر المدرسة(المرشد الاجتماعي) الذي يستشير المساعدين الاجتماعيين الذين يرتضيهم ويحملهم مسؤولية التحقيق في المسألة، فيما يتعلق بالأطفال الذين يفرّوا من المدرسة أو يقوموا بالعصيان. والمادة (١٦) المعدلة بقانون ١٩٣٦م حول تلقي التعليم في البيت:" يكون الأطفال الذين يتلقون تعليمهم في المنازل معرضين لتحقيق يصف حالتهم بشكل موجز،الذين في سن الثامنة والعاشرة والثانية عشر من قبل المديرية المختصة بذلك ، من أجل إقرار ما هي الحجج المزعومة

التي تعلل هذا العمل من قبل الأشخاص المسؤولين عن الطفل إذا ما أعطوا الأطفال إرشادات منسجمة مع حالتهم الصحية والاجتماعية. وتصل نتيجة هذا التحقيق إلى المفتش العام، ويمكن لهذا الأخير أن يطلب من مشرف المدرسة بأن يعين أشخاصاً أكفاء لاختبار هذا الطفل، مع الأخذ بنظر الاعتبار الحالة الجسمية والعقلية للطفل. وسيختبر هؤلاء الأشخاص الطفل بِـ (المفاهيم الأساسية للقراءة والكتابة والحساب)،وفي نهاية التقرير يعرض على السلطات المختصة من خلال المقاييس المقررة، وبالتالي سيحدد التقرير إذا ما كان الطفل عاجز،جاهل،أمي.ومرسوم قانون ١٩٥٩م المادة (٢) بالنسبة للتعليم الإلزامي: يهدف التعليم الالزامي إلى تعليم المعارف الأساسية ، وعناصر الثقافة العامة، ذلك تعليم الوظائف الاحترافية والتقنية بحسب الاختيار. والمادة (٣) من نفس المرسوم: يمكن أن يعطى التعليم الأساسي في البيت من قبل الأبوين(أو أحدهما)،أو شخص آخر يختارانه."[١]

ومن خلال ما ذكرنا من النصوص القانونية يتبين لنا أن الدولة الفرنسية دائماً ما تهتم بالفرد أكثر من الجماعات وتهتم بمواطنيها أكثر من غيرها، وأن التعليم الفرنسي مجاني، ولا تقاضى الدولة الفرنسية أجوراً دراسية في المدارس العامة، وأن التعليم إلزامي للجنسين الذين تتراوح أعمارهم بين السادسة والرابعة عشر، وإذا تغيب أحد الأطفال فلا بد أن تكون هنالك دوافع قانونية توضح سبب التغيب، وأن الأطفال الذين يتعلمون في المنازل معرضين للتحقيق من أجل إقرار الحجج المزعومة، وأن هدف التعليم الفرنسي هو تعليم التلاميذ المعارف الأساسية وعناصر الثقافة، وكل هذه القوانين تدور اهتمامها حول حرية التعليم، أما الحرية الدينية في التعليم فهي محصورة خارج المدرسة أما داخل المرافق الخاصة بالتعليم فممنوع ارتداء أي رمز يخص الدين الإسلامي أو ممارسة أي شعيرة من شعائرِه، وما ذكر في القانون لسنة ١٧٨٩م في المادة السادسة التي تضمن حرية المعتقد فهو مجرد شعار كاذب لا أساس له في الواقع.

ومع ذلك فإني أشيد بإلزامية التعليم للجميع، فالتعليم أساس تطور الأمم ونهوضها الحضاري.

---

[١]) ينظر: مجلـة الحوار المتمدن، نظام التعليم في فرنسا،المحور: العلمانية ، الدين السياسي ونقد الفكر الديني، العدد٣٥٨٧، تاريخ النشر ٢٠١١/١٢/٢٥م.

المطلب الثالث

النصوص القانونية للتعليم الديني في المدارس

إن النظام المتبع في التعليم الفرنسي هو نظام علماني خالص لا يتدخل الدين فيه بتاتاً فموضوعه المعرفة الخالصة، ويمارس تعليم الدين خارج إطار المدرسة، ولا تتحمل الدولة أي تكاليف فيما يخص التعليم الديني، فهو مستقل تماماً عن جميع الاتجاهات ويحكمه نصوص قانونية منها:

"قانون ٣٠ مايو ١٩٨٥م المادة ٣ : يحدد النظام الداخلي المتبنى من قبل إدارة المدرسة الحقوق والواجبات لكل العاملين في ذلك المجتمع المدرسي ، ويحدد الأشكال التي يتم فيها ممارسة تلك الحقوق والواجبات على الشكل الآتي:

١- احترام مبادىء العلمانية.

٢- يجب التسامح واحترام الآخر في شخصه ومعتقداته.

٣- ضمان الحماية من أي اعتداء جسدي أو أخلاقي ومعاقبة من يمارس أي أشكال العنف.

٤- من الملزم لكل طالب أن يشارك في جميع النشاطات المقررة في منهجه الدراسي من قبل المدرسة، وأن ينجز جميع المهام التي تسري عليه.

٥- يتحمل الطلاب بأنفسهم مسؤولية نشاطاتهم أفعالهم، ممارساتهم.

وقانون ١٩٨٤م (سافاري) بالنسبة للجامعات:التعليم العالي علماني ومستقل عن الاتجاهات السياسية والاقتصادية والدينية والفكرية، ويطمح إلى موضوعية المعرفة ، ويحترم اختلاف الأراء، ويجب أن تضمن للمعلمين والباحثين إمكانية تطوير أبحاثهم بحرية وإمكانية الإبداع والنقــد.

تتوضـح علمانيــة التعليم العام في المراحل الأولية على مبدأين أساسيين:

١- يجب أن يكون الفرد في المدرسة العامة علمانياً.

٢- يجب أن يتخذ التعليم جانب الحياد تجاه الدين . وقد كان مبدأ علمانية الفرد في التعليم العام في الدرجة الثانية بلا استثناء لفترة طويلة.

وفيما يخص التعليم العالي(جامعات أو مدارس) فإنه لم يخضع لأي تقنين محدد ، فمنذ قيام الجمهورية الثالثة بقي الحال كما هو عليه في قانون ١٨٨٦م للتعليم الأولي.فيما سبق من سرد للقوانين يتعلق بالذكور، أمَّا فيما يخص البنات فقد كشف التعليم الثانوي العام للبنات عن القلق من توسع العلمانية في المدرسة في

مجمل التعليم العام، وهذا القانون١٨٨٢م المتخوف من علمنة تعليم البنات مع التطبيقات المنشأة للمدارس التي طبقت القانون يذكرنا بِما حدث في التعليم العام في عهد الوزير ج. فيري[١] إبان قيام الدولة بعد ثورة ١٧٨٩،إذ كان ٧٦% من الفتيان انضموا للتعليم الابتدائي العام، بينما ذهب ٣٦% من الفتيات إلى المدارس الابتدائية ؛ إذ أن علمنة شخصية فرد المدرسة في المرحلةالابتدائية كانت متحامل ضدها لدى الفتيـات مما هو لدى الفتيان".[٢]

ويبدو للباحث من خلال ذكره أن القانون يحدد النظام والأشكال التي يتم فيها ممارسة الحقوق والواجبات، منها: احترام مبادئ العلمانية، ووجوب التسامح، والحماية من أي اعتداء.

ويجب أن يكون الفرد في المدرسة علمانياً، ولا يتدخل بجانب الدين، ويظهر لنا إلى أي مدى وصلوا في تحييد الدين عن التعليم، بخلاف التعليم في الإسلام فإنه مرتبط بالدين بشكل وثيق ، "وإن أشهر من تحدث عن النظام التعليمي الإسلامي هو الدكتور محمد العطاس[٣] في كثير من كتاباته ومؤلفاته والذي ربط فيها بين ثلاثة عناصر أساسية ميزت عملية التعلم في العصور الإسلامية وهي العقل والعمل والايمان. فالمتعلم هنا يتعلم لتحقيق هدف عملي ما وهذا الهدف يرتبط بالله كون المتعلم خليفة الله في الأرض. أي أن

---

[١] جون فيري سياسي فرنسي ووزير فرنسي، ولد في ٥/ إبريل ١٨٣٢م وتوفي في ١٧/مارس/ ١٨٩٣م، وبالرغم من عديد إنجازته خاصة منها التربوية في عهد الجمهورية الثالثة إلا أنه كان من أشد أنصار الحركة التوسعية الفرنسية ويتبنى مقولة أن الأجناس والشعوب السامية تتمتع بواجب الوصاية والرعاية للشعوب البدائية المستعمرة، وبأن الشعوب الأولى تضطلع بدور تحضير وتأهيل الشعوب الثانية، فمقولة: حرية ،مساواة، أخوة لم تنشأ ولا تصلح للشعوب المولى عليه، تقلد منصب عمدة باريس لمدة ٦أشهر ونصف.

[٢] ينظر: مجلـة الحوار المتمدن، نظام التعليم في فرنسا،المحور: العلمانية ، الدين السياسي ونقد الفكر الديني، العدد٣٥٨٧، تاريخ النشر ٢٠١١/١٢/٢٥م، متوفر على الموقع الإلكتروني:
https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=288924

[٣] الدكتور محمد نقيب العطاس، فيلسوف مسلم بارز ومفكر معاصر من ماليزيا، يعد واحداً من العلماء القلائل المعاصرين متجذر تماماً من المدرسة الإسلامية التقليدية ومن جهة مساوية مختص في اللاهوت والفلسفة والميتافيزيقيا والتاريخ والأدب، ويعتبر هو الرائد والأول في اقتراح أسلمة المعرفة، وفلسفة العطاس ومنهجية التعليم لديه في هدف واحد أسلمة الجسم والعقل والروح وآثارها على الحياة الشخصية والجماعية على المسلمين فضلاً عن غيرهم، بما في ذلك البيئة غير البشرية الروحية والمادية، وهو مؤلف لسبعة وعشرين عمل متكامل في مختلف جوانب الفكر الإسلامي والحضارة ولا سيما في التصوف وعلم الكونيات والميتافيزيقيا والفلسفة واللغة الماليزية والأدب.

المتعلم يتعلم بغرض أن يعمل لا بغرض الحصول على شهادة أو الجلوس في مكتب وأن هذا العمل ليس عملا شخصيا بل هو عمل عام لمنفعة الإنسانية مرتبط برضى الله، هنا جمع المتعلم بين العقل (عبر التعليم) والعمل (عبر ذلك الهدف العملي الذي يسعى له) والإيمان (عبر ربط ذلك العمل بالله) ضمن توليفة واحدة أدت الى تطور العلوم لدى المسلمين بشكل مذهل وخلال فترة قصيرة"[١].

ومن هذه القوانين أيضاً" قانون ١٨٨٢م المادة ٢ : سوف تعطل المدارس الابتدائية يوماً في الأسبوع عدا يوم الأحد لتسمح للأباء بأن يعطوا إن كانوا يرغبون التعليم الديني لأطفالهم خارج المدارس.و قانون ١٩٠٥م المادة ٣٠ ، إعادة تشكيل للمادة ٣ لعام ١٨٨٢م: لا يمكن أن يعطى التعليم الديني للأطفال ما بين (٧-١٤عاماً) المسجلين في المدارس إلّا خارج ساعات الدراسة.وقانون ١٩٥٩م المادة ١ : وفقاً للمبادئ المحددة من قبل إدارة المدرسة فإن الدولة تضمن للأطفال والبالغين المنخرطين في سلك التعليم الرسمي في المدارس العامة الإمكانية بأن يتعلموا تعليماً متعلقاً بشعائرهم الدينية باحترام وتساوي لجميع المعتقدات".[٢]

ويتبين لنا أيضاً أن القانون يعطي الرغبة للأطفال بالتعليم خارج إطار المدرسة في أيام العطلة، ودائماً ما يكون التعليم الديني خارج إطار المدرسة، ويمكن وبشكل محدود أن تضمن الدولة للأطفال والبالغين المنخرطين في سلك التعليم أن يتعلموا الدين باحترام وتساوي لجميع المعتقدات، وهذا يُبين لنا مدى علمانية التعليم في فرنسا ، ومنع التعليم الديني في أوقات الداوم الرسمية.

"وقانون ١٨٨١م المادة (١) الذي نص على أنه: يجب أن تستشار رغبة الوالدين فيما يخص انخراط أبنائهم في التعليم الديني وممارسة الشعائر الدينية داخل بنايات المدارس الثانوية العامة . و المادة ٢ منه

---

[١] النظام التعليمي الإسلامي.... ألا ليت التعليم يعود يوماً، د. عماد سرحان، في مجلة تعلم (Taelum) آخر تحديث ١٩/ديسمبر/٢٠١٩م ، متوفر في الموقع الإلكتروني: https://taelum.org/

[٢] مجلة الحوار المتمدن، نظام التعليم في فرنسا،المحور: العلمانية ، الدين السياسي ونقد الفكر الديني، العدد٣٥٨٧، تاريخ النشر ٢٠١١/١٢/٢٥م.متوفر على الموقع الإلكتروني:
https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=288924

والتي تنص: سيعطي التعليم الديني من قبل رجال الدين لمختلف الطـــــوائف داخـل بنايات المدارس، ولكن خارج ساعات الدروس الأجنبية. وقانون ١٩٦٠ المادة (٥) : يعطى التعليم الديني إذا كان الوالدين راغبين بذلك يوم الخميس، أو بحسب الاختيار في أي يوم آخر، خارج المواقع الدراسية وخارج ساعات الدراسة الرسمية.و المادة ٨ : تقع مسؤولية دفع أجور مدرس الدين الواعظ على عاتق الأهل"[١].

يتبين للباحث من خلال ما ذُكِر أن للوالدين تأثير في مسألة التعليم الديني وممارسة الشعائر الدينية ، وأن التعليم الديني لا مجال لممارستهِ في أوقات الدوام الرسمية ، وأن الدولة لا تعطي مدرس الدين أي أجر، وأن النصوص القانونية الآنفة الذكر والمتعلقة بالدين أن التعليم الديني معزول ومميز عن التعليم المعطى في المدارس والبنايات الرسمية، في المراحل الأولية والثانوية.

[١] مجلـة الحوار المتمدن، نظام التعليم في فرنسا،المحور: العلمانية ، الدين السياسي ونقد الفكر الديني، العدد٣٥٨٧، تاريخ النشر ٢٠١١/١٢/٢٥م.متوفر على الموقع الإلكتروني:
https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=288924

المبحث الثالث

النصوص القانونية للعلمانية في التوظيف

المطلب الأول: مفهوم التوظيف.

المطلب الثاني: النصوص القانونية في التوظيف الفرنسي.

المطلب الثالث: مبادرات التوظيف في سوق العمل الفرنسي.

المطلب الأول

مفهوم التوظيف

أولاً: التوظيف لغة:

التوظيف في اللغة من "وظَفَ، يُقَال: وَظَفَ فلانٌ فلَانًا يَظِفُهُ وَظْفاً إذا تَبِعَه، مأخوذٌ من الوظيف، والوظيف: مستدق الذراع، والساق من الخيل، وقال ابن الأعرابي: هو من رسغي البعير إلى ركبتيه في يديه، وقال غيره: الوظيف لكل ذي أربع: ما فوق الرسغ إلى مفصل الساق"[١].

الوَظيفةُ من كل شَيْء مَا يُقَدَّرُ لَهُ كل يَوْم، من رِزْقٍ أَو طعَامٍ أَو شرابٍ، وَجمعُها الوظائفُ. والوظيفة، كـ: سفينة: ما يُقدّر لك في اليوم، وكذا في السنة والزمان المعين كما في شروح الشفاء من طعامٍ، أو رزق"[٢].

والتوظيف مصدر من وظَّفَ يوظِّف، توظيفًا، فهو مُوظِّف، والمفعول مُوظَّف، ووظَّف أخاه: أسند إليه وظيفةً، أو عملاً معيَّنًا، ووظَّف رأسَ ماله: استثمرهُ ونمَّاه"[٣].

فالتوظيف هو إعلان للوظائف الشاغرة، أو تعيين الأفراد في عمل معين، ترغيب لأي شخص يريد العمل، وهو علاقة بين طرفين مبنية على عقد وينص على أن يتم العمل حتى يتم دفع مبلغ مالي نظير العمل.

ثانياً: التوظيف اصطلاحاً:

التوظيف: من وظَّفَ: بمعنى الإلزام، وهو تعيين عمل معين للشخص، أو للشيء، ومنه توظيف الشخص لجباية الخراج، وتوظيف المال في تجارة كذا، والتوظيف هو تعيين الوظيفة، ومن هذه المعاني جاء الاستعمال الحديث توظيف الخريجين بمعنى إسناد وظيفة إليهم، وجاء استعمال الوظيفة بمعنى: المنصب أو الخدمة المعينة. والتَّوظيف الهامشيّ[٤]: إلحاق الفرد بعمل يتقاضى عنه أجراً أقلّ من المستوى دون الكفاف،

---

[١]) تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (المتوفى: ٣٧٠هـ) ، المحقق: محمد عوض مرعب ، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م، باب الظاء والفاء، ج١٤، ص٢٨٤.

[٢]) نفس المصدر السابق ، تاج العروس من جواهر القاموس (و ظ ف) ص٤٦٤.

[٣]) معجم اللغة العربية المعاصرة ، (و ظ ف) ، ج٣ ص٢٤٦٤.

[٤]) الهامشي: خاص بكل ما هو خارج نطاق الحالة الطبيعية، وهنا يقصد به التوظيف خارج وقت الدوام.

أو توظيف الفرد في مؤسَّسة لا تستخدم كلّ قدراته وخبراته".[1]

فعملية التوظيف تعني بأنها تلك" العملية المستمرة التي تقتضي من المؤسسة تحديد احتياجاتها من القوى العاملة القادرة والراغبة والمتاحة للعمل، والبحث عن العناصر وترغيبها على العمل في المؤسسة، ثم اختيار أفضل العناصر المتقدمين ليكونوا أعضاء لها وترغيبهم في العمل فيها"[2].

ومن خلال ما سبق يتبين أن التوظيف هو النشاط الذي يتم من خلاله البحث عن اليد العاملة المناسبة والملائمة لشغل مناصب العمل الشاغرة في المؤسسة.

---

[1]) معجم لغة الفقهاء، المؤلف محمد رواس قلعجي – حامد صادق قنيبي الناشر: دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع الطبعة: الثانية، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨م، حرف التاء، ص١٥١. ومعجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي، المؤلف: الدكتور أحمد مختار عمر بمساعدة فريق عمل الناشر: عالم الكتب، القاهرة الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨ م عدد الأجزاء: ٢، ، باب توظيف ج١ ص٢٧١، معجم اللغة العربية المعاصرة ، د أحمد مختار عبد الحميد عمر (المتوفى: ١٤٢٤هـ) بمساعدة فريق عمل الناشر: عالم الكتب الطبعة: الأولى، ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨ م عدد الأجزاء: ٤ (٣ ومجلد للفهارس) في ترقيم مسلسل واحد (و ظ ف) ، ج٣، ص٢٣٦٥.

[2]) المبادئ العامة في إدارة وتخطيط القوى العاملة، منصور أحمد منصور، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٧٥م، ص٩٥.

المطلب الثاني

النصوص القانونية في التوظيف الفرنسي

أولاً: النصوص القانونية في التوظيف.

إن النصوص القانونية في فرنسا واضحة من حيث عدم التمييز في الوظيفة وأيضاً المساواة، وتتسم أيضاً السماح للجميع بالتوظيف بلا استثناء في العرق أوالجنس أواللون، وكل شيء في التوظيف مربوط بالسياسة الفرنسية المفروضة على أرض الواقع، ومن هذه القوانين:" قانون (بلفن) الصادر في يوليو(تموز)١٩٧٥م، المعدّل في ١٩٨٥م، يحمي الموظفين من التمييز من قِبَل أرباب العمل، وعلى وجه الخصوص يُحظر على أصحاب العمل اتخاذ تدابير تمييزية في عروض العمل من المادة (٢٢٥ – ١) من قانون العقوبات، كما يُحظر على أصحاب العمل تبرير رفض التوظيف على أساس الأصل، أو التقاليد، أو المعتقدات السياسية، أو الانتماء الفعلي، أو المزعوم، أو عدم الانتماء إلى مجموعة عرقية، أو أمة، أو عرق، أو دين في المادة (L١٢٢-٤٥) من قانون العمل، والمادة (٢٢٥ – ١) من قانون العقوبات، كما يُحظر على أصحاب العمل اتخاذ تدابير تمييزية أثناء تنفيذ عقد العمل، أو في حالات التسريح في المادة (L١٢٢ – ٤٥) من قانون العمل، و المادة (٢٢٥ – ١) والمادة (٢٢٥ – ٢) من قانون العقوبات، وما إلى ذلك.[١] فالحكومة الفرنسية بقوانيها هذه في الظاهر على أن التوظيف للجميع حتى أنها أيضاً قامت بعدة خطوات وإجراءات في سبيل مكافحة التمييز في سوق العمل،" قامت الحكومة والدولة الفرنسية بالعديد من الإجراءات والبرامج، فعلى المستوى التشريعي مثلاً عزز التشريع الفرنسي عدة قوانين – لا سيما – منذ عام ٢٠٠٠م، على النحو الآتي:

ـ يسمح قانون ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر/ ٢٠٠١م، المتعلق بمكافحة التمييز للضحايا برفع دعاوى قضائية.

ـ صدر المرسوم الصادر في ٨ كانون الأول/ ديسمبر، ٢٠٠٣م، بإنشاء اللجنة الحكومية لمكافحة العنصرية، والتي تحدد السياسة التي يجب وضعها.

---

[١]) المجلس العالي للتكامل، الصراع ضد التمييز، تقرير رئيس الوزراء ١٩٩٨ الوثائق الفرنسية ص: ٨.

ـ قانون تكافؤ الفرص، رقم (٣٩٦) لسنة ٢٠٠٦م، الذي تم تبنيه في مارس/ ٢٠٠٦م، والذي يقترح عدة إجراءات تتعلق بالتوظيف، والتعليم، على سبيل المثال سمح القانون بتحسين سلطات (HALDE)[١]. كل هذه المواد والقوانين الفرنسية نصاً ضد التمييز وضد العنصرية، وأن الوظيفة للجميع بلا استثناء.

ويبدو للباحث مما سبق أن القانون الذي يحظُرُ التمييز في النظام الفرنسي موجودٌ ومعلومٌ، ولكن المشكلة أن التمييز يحصل على مختلف المستويات، وبمختلف الدواعي والقانون موجودٌ، وهذا يعني أن المشكلة في تطبيق القانون ذاته، فالقانون الذي لا يُطبّق مثل انعدام القانون أساساً، حيث إن أحداث وقصص التمييز التيسوف نذكرها خلال هذا البحث وقعت والقانون موجودٌ، أو أن تطبيق القانون انتقائي على البعض فقط، فنصوص القانون نظرياً تحمي كل مواطن فرنسي فالديانة شخصية وليس لها أي تأثير نظرياً في نصوص القانون.

ثانياً: توظيف المسلمين في بعض المناصب الحكومية:

لقد كانت الحكومة الفرنسية تستعمل سياستها في توظيف المسلمين المولالين لهم في بعض المناصب الحكومة لاعتبارات سياسية تخدم أفكارهم وتطلعاتهم الذي يطمحون لها، واستخدام المسلمين كأداة للوصول لمآربهم، كالرئيس نيكولا ساركوزي لم يكن صامتاً تماماً، بشأن قضية المسلمين والتوظيف،" لقد اعتنق التمييز الإيجابي، وهي فكرة فرنسية تشبه إلى حد ما العمل الإيجابي الأمريكي، ووفقاً لساركوزي فإن المسلمين الفرنسيين قادرون على العمل، كموظفين حكوميين كبار، وباحثين، وأطباء، وأساتذة، لقد حرص ساركوزي على تجنيد المسلمين لحكومته، ويبدو أنّ يده وراء تعيينات فضيلة عمارة، وراما ياد، ورشيدة داتي، وعزوز بجاج، ومع ذلك فإن ساركوزي وحده إلى حد كبير في هذا الأمر، ولا يزال معظم السياسيين الفرنسيين حذرين، كما هو الحال في مضمون الاقتباس من خطاب لرئيس الوزراء جان بيير رافاران[٢] ضمن هذا

---

[١]) أصوات نساء فرنسيات، من غيتو وبريكلي، أمارا فضيلة، مع سيلفيا زابي، ٢٠٠٦م،: صحيفة جامعة كاليفورنيا، ص: ٢٠.

[٢]) جان بيير رافاران، ولد في ٣ أغسطس ١٩٤٨م في بواتييه، هو رجل الدولة الفرنسية الوزير الأول من ٢٠٠٢م إلى ٢٠٠٥م، كان رئيس (UMP) الإعداد التاريخي لاتحاد الحركة الشعبية، وهو رئيس المجلس الإقليمي بواتو شارانت من ١٩٨٨م إلى ٢٠٠٢م، يقود سياسة الإصلاح ويعزز بشكل خاص اللامركزية.

البحث في موضع آخر، حيث ظهر لا يزالون حذرين من مثل هذا الأسلوب غير الجمهوري"[1].

ويبدو ظهور نوع من التوظيف الايجابي بدأ مع ظهور الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي، حيث سمح بتعيين عدد من المسلمين الفرنسيين في مناصب معينة في حكومته، لكنه كما يبدو تعيينٌ لمن غلَبَ عليهم طابع العلمانية على طابع الإسلام، تعيين لمن يكتبون وينتقدون الإسلام أو المسلمين في كتبهم، وكأن ذلك تشجيع للمسلين الثابتين على قيمهم بأن تَرْكَ تلك القيم، أو نقْدها، هما الطريق للوصول إلى المناصب الفرنسية، وهي عامل أساسي لانتهاء التمييز في فرنسا

[1]) اعترافات سار كوزي، ص: ٦٥.

المطلب الثالث

مبادرات التوظيف في سوق العمل الفرنسي

أولاً: المبادرات الخارجية كالبرامج الممولة من الاتحاد الأوروبي:

المبادرات الخارجية التي تسعى لإيجاد وظيفة للمواطن داخل فرنسا دون أي مشكلة تحصل له على حسب المعايير والقوانيين المنصوص عليها في الاتحادات والمنظمات، وتكمن في إنشاء برامج تقوم من خلالها على عدم التمييز في التوظيف في الدول الأوروبية التي يعاني من المهاجرين إليها، "وبفضل تمويل الاتحاد الأوروبي برنامج (EQUAL)[١]، تم إنشاء برنامج عمل وطني (ESPERE)، من أجل تطوير تدريب محدد؛ يتعلق بمسألة التمييز في سوق العمل لموظفي الدولة، ومن بين هؤلاء الموظفين في: Agence Nationale pour l'Emploi (الوكالة الوطنية للتوظيف، ANPE)، و Association pour la Formation Professionnelle des Adultes (Association for the Training of Adults، AFPA)، والبعثات المحلية، والمؤسسات المحلية المشاركة في إجراءات العمل والتدريب[٢].

يحاول البرنامج الوطني(EQUAL LATITUDE) مكافحة التمييز في وكالات التوظيف المؤقتة (sociétés de travail temporaire)، وفي الشركات، وتم تطوير الإجراءات بالتعاون مع Adecco وAdia، وهما شركتان تقدّمان وظائف مؤقتة. والولاية ومعهد:IMS) (Mécénat de Solidarité، الذي يجمع الشركات المشاركة في الإجراءات الاجتماعية. وتتم إدارة برنامج ELMER (EQUAL) من قبل (IMS)، ويحاول تشجيع ممارسات عدم التمييز، وتشجيع التنوع العرقي في الشركات الكبيرة مثل: (Peugeot Citroën PSA) وAxa. وأخيرًا يتعلق المشروع الإعلامي (EQUAL PLURIEL) بالتنوع العرقي في الشركات العامة للإذاعة والتلفزيون، مثل: شبكة قنوات التلفزيون العامة في فرنسا. كما تم إنشاء برامج لمكافحة التمييز في قطاع النقابات العمالية، على سبيل المثال برنامج EQUAL لـ CFDT (نقابة

---

[١]) (EQUAL):هو برنامج ممول من الاتحاد الأوروبي، يقوم على تمويل شركات ومعاهد داخل فرنسا من أجل إيجاد التنوع العرقي في المؤسسات الفرنسية.

[٢]) التمييز العنصري في العمل، فيليب باتيلي، صحيفة La Decouverte، ١٩٩٧، ص١٤.

عمالية فرنسية)[1].

ومما سبق يبدو وجود عدد من البرامج المموّلة خارجيًّا؛ من أجل العمل على التوعية والتدريب على التنوّع والاندماج، وتقبّل الآخرين في فرنسا، وهذا دليل على جانبين:

الأول: وجود التمييز في فرنسا إلى حدٍّ تتدخل المنظمات الخارجية في محاولة مواجهته ومعالجته، والآخر: على تقبّل الدولة الفرنسية كنظام يرعى جميع المواطنين لتنفيذ مثل تلك البرامج، ولكن تكمن المشكلة في عدم التنفيذ، أو في تنفيذ برامج فرنسية مضادة لذلك، مباشرة أو غير مباشرة.

ثانياً: مبادرات داخلية للدولة الفرنسية لمكافحة التمييز:

لقـ قامت الدولة الفرنسية بالعديد من المبادرات التي تهدف إلى مكافحة التمييز، ومساعدة المهاجرين في الاندماج مع المجتمع الفرنسي، وتسهيل وصولهم إلى فرص التوظيف بكل سهولة ويسر ومن هذه المبادرات:

ـ تلقّى موظفو وكالات التوظيف و(AFPA)[2] تدريباً من أجل مكافحة التمييز، ومراعاة هذا النوع من الصعوبات، عندما يساعدون المهاجرين أو أطفالهم في العثور على عمل.

ـ أبرمت الدولة سلسلة من الاتفاقيات مع مختلف الشركاء في سوق العمل؛ لتعزيز اندماج المنحدرين من المهاجرين، ووقعت اتفاقية مع الجمعية الدائمة لشامبري دي ميتير (الجمعية الدائمة للغرف التجارية، APCM) للفترة ٢٠٠٣م – ٢٠٠٥م؛ لتسهيل وصول هؤلاء السكان إلى التدريب المهني، وكانت (APCM) مسؤولة عن تكثيف العمل تجاه الشركات من أجل إقناعها بتوظيف الشباب من أصل أجنبي، كما تم توقيع اتفاقيات من هذا النوع مع ممثلين، أو نقابات لشركات تعمل في قطاعات البناء والهندسة والاتصالات"[3].

ـ حشدت الدولة أخيراً سلسلة من الوسائل على المستوى المحلي، من خلال إنشاء لجان لتعزيز تكافؤ الفرص والمواطنة (COPEC)، تعمل على المستوى المحلي[4].

---

[1]) المجلس الأعلى للتكامل ١٩٩٢م، ص٤٥.

[2]) الوكالة الوطنية للتكوين المهني، جمعية غير ربحية.

[3]) التكامل المحترف لأطفال المهاجرين، سليبرمان، ص: ٢٠٢.

[4]) التقرير النهائي لمعهد البحوث الاقتصادية والاجتماعية، مارس ١٩٩٧م، ص: ٢٠.

ـ وعلى المستوى المحلي، منذ عام ٢٠٠٤م، حشدت IMS[١] الشركات من أجل خلق وظائف معهم في المناطق الفقيرة، حيث تعيش نسبة كبيرة من المهاجرين، وأطفالهم. وسيستمر هذا البرنامج حتى عام ٢٠٠٦م، ويتم تنفيذه في الضواحي الباريسية (سين سان دوني، وأولناي، ولا بلين سان دوني) وفي مدينة هافر[٢].

ـ كما تساعد البرامج الاجتماعية السكان من المهاجرات، والفتيات من الجيل الثاني، ويجمع مشروع (Chrysalis) الذي أنشأته وزارة العمل الحكومات المحلية، والجمعيات، ووكالات التوظيف العامة، وهياكل التدريب؛ لمكافحة الصعوبات التي تواجهها النساء اللائي يعشن في الضواحي الفقيرة في الوصول إلى سوق العمل. في الواقع تشارك عشر مدن في بدء هذا المشروع، من بينها (مرسيليا، وستراسبورغ) كما قام برنامج (Talents des cites)[٣] بتمويل مشروع تجاري قام بتطويره شباب من هذه المناطق[٤].

وهنا أيضاً يبدو للباحث محاولات وإجراءات داخلية رسمية من قبل الدولة الفرنسية، وذلك بتنفيد بعض البرامج، والإجراءات، والخطوات...؛ في معالجة التمييز ضد الأجانب في سوق العمل الفرنسي، وكذلك تشجيع الشركات على تجنّب الممارسات التمييزية، ومحاولة جذب الأجانب كفرنسيين عاملين مثلهم مثل غيرهم.

وينبغي الإشادة بهذا فإن من العدل عدم التمييز إلّا بالكفاءة والأمانة، والله تعالى يقول على لسان بنت صاحب مدين " ﴿ قَالَتۡ إِحۡدَىٰهُمَا يَٰٓأَبَتِ ٱسۡتَـٔۡجِرۡهُۖ إِنَّ خَيۡرَ مَنِ ٱسۡتَـٔۡجَرۡتَ ٱلۡقَوِيُّ ٱلۡأَمِينُ ٢٦ ﴾ [٥]

---

[١] المعهد الفرنسي للرأي العام.

[٢] التقرير النهائي لمعهد البحوث الاقتصادية والاجتماعية ، ص:٢٠.

[٣] مواهب المدن.

[٤] تحديد التمييز في الحصول على العمل، خريجي التعليم العالي من الهجرة، بورجوجنو، أ. فريكي، جيه – إل بريمون و إل فولينفايدر أندرسن، ٢٠٠٨م، ص: ٧٨.

[٥] سورة القصص، رقم الآية: ٢٦.

المبحث الرابع

النصوص القانونية للعلمانية في السكن

المطلب الأول: مفهوم الإسكان.

المطلب الثاني: النصوص القانونية في الإسكان.

المطلب الأول

مفهوم الإسكان

أولاً: الإسكان لغة:

الإسكان لغة من: سكن الشيء سكوناً، أي: استقرّ وثبت، والسَكينَةُ: الوَداعُ والوقار، وسَكَنْتُ داري وأَسْكَنْتُها غيرى، والاسم منه السّكنى، والمسكن: المنزل والبيت. وأهل الحجاز يقولون مَسْكَنٌ بالفتح . وأسكنَ يُسكِنُ، إسكانًا، فهو مُسكِن، والمفعول مُسكَن، وأسكنه المكانَ، وأسكنه بالمكان، وأسكنه في المكان، أي: جعله يسكُنه، أو يقيم فيه ويستوطنه، وأسكنتُ أخي في منزلي[١].

الإسكان: هو جعْل الغير ساكنًا، والأصل أن يُعدّى بـ: (في)؛ لأن السكنى نوع من اللبث والاستقرار، إلا أنهم لما نقلوه إلى سكونٍ خاصٍّ تصرفوا فيه، فقالوا: أسكن الدار[٢].

ثانياً: الإسكان اصطلاحاً:

فالإسكان: هو لفظٌ يشمل المسكن، والبيئة المحيطة به، كالمرافق العامة من مياه شرب، وصرف صحي، وكهرباء، ونظافة، وطرق، وخدمات عامة مثل: المدرسة، والوحدة الصحية، والمركز الاجتماعي، وساحة الشباب، والحديقة، أو هو موضع ومكان يحط فيه الإنسان ويعيش.

السكن آية من آيات الله تعالى لا تتم سعادة المرء إلّا بهِ وهو من ضروريات الحياة والمساكن لا تكون سكناً بدون الأمن من أعلاها والاستقرار من تحتها وقد هيأ الله كل ذلك للإنسان، وهو من نعم الله على

---

[١]) ينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، باب سكن ج٥ ص٢١٣٦ معجم اللغة العربية المعاصرة ، ج٢، باب: س ك ن، ص١٠٨٦.

[٢]) الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (المتوفى: ١٠٩٤هـ) المحقق: عدنان درويش – محمد المصري الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت سنة النشر: بدون سنة، عدد الأجزاء: ، فصل: الألف والسين، ص:١١٥١.

الإنسان، قال تعالى:﴿ وَٱللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّنۢ بُيُوتِكُمۡ سَكَنٗا ﴾[1] أي أن الله تعالى قد جعل البيوت أياً كان نوعها سكناً يفيء إليه الناس ويشعرون بالراحة ويأمنون على عوراتهم وحرماتهم فتسكن نفوسهم وتطمئن لذا فقد قررت الشريعة الإسلامية حق المسكن لكل أفراد الدولة، فمنحهم حرية بناء المساكن وتملكها والإيواء فيها والاحتماء بها، بل ألزم الدولة مسؤولية ضمان سكن لكل المحتاجين من أفرادها فعن عمر رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: كلكم راعٍ وكلكم مسؤول عن رعيته، والإمام راعٍ وهو مسؤول عن رعيته ..."[2]

[1]) سورة النحل، رقم الآية: ٨٠.

[2]) مختصر صحيح الإمام البخاري، أبو عبدالرحمن محمد ناصر الدين بن الحاج بن نجاتي بن آدم الأشقودري الألباني، الناشر مكتبة المعارف للنشر والتوزيع الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م، ص(١ ــ٢٧٢)

المطلب الثاني

النصوص القانونية في الإسكان

يعتبر السكن أساس الاستقرار والأمن للفرد والأسرة ، وبما أن السكن هو محور حياتنا الاجتماعية والعاطفية والاقتصادية يجب أن يشكل ملاذاً لنا ومكاناً نعيش فيه بسلام وأمان وكرامة، وهو حق من حقوق الإنسان، ولذلك قد نصت قوانين ومواثيق على حق الإسكان ومنها:

أولاً: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

حيث نص هذا الإعلان أن أي شخص لـه حق السكن في أي منطقة يتواجد فيها، دون أي تمييز من حيث الجنس أو اللون أو العرق، وأن القانون يحميه، فقد نص على: "أن لكلِّ شخص حقٌّ في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة والرفاهية له ولأسرته، وخاصَّةً على صعيد المأكل والملبس والمسكن والعناية الطبية وصعيد الخدمات الاجتماعية الضرورية، وله الحقُّ في ما يأمن به الغوائل في حالات البطالة أو المرض أو العجز أو الترمُّل أو الشيخوخة أو غير ذلك من الظروف الخارجة عن إرادته والتي تفقده أسباب عيشه".[١]

وأن الدولة تحمي الإنسان في حقهِ في السكن له ولإسرته ، وما يحتاج إليه من المأكل والمشرب ، وهذا ينطلق من مبدأ التعاون الدولي بين الدول ، "فقد أقرت دول الأطراف في هذا العهد بحق كل شخص في مستوى معيشي كاف له ولأسرته، يوفر ما يفي بحاجتهم من الغذاء والكساء والمأوى، وبحقه في تحسين متواصل لظروفه المعيشية. وتتعهد الدول الأطراف باتخاذ التدابير اللازمة لإنفاذ هذا الحق، معترفة في هذا الصدد بالأهمية الأساسية للتعاون الدولي القائم على الارتضاء الحر."[٢]

---

[١] الإعلان العالمي لحقوق الإنسان للعام١٩٤٨م ، المادة (٢٥)، مجلة الأمم المتحدة، السلام والكرامة والمساوة على كوكب ينعم بالصحة، متوفر في الموقع الإلكتروني: http:///un.org/ar/universal-declaration-human-rights

[٢] العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للعام ١٩٦٦م، المادة(١١.١) جامعة منيسوتا مكتبة حقوق الإنسان، العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ،اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٢٠٠ ألف (د-٢١) المؤرخ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٦ تاريخ بدء النفاذ: ٣=

مما يتبين لنا أن الدول بشكل عام، وفرنسا بشكل خاص أعطت المواطن – نظرياً – في القانون حق السكن، وقد تم الاعتراف به من جميع الدساتير ، ولا فرق بين المواطنين الفرنسيين الأصليين وغير الأصليين.

ثانياً: مبدأ المســـاواة في الإسكان مـــدون في القانون:

المعاملة المتساوية للسكان في المجتمع الفرنسي مضمونة ، وقد جاءت النصوص القانونية الدولية تؤكد ذلك، إذ جاء في ديباجة ميثاق الأمم المتحدة في الفقرة الثانية" أننا نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان، وبكرامة الفرد وقدره، وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية"[١] . فإن ما يكمن القول بأن هذا القانون الذي ينص على مبدأ المساواة يركز بقوة على المساواة بين جميع البشر ومنها السكن في المجتمع الفرنسي.

وأن الناس كلهم متساوين أمام القانون في كل شيء ومنه حق السكن، فقد أعلنت المادة (١) من الإعلان العالمي :" أن جميع البشر يولدون أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق."[٢]

بينما تنص المادة:(٢) من نفس الإعلان على ما يلي :" لكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات المذكورة في هذا الإعلان دونما تمييز من أي نوع ولا سيما التمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي سياسياً وغير سياسي، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو المولد أو أي وضع آخر"[٣].

فالمجتمع الفرنسي تحكمه القوانين التي نصت على المساواة في جميع جوانب الحياة العامة في فرنسا منها الإسكان، الذي يخضع لشروط معينة تفرضها الدولة الفرنسية على المواطنين.

=كانون الثاني/يناير ١٩٧٦، وفقا للمادة ٢٧، متوفر في الموقع الإلكتروني:

http://hrlibrary.umn.edu/arab/b002.html

[١]) ميثاق الأمم المتحدة ١٩٤٥، دليل بشأن حقوق الإنسان خاص بالقضاة والمدعين العامين والمحامين، الفصل الثالث عشر ، ص ٥٧٠.

[٢]) الإعلان العاملي لحقوق الإنسان ١٩٤٨م ، دليل بشأن حقوق الإنسان خاص بالقضاة والمدعين العامين والمحامين، الفصل الثالث عشر ، ص ٥٧١.

[٣]) المصـــدر السابق، ص ٥٧١.

وأن الجميع سواءً السكان الأصليين أو المهاجرين إلى فرنسا هم بنظر القانون سواء في كل الحقوق ومنها حق الإسكان.

ونستنتج من ذلك أن الجميع متساوون ، والقانون يحمي جميع المواطنين في حق الإسكان، ولهم الحق في توجيه الشكاوى لمن قام بالعنصرية والتمييز ضدهم، فإن الممارسات العنصرية والتمييز ليس معناه عدم وجود نصوص قانونية، وإنما عدم التنفيذ لتلك القواعد في الإسكان في المجتمع الفرنسي، ولا محالة أن هذا القصور في تنفيذ بعض أهم مبادئ القانون الدولي ينطوي على أثر سلبي على مسألة الإسكان في فرنسا.

الفصل الثالث

التطبيق والممارسة للحرية الدينية في العلمانية الفرنسية

المبحث الأول: الحرية الدينية وممارسة الشعائر الدينية في واقع العلمانية في فرنسا.

المبحث الثاني: الواقع المعاش للحرية الدينية في فرنسا في مجال التعليم.

المبحث الثالث: حق توظيف المسلمين في علمانية الجمهورية الفرنسية.

المبحث الرابع: حصول المسلمين على السكن في ظل العلمانية الفرنسية.

المبحث الأول

الحرية الدينية وممارسة الشعائر الدينية في واقع العلمانية في فرنسا

المطلب الأول: واقع الإسلام والمسلمين في فرنسا.

المطلب الثاني: الحجاب في فرنسا.

المطلب الثالث: موقف النخبة الفرنسية من المسلمين.

المطلب الأول

واقع الإسلام والمسلمين في فرنسا

أولاً: تمهيـــد:

إن التكلم عن الإسلام والمسلمين في فرنسا العلمانية لا يكون بشكل مباشر، وإنما عن طريق الحديث عن قضايا متعددة "فلقد حُوّلت قضية المسلمين في أوروبا منذ بداية العقد الماضي من قضية مهاجرين أجانب إلى قضية مواطنين أوروبيين، وبدأت أوروبا تتفاعل مع هذه القضية؛ باعتبارها قضية داخلية، وليست قضية خارجية، مما جعل الاقتراب منها يستدعي فهماً أوليّاً للنماذج الأوروبية المختلفة، وآليات تفاعلها مع الإسلام، أو المسلمين، وليس المقصود حديثاً عن الثقافة الغربية، أو موقفاً من السياسات الأوروبية الإستعمارية، دون تقديم اهتمام يذكر بآليات عمل هذه النماذج؛ من أجل فهم منطقها الداخلي، وبالتالي فإن هذا الإقتراب يحقق قدرة أكبر على فهم أوضاع المسلمين في أوروبا، الذين بدؤوا في أعقاب الحرب العالمية الثانية في التحول من مجرد مهاجرين مسلمين إلى مواطنين مسلمين، هويتهم أوروبية، وديانتهم إسلامية، وقد مثلت قضية الإسلام في أوروبا مادة خصبة لكثير من المعالجات النظرية والسياسية التي اقتربت من الموضوع "[1].

أولاً: انتشار الإسلام:

إن الإسلام بشكل عام منتشر في جميع أنحاء العالم، وله ترتيبه من بين الديانات الأخرى، وهو في المجتمع الفرنسي منتشر بشكل كبير " فلقد أصبح الإسلام منذ ستينيات القرن العشرين، الدين الثاني في فرنسا، ويُرتَّبُ الإسلام حسب الأهمية مباشرة بعد الكاثوليكية، وقبل البروتستنتية واليهودية بكثير. وينتشر المسلمون في مدن فرنسا، وفي ريفها على السواء"[2].

---

[1]) دمج الاسلام، جوناتان لورنس وجوستين فايس، محرر أوديل يعقوب، ص: ٥٠.

[2]) ينظر: صحيفة ليموند الفرنسية، أكتوبر، ١٩٨٥م، ص: ١٥.

ثانياً: نسبة المسلمين:

الدين الإسلامي هو دين الحق الذي يتواجد في كل مكان وبنسبة كبيرة "فيعدّ الإسلام الدين الثاني تواجداً في فرنسا، وتتراوح نسبة المسلمين فيها وفقاً لتقديرات جريدة لوموند للعام ٢٠٠٧م، ومؤسسة ايبسوس موري للعام ٢٠١١م، بين ٣% وبين ٥ – ٨ %، وفقاً لكتاب حقائق العالم، وتشير – أيضاً – أغلب التقديرات إلى أن عدد المسلمين في فرنسا يترواح بين (٥) إلى (٦) ملايين مسلم. في حين قدَّرت وزارة الداخلية الفرنسية أعدادهم ب ٤.٥ مليون مسلم، وذكرت إحصائية أنّ ٣٣ % فقط من مسلمي فرنسا هم ممارسون وملتزمون في أداء الشعائر الإسلامية[١].

ومن خلال هذه الأرقام يُفهم أن الإسلام أصبح يمثل رقماً مهمّاً في فرنسا من جانبين، الأول: من حيث النسبة السكانية للمسلمين في الدولة الفرنسية بما يعادل ١٠%، والآخر: من جانب الفئات ذات الديانات، حيث يمثل وفقًا لتقاريرهم الخاصة والرسمية المرتبة الثانية، ولكن هل لهذه النسبة حقها وحريتها في التمثيل والعمل في مختلف مؤسسات الدولة، وبصلاحية تامة كغيرهم؟ لكن ما وجدناه في الواقع من خلال هذه البحث غير ذلك، فالعلمانية هنا تبدو شكلية لا عملية.

ثالثاً: أصول المسلمين في فرنسا:

هناك قلق فرنسي من زيادة عدد المسلمين في فرنسا، "وفقاً للمصادر السابقة أعلاه فمنها مصادر رسمية، كالصادر عن وزارة الداخلية، ومنها ما هو غير رسمي كالبيانات والتقارير التي تردُ في الكتب والصحف والمجلات – إن كانت خاصة – أي ليست حكومية، والأرقام المذكورة هنا ليست نهائية بل نسبية، فقانون الإعلام والحريات (Informatique et libertés) يمنع تعداد المواطنين حسب انتمائهم العرقي، أو الديني، أو الفلسفي؛ فطبيعة هذه الأرقام استقراءات تقديرية.

ووفقاً لدراسة للمعهد الوطني للدراسات الديموغرافية (INED)، فإن الغالبية الساحقة من مسلمي فرنسا هم من دول المغرب العربي ونسبتهم ٨٢% من إجمالي المسلمين فيها: (٤٣.٢% من الجزائر، ٢٧.٥% من

---

[١]) الاتصال الفرنسي المسلم، آلان، جودي منشورات مركز بيو للبحث ١٧أغسطس ، ٢٠٠٦م، ، ص: ٢٠، متوفر في الموقع الإلكتروني:: http// www.pewresearch.org.

المغرب، و١١.٤% من تونس، و٩.٣% من أفريقيا جنوب الصحراء، و٨.٦% من تركيا، و٠.١% فرنسيون تحولوا إلى الإسلام (حوالي ٧٠,٠٠٠ متحوّل للإسلام)[١].

ومهما يكن مصدر تقرير هذه الأرقام والبيانات، فلا بد أن تكون مهمة، بالنسبة للمسلمين أو للدولة الفرنسية، فالمسلمون ولله الحمد في ازدياد من حيث العدد والتوجه لفئة متكاملة من الشعب، روحيًّا وجسديًّا وعلميًّا، وبالنسبة للدولة الفرنسية يؤرقها ويقلقها الجانب الأول من هذا، وهو الزيادة في نسبة المسلمين.

رابعاً: تأثر تعامل السياسات الفرنسية مع المسلمين بالأحداث:

إن المعاملة التي يحظى بها المسلمون في فرنسا معاملة نفس الديانات الأخرى معاملة عدائية تنبع باعتبار المسلمين رعايا بلدان محتلة، وهذا يعني أن فرنسا ما زالت محكومة ذهنياً وليس واقعياً، وأيضاً فرنسا تشعر بأن ظهرها محمي فمهما صعدت من سياستها مع المسلمين فإنها ستجد النخبة المستبسلة في البلدان الأم داعماً لها، وأيضاً فرنسا تشعر بأنها فشلت في سياسية الاستلاب التي راهنت عليها فلم يقطع المسلمون الوافدون مع هويتهم الدينية والثقافية، ومشكلة فرنسا ليست مع التطرف الإسلامي وإنما مع الإسلام المعتدل، وقد حصلت أعمال متطرفة وإرهابية في فرنسا مثل أحداث "اقتحام ملثمين اثنين مقر الصحيفة الساخرة شارلي إبدو في باريس ٧/يناير/٢٠١٥م وأدى هذا الهجوم إلى مقتل (١٢) شخصاً وإصابة(١١) آخرين"[٢] فقد أدى مثل هذه الحدث وغيرها من الأحداث إلى اتخاذ مواقف سياسية ضد المسلمين في فرنسا منها حظرت تغطية الوجه وتخريب عدد من المساجد وإغلاق أخرى بسبب الأحداث التي تسمى باسم الإسلام ولا علاقة له بها، ولكن المعادة الفرنسية للإسلام قائمة بخلاف الديانات الأخرى، ففرنسا دولة لا دينية علمانية، لا تعترف بالأديان، ولا تعاديها، فدستورها ينص في مادته الثانية أنها:" جمهورية علمانية، لكنها تحترم كل الأديان"[٣]. فنظريّاً، وقانونيّاً يُعامَل الإسلام في فرنسا كما تعامل جميع الأديان، بما في ذلك الكاثوليكية، التي كانت فرنسا تعتبر ابنتها البكر، قبل الثورة الفرنسية، هذا ما تنص عليه قوانين كثيرة، أما في الواقع المعاش فيختلف

---

[١] أصوات نساء فرنسيات، ص: ٤٠.

[٢] صحيفة الغارديان، إطلاق نار شارلي إيبدوا: إثني عشر قتيلاً في مكاتب مجلة ساخرة في باريس، مؤرشف من الأصل في ٢٠١٩/٦/١٤م، اطلع عليه بتاريخ ٢٠١٥/١/٧م،ص:١

[٣] الإنجليزية، مؤرشف من الأصل في 9 ديسمبر 2020 م، اطلع عليه بتاريخ 30 أكتوبر ٢٠٢٠م، ص: ٣٥.

الأمر قليلاً أو كثيراً، حسب تعاقب السياسات، وتقلب الأحداث المتعلقة بالإسلام، محليّاً أو عالميّاً[١].

وهنا قرأنا أن الدولة الفرنسية دولة علمانية لا دين لها، وأنها تحترم كل الأديان، وأصحاب الأديان ومشاعرهم تجاه رموزهم ومقدساتهم، ولكنَّ الذي رأيناه على أرض الواقع من خلال هذا البحث يناقض ذلك، وأنها معادية للإسلام المعتدل للأسباب التي ذكرناها أعلاه وللأسباب أخرى، وفي أكثر من جانب، سواء كان ذلك في المعتقد، أو التعليم، أو العمل، أو السكن سوف يتبين لنا من خلال المسائل التي سوف تطرح فيما بعد.

خامساً: تناقض نظرة النخبة الفرنسية للمسلمين:

هناك عدة عوامل يجعل منها متعارضة تماماً مع النخبة الفرنسية، وتجعل من الصعوبة الاندماج مع المجتمع الفرنسي، " فخطاب النخبة يعترف في فرنسا – أحياناً – بتقاطع الإسلام مع عوامل أخرى، مثل: الهجرة، والعرق، واللون، والطبقة، لكن هذا الإدراك لا يعتمد – أحياناً – على الملاحظة الاجتماعية، بل على الافتراضات الاجتماعية، أي: الصور النمطية، فمثلاً في اجتماع مع أعضاء الاتحاد من أجل حركة شعبية، في سبتمبر ٢٠٠٩م، ظهر وزيرُ الداخلية آنذاك (بريس أورتفو)[٢]، في شريط فيديو صورته محطة التلفاز (بابليك سينات)، وهو يدلي بسلسلة من التعليقات، حول أحد أعضاء الحزب (أمين بناليا بروش)، التي قالها بعض الصحفيين على سبيل المثال في (لوموند)[٣]. ومنذ ذلك الحين أُدينوا باعتبارهم عنصريين، وعندما اقترب منه بناليا بروش سمع أورتفو ، وهو يقول:" آه، نعم، هذا هو التكامل"[٤]؛ نظراً لأن (بيناليا – بروش) من أصل عربي كان أورتفو يفترض أنه يجب أن يكون قد طلب الاندماج في فرنسا، وهذا بدوره يُشير إلى أن

---

[١]) بينما تنعي فرنسا المعلم المقتول صموئيل باتي يشكك البعض في القيم العلمانية، برينت اليزابيث، ص: ٢٢.

[٢]) بريسو أورتفو: سياسي فرنسي وعضو في الحكومة المحلية حكومات وعضو في البرلمان الأوروبي، تخرج في القانون ودرس في معهد العلوم السياسية في باريس في الثمانينيات، أصبح عضواً في الإدارة العليا لهذا الحزب، في عام ٢٠٠٢م انضم إلى اتحاد الحركة الشعبية.

[٣]) الإنترنت كبش فداء للصحفيين المشترين، صحيفة lemonde، ١٦ سبتمبر، ٢٠٠٩م، تيرنزين، آفير، ٢٠٠٩م، Rue ٨٩، وهاسكي، بيريف، ٢٠٠٩م: ٩ ديسمبر، ص: ١٦، متوافر في الموقع الإلكتروني:.http://www.rue89.com .

[٤]) العنصرية Rue ٨٩ ليرنس، كلوي، ٩ أكتوبر، ص: ١٢، متوفر في الموقع الإلكتروني:http://www.rue89.com

(هورتفو) كان يفترض أن تاريخ الهجرة يعتمد فقط على مظهر (بناليا بروش). ثم أضاف أورتفو:" ويتحدث العربية، إيه!"ومرة أخرى كان أورتفو يفترض أن جميع الأشخاص المنحدرين من أصل عربي لديهم روابط بالثقافة العربية، مثل اللغة، لكن الكثير من الأشخاص المنحدرين من أصل عربي في فرنسا لا يتحدثون العربية، فهذه الافتراضات الاجتماعية تعبر عن تناقض النظرة الفرنسية للمسلمين. وقد وصف الوسطاء في منظمة (Femmes Relais) في سين سان دوني هذه المشكلة بأنها مشكلة كبيرة لبعض الأمهات المهاجرات في فرنسا، اللائي يُتوقع منهن القيام بكل ما يتعلق بالتربية، ولكن لا يمكنهن التواصل بشكل فعال، مع أطفالهن الناطقين بالفرنسية، كما اعترف مديرُ التعليم في المسجد الكبير، في مدينة (ليون) بالمسلمين الفرانكفونيين الفريدين[١] في فرنسا، عندما أشار إلى أن الطلب على الأئمة الذين يتحدثون الفرنسية، وعلى نُسخ تفسير القرآن باللغة الفرنسية آخذ في الازدياد، ويقدّر أن من بين الذين حضروا مسجد ليون أكثر من نصفهم لا يتحدثون العربية[٢].

ومما سبق يتبين للباحث أنه في الوقت الذي تعترف فيه النخبة الفرنسية في خطابها بتعارض الإسلام مع الأفكار والدعوات العنصرية، بمختلف ألوانها، ولكننا نجد الوجه الآخر لخطابهم يصف المسلمين الفرنسيين أو المهاجرين بأنهم فئات غير قابلة للاندماج في فرنسا، بمعنى أنهم عنصريون، وهذا يناقض رأيهم الأول فيهم.

---

[١]) أي الذين يتكلمون باللغة الفرنسية.

[٢]) العنصرية ٨٩ Rue ليرنس، كلوي، ٩ أكتوبر، ص: ١٢، متوفر في الموقع الإلكتروني:http://www.rue89.com

المطلب الثاني

الحجاب في فرنسا

أولاً: حصر النخبة الفرنسية نقاشها لقضايا المسلمين حول الحجاب:

دائماً ما يكون التحدث عن أي قضية من القضايا التي تخص المسلمين في المجتمع الفرنسي إلا وأرجعوها إلى الحجاب، وذلك لإيجاد ثغرة يدخلون منها على المسلمين في أي قضية،"ولا نريد المبالغة في تحليل مناقشة النخبة للحجاب في المدارس الحكومية في فرنسا، كما حدث في أماكن أخرى، وعليه يمكن أن يساهم التحليل المستمر في النقص المقلق في البحث حول الاهتمامات غير الدينية للمسلمين في فرنسا، وهو اتجاه يشير إلى أن المسلمين يضعون دينهم أولاً، وقبل كل شيء في جميع الشؤون، الاجتماعية، والسياسية، وهو موقفٌ يجب احتواؤه، بدلاً من استجوابه. ويفترض في الختام كمؤشر نهائي لتركيز النخبة على الحجاب، عند الحديث عن المسلمين، والتعليم في فرنسا سؤال ماذا نريد وماذا حققنا؟ وبالعودة إلى التحليل الذي تم إجراؤه حال استعراض التقارير التشريعية، للهيئة التشريعية الثانية عشرة، للجمعية الوطنية، مع الإشارة إلى جميع التشريعات التشريعية، فالتقارير التي أشارت إلى أي ذكر للمسلمين في ذلك الإطار الزمني كانت هناك ثلاثة وأربعين تقريراً، من بين هذه التقارير ناقش سبعة وثلاثون موضوعاً (المسلمين)، ولكن ليس الحجاب في المقام الأول، باستثناء ثلاثة مراجع، لم يكن هناك بشكل ملحوظ أي نقاش حول المسلمين، أو التعليم، أو السكن، أو العمل، وعلى الرغم من ذكر أربع حالات للتمييز، في هذه التقارير السبعة والثلاثين ذُكر المسلمون ما مجموعُهُ واحدٌ وثمانون مرة، وفي التقارير التشريعية الستة المتبقية، ورد ذكرُ المسلمين أقلّ من أربعين مرة، وأكثر من مائة مرة في كل تقرير. وقد كانت هذه التقارير التشريعية الستة المتبقية، تتعلق تحديداً

٤٣تقرير		
٣٧ تقرير	ذكر المسلمين فيها دون قضاياهم	ليس فيها حجاب
٦تقارير	ذكر المسلمين فيها	
٣تقارير	لم تذكر المسلمين	

بالحجاب في المدارس العامة، ويُشير هذا إلى أن الهيئة التشريعية الثانية عشرة لم تفكر في المسلمين والتعليم معًا، إلا من منظور الحجاب[١].

وهنا يبدو للباحث حصر النخبة الفرنسية في نقاشها لقضايا المسلمين حول الحجاب، أو شيء من الجانب الديني، حتى لو كان النقاش لموضوع آخر فلا بد من تحريف النقاش، والتعريج لقضايا أخرى، كالحجاب أو المرأة، ولربما ضاعت القضية الأساسية بفعل تحريف النقاش وتشتيت الهدف، وهذا إن دلّ على شيء فإنما يدل على التمييز العنصري حول قضايا المسلمين.

ثانياً: معاداة العلمانية للحجاب:

العلمانية تكمن العداء للدين الإسلامي وذلك باستهداف أحد رموزِهِ الدينية حتى تشوه الصورة الجميلة للإسلام، ولقد غدا الحجاب الذي ترتديه المسلمات رمزاً للعديد من الأبعاد في الحياة الدينية والاجتماعية للمسلمين وأولادهم التي يعارضها العلمانيون، ولذلك يرى العلمانيون أن في انتشار ظاهرة الحجاب هزيمةً لهم، وإفشالاً لمخطط استهدافهم للمرأة المسلمة الذي حرصوا عليه من البداية، "ولقد اعتبر الرئيس الفرنسي جاك شيراك ارتداء تلميذات المدارس الحجاب الإسلامي أمراً عدوانياً، وأعرب عن قلقه إزاء ظاهرة الأصولية الإسلامية مع تزايد الميل العام في فرنسا لحظر الرموز الدينية في المدارس العامة، وقال شيراك خلال زيارتهِ لتونس لحضور قمة خمسة في خمسة الأوروبية المتوسطية: إن الحكومة الفرنسية ذات النظام العلماني الصارم لا يمكنها السماح لطالبات يرتدين ما اعتبره (علامات للتباهي بالاهتداء الديني) مضيفاً أنه يرى (عدوانية ما) في ارتداء الحجاب"[٢]. وأيضاً من صور معادة العلمانية الفرنسية للحرية الدينية ما قامت به من "أكثر من ستين شخصية فرنسية بارزة من النساء بتأييد حملة رعتها مجلة إيل لحظر ما سموه رمزاً واضحاً لخضوع المرأة"[٣]. وإن القانون الفرنسي الذي يحظر الحجاب الإسلامي والرموز الدينية المرئية الأخرى سواءً

---

[١] بناء المسلمين في فرنسا، ص: ٨٤.

[٢] شيراك يدخل في حلبة الجدل حول الحجاب، موقع بي بي سي باللغة العربية، نشر في تاريخ ٢٠٠٣/١٢/٦م، متوفر في الموقع الإلكتروني: news.bbc.co.uk/hi/arabic/news/newsid_3296000/3296171.stm

[٣] المصدر السابق، نشر في تاريخ ٢٠٠٣/١٢/١٧م، متوفر في الموقع الإلكتروني:=

داخل المدارس الحكومية أو خارجها سينتهك الحرية الدينية أو ما يسمى حرية التعبير.

وهكذا نجد لنا كذبة فكرة العلمانية وما تزعمه من عدم معاداة الأديان أو رموزها أو قيمها، فهي تركز على جوانب معينة وتعطيها حقها وحق غيرها من النقاش والتحليل، بهدف تضييعها، ويحدث ذلك لبعض الأديان فقط لا سيما ما يتعلق بالاسلام، وتتخذ من ذلك سبباً لتشتيت النقاشات والخروج بها عن موضوعاتها وأهدافها الأساسية.

ينبغي الرد على من اعتبر الحجاب رمزاً دينياً، بأنه إذا كان الحجاب رمزاً فإن قانون حقوق الإنسان الفرنسي يشترط في قبولهِ العقائد الدينية وممارستها واحترام شعائرها عدم المخالفة للنظام العام، وهنا نسأل أين توجد هذه المخالفة بالنسبة للحجاب، وإذا كان الصليب شعار ديني لا يخالف النظام العام فكذلك الحجاب وهو من خصوص حرية المرأة المسلمة، وإذا كان الحجاب له رمزية على الإسلام فإن الصليب أكثر رمزي على عقيدة الثالوث ومع ذلك لم يحظر على الناس في أوروبا.

ثالثاً: أهمية الحجاب في الدين الإسلامي:

أمر الله تعالى الفتاة المسلمة بإرتداء الحجاب فهو ثوب ساتر، أمرها الله به لكي تستر نفسها وتحفظها وتصون كرامتها فلا تقع في مصائد البشر ونياتهم الخبيثة، وبإرتداء الحجاب إعلان للعالم أنها فتاة تعظم دينها، وتحترم ربها، وأنها فتاة لا ترضى بالأعمال التي لا ترضي الله فصار بذلك سبباً لحفظها من السوء والفواحش، قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ قُل لِّأَزۡوَٰجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَآءِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ يُدۡنِينَ عَلَيۡهِنَّ مِن جَلَٰبِيبِهِنَّۚ ذَٰلِكَ أَدۡنَىٰٓ أَن يُعۡرَفۡنَ فَلَا يُؤۡذَيۡنَۗ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورٗا رَّحِيمٗا ٥٩ ﴾[1] فالحجاب هو الحصن الذي تحتمي به الفتاة من الأذى، وهو كذلك علامة على أنها فتاة مستقلة ولها شخصيتها الخاصة بها، والحجاب طهارة لقلب الفتاة وقلب غيرها لقول الله تعالى: ﴿ وَإِذَا سَأَلۡتُمُوهُنَّ مَتَٰعٗا فَسۡـَٔلُوهُنَّ مِن وَرَآءِ حِجَابٖۚ ذَٰلِكُمۡ أَطۡهَرُ لِقُلُوبِكُمۡ وَقُلُوبِهِنَّۚ ﴾[2] فالحجاب حياء فهو

= news.bbc.co.uk/hi/arabic/world_news/newsid_3326000/3326413.stm

[1]) سورة الأحزاب، رقم الآية: ٥٩.

[2]) سورة الأحزاب، رقم الآية: ٥٣.

يتناسب مع الحياء الذي فطر الله تعالى المرأة عليه، وكذلك يتناسب مع الغيرة التي خلق الله تعالى الرجل عليها، فهو من أعظم وسائل السلامة والبعد عن الفساد والخطورة، فالحجاب عفة وطهارة وتقوى وحياء وغيرة، ولما له من أثر كبيرة في المحافظة على المجتمعات وحصناً منيعاً من التأثيرات السلبية التي تصيب الرجال والنساء، وهو سلاح يخوف الأعداء ويجعل للمرأة منزلة كبيرة فهو يصونها ويرفع من قدرها وكرمتها وأنها ليست سلعة رخيصة ومبتذلة.

المطلب الثالث

موقف النخبة الفرنسية من المسلمين

أولاً: استخدام وسائل الإعلام ضد المسلمين:

وسائل الإعلام تعلب دوراً هاماً في تناول جميع الأحداث والتغيرات الطارئة على المستوى المحلي والإقليمي لأنها تحمل في طياتها أفكار وإيدلوجيات معينة أو بالأحرى تعكس صوراً تتماشى مع الأفكار التي يريدون تطبيقها، ولذلك وسائل الإعلام الفرنسية بمختلفها تسعى جاهدة لتشوية صورة الإسلام وذلك عن طريق تركيز وسائل الإعلام عليه، وتقدم الإسلام والمسلمين بصورة سلبية شكلاً ومضموناً، فهذا توماس دلتومب([1]) يجادل بأن وسائل الإعلام في فرنسا قد أوجدت (إسلاماً وهميّاً) يمثّل فيه الحجاب بالضرورة وبشكل تلقائي تهديداً للجمهورية، ولحقوق المرأة، وهو أيضاً إسلام يُشتبه في أن جميع أتباعه ينخرطون في الانتماء الجماعي، أو التطرف الديني، ووفقاً لدلتومب أيضاً يتم تصوير المسلمين التصوير المُتَخَيَّل في وسائل الإعلام إلى الأبد على أنهم قادمون جدد، أو مهاجرون، أو أجانب، ولا يمكن أنْ يحدث الاندماج الضروري لهم في فرنسا، إلا أن يكون ذلك عن طريق الاستيعاب القسري، في فكرة فرنسا المؤقتة[2].

والظاهر أنه بالنسبة لدلتومب، فإن تركيز وسائل الإعلام لتشويه الإسلام، هو مجرد مظهر من مظاهر التوجه العنصري ضد ما يتصل بالمسلمين، ووصفهم بالمتطرفين، الذين لا يمكن أن يحصل منهم الاندماج في فرنسا، إلا أن يكون ذلك إجباريّاً، ومن هذا نفهم سعي فرنسا العلمانية إلى فرض قيمها على المسلمين، وإجبارهم على ترك قيمهم قسريّاً بسبب التهميش والإهمال وسوء الأوضاع فضلاً عن التعامل معهم باعتبارهم مواطنين من الدرجة الثانية والتمييز الذي يحدث ضدهم في مجالات التعليم والعمل والترقي الوظيفي والاجتماعي ... الخ، وهي التي تدّعي العلمانية والحرية واحترام الآخرين.

---

[1]) توماس دلتومب عالم سياسي فرنسي يكشف في كتابه الجديد(الإسلام المتخي– البنية الوسطية للإسلاموفوبيا في فرنسا) حقيقة أن الإعلام الفرنسي يتفق في فهمه للإسلام إلى حد ما مع المسلمين المتشددين.

[2]) الإسلام الوهمي البناء الإعلامي للإسلاموفوبيا في فرنسا ديلتومبي، توماس، ٢٠٠٥م ، صحيفة لا ديكوفيرت، باريس، لفيلير فيليب، ٢٠٠٦م ، مساجد مدينة رواسي، انكشافات جديدة على الأسلمة في فرنسا، باريس بروتشي، ص: ٣٦٢.

ثانياً: توجيه التهم ضد المسلمين:

دائماً ما يتم توجيه التهم للإسلام والمسلمين دون التأكد من الأمر وبشكل مباشر ومتواتر، بل كأنهم عصابة واحدة السياسيين والإعلاميين، وأصحاب المنابر الإعلامية في فرنسا يصبون في وعاء واحد وهو توجيه التهم ضد المسلمين، وما حصل في عام ٢٠٠٤م إلا خير دليل على ذلك ، فقد ذهبت امرأة معروفة للجمهور باسم ماريل إلى الشرطة قائلة:" إنها تعرضت للهجوم، من قبل ستة شبان أفارقة، ومغاربيين، مسلحين بالسكاكين، وقلبوا عربة طفلها، ومزقوا ملابسها، وقطعوا غلق شعرها، ورسمت ثلاثة صلبان معقوفة على بطنها، بقلم (ماركر)، كل ذلك أثناء انتظارها في محطة RERD، الباريسية"[١]، والموقع – هنا – مهم لسببين اثنين:

الأول: على عكس نظام Métro، فإن RER، هو قطار يربط باريس بالضواحي البعيدة، ويشير وقوع هذا الحادث على RER إلى أن العنف المرتبط بشكل شائع، بين وسائل الإعلام، والسياسيين، مع الضواحي يأتي حرفيًّا إلى باريس.

الآخر: في عام ١٩٩٥م، سعت الجماعة الإسلامية المسلحة، إلى مدّ الحرب الأهلية الجزائرية إلى فرنسا، عبر سلسلة من التفجيرات المدنية؛ أرادت الجماعة استبدال الحكومة الجزائرية بدولة إسلامية، وقام مقاتلو الجماعة الإسلامية المسلحة، بتفجير قنابل في أماكن مختلفة في باريس، وقع الانفجار الأكثر دموية على طول خط RER B، حيث قُتل ثمانية أشخاص، وجُرح ثمانون (الجزائريون ينالون الحياة، من أجل تفجير باريس، ٢٠٠٢م)؛ لذلك ارتبط RER في الماضي بالعنف الإسلامي والإرهاب.

وفي غضون ساعات طوّرت وسائل الإعلام، والسياسيون، تفسيراً للحدث، في مقال نشرته صحيفة لوموند، فقد كتب بيوتر سمولار في ٢٠٠٤م :" إن الأعمال المعادية للسامية، أو العنصرية، والمعادية للأجانب، تطفو على السطح في فرنسا، وقد تضاعفت منذ بداية العام"[٢]. وزعم آلان جيرار سلامة، في صحيفة Le Figaro هو يشبه الإسلام بالنازية "أن هذه كانت عنصرية معادية للفرنسيين، كره فرانوفوبيا، مثلها مثل النازيين، أصبحت لا تنفصل تقريباً، عن إرهاب اليهود...، إنهم متعصبون، ويعتقدون أن بإمكانهم

---

[١]) قصة هارب من رأس الدولة، سمولار، بيورت، ٢٠٠٤م، صحيفة lemonde، ١٥ يوليو، ص: ١٢، متوفر في الموقع الإلكتروني:. Fr.http://www.lemonde. http://www.lemonde. Fr. ..

[٢]) المصدر السابق ، ص: ٩، ١٥.

الجهاد، على التراب الفرنسي"[١]. وكتب جورج سوفرت في صحيفة لوموند:" إن الحادث يمثل انهيار الروح المدنية، والتكامل الفرنسي، على الرغم من أنه يشير إلى أن فرنسا يمكن أن تعمل على تحقيق استعادة قيم الجمهورية[٢]. وكتب جان ميشيل تينارد في Libération:" إنه كان خبراً فظيعاً؛ لأنه يؤكد الغرغرينا، التي تنتشر في جميع أنحاء المجتمع الفرنسي، كما أقام مقارنات بالنازية في الثلاثينيات"[٣]

وقد أصدر وزير الداخلية دومينيك دو فيلبان بياناً؛ يُدين بأكبر قدر من الحزم الفعل الدنيء، الذي زاد خطورة هذه الإيماءات العنصرية، والمعادية للسامية، كما أدان الرئيس جاك شيراك هذا العمل، ووصفه بالعنصرية، ومعاداة السامية؛ بدعوى تعرّض ماريل، للهجوم، لكونها بيضاء، ولأنها فرنسية ويهودية، تعرضت للهجوم من قبل الشباب، الذين كانوا نتاج فشل الاندماج الفرنسي، إذ كانوا إسلاميين، وشباباً مثل النازيين، يكرهون فرنسا واليهود"[٤]. وهذه التصريحات المتوالية جاءت كفرصة لتوجيه التهم للإسلام حتى يشوهوه لجميع الناس عبر وسائل الإعلام، فأي حرية ينادون بها وهم يصبون هذا الحقد على الإسلام صباً، ولا يتيحون مجالاً للتأكد.

وقد اتضح بعد ذلك أن ماريل اخترعت القصة بأكملها؛ بحثاً عن الاهتمام، فقامت ماريل برسم الصليب المعقوف على نفسها، ومزقت ملابسها، وقص شعرها، ولم يكن هناك عرب، ولا شباب أسود، ولا سكاكين، واختارت بشكل استراتيجي قصة كانت تعلم أنها ستلفت الانتباه، واختارت بحكمة، والغريب أن رد فعل الصحافة، والسياسيين، على الكشف عن أن ماريل كذبت القصة كلها لم يُغير – في الغالب – نبرة معاداة السامية، بين الشباب من أصول مهاجرة، وزعمت إحدى المقالات في صحيفة لوموند أن الحادثة:" كشفت عن مجتمع مهووس بالضحايا"[٥].

وكان الاستنتاج العام الذي توصّل إليه الصحفي من الحادثة هو أن: (عبادة الضحية) موجودة في

---

[١]) الاتصال الفرنسي المسلم ، آلان، جودي، ٢٠٠٦م،": هل فرنسا تقوم بعمل أفضل من التكامل من النقاد؟ منشورات مركز بيو للبحث، ١٧أغسطس، ص:١٥ متوافر في الموقع الإلكتروني::http //www.pewresearch.org.

[٢]) فضيحة انتقام باريس، ماكتشلي، لورنت، ٢٠٠٥م، صحيفة ليدكوفرت، ص: ٩٢.

[٣]) المصدر السابق، ص: ٩٢، ٩٣.

[٤]) قصة هارب من رأس الدولة، ص:١٠

[٥]) محاربة العنصرية وكره الأجانب، اللجنة الوطنية الاستشارية لحقوق الإنسان، (NCDH)، ٢٠٠٤م، باريس، الوثائق الفرنسية، ص:٢٢.

فرنسا، ولا توجد افتراضات متسرعة، حول الإجرام المفترض، ومعاداة السامية للسود والمسلمين والشباب من خلفيات مهاجرة. وكما صرح دومينيك شتراوس كان الاشتراكي الفرنسي، والمدير الإداري السابق لصندوق النقد الدولي، دون اعتذار:" هناك جرائم أخرى، من نفس النوع، كل يوم"[١].

وفي هذه القصة يبدو الحقد الدفين على الإسلام والمسلمين ومعادة السامية الفرنسية بمختلف أطيافها في أبهى صورة، حيث يتمّ تقبّل أي تهمة، ومن أيّ طرف معتبر بعدائه للاسلام والمسلمين، ودون تحقّق من أن حدوثها قد تم فعليّاً أو أنها مجرد نكاية بالمسلمين! ومن ثَمَّ يتم تناول ذلك من قبل النخبة ووسائل الإعلام، بتحليلها وتفسيرها بصور شتّى، وكيل التُّهم ضد المسلمين، وحتى لو ثبتتْ كذبة الحادثة فلن يتم رد الاعتبار وتغيير الانطباع المفتعل بسببها.

ثالثاً: العنصرية ضـد المهاجرين:

تتزايد معادة السامية الفرنسية للإسلام والمسلمين، وتتزايد عدد الحوداث عليهم بفعل العداء الذي يكنونه لهم ، فليس هناك شك في أن فرنسا لديها اليوم ولطالما كانت مشكلة مع معاداة السامية، ولكن في عام ٢٠٠٥م، كتب ماكتشلي لورنت أن: "الآراء المعادية للسامية لم تتوقف عن التضاؤل، منذ الحرب العالمية الثانية، بما في ذلك السنوات القليلة الماضية، وظلت مستقرة فقط بين اليمين المتطرف"[٢]. كما لاحظت اللجنة الوطنية الفرنسية الاستشارية لحقوق الإنسان في عام ٢٠٠٨م: يشهد العنف والتهديدات المعادية للسامية انخفاضاً ملحوظاً"[٣]. ولم تعكس وسائل الإعلام والاستجابات السياسية لحادثة ماريل، بيانات عن معاداة السامية، في العصر الحديث لتلك الفترة بل صمتت لأنها دائماً ما تثير النقد والتكلم إذا كان الأمر ضد الإسلام والمسلمين.

ومع ذلك تُشير بيانات أحدث من CNCDH، إلى أن العنف المعادي للسامية قد ازداد فجأة في عام ٢٠٠٩م، ولم يعد إلى المستويات الأدنى في التسعينيات، وينطبق الشيء نفسه على العنف العنصري،

---

[١]) فضيحة انتقام باريس، ص:٩٣.

[٢]) المصدر السابق، ص:٩٦.

[٣]) محاربة العنصرية وكره الأجانب ص ١٥.

والمناهض للمهاجرين، فقد استهدف العنف ضد المهاجرين – في الغالب – الأشخاص من أصول مغاربية، حيث يمثل ٦٩ %، من جميع أعمال العنف العنصري في فرنسا، وتجدر الإشارة هنا إلى أن بعض الاعتداءات على الأشخاص من أصل مغاربي، قد تنطوي – أيضاً – على كراهية الإسلام، حيث إن أربعة عشر عملاً من أصل اثنين وأربعين عملاً ارتُكبت في عام ٢٠٠٧م، ضد أشخاص من أصل مغاربي، ويصنفها المجلس الوطني لحقوق الإنسان على أنها عنصرية تشمل شخصية معادية للإسلام على وجه التحديد، وتستهدف أماكن العبادة والذكر، وتستهدف الأفراد لكونهم مسلمين ، وبالإضافة إلى ذلك منذ أن بدأ المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في جمع البيانات عن العنف ضد الإسلام في عام ٢٠١٠م، زاد عدد الحوادث المبلَّغ عنها فقط ناهيك عن التي لم يبلغ عنها، ويبدو أن فرنسا تتصارع مع مشكلة عدم التسامح، على نطاق واسع، وليس فقط معاداة السامية[١]. فهم يكنون أشد العداء للمسلمين بخلاف ما إذا كان ذلك في بلاد الإسلام فله حرية العيش ولا يوجد أي عنف أو تمييز عنصري تجاه أي شخص يعيش في بلاد الإسلام.

وعلاوةً على ذلك، عند وصف الرأي العام، يؤكد المجلس الوطني لحقوق الإنسان" أنه بينما قد يكون هناك قبول أكبر للأقليات اليوم، فإن هذا ليس هو الحال بالنسبة للإسلام والمسلمين"[٢].

والذي يبدو للباحث التركيز على معالجة مزاعم معاداة السامية رغم التصريحات الرسمية وغير الرسمية بتراجعها، وبالمقابل ورغم ما تشير إليه الدراسات من العداء للمسلمين والمهاجرين غير أن ذلك لا يُعطى حقه من الإدانة والمعالجات؛ للقبول بالآخر، بل وحتى لو كان هناك قبولًا ما بالنسبة للأقليات فلن يكون كذلك بالنسبة للإسلام أو المسلمين، كما أكد ذلك المجلس الوطني لحقوق الإنسان وهذا مؤشر عنصريّ خطيرٌ حول مستقبل الأقليات لا سيما المسلمين في فرنسا العلمانية.

الفرنسيون لم يكتفوا بالتميز والمعاملة العنصرية من أجل الدين بل أيضاً تجسدت عنصريتهم حول الأصل والعرق ، ونادراً ما عزا المسلمون الفرنسيون التحديات التي واجهوها في الحياة إلى دينهم وحده، فقد لاحظ المجيبون المسلمون – في كثير من الأحيان – أن التمييز أو التحديات لم تكن مرتبطة فقط بدينهم، بل

---

[١]) محاربة العنصرية وكره الأجانب ، ص: ٤١.

[٢]) المصدر السابق ، ص: ٤١.

أيضاً بطبقتهم، أو عرقهم، أو خلفيتهم المهاجرة، كما قال أحد المجيبين المسلمين، عند وصف أوجه الشبه بينه وبين الآخرين، في الطبقة العاملة من المهاجرين الجزائريين عندما تدرك أن هناك مشاكل اجتماعية نتشاركها؛ لأنك من الطبقة العاملة...، وعندما تكون أجنبيّاً أيضاً...، يضيف شيئاً، إنه زائد، إنه تعقيد، وفي حين أنه قد تكون هناك بعض أوجه التشابه بين المجموعات المهمشة، فإن الوضع يصبح – بلا شك – أكثر تعقيداً، بالنسبة لأولئك الذين يمثلون أقليّة، أو جزءاً من مجموعة محرومة، بأكثر من طريقة. وما قد تحدده النسويات على أنه التقاطعية، حدده المستجيبون ببساطة على أنه معقد. حتى بين أولئك المسلمين، الذين تم استطلاع آراءهم من المسلمين الذين جاءت مكانتهم الخارجية في المقام الأول، إن لم يكن فقط من تحولوا إلى الإسلام، كان هناك وعي أنه بالنسبة للعديد من المسلمين الآخرين في فرنسا لم يكن الدين هو العامل الوحيد في كفاحهم اليومي؛ من أجل المساواة"[١].

ويشير ما سبق إلى أن التمييز والعنصرية في فرنسا العلمانية لم يتوقف عند التمييز والعنصرية بسبب الدين فحسب، بل تجاوز ذلك إلى التمييز بسبب العرق، والتمييز بسبب الطبقة الاجتماعية، والتمييز بسبب الأصل، وذلك وفقًا لما ذكره المجيبون المسلمون الفرنسيون الذين يعايشون هذه الألوان العنصرية التمييزية في فرنسا العلمانية.

رابعاً: النظرة التشاؤمية للمسلمين والإسلام:

الفرنسيون قد أبدوا سوء نيتهم على الإسلام والمسلمين كشعب يسعى للتمسك بهويتهِ الوطنية، فهم دائماً لهم نظرة تشاؤمية عن المسلمين بخلاف أصحاب الديانات الأخرى، ولذلك "يثير الإسلام شيئاً إيجابيّاً فقط لـ ٢٨ % من الأشخاص الذين تمت مقابلتهم، إضافي إلى ٧ %، مقارنة بتقرير عام ٢٠٠٦م من بين جميع الأديان، هو الذي يُثير أكثر الصور سلبيّةً، بمستوى رأي إيجابي أقل بنسبة ١١ % من الديانة اليهودية و ٢٢ % أقل من الدين الكاثوليكي ...، بينما يعتقد ٨٤ % من الأشخاص الذين تمت مقابلتهم أن اليهود الفرنسيين هم فرنسيون مثل أي شخص آخر، فإن نسبة الأشخاص الذين يعتقدون أن الفرنسيين المسلمين

---

[١]) بناء المسلمين في فرنسا، ص: ٩٧.

فرنسيون مثل أي شخص آخر هي ٦٩ % فقط، وهكذا، فإن خطاب النخبة الذي يشير إلى أنّ السكان اليهود في فرنسا مستهدفون بشكل متزايد بالعنف، يخطئ السياق الأوسع للزيادة الشاملة المقلقة في العنف العنصري، والعرقي، والديني، في فرنسا"[١]، وذلك دائماً ما يفتعلون الأكاذيب لإبراز النظرة التشاؤمية فعلاً عن الإسلام، وعلاوةً على ذلك حقيقة أن ماريل أفادت:" إن حرص النخب على افتراض أن العرب مسلمون، وأن المسلمين والسود يريدون مهاجمة يهودي، يشير إلى انتشار هذه الافتراضات"[٢].

ويتبين مما سبق حصول النظرة التشاؤمية تجاه المسلمين الفرنسيين، وأن وجودهم لا يُثير شيئاً إيجابيّاً إلا بنسبة بسيطة جدّاً مقارنةً بنسبة عددهم هناك، وأنه لا يُنظر إليهم على أنهم فرنسيون عاديون مثل أي فرنسي آخر، كما ينظر إلى أصحاب الديانات الأخرى كاليهود مثلًا على أنهم فرنسيون مثل أي فرنسي آخر، بل يُنظر إلى المسلمين على أنهم عدوانيون ومتطرفون.

---

[١]) ينظر: القانون والتحقيق الاجتماعي، المادة ٢٥، ص ١-٤٠.

[٢]) بناء المسلمين في فرنسا، ص: ١٥٨.

المبحث الثاني

الواقع المعاش للحرية الدينية في فرنسا في مجال التعليم

المطلب الأول: التعليم العام في فرنسا.

المطلب الثاني: النظرة العنصرية الفرنسية للمسلمين.

المطلب الثالث: العلمانية وأثرها السلبي على التعليم.

المطلب الرابع: التعليم العام وتمايز الطبقات في المجتمع.

المطلب الخامس: النظام التعليمي في فرنسا.

المطلب الأول

التعليم العام في فرنسا

أولاً: بناء الشخصية الوطنية الفرنسية:

إن من أهم أهداف التعليم العام في فرنسا هو بناء الشخصية الوطنية الفرنسية العلمانية بكل صفاتها التي تدين بالولاء للجمهورية الأم، ولا يعطي التعليم العام أي أهمية لممارسة الحرية الدينية في المدارس، وبغض النظر عن التقييم النهائي للحظر الذي تفرضه فرنسا على الحجاب، وغيره من العلامات المزعومة للدين في المدارس العامة، فإن الانتقاد من العديد من العلماء المسلمين، "يتحدث – أحياناً – عن جهلنا بالدور المهم الذي يلعبه التعليم في المواطنة الفرنسية، بينما قد يعترف الكل بدور التعليم في الفضيلة المدنية، وكانت الأم الجمهورية[1] تقليديّاً، هي التي ساهمت في غرس القيم المدنية، مثل الوطنية، والانضباط الشخصي. ويمكن للأطفال تلقّي التعليم إما في مدارس خاصة، أو في المنازل على أيدي والديهم، وهذا متاحٌ في معظم الدول، ولا يزال عليهم دراسة المواد التي سوف تساعد على تكوين المواطن[2].أما بالنسبة للحرية الدينية فيمنع في المدارس لأن الهدف الأساسي بناء شخصية وطنية فرنسية علمانية.

ولا يبدو أن هذا هو الحال في فرنسا، فالتعليم في فرنسا هو تعليم بشكل إلزامي حيث يتم فيه تربية التلميذ على الشخصية الوطنية وبناءها فيه، فهناك فكرة شائعة تُعزى لجوس سولي الفرنسي، وهي تقول:" إن المرء ولو لم يولد فرنسيّاً؛ فإنه يمكن أن يصبح المرء فرنسيّاً، حيث يتم تنفيذ عملية غرس المفاهيم والقيم الفرنسية في المدارس العامة، فهناك يتعلم كل الطلاب بغض النظر عن ديانتهم ما يعنيه أن تكون فرنسيّاً، وكيف تكون مواطناً فرنسيّاً جيداً. وكما أوضح ممثل NPNS [3]:"على عكس البلدان الأخرى، تعدّ المدارس

---

[1]) الجمهورية الفرنسية

[2]) الحلف الجمهوري ، كيربير، ليندا، ١٩٩٧، ، مقالة بواسطة ليندا k كيربير، تشيل هيل، صحيفة جامعة شمال كارلولينا، ص: ٢٠.

[3]) NPNS: (حركة لا بغابا ولا خانعات) أُنشئت في فرنسا في عام ٢٠٠٣م، هو عبارة عن برنامج اجتماعي يتناسب مع حقوق المرأة.

دعامة للجمهورية، وعندما تستخف بالمدارس فأنت تقلل من شأن الجمهورية ...، فالمدرسة العامة في فرنسا هي انعكاس للجمهورية، فهي ستَعُدُّني لأُبلي بلاءً حسناً في حياتي"[١].

والذي يتبين للباحث مما سبق أن الغاية من التعليم العام في فرنسا هي بناء قيم المواطنة الفرنسية والمتساوية لدى الفرنسيين عموماً، ففرنسا هي الأم الجامعة للجميع، والقيم الفرنسية هي قيم عامة، تُغرس في نفوس الجميع، وعليهم الالتزام بها، وتمثّلها في مختلف جوانب حياتهم، وأما بشأن الحرية الدينية فلا يتطرق إليه في تعليهم لأن أهداف التعليم الفرنسية علمانية بحتة.

ثانياً: إنتاج روح وطنيـة:

فإن العلمانية الفرنسية تسعى لإيجاد الروح الفرنسية الوطنية، وأول خطوة لإيجاد من المدارس، ولابد من فتح مجالات التواصل بين كل فئات الشعب الفرنسي، ولذلك فإن "القراءة المتعاطفة لهذا النوع من القيم التربوية، التي يتم غرسها في عقول النشء، هي أنها تهدف إلى إنتاج شعور مشترك، ووحدة وروح وطنية للماضي، والحاضر، والمستقبل المشترك للجميع، ويتناسب هذا النوع من القراءة مع النموذج الجمهوري للمواطنة، حيث تكون الذات العامة إلى حدّ كبير نتاجاً للتعليم، الذي يهدف إلى تحرير الأفراد من الروابط غير المرغوب فيها في بعض الأحيان، من الهويات والانتماءات الخاصة، ويُعتقد أنّ هذا يمكّن المواطنين الجمهوريين من التواصل، بشكلٍ أفضل مع بعضهم البعض، والتوصّل بسهولة أكبر إلى اتفاقٍ ووئامٍ؛ من أجل الصالح العام[٢]، بخلاف الحرية الدينية التي ستكون منعدمة لأن فرنسا العلمانية لا دين لها، وبهذا ستكون الحرية الدينية في نظام التعليم لديهم منعدمة إن لم يتم محاربتها.

يبدو للباحث من ذلك أن العلمانية الفرنسية تهدف إلى إنتاج روح وطنية جماعية مشتركة، حول الماضي والحاضر والمستقبل الفرنسي، وتحرير الأفراد من الروابط والانتماءات غير المرغوب فيها الدينية

---

[١]) التعليم وتكوين الدولة، ص: ١٥٥.

[٢]) ينظر: تقرير مُسَّلم إلى وزير التعليم الوطني Gillesde Robien في يوليو ٢٠٠٥م، ص:٩، متوفر في موقع الوزارة: .defaut.htm/rappoit/http://www.eduction.gouv.fr. الدخول ١٨يناير٢٠٠٧م.

وغيرها؛ بهدف فتح مجالات التواصل بين مختلف فئات الشعب الفرنسي من أجل المصلحة العامة، والهدف العام لفرنسا والفرنسيين.

ثالثاً: نوعية التعليم الفرنسي ومستقبله الميداني:

إن نوعية التعليم في فرنسا العلمانية متفاوت، فالعلمانية الفرنسية التي تدعي أنه يمنع تصنيف الطلبة على أسس معينة كالدين والعرق والأصل والطبقة الاجتماعية وما إلى ذلك كله كذب على الواقع، فالحصول على وظيفة أو عمل في المستقبل مرتبط بنوعية التعليم الذي تم الدراسة فيه فإذا كان المكان الذي تم الدراسة فيه تعليم عالٍ ومتميز فسيكون الحصول على الوظيفة أمر سهل بخلاف الذي درس في الضواحي والمدارس المنعزلة عن المدن الكبرى ففرصة الحصول على الوظيفة يكون أمراً صعباً، "وترتبط التحديات التي تواجه المسلمين بنظام التعليم الفرنسي ونوعيته، فالطالب المسلم الذي لا تُتاح له فرصة الدراسة في مؤسسة تعليم عالٍ ومرموقة، فإنه لن يحظى بفرصة الحصول على التوظيف، أو فرصة عمل مناسبة في المستقبل. كما أنه على عكس تلك المدارس النموذجية تُسهم العُزلة الجغرافية في الضواحي الفقيرة، حيث يعيش الكثير من أفراد الجالية الإسلامية في أحياء خدماتها ضعيفة وأداء المدارس فيها ضعيف، ولا شك أن مخرجاتها تكون ضعيفة، ومع ذلك وعلى الرغم من كل هذه الروابط المحتملة بين مختلف التجارب الاجتماعية، والاقتصادية التي يواجهها العديد من المسلمين في فرنسا عموماً، وفي مجال التعليم خصوصاً، فإن النخب الفرنسية تتحدث عندما يتعلق الأمر بالمسلمين وبالتعليم بشكل أساسي عن الحجاب فقط، وتنسى كل تلك القضايا والمخاوف التي ترتبط بالخدمات، والتعليم، ومستقبل العمل والمهنة، والحقوق[١]. وبالتالي فلا يوجد حقوق للمسلمين الفرنسيين في التعليم ولا يوجد مساواة، إضافة إلى منع النظام التعليمي الفرنسي العلماني من التعليم للحرية الدينية أو حتى ممارستها بأي شكل من الأشكال.

وهكذا نجد الموقف الرسمي الحكوميّ العلمانيّ للدولة الفرنسية، وكذلك الموقف الشعبي الفرنسي تجاه حقوق المسلمين هناك، كله يدور حول الحجاب، أو عدم صلاحية المسلمين للتعليم لا سيما النوعي

---

[١]) بناء المسلمين في فرنسا، ص:٦٠.

والتكنولوجي، وكأنهم قد حُلّت مشاكلهم، وانتهت قضاياهم، ولم يعدْ يؤرقهم سوى قطعة القماش التي يتم ارتداؤها على وجوه فتياتهم ونسائهم، بينما في الواقع نجد أثر العلمانية في صعوبة المستقبل الوظيفي لدى المسلمين الفرنسيين.

المطلب الثاني

النظرة العنصرية الفرنسية للمسلمين

أولاً: النظرة التمييزيةالقاصرة لمجرد المظهر:

إن المجتمع الفرنسي العلماني بشكل عام إذا رأوا شخصاً أجنبياً يقرأ يصيبهم الاستغراب وذلك لأنهم يعتقدون أن الأجانب لا يقرؤون، فهم أمـة لا تحب القراءة ، وهذه النظرة التمييزية ضـد الأجانب من قبل المجتمع الفرنسي منتشرة حتى عند العوام ، "فقد ذكر قائدٌ في (JMF)[1] في باريس، أنه هاجر إلى فرنسا من المغرب مع والديه عندما كان في العاشرة، وأنه لم يسبق له أنْ مرّ بتجربة تمييز وعنصرية ملموسة في المدرسة، ولكنه واجه افتراضات غير مبررة في الحياة العامة اليومية؛ بناءً على مظهره فقط، حيث كان ذلك واضحاً، فقد كنتُ أقرأ كتاباً في القطار، وسألتني امرأة: إذا كنتُ أقوم بدراساتي في الأدب؟ نعم لقد رأتْ أجنبيّاً، وهو يقرأ كتاباً، فكان ذلك بالتأكيد لأنه مضطرٌّ، وليس لأنه اختار ذلك. فلم يكن هناك شيئاً واضحاً حقّاً، ولم يكن لديه أبداً تجربة معادية للإسلام. ويعتقد هذا المستجيب أن الافتراض السائد بأن الأجانب لا يقرؤون، وأن الشخص ذو المظهر العربي يجب أن يكون أجنبيّاً، وهو ما قاد المرأة في القطار لسؤالهِ: إذا كان طالباً في الأدب؟ وهو مواطنٌ فرنسيٌّ"[2].

وهنا وبغض النظر عن النوايا الأصلية للمرأة، والتي من المحتمل أن تكون غير واضحة، فيمكننا أنْ نرى أنّ المستفتى كان على دراية تامة بالافتراضات التي قد يتخذها الآخرون عنه؛ بناءً على مظهره العربي، والنظرة الفرنسية لكل ما هو أجنبيّ، والأنواع اليومية من التجارب الدقيقة التي كان متردّداً في تحديدها على أنها تمييزٌ، ولكن الذي يظهر مع مرور الوقت المعاملة غير المتكافئة للمسلمين في فرنسا، وأنهم مستهلكين وليسوا أهلاً للقراءة والتعلم والتطور.

---

[1]) الشباب الفرنسي المسلم.

[2]) استحداث المديرية المركزية للاستخبارات الداخلية، ٢٠٠٨م، وزارة الداخلية، ٢٥، يوليو، ص: ١٥، متوفر في الموقع الإلكتروني: http://www.interieur.gouv.fr.

ثانياً: التمييز في المدارس:

المدارس في فرنسا العلمانية لها درجاتها في مستوى المواطنين بشكل عام فالفرنسيين ذوي الأصل الفرنسي وأصحاب البشرة البيضاء يدرسون في المدارس الراقية و ذات الكفاءات العالية، بخلاف السكان المسلمين الذين يسكنون في الضواحي فهم يدرسون في مدارس ذات خدمات لا بأس بها، حتى داخل المدرسة نفسها تجد بعض الممارسة في التمييز والعنصرية من خلال توفير خدمات معينة للفرنسيين ذوي الأصل الفرنسي بخلاف المسلمين الفرنسيين أو المهاجرين، "إضافةً إلى تعليق لأحد أعضاء (JMF) في ليون، فقد قامت مجموعة واحدة فقط بطرح موضوع اللحوم الحلال في كافيتريا المدرسة، حيث اشتكى ممثلو (CCIF)[1] من أن مسؤولي المدرسة إما أن يريدوا تقديم اللحوم غير الحلال للأطفال أو جعلهم يتذوقونه، وهو ما يتعارض مع رغبات الوالدين والآباء، وهم المسؤولون والمعلمون الرئيسيون لأطفالهم...، وهذا مشمول بالمادة(٢) من البروتوكول(١) للاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، وهناك نصوص أخرى، مثل: اتفاقية نيويورك لحقوق الأطفال. وتتمتع الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، واتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، فعلًا بحماية الأطفال؛ ليتم تربيتهم في إطار الثقافة والآراء الدينية لوالديهم، وليس من المستغرب أن تشير مجموعة الإجراءات القانونية إلى القانون الدولي في سعيها لتحقيق ما تعتبره حقوقاً، ثم مرةً أخرى من المدهش أن نأخذ في الاعتبار ميل الفرنسيين إلى ممارسة أنشطة خارج المحاكم؛ من أجل التغيير الاجتماعي. وبالنظر إلى أن غالبية المجيبين المسلمين بدوا مذهولين أو مستمتعين، بسخرية من فكرة الذهاب إلى المحكمة بسبب التمييز، فمن النادر أن يقرأ (CCIF) جميع النزاعات الاجتماعية من خلال عدسة القانون، ولم يضع المسلمون الآخرون الذين تمت مقابلتهم اللحوم الحلال في مقدمة اهتماماتهم، بشأن التعليم في فرنسا"[2].

وهذا يبين لنا مدى زيف وكذب العلمانية الفرنسية في المدارس التي تدعي المساواة بين الطلاب،

---

[1] (CCIF)هو التجمع المناهض للإسلاموفوبيا، ويهتم بالأعمال المرتبطة بمعاداة الإسلام وإحصائها سنوياً، والتي يعرفها كمجموعة أعمال التمييز والعنف ضد المؤسسات أو الأشخاص بسبب انتمائهم الحقيقي أو المفترض للإسلام، وتعارض الجمعية قوانين الجمهورية التي سُنت في العام ٢٠٠٤م المتعلقة بإظهار الرموز الدينية في المدارس، وتلك المتعلقة بتغطية الوجة لسنة ٢٠١٠م، وكذلك للأوامر البلدية التي تمنع ارتداء البوركيني في الشواطئ خلال صيف ٢٠١٦م.

[2] بناء المسلمين في فرنسا، ص:١٠٠.

ومنحهم ما يريدون ومراعاة الاختلاف الديني.

ثالثاً: العنصرية على اللباس الإسلامي:

في أي مكان علمي أو منبر يستطيع الفرنسيون العلمانيون سواءً متعلمين أو عامة أن يضيقوا على الحرية الدينية أو أن ينتقدوا على اللباس الإسلامي بشكل خاص أو الإسلام بشكل عام لايتوانوا أبداً فسرعان ما تبدأ العنصرية تنهش من ألسنتهم حتى وإن كانوا لا يعرفون شيئاً عن الإسلام ورموزِهِ الدينية ، فهذا أحد المستجيبين وهو عضو في (JMF)، التحق بمدرسة فرنسية حيث احتجّ فيها المعلمون على الطالبات اللاتي يرتدين الحجاب، جاء ذلك عندما سُئل عمَّا إذا كان قد تعرض للتمييز في المدرسة؟ فقال:" لم يحدث شيء حقّاً في المدرسة؛ لأن معظمنا من العرب، لم يكن هناك من يزعجنا حقّاً، كنت في المدرسة مع قضية الحجاب، وكان المعلمون متعلقين حقّاً بقناعاتهم، ولم يكونوا يتحدثون عن العلمانية؛ بل كانوا يتحدثون عن الإسلام والقرآن، ولم يعرفوا أي شيء عنهما أيضاً"[١]. وعندما طُلب من المستجيب أن يشرح بالتفصيل مخاوف المعلمين من الحجاب أو حتى من المسلمين بشكل عامة، فهم يتحدثون بكلام فاحش عام ولا يوجد لديهم أي دليل سوى نثر الكلام السيء، كما فهمها هو أضاف:" تحدثوا عنا كبرابرة وهو نفس الخطاب الذي اتخذه ساركوزي"[٢]. وهنا انضم عضو آخر من (JMF) للتوضيح بقوله:" خلال حملته الرئاسية، قال ساركوزي: إننا لا نستطيع قبول الأشخاص الذين يقطعون حناجر الضأن في أحواض الاستحمام الخاصة بهم بعد الآن"[٣].

وفيما سبق يتبين لنا رائحة التمييز والعنصرية ضد المسلمين في فرنسا في أبهى صورها، وإن كان الطالب لم يفهمهما كعنصرية، من خلال احتجاج تواجد طالبات يرتدين الحجاب في المدرسة، وتحدثهم عن الإسلام سلباً دون أن يعرفوا عنه شيئاً، كما أن ساركوزي نفسه صرّح بأنهم لن يقبلوا المسلمين بعد اليوم، معرّضاً بشعيرة الأضحية التي يذبحها المسلمون في عيد الأضحى المبارك، وكما يبدو فهذه صورة من

---

[١]) بناء المسلمين في فرنسا، ص:٩٥.

[٢]) المصدر السابق، ص: ٦٠.

[٣]) المصدر السابق، ص:٦٠.

الصور التي يتمّ فيها التقصير أو التمييز للطلاب المسلمين عن غيرهم في المدارس الفرنسية.

رابعاً: قلة المدارس الإسلامية في فرنسا:

تعتبر المدارس في فرنسا هي الركيزة الأساسية لبناء وتشكيل الهوية الفرنسية التي تسعى دائماً لابقاء الفرد علمانياً خالصاً، ولذلك تجد المدارس الدينية الخاصة بالمسلمين قليلة جداً ، وهذا مؤشر على أن الحرية الدينية في فرنسا محددة في أماكن محصورة مثل المساجد والمراكز الإسلامية أما المدارس فتجد النادر، "وقد أقرّ مستشار ياد[١] بالعدد الضئيل للمدارس الخاصة الإسلامية في فرنسا، وأنه غير عادل بعض الشيء؛ لأنه وبشكل ملموس إذا كنت مسلماً، وترغب في الاستمرار في ارتداء الفولار – أي الحجاب – فأنت بحاجة إلى الذهاب إلى مدرسة إسلامية خاصة، وهناك عدد قليل جدّاً منها، والمجتمع المسلم ليس غنيّاً بما يكفي لامتلاك الأموال اللازمة لإنشاء مدارسه الخاصة، وهذا يعني أن الفتاة التي ترتدي الحجاب تبقى في المنزل دون تعليم، وتتلقى دورات بالمراسلة، والبقاء في المنزل غالباً ما يعني البقاء تحت سلطة الوالدين، التي غالباً ما تكون تقليدية"[٢].

ويتضمن تعليقه افتراضاً بأن الشابات والفتيات اللاتي يرتدين الحجاب – غالباً – ما ينتمين إلى أسر تقليدية، تتمتع بسلطة أبوية تحدّ من حريتهن، والظلم الذي يصوره في تفسيره، ليس هو نفس الظلم الذي وصفه أعضاء (CCIF)، وحددوا ندرة المدارس الخاصة الإسلامية في فرنسا على أنها إنكار غير عادل للحرية الدينية، فقد حدده المستشار هنا على أنه إنكار غير عادل للتعليم خارج المنزل لتجربة التحرر من الانفصال عن سلطة الوالدين وتقاليدهم. فهاتان قراءتان مختلفتان تماماً للظلم الناجم عن قانون عام ٢٠٠٤م، والغياب العملي للتعليم الخاص للمسلمين في فرنسا، وهما رمزان بشكل خاص للشقاق الأكبر، الذي يمكن

---

[١]) مستشار ياد: رحمة الله ياد أو راما ياد، ولدت في ١٣/يونيو/١٩٧٦م في داكار في السنغال، اسمها الحقيقي هو رحمة الله ياد من الولوفية ، وهي سياسية فرنسية من أصل سنغالي، تعمل منذ عام ٢٠٠٧م وزيرة الدولة للشؤون الخارجية وحقوق الإنسان– نائبة وزيرة الخارجية– لفرنسا، وتعمل برئاسة وزير الخارجية برنار كوشنار، راما ياد مسلمة ومتزوجة من اليهودي جوزيف زيميت الذي هو جزء من حكومة فرنسوا فيون أيضاً.

[٢]) بناء المسلمين في فرنسا، ص:٩٤.

العثور عليه بين الخطاب الإسلامي والنخبوي حول التعليم في فرنسا[١].

وفي هذا دليل آخر على عدم منح الدولة الفرنسية العلمانية للمسلمين حقهم بما يكفيهم من دور مدرسية وتعليمية خاصة لتلقي علومهم كغيرهم من الفرنسيين، وهذا تمييزٌ وتعقيدٌ في حرية التعليم فيما يخص المسلمين فقط في فرنسا العلمانية التي تحترم الأديان وأصحاب الأديان.

خامساً: التمييز في الجامعات:

تختلف الجامعات الفرنسية في المستوى والأداء فالجامعات الفرنسية العالية لا يدخلها إلا أبناؤها ذووا الأصل الفرنسي بخلاف من يكون من أصل غير فرنسي ولذلك نرى التمييز الحاصل في الجامعات وحتى في التخصصات ، ولقد أشار الصحفيون من (Respect Mag)[٢] مع عدم الرضا إلى أن الطلاب من العائلات المسلمة التي لديها القليل من الموارد للتعليم العالي يتم إجبارهم على الالتحاق بالجامعات:" يتم تقديم الأموال للآباء من ذوي الدخل المنخفض، ولكن لا يتم توجيهها بشكل خاص إلى الأطفال من أصول متنوعة، وحتى إذا حصلت على منحة دراسية فهي تذهب إلى الكلية"، على عكس العنصرية والافتراضات الأكثر انتشاراً، التي قد تدفع الطلاب المحرومين والأقليات إلى الجامعات الأقل احتراماً. ووفقاً لهذا الصحفي توجد سياسة فعلية تُلزم أولئك الذين لديهم أموال أقلّ بالالتحاق بالجامعات ذات سمعة سيئة[٣]، والذي جعلهم يتصرفون هكذا هو ارتفاع الرسوم الدارسية وحصرها على ذوي الدخل الأعلى وذكر ممثل عن المركز الإقليمي للأخبار الجامعية والسلوكية (CROUS)[٤] في تقريرٍ منفصل التواصلَ الذي تحصل عليه كل مؤسسة؛ لاختيار ما إذا كانت تمنح المنح الحكومية على أساس الحاجة؛ لذا فإما أن يكون الصحفي حساساً

---

[١]) بناء المسلمين في فرنسا ، ص:٩٤.

[٢]) هي مجلة مصورة لثقاة الهيب هو تكرم نجوم موسيقى الروك الآخرين الذين لم يلاحظهم أحد أو لم يتلقوا التقدير الذي يستحقونه، وهي المسار الصوتي المرئي للعديد من الأرواح.

[٣]) بناء المسلمين في فرنسا، ص:١٣٠.

[٤])(CROUS)هو المركز الإقليمي لرعاية الطلاب، وهي المنظمة التي تقدم المساعدة لا سيما المساعدات المالية، والإسكان، وتناول الطعام في الحرم الجامعي، والفعاليات اللامنهجية للطلاب في فرنسا.

للتحيز غير الرسمي ضد الطلاب الحاصلين على منح دراسية على أساس الحاجة والتي لا توفرها (CROUS)، أو أنه يفترض وجودها، بدون مزيد من البيانات حول دخل الأسرة والقبول في الكلية، ولا يمكن تحديد الإجابة الصحيحة، ولكن كلا الاحتمالين مهم للقصة حول التعليم، والامتيازات التي يتم سردها هنا، وقد يشير الاحتمال الأول إلى التمييز المؤسسي ضد الفقر وضد المسلمين، والأخير سيكون مهمّاً، كنظرة ثاقبة لكيفية قيام السكان الموصومين بالرقابة الذاتية على أفعالهم، والتنبؤ بالرفض بناءً على التجارب السابقة[١].

ويبدو هنا بروز التمييز والعنصرية من البداية؛ حيث تكون الجامعات العريقة والنموذجية للنخبة الفرنسيين، وذوي الامكانات الاقتصادية في حين أن المسلمين أو الفقراء سيتم إجبارهم إو اضطرارهم إلى الدخول في الجامعات المتأخرة، أو المتدنية، أو ذات السمعة السيئة، وبالتالي فلا شكّ أن ذلك سيؤثر سلباً على انتاجهم العلمي، ومستقبلهم المهني

[١]) الاستثناء، التمييز العنصري، المؤسساتي، المنظم، الرمزي، المخفي، فيرونك دي رودر، ١٩٩٩– ٢٠٠٠م، ص: ٣٦.

المطلب الثالث

العلمانية وأثرها السلبي على التعليم

تمهيـد:

يتجلى الأثر السلبي للعلمانية وتضييقها على الحرية الدينية في مجال التعليم من خلال أنها لا تسمح بالحرية الدينية بأي شكل من الأشكال، وتقوم بمعاداتها ورموزها، ولا تعطي للمسلمين الحق في التعبير، وتتناقض دائماً في سياساتها وتطبيقها على أرض الواقع، وتعمل على إقحام الدين الإسلامي في أي نقاش بهدف خلط المفاهيم ورد أي مشكلة إلى المسلمين، وتعمل على تسليط منابرها الإعلامية والسياسية وغيرها على بث الخوف بين المواطنين الفرنسيين من الإسلام بشكل عام أو أحد رموزهِ، وتربط أي تهمة إلى المسلمين ارتجالياً، وتقيد الحرية الدينية بأي شكل من الأشكال، وتحصر مدارس التعليم العالية وذات الشهرة لأولاد النخبة الفرنسية والأغنياء وهو ما سنبينه في المسائل الآتية.

أولاً: لا تسمح العلمانية بالحرية الدينية في التعليم:

إن العلمانية التي تدعي حرية التعبير والفكر والتي تندرج تحت هذه الحرية الدينية لا وجود لها على أرض الواقع هذا من جانب، وجانب أخر فإنها تطبيق سياستها على أرض الواقع في شتى المجالات ومنها أنها لا تسمح للحرية الدينية في التعليم ولها عدة مظاهر ومن هذه المظاهر، أن أي فتاة مسلمة ترتدي الحجاب لا تستطيع اللحاق بالمدرسة نظراً لقانون ٢٠٠٤م، "وهذه مستجوبةٌ عضوٌ في (EMF)، تحدثت عما ستفعله عندما سُئلت كيف لو صارت مسؤولة في الدولة عن التعليم، لكنها قدمت سبباً محددّاً – وسبباً لا يتعلق فقط بالحجاب نفسه، وقالت: سأتخلص أولاً من هذا القانون العلماني؛ لأن العلمانية لا تعني شيئاً، أعتقد أننا بحاجة إلى تضمين التنوّع، حتى على مستوى الدين، وعلينا أن نثق بالناس، ونخبرهم أن الحرية تبدأ من حيث بدأوا، والحرية هي التي تحددها أنت، طالما بقي ديني ملكي، وهو شأني، فلا أحد يستطيع أن يأخذها مني، سواء أكان لدي صوت أم لا، فيمكنني التحدث إليك، يمكنني أنْ أُعلمك هذا لا يعيقني.

ثم ارتدت هذه المرأة التي تمت مقابلتها عن الحجاب، وأقرّت بأنها عندما تبدأ في تعليم تلاميذ المدارس، سيُطلب منها خلعه، وبالتالي، فإن:" العلمانية بالنسبة لها ليست مرادفاً للحرية في الواقع، ولم تكن

متأكدة مما يعنيه ذلك، حيث رأت أن دينها لن يمنعها من أداء واجباتها كمدربة، كما أنها لم تكن تعتقد أن دينها سيمنع الآخرين من التمتع بحرية العقيدة، وعدم الاعتقاد طالما أنها لم تبشّر، أي: طالما بقيتْ ملكي، وهذا من شأني. ومرة أخرى نرى خلافاً جوهريّاً حول ما إذا كان الحجاب تبشيراً بطبيعته بالنسبة لهذه المرأة، فإن قانون ٢٠٠٤م مقيتٌ؛ لأنه يُنظر إليه على أنه هجوم على التنوّع الديني، مقنَّع بلغة جمهورية غامضة، تعيق مناقشة ما هية الحرية، وما يجب أن تكون أيضاً[١].

ومن خلال تصريحات هذه المرأة يتبين لنا أنّ العلمانية لا تسمح بالحرية الدينية، كما هو أحد مزاعم أفكارها، فهي تتدخل في اعتقاد الآخرين، وتمنع بعض مظاهر اعتقادهم، وهذا يناقض الحرية، وأن هذه المرأة إذا أرادت أن تحصل على عمل فإنه سيطلب منها خلع الحجاب، أو أنها ستضطر لخلع الحجاب؛ حتى تتمكن من الحصول على عمل، وفي هذا إجبار اضطراري لترك مظاهر الاعتقاد ابتغاء الحصول على عمل، في دولة تدّعي الفكر العلماني واحترام الأديان وحرية الآخرين.

ثانياً: العلمانية معادية للأديان ورموزها:

هناك صعوبات ومشاكل مهمة تعيق عملية التعليم في فرنسا العلمانية ولها أثرها السلبي في سياسة العملية التعلمية في فرنسا، لكن هذا يتلاشى بشكل سريع جداً عندما يذكر الدين الإسلامي أو أحد رموزِهِ وبالأخص الحجاب، "ولذلك سيطر موضوع الحجاب على النقاش حول المسلمين والتعليم في فرنسا منذ عام ١٩٨٩م، وهناك العديد من الموضوعات والأسباب حول التعليم لدى فرنسا تستدعي إعادة النظر في سياساتها التعليمية، ومنها:عملية بولونيا؛ وتصنيف نظام التعليم الفرنسي على أنه مجرد متوسط مع منظمة التعاون الاقتصادي، واستمرار عدم المساواة الطبقية التي ابتُليت بها جميع مستويات التعليم الفرنسي، والاضطرار للخروج من المدرسة الثانوية والذي يكون سهلًا للغاية، وارتفاع معدل فشل الطلاب في سنواتهم الأولى من التعليم العالي، والجامعات المزدحمة مع الغياب الكثير، والجامعات التي تفشل في تقديم نوع

---

[١]) العِرْق، العنصرية ومعادات التمييز في فرنسا، في الجمهورية الفرنسية الخامسة، في الخمسين ما بعد الأفكار الشائعة، تشيبل، أبولونيا أريان، ٢٠٠٩م، سيلفيان براود، أندروم، ص: ٣١.

التعليم المطلوب للتكنولوجيا الجديدة اليوم، وعلى الرغم من وجود كل تلك الموضوعات والمخاوف التي تحيط بحالة التعليم في فرنسا، فإنها تختفي تقريباً عندما يتم عرض موضوع المسلمين في المحادثة، ويتحول تركيز خطاب السياسيين، والمثقفين، ووسائل الإعلام – ناهيك عن البحث الأكاديمي – بشكل مكثّفٍ وفريدٍ تقريباً على الحجاب، ويُترك ما سواه، وكأنه قد حُلّتْ كل اشكاليات التعليم؛ الأمر الذي يؤثر بشكل مباشر فقط على الفتيات المسلمات، اللواتي يرغبن في ارتدائه، وداخل تلك المجموعة فقط أولئك اللائي يرغبن في ارتدائه، وهن في المدرسة الابتدائية، والثانوية"[١].

وبهذا يتبين لنا انحراف فكرة العلمانية، وما تزعمه من عدم معاداة الأديان أو رموزها أو قيمها، فهي تتركز على جوانب معينة لبعض القيم الدينية، وفي بعض الأديان فقط، لا سيما ما يتعلق بالإسلام، وتتخذ من ذلك سبباً لتشتيت النقاشات والخروج بها عن موضوعاتها وأهدافها الأساسية، وكأن كل مشاكل المجتمع قد حُلت ولم يبق إلا تلك التي تتعلق بقطعة القماش المسمى حجاباً.

ثالثاً: تناقض العلمانية في تطبيق السياسة العامة في فرنسا:

الدين المسيحي يحظى بتسهيلات غير التي يحظى بها الدين الإسلامي في المجتمع العلماني الفرنسي ، حيث تكون سياساتها على أرض الواقع مطبقة في الدين المسيحي وغير مطبقة في الدين الإسلامي،"كان ممثلو مجموعة العمل القانوني (CCIF) متشككين أيضاً بشأن معنى العلمانية في سياسات المدارس العامة، لقد طرحوا التناقضات في تطبيقها في فرنسا في التعليم الديني الذي تدفعه الدولة في الألزاس، وفي الكافيتريات يوم الجمعة، وأعياد الدولة التي تتوافق مع التقويم المسيحي، وإذا تم توفير الكثير من التسهيلات للمسيحيين، فلماذا لا يكون هناك ما يقابله لأولئك الذين ينتمون إلى الديانات الأخرى مثل الإسلام؟ وتُسلّط مثل هذه الملاحظات الضوء على إخفاء الهيمنة المسيحية، في الوجود المستمر للتقاليد المسيحية في المجال العام الفرنسي، والذي تم تجاهله. كيف ذلك؟ كما تساءل ممثلو (CCIF)، كيف يمكن

---

[١]) تطبيقاً للقانون للبس أو ارتداء الرموز الدينية الظاهرية في المنشآت التعليمية العامة، هنيفا تشيرفي، ١٥مارس ٢٠٠٤م، ص: ١٢، وداناهي ريد، ديبورا، ١٩٩٦م، والتعليم والهوية في ريف فرنسا، سياسة التدريس، ص: ٢٠.

للسياسيين التحدث عن الطبيعة العلمانية الصارمة للمجال العام، في حين أن العديد من التسهيلات كانت، وما تزال، ويتم صنعها من أجل التقليد المسيحي دون غيره؟[١].

ويبدو مما ذكره القانونيون فيما سبق الاستغراب والدهشة في فهْمِ العلمانية من وجهة النظر الفرنسية، إذا كانت هي توجّه الدولة العام فلماذا هناك عدد من التسهيلات، والأعياد الرسمية، والتقاليد العامة للنظام، والدولة الفرنسية، وهي مما يخص الديانة المسيحية، فلماذا لا يكون مثل ذلك للإسلام مثلاً؟ أو لغيره من الطوائف الأخرى، بل يتم إخفاؤها وبصورة مُتعمَّدة أيضاً.

رابعاً: العلمانية لا تعطي المسلمين حق التعبير:

إن محاربة العلمانية للدين الإسلامي قد أصبح يناقش بشكل علني سواءً في وسائل الإعلام الفرنسية أو أي منبر من المنابر، وليس للمسلم أي حرية في التعبير عن أي موضوع من المواضيع ،" وفي الواقع تمت إزالة موضوع المسلمين والتعليم بشكل خاص في فرنسا من بقية السياسة الفرنسية التي تُناقش علناً، وتتم مناقشته بمعزلٍ عن المناقشات المعاصرة حول التعليم الفرنسي بشكل عام، وبمعزل عن القضايا الاجتماعية والاقتصادية البارزة التي يواجهها العديد من المسلمين في فرنسا ككل، وهذه النقاشات النخبوية المنعزلة حول قضية الحجاب والتي تختزل المسلمين إلى كائنات دينية فقط وكأنها ليس لها حقوق، ولا عليها واجبات، فهم على العكس كأفراد لا يعيشون في المساجد، ولكن في المجتمع الفرنسي ولديهم آراء واهتمامات متنوعة فيما يتعلق بالتعليم، والسياسة، والمجتمع، وحتى دينهم، فكيف يتم محو المسلمين ككل، على عكس الكائنات الدينية المجردة، أو المخلوعة[٢].

وبهذا نجد العلمانية الفرنسية وأربابها يتجاهلون المسلمين، ولا يمنحونهم حق التعبير، والحق في نقاش قضاياهم، وحقوقهم في مختلف الجوانب، الثقافية، والسياسية، والاقتصادية، والحقوق، والواجبات، وتنوعهم

---

[١]) فضيلة أمارا (أريد أن أخرج نخبة من الضواحي)، تشوكاس، فيفيان، ودليلة كبرتشوتسي، ٢٠٠٨م، سيدة فيقاروا، ١٧ يناير، ص: ١٤.

[٢]) بناء المسلمين في فرنسا، ص:١٠١.

كأفراد مواطنين، والتحديات التي يواجهونها بسبب التجارب الاجتماعية، والاقتصادية المشتركة مع الشعب الفرنسي، وتنصبّ كل اهتماماتهم حول قضية الحجاب.

خامساً: اقحام الدين الإسلامي في جميع النقاشات:

أصبح الإعلام في فرنسا موجه بشكل خاص وعلني إلى محاربة الدين الإسلامي وربطه بكل موضع أو ناقش يُناقش، و ووصله بمواضيع لا علاقة له بهِ من باب الكيد له، وذلك "عندما يتم جدولة التحليل الإعلامي من ناحية الإشارة إلى المسلمين والتعليم في فرنسا، فإن البيانات تُشير إلى وجهة نظر غير مريحة، ومنقسمة حول تصوير المسلمين، فحوالي ٢٨ % من المراجع تصوّر المسلمين كمواطنين صالحين، في حين أن حوالي ٢٩ % من المراجع تصوّرهم على أنهم إشكاليون أو مواطنون سيئون، وبشكل عام فإن مسألة ما إذا كان المسلمون مندمجين في فرنسا، هي المسألة السائدة في جميع المناقشات الإعلامية الفرنسية للمسلمين والتعليم، وهي حاضرة في ٥٧ % من جميع الإشارات إلى المسلمين، من خلال المقالات الإخبارية حول المسلمين والتعليم، فمن بين المقالات التي تناقش المسلمين والتعليم، هناك ١٧١مثالاً لكلمة (مسلم) ومتغيراتها، المفرد، والجمع، والمؤنث، والمذكر، وثلاثة وخمسون حالة من الكلمات الفرنسية، الحجاب و الوشاح، ومتغيراتها المفرد، والجمع. وفي حساب المتوسط يقترن كل ثالث ذِكْر للمسلمين في المقالات التي تناقش التعليم بذكرٍ لمرة واحدة للفوال أو الفولار أي (الحجاب) ولم يستخدم بلفظه مرة واحدة، فهناك طريقة مختلفة لعرض هذا الأمر، وهي تلك التي تضمنت سبعة وعشرين مقالاً تذكر المسلمين والتعليم، منها ثمانية عشر بنسبة ٦٧ % ذكروا الحجاب أيضاً وإنْ لم يكن بنفس اسمه"[١].

وهنا يتبين إقحام وسائل الإعلام للفظ مسلم أو إسلام في أغلب القضايا التي تُطرح للنقاش أمام النخبة الفرنسية (العلمانية) أو أمام الجمهور حتى وإن كانت في جانب سياسيّ، أو اقتصاديّ، أو تعليميّ، أو غير ذلك فلا يخلو من إقحام هذه الألفاظ وحشرها في غير مواضعها؛ بهدف إخراج الموضوع عن إطاره، والذهاب بالفكرة الأساسية، وخلط المفاهيم، وردّ المشكلة إلى مسلم، أو إسلام.

---

[١]) بناء المسلمين في فرنسا، ص:٨٢.

سادساً: بث الخوف في المجتمع الفرنسي من الحجاب:

لقد تم تناول موضوع الحجاب بشكل مفرط من قبل الفرنسيين، وتصويره للفرنسيين على أنه سبب التخلف والإرهاب، والتطرف، واستخدمت الإعلام لبث الخوف والأفكار التي تدعم فكرة أن الحجاب مصدر الإرهاب، ولقد تناول جون بوين في دراسة أجراها ٢٠٠٧م قضية الاهتمام المفرط بالحجاب من جانب وسائل الإعلام الفرنسية، وذكر أنه "وسط كل الضجة السياسية التي حصلت وما تزال تحصل حول قضايا منع الحجاب في المدارس الرسمية الفرنسية، فقد بذلتْ وسائل الإعلام الفرنسية قُصارى جهدها وما تزال كذلك؛ لتأجيج المخاوف الناتجة عنه. وبحلول أوائل عام ٢٠٠٢م، ربط العديد من الصحفيين، والمفكرين، والمسؤولين الفرنسيين، بشكل متزايد مشكلة الحجاب في المدارس بثلاث مشاكل أخرى في المجتمع، هي: (الطائفية، والإسلاموية، والتمييز على أساس الجنس)، وعليه يمكننا هنا أن نفهم درجة التأييد الشعبي، والفكري، لقانون حظر الحجاب في التعليم الابتدائي العام في فرنسا، بما في ذلك الدعم بين بعض المسلمين فقط إذا قدّرنا الطرق التي أدى بها التلفزيون، والراديو، ووسائل الإعلام المطبوعة، إلى استغلال هذه المخاطر الاجتماعية الواسعة، التي قيل ليتم طرحها، أو تمثيلها بواسطة الحجاب، وإذا كنا نقدّر القضايا الاجتماعية، والفلسفية المهمة التي أثارها الحجاب فإن قضية الحجاب قد مُثّلتْ في أغلبها بأكثر من حجمها[١].

وحينما يوضح بوين كيف نجحت النخب الفرنسية في إقامة روابط بين المسلمين والتجمعات – أحياناً – بحماسة، وبغض النظر عن الحقائق التي تشير إلى عكس ذلك، فإنه يدحض أيضاً الافتراض الشائع بين أولئك الذين ليسوا على دراية بالتقاليد الجمهورية الفرنسية، وبأن الفرنسيين ببساطة عنصريون أو مناهضون، ففي نهاية المطاف سواءً كانت النخب الفرنسية يحركها الاهتمام برسالة التعليم الجمهوري أو القلق من تعدد الثقافات أو ما بينهما، فإن الغالبية منهم وصفوا الحجاب بأنه تهديد للجمهورية[٢].

وعليه فقد رأينا كيف استغلت وسائل الإعلام الفرنسية، والنخبة الفرنسية في فرنسا العلمانية، قضية

---

[١]) الإسلام الدولة والمكانة المدنية، بوين، جون .R، ٢٠٠٧م، برنستون.N.J، صحيفة جامعة برنستون، ص: ١٥٥.

[٢]) المصدر السابق ، ص:١٥٦.

الحجاب لدى المسلمين في فرنسا، وناقشته على أنه قضية مرتبطة بالطائفية، وأنه عصبية إسلاموية، وأنه تمييزٌ على أساس الجنس البشري بين المسلمين كذكور وإناث، وبينهم وبين غيرهم من أصحاب الديانات الأخرى، أو من العلمانيين، وكأنهم بهذا لا يمارسون التمييز والعنصرية ويؤسسون لذلك مستقبلًا.

سابعاً: حصر المدارس الشهيرة والكبرى للبيض والأغنياء:

ردد ممثل سابق للتنوع الديناميكي هذا الشعور الذي تحاول المنظمات العلمانية ادعاء معالجته وهو أن المدارس لا توفر المزيج الذي يجب أن تقدمه، وأشار إلى أن هذا له آثار سلبية دائمة، وذكر أن:" المدارس الكبرى للأغنياء، والبيض، وبشكل عام لا يوجد تنوّع اجتماعي، والشركات الكبرى توظف دائماً من نفس المدارس"[١]. فهو يُجادل بأن تجانس النخبة الفرنسية يعود إلى أيام الدراسة، أي أن المدرسة التي يذهب إليها الطالب هي التي سوف تحدد مستقبله ووظيفته. وعندما سُئل أحد الصحفيين عما سيفعله لو كان وزيراً للتعليم ليوم واحد، وكانت المقابلة في مجلة Respect Mag، أجاب الصحفي:" سأكسر عزل المدارس، بالمزيد من الاختلاط، حتى لو كان صعباً في البداية، لأنك تقابل أشخاصاً من ثقافات مختلفة ولأول مرة، وإلا فإننا نعيش بطريقة موازية، فيجب أن تكون جميع المدارس مختلطة"[٢]. وهذا يبين لنا أن العلمانية الفرنسية لا تدعم الاختلاط أو الاندماج مع أبناء الشعب الفرنسي بل كلٌ حسب شهرته وحسب غناه من فقرهِ ، وحسب أصله، وهذا دليل واضح أن العلمانية مجرد كلام جميل على ورق، وصورة بشعة على أرض الواقع بعيدة عن كل معاني الإنسانية والتعايش وكل ما هو جميل يخدم الإنسان.

وهنا رأينا حصرَ المدارس الشهيرة والكبرى للبيض وهم الفرنسيون، والأغنياء من غيرهم، وهم الذين يفرضون واقعهم بحكم جيوبهم الممتلئة بالمال، فالمال والعرق هما السائدان في فرنسا كما سبق، وهذا يحدث في دولة علمانية تدعي رعاية حقوق الانسان، أيًّا كان هذا الإنسان على أرضها.

---

[١]) بناء المسلمين في فرنسا، ص:٨٥.

[٢]) المصدر السابق ،ص:٨٥.

ثامناً:العلمانية وتقييد الحرية الدينية الإسلامية في فرنسا:

إن التقييد للحرية الدينية الإسلامية في فرنسا العلمانية واضح وضوح الشمس في كبد السماء، وذلك بقلة وشحة الموارد المالية للدين الإسلامي من قبل الحكومة بخلاف الدين اليهودي أو المسيحي فمدارسهم مليئة في فرنسا بكثرة نتيجة دعمهم بخلاف الدين الإسلامي الذي نادر ما نجد دوره ومبانيه في فرنسا وهذا إن دل فإنما يدل على تقييد الحرية الدينية وممارسة التمييز ضده بخلاف الأديان الأخرى "فهناك تناقض آخر تمت الإشارة إليه يبدو عادلاً ظاهريّاً لكنهم يؤكدون أن التأثير النهائي تمييزيّ، وهو التعليم الديني الخاص، ففي حين أنه من القانوني لأي دين إنشاء مدارس دينية خاصة في فرنسا طالما أن المدارس تتوافق مع متطلبات تعليمية معينة على مستوى الولاية وهي صارمة، وكما يوجد العديد من المدارس المسيحية واليهودية بشكل افتراضي، كما كانت المجتمعات المسيحية واليهودية في فرنسا أطول، ولديها أموال أكثر من العديد من الجماعات الدينية الأخرى؛ لإنشاء المدارس، وقد أوضح أعضاء (CCIF) ذلك في حوار مقتطف كالآتي:

العضو ١: في فرنسا، إذا تم إغلاق باب التعليم الديني، يمكن للمسيحيين واليهود اللجوء إلى مدارسهم الخاصة، ولكن...

العضو ٢: ولكن ليس للمسلمين مثل أي منهما؟

العضو ١: في ليل (وهو اسم مدينة فرنسية)، توجد مدرسة إعدادية ثانوية إسلامية واحدة، لكنها مهدّدة بالإغلاق؛ لأنها على مستوى الموارد المالية لا تحتوي على أي موارد، ولذلك توجد بالفعل ثلاث مدارس إسلامية رسميّاً في جميع أنحاء فرنسا للديانة الثانية لفرنسا! ويفترض أنها لا تكفي سوى مدينة واحدة فقط.

لذلك وبما أنه لا يوجد تمييز قانوني مسموح فيما يتعلق بالتعليم الديني الخاص، شعر المشاركون في الاستطلاع أن نقص مساعدة الدولة الفرنسية لدين الإسلام الأحدث يرقى إلى حالة التمييز وعدم المساواة بين أتباع الأديان؛ بحكم الواقع، كما أشار المشاركون في الاستطلاع إلى أنه بغض النظر عن الأمور المالية، فإن البعض في فرنسا يخشى المدارس الإسلامية الخاصة، فيضعون علامة الاستفهام خلف مصطلح (المدارس الإسلامية الخاصة؟ فهي في منظورهم المكان الذي يعلّمون فيه الأصوليين والمتطرفين! إنه ذلك، لسوء الحظ[١].

---

[١]) فضيلة أمارا (أريد أن أخرج نخبة من الضواحي)، ص: ٩.

نعم وجد أعضاء (CCIF) أن المسيحية واليهودية غالبةً في فرنسا؛ بحكم الأصل، لكن هذا لا يعني عدم وجود الإسلام، فقد وجد منذ مئات السنين، وله الحق مثل غيره في ممارسة شعائره، وبناء دوره ومؤسساته التعليمية، وأخذ حقوقه كاملة، وتعليم قيمه علانية لمعتنقيه، كما هي لغيره من الديانات، لكن يحصل هذا التقييد للحرية الدينية في دولة فرنسا العلمانية، وفقط ذلك فيما يخص الدين الإسلامي.

تاسعاً: التُّهم الارتجالية ظلماً للطلاب المسلمين في المدرسة وأثرها على وعيهم ومعتقدهم:

سواءً للإسلام أو المسلمين فإن الفرنسيين العلمانيين دائماً ما يصبو النار إليهم في أي شيء، ويوجهون التهم والشبه إليهم ويحاولون الطعن فيهم بأي وسيلة، وفيما يلي بعض الأمثلة عن كيفية نظرة المجيبين المسلمين في تأثير فئات الأقليات المتداخلة أحياناً على تجربة التمييز، وكيف يمكن لهذا التداخل أن يشكل المكانة الاجتماعية للفرد، أو يغير من نظرته لنفسه أو أقرانه؟

سُئل الصحفيون المسلمون في (Respect Mag) بالسؤال المفتوح، حول ما إذا كانوا قد واجهوا أي مشاكل في المدرسة، وفيما يلي ملخّص الحوار الصحفي:

الصحفي١: في المدرسة الإعدادية، كنت أعرف الكثير من الطلاب المهاجرين، وإذا كانت هناك مزحة صغيرة في الفصل، فسوف نُتّهم نحن العرب على الفور قبل الآخرين، وسيتم الإعتذار لنا بعد ذلك، لكن كان هناك شعور بالظلم في داخلنا، حقيقة لم نُعاملْ مثل الآخرين بإنصاف.

الصحفي ٢: ماذا فعلْتَ؟

الصحفي١: عندما كانت لدينا مواقف صعبة، كنا أنا والعرب الآخرين نبقى معاً، كنا متضامنين، والتضامن أمرٌ طبيعيّ.

الصحفي٢: لم يكن لدي نفس الخبرة مع المعلمين، لأنني كنت طالبة جيدة، وهذا عامل يساعدني، ولكن على الرغم من ذلك فقد عانيتُ من الظلم في المدرسة، في الطريقة التي يعاملني بها زملاؤنا، من الطلاب، وما إلى ذلك ...، وليس بالضرورة خطأ المعلمين ...، فقد يساعد بعض الآباء أطفالهم في أداء واجباتهم المدرسية، ولا يستطيع كل الآباء المهاجرين دائماً القيام بذلك، وهذا أمر ليس عادلاً، ويؤثر سلباً.

وفي هذا الردّ نرى وعياً بأن العرب، والمهاجرين، هويتان تتعايشان بإيجابية، ومع ذلك لم يهاجر أي

من المستجيبين في هذه المحادثة شخصيّاً إلى فرنسا، بمعنى أنهم مولودون في فرنسا، كما أننا نرى اعترافاً بأن العنصرية ليست وحدها المسؤولة عن كل الصعوبات التي يواجهها الطلاب العرب، فإذا هاجر والدا أحد الطلاب إلى فرنسا، فربما لا يتمتع الطالب بنفس ميزة تلقّي المساعدة في الواجبات المنزلية منهما، لأن الآباء المهاجرين – ربما – لم يكن لديهم مهارات اللغة الفرنسية، أو التعليم اللازم لمساعدته.

ويبدو للباحث تصور أثر النظرة العنصرية، والاتهامات الارتجالية التي توجَّهُ للطلاب العرب أو المسلمين مباشرةً بعد حدوث أي مشكلة في المدرسة، وهي تُهَمٌ افتراضية، بسبب دينهم، وبدون تقدير لمشاعرهم كطلاب أطفال، ودون اعتبار لأثر ذلك السلبي في مشاعرهم ووعيهم، والتي ربما تكون سبباً في نفرتهم من دينهم؛ بسبب تلك القسوة في التعامل معهم، في دولة تدّعي العلمانية، وحماية كل الناس بمختلف أفكارهم ودياناتهم.

المطلب الرابع

التعليم العام وتمايز الطبقات في المجتمع

تمهيد:

إن السبب الرئيسي لعدم الرغبة في الاختلاط في فرنسا العلمانية بشكل عام هي أنها لا تريد الإسلام ولا المسلمين بأي شكل من الأشكال، وإذا وجد عند العلمانية الفرنسية اختلاط فهم كل حسب جنسه أو جاهه أو طبقة الاجتماعية أو مستواه الاقتصادية، وإذا وجد عندهم عدم اختلاط فهو بسبب الدين الإسلامي، أما المسلمون فهم يريدون الاختلاط باعتبار أن جميع الخدمات الأساسية أو الوظائف الحكومية أو المدارس التعليمة أو الخدمات الدينية لا يحصلون عليها مثل المسيحيين أو السكان الفرنسيين غير المسلمين، والاختلاط الذي نتكلم عنه هو التجمع والتكتل والمزج والخلط بين الطبقات الاجتماعية والجنس والعرق، وهو ما سنبينه في المسائل الآتية.

أولاً:المجتمع الفرنسي يميل إلى الاختلاط كلُ حسب جنسهِ:

إن الاختلاط في فرنسا العلمانية بين الأصول المختلفة صعب للغاية سواءً في مجال التعليم أو السكن أو الوظيفة أو العمل أو أي مجال أخر، فالاندماج الموجود هو اندماج حسب الجنس لجنسهِ فالأبيض مع الأبيض والأسود مع الأسود والمهاجر مع المهاجر، و الأصل الفرنسي مع الأصل الفرنسي، وهذا يشعرنا بأن هذا المجتمع مجتمع قاسٍ للغاية وهو المجتمع الذي تصنعه العلمانية التي في نصوصها وقوانينها التعايش، ولكن لو نظرنا إلى الواقع لوجدنا العكس من ذلك فلا يوجد لدى العلمانيين تعايش مع الأخر، ولاحرية دينية للجميع بل محصورة في أماكن محددة في الدولة من يريد أن يعتنق دين فعليه بالكنسيه أو المسجد، وهي بطابعها تشجع الاختلاط ولكن العنصري كل حسب ما هو عليه، بخلاف المجتمع الإسلامي الذي لا فرق بين أبيض ولا أسود ولا أعجمي ولا عربي إلا التقوى، فشتان ما بين هذا وذاك، ولقد تناقش عضوان من (EMF)[1] مع بعضهما البعض حول ما إذا كان الطلاب المسلمون والعرب يأخذون زمام المبادرة للاختلاط

---

[1] EMF :هم طلاب فرنسا المسلمين.

مع الآخرين، والاندماج بحرّية مع الطلاب من خلفيات أخرى في المدرسة، فقد صرحت إحدى العضوات، وهي امرأة بيضاء، ولدت في فرنسا، واعتنقت الإسلام، وترتدي الحجاب، بأن الأشخاص المنحدرين من أصل مغربي، يميلون إلى التمسك ببعضهم البعض، وأن هناك انعكاسٌ مجتمعيٌّ طفيفٌ. وكما يبدو يميل الناس – غالباً – للانجذاب نحو الآخرين الذين يشبهونهم، ومضت لتصف له كيف كانت في تجربتها في الفصول الجامعية:" سترون صفّاً من خمس فتيات محجبات، ثم صفّاً من خمس فتيات شُقْر، وبعض الناس ليس لديهم هذا المُنعكس للاختلاط"[١] ، إذا فالاختلاط هو قائم على أساس عرقيات وعلى أساس الأصل وكأن مبدأ التعايش مع الأخر صعب ، وتلاؤم الطبائع معاهم فيه نوع الصعوبة. "وكأن هذه الطالبة تعلّق على من هم من أصول مهاجرة أكثر من المسلمين على وجه التحديد، كما يبدو – أيضاً – أنّ تعليقها يحتوي على دلالات تتعلق بالعرْق، أي في مضمون قولها: يميل الناس إلى الانجذاب نحو الآخرين الذين يشبهونهم[٢].

ومما سبق يتبين للباحث أنَّ كل طائفة من الناس أو الطلاب تميل إلى أجناسها في اللون، أو العرق، أو العادات والتقاليد؛ وهذا له علاقة بالانطباعات المجتمعية السابقة لبعضهم البعض، سواء أكان ذلك من العلمانيين، أو من أصحاب الأديان، لا سيما حين لا يؤدي ذلك إلى نتائج سلبية، كما أنه أحياناً لا يوجد ذلك الميل للاختلاط؛ ولعل ذلك متأثرٌ بالمستوى الديني والاقتصادي بينهم.

ثانياً: رغبة المسلمين الفرنسيين في الاختلاط:

مبدأ التعايش السلمي يجري في عروق المسلمين الذين استمدوه من الدين الإسلامي الحنيف الذي يحث أتباعه على التعايش مع كل الفصائل ومن دون استثناء والتاريخ يشهد بذلك منذُ بعت النبي محمد صلى الله عليه وسلم إلى يومنا هذا، بخلاف العلمانية التي لا توجد المبادئ الإنسانية إلا على الأوراق فقط. وفي توضيح للإيمان الذي يتمتع به المسلمون الفرنسيون في التعليم العام، وفي اهتمامهم بالاختلاط في مدرسة اليوم، فإن مفهوم التعليم المختلط يقصد به: مزج وخلط الطبقات الاجتماعية، والجنس، والأعراق، وهذا

---

[١]) بناء المسلمين في فرنسا، ص:٨٥.

[٢]) المصدر السابق ، ص:٨٥.

المفهوم يمثل تقليد جوس لوس للمواطَنَة الفرنسية، وقد أشادت به منذ فترة طويلة جمعيات الحقوق المتساوية الفرنسية، ولا يزال من غير الواضح ما إذا كانت المدارس الفرنسية تقوم بالفعل بزيادة الاختلاط، ومزج المجتمع أو لا. وأعربت غير مسلمةٍ في (NPNS) عن قلقها من أن الاختلاط أصبح شيئاً من الماضي، بينما أصرَّ والداها ذوو الميول اليسارية على إبقائها في مدرسة متنوعة بالقرب من منزلها، وقد رأت المزيد والمزيد من زملائها الطلاب ذوي الآباء المتميزين ينسحبون، ويوضعون في مدارس مختلفة، في أحياء أقل تنوعاً. وأعرب المجيبون المسلمون عن مخاوف مماثلة بشأن مصير المدارس المختلطة، وهو أمر يفهمون أنه يمثل قيمة إيجابية للجمهورية[١].

والذي يبدو مما سبق هو الرغبة أو الجدية من قبل المسلمين الفرنسيين في التعليم المختلط بين الفرنسيين من مختلف المشارب؛ حتى لا يكون هناك عُزلة، ولا فرق بين فرنسي وآخر على أساس العرق، أو الدين، أو الأصل، أو اللون، ولكن الواقع يقول غير ذلك، حيث يذهب الآباء الفرنسيون بأبنائهم إلى المدارس الخاصة، أو الأقل تنوعًا، ولا يريدون التنوع ولا التعايش.

ثالثاً: الفكر والإمكانات ودورهما في الاختلاط في فرنسا:

إن المجتمع العلماني الفرنسي مجتمع عارٍ عن الأخلاق الإنسانية إلا ما ندر، ولا يهتم بشيء اسمه حرية دينية وإنما مال وجاه، ففكرة الاندماج عندهم تكاد لا توجد ، وإن وُجِدت فهي تقوم على مصلحة مالية أو اجتماعية لا غير، ففي موضوع فكرة الاندماج في التعليم بين طالبٍ فرنسيٍّ ومهاجر من الجزائر لم يوافق الأول فقال:" أقترح تحليلاً ماركسيّاً، وأودّ أنْ أقولَ: إنَّ هذا حسب الفصل ...، درستُ سنة واحدة في القانون في باريس، وأكثر الجامعات يمينية في فرنسا، ولأنني أنتمي إلى خلفية ثرِيّة، فلا توجد مشاكل ...، وعندما يرون عربيّاً ثريّاً، أو أفريقيّاً ثريّاً، فإنهم جميعاً أصدقاء"[٢]. أما الطالب الثاني الذي جاء من المغرب الكبير فاختلَفَ مع الفكرة القائلة بأنّ الأشخاص من خلفيته المهاجرة يميلون إلى قضاء أيامهم الدراسية مع مهاجرين

---

[١] الثورة الفرنسية ضد EBVIGE : الأخ الأكبر لنيكولاس سار كوزي جاسوس الحاسوب، بريمر، كارلوس، جريدة التايمز، ٩ سبتمبر ٢٠٠٨م،ص:٢٠ متوافر في الموقع الإلكتروني:http://www.thetimes.co.uk .

[٢] أصوات نساء فرنسيات من غيتو وبريكلي، أمارا، فضيلة مع سيلفيا زابي، ٢٠٠٦م، صحيفة جامعة كاليفورنيا، ص: ٦.

مغاربيين آخرين، وبالنسبة له يميل الطلاب إلى التمسك بأولئك الذين هم من نفس الطبقة الاجتماعية بغض النظر عن العرق أو الأصول أو الدين؛ نظراً للتحديات المالية، والاجتماعية الفريدة، التي يواجهها العديد من المهاجرين، فقد يعني هذا أن المهاجرين يميلون إلى البحث عن شراكة بعضهم البعض في المدرسة. وهذا المستفتى الثاني قام بتحويل السببية في قبول الاختلاط من منطلق الفكر والثراء الاقتصادي بين الأعراق إلى منطلق الفئة الاجتماعية المتكافئة اقتصاديّاً واجتماعيّاً[١].

وهذا يؤدي إلى الإقرار بأن العوامل التي تلعب في قبول الاختلاط في فرنسا في التعليم خصوصاً، والمجتمع عموماً هي الفكر والمال من جانب، ومن جانب آخر الميل إلى الطبقة الاجتماعية المتكافئة اقتصاديّاً واجتماعيّاً، وبغض النظر عن العرق، أو الأصل، أو الدين، بل لو تبين أنه مسلم لكان ذلك من الأسباب التي تنفر في الاندماج ، فقد تبيّن من تصريحات هذين الطالبين دور ذلك في تحديد مجرى الاندماج وعدمه.

رابعاً: عدم توفير حقوق الطلاب بالتساوي:

إن التعليم في المدارس الفرنسية يقوم على هدف أساسي وهو إنشاء الهوية الفرنسية العلمانية الخالصة في الفرد الفرنسي ولذلك يسعون لتوفير حاجات الطالب الفرنسي في كل مايحتاجه بخلاف الطلاب المسلمين. وقد أعرب عضو في (JMF) في ليون عن مخاوفه الدينية وغير الدينية من التعليم في فرنسا، وقال: إن المدرسة يمكن أن تكون صعبة على الفتيات المحجبات ومن يرغبن في تجنب اللحوم في الكافيتريا والتي تعتبر محرمة، كما أعرب عن خيبة أمله مع ذلك؛ لأن الاختلاط أو مبدأ الاختلاط آخذٌ في التدهور في المدارس الفرنسية، وذكر أنه أصبح من الصعب أكثر فأكثر على الناس في فرنسا أن يجتمعوا ويقضوا الوقت مع من يختلفون عنهم، وعزا ذلك تحرير المدرسة، والمقاطعات"[٢].

---

[١]) أصوات نساء فرنسيات من غيتو وبريكلي، أمارا، فضيلة مع سيلفيا زابي، ٢٠٠٦م، صحيفة جامعة كاليفورنيا، ص:٦.

[٢]) بناء المسلمين في فرنسا، ص:٨٥.

وهنا يذكر جانباً من التقصير في توفير الحقوق للطلاب، على اختلاف مواردهم، من توفير احتياجاتهم وما يناسبهم من حيث المأكل أو المشرب، في المدارس والجامعات، أو تحقق مبدأ الاندماج، والذي يعني التوافق، وقِلّة التقاطع في الاحتياجات والأهداف على الأقل.

ومن أوائل الستينيات حتى وقت قريب لم يكن لدى الآباء خيارٌ جديرٌ فيما يتعلق بالمدارس العامة الفرنسية التي سيلتحق بها أطفالهم، فالتحق الطلاب بالمدارس على أساس المكان الذي يعيشون فيه أو الطلاب الذين يدرسون على شكل عربة خرائط مدرسية مضاءة؛ وكان الهدف من تقسيم الدوائر هو ضمان حصول الطلاب من جميع الخلفيات على فرصة لقاء بعضهم البعض، وكان هذا الاختلاط يعدّ جزءاً من واجب التعليم الجمهوري الفرنسي، وقد تمَّ تخفيف هذا النظام في السنوات الأخيرة، مما قد يؤدي إلى التباعد. كما اشتكى عضو (JMF) من تقويض التنوع المدرسي، ففي تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٩م، قدمت محكمة المحاسبة (محكمة التدقيق) وهي مؤسسة تدقيق أكثر من كونها محكمة نتائجها بشأن تخفيف سجل المدرسة إلى اللجنة المالية بمجلس الشيوخ الفرنسي، ومن وجهة نظرهم كان يؤدي إلى عزل من في هذه المدارس في أصعب المواقف الأكاديمية ، فكان الآباء الذين لديهم الوسائل المساعدة للقيام بذلك يسحبون طلابهم من المدارس ذات الأداء الضعيف، ويتركون هذه المدارس في مزيد من التدهور، ويفصلون الطلاب من خلفيات وفصول مختلفة إلى مدارس مختلفة. ومن المنطقي أن نفترض بالنظر إلى تاريخ الهجرة الحديث في فرنسا، والتحديات الاقتصادية، والاجتماعية الإضافية التي يواجهها المهاجرون أن هناك بعض الآثار المترتبة على غير البيض والمسلمين في هذا الفصل بين الطلاب الأغنياء والفقراء[١].

وهنا تبدو أيضاً مشكلة عدم توفير الاحتياجات الطلابية المتنوعة في المدرسة، وصعوبة الحال في عدم توفير المتطلبات الحلال بالنسبة للمسلمين، كما توجد مشكلةُ عدم المساواة في توفير التعليم المختلط في المدارس العامة الفرنسية، والذي يلعب دوراً بارزاً في إحداث الاندماج، والتفاعل مع الآخر، الأمر الذي يؤدي إلى التباعد والنُّفرة وانعدام التنوع، ذلك التنوع الذي يسعى العالم أجمع في أن يعيشه؛ باعتباره أساس الاستقرار والتنمية.

---

[١]) البطاقة المدرسية، دوبيوس، ماير، ٢٠٠٩م، صحيفة ليموند، ٦ نوفمبر، ص: ١٢، متوفر في الموقع الإلكتروني: http://www.lemode.fr.

خامساً: قلق المسلمين من عدم وجود الاختلاط:

إن عدم وجود الاختلاط في فرنسا مشكلة وقلق يصيب المسلمين أكثر من الفرنسيين باعتبارهم مهاجرين، وعدم الاختلاط يؤثر عليهم سلباً باعتبار أن جميع الخدمات تصل إلى المواطن الفرنسي ولا تصل إليهم، ولقد كان من بين الموضوعات الثلاثة التي طُلب من المسلمين التحدث عنها – التعليم، والتوظيف، والإسكان – وجاءت أقوى الانتقادات، والإحباطات العميقة، والأجوبة الأكثر حماسة، وغير المقيدة عند مناقشة التعليم. ومع ذلك فإن مستوى خيبة الأمل لدى هؤلاء المسلمين الفرنسيين في بعض جوانب التعليم الفرنسي لن يكون له أي معنى، إذا لم يعتقدوا أن نظام التعليم الفرنسي يجب أن يكون أفضل. ونحن نرى هذا الأمل في قلق المسلمين بشأن مصير الاختلاط في المدارس العامة وإحباطهم من إعادة إنتاج عدم المساواة في المدارس، بمعنى أن المدارس يجب أن تعدّ الأطفال لمساراتهم المهنية المرجوة. وبالنسبة للعديد من هؤلاء المسلمين الفرنسيين فالمدارس العامة هي الأماكن التي تهدف إلى تعزيز الأخوة، والمساواة، والحرية؛ وفقاً لمن أُجريت معهم مقابلات من المسلمين، وهناك أسباب للاشتباه في عدم تعزيز هذه القيم، وهذه الأسباب لا تقتصر على قانون ٢٠٠٤م، بشأن العلمانية والرموز الدينية في المدارس العامة فقط[١].

ويبدو مما سبق أن المسلمين قلقون من عدم وجود التعليم المختلط للأطفال من كل الأعراق في فرنسا، والذي يعد عاملاً أساسيّاً في خلق الاندماج، والتفاعل، والمواطنة المتساوية، بين جميع الفرنسيين، بل يلعب دوراً أساسيّاً في خلْق الوعي بالدور المشترك للجميع في العمل والبناء والتنمية، وبناء الذات العامة الفرنسية، والعمل المشترك لماضي فرنسا، وحاضرها، ومستقبلها، باعتبارها الأم الحاضنة للجميع.

---

[١]) المجلس العالي للتكامل، ص: ٨، ينظر: وتطبيقاً للقانون للبس أو ارتداء الرموز الدينية الظاهرية في المنشآت التعليمية العامة، هنيفا تشيرفي، ١٥مارس ٢٠٠٤ ص: ٦٦.

المطلب الخامس

النظام التعليمي في فرنسا

أولاً: نظام التعليم الفرنسي يسهم في التمييز:

يتسم النظام المدرسي الفرنسي العلمانية بقوة بالتزامه بنموذج المدرسة الجمهوري الذي هو مستمد من العلمانية، حيث يتم تقديم الانفصال عن الاختلافات العرقية أو القومية أو الاجتماعية أو الثقافية؛ كضمان للمساواة، فيجب اعتبار الأصل الأجنبي عاملاً محايداً. وفي الملاحظات التي عبّر عنها المعلمون في ملفات التلاميذ على سبيل المثال من النادر بالفعل رؤية أي إشارة إلى الانتماء العرقي للتلميذ باستثناء الطلاب الذين يواجهون مشكلات خاصة في التعليم، أو فشل، أو صعوبات في تعلم اللغة الفرنسية هذا نظرياً أم واقعياً فهو بخلاف ذلك، أي أن نظام التعليم بالفعل نظرياً هو محايد لجميع الطبقات ولا فرق بين أي أحد أما بالواقع فهو خلاف ذلك.

فمن المثير للاهتمام – أيضاً – ملاحظة أن الدراسات حول العنصرية تُظهر أن المدارس والمعلمين نادراً ما يُنظر إليهم على أنهم يساهمون في التمييز، ففي عام ١٩٩٠م أظهرت دراسة أجراها المركز الوطني للبحوث العلمية (CNRS) أن التلاميذ من أصل شمال أفريقي نادراً ما يَتَّهِمون معلميهم السابقين بالعنصرية حتى عندما تكون نتائجهم المدرسية غير مرْضيّة أو عندما تكون علاقاتهم مع معلميهم ليست ممتازة.

ومع ذلك، فإن غياب الشك فيما يتعلق بالنظام المدرسي وإدارته لا يحمي المدارس من ظاهرة التمييز أو من (الإثنية)[١] للعلاقات المدرسية على حدّ قول فيرونيك دي رودر الذي يصف هذا المصطلح بالعملية التي من خلالها يصبح استخدام الانتماء العرقي أحد المراجع المحددة لعمل النظام المدرسي أو عنصراً من التفاعل بين التلاميذ، وسلطات المدرسة[٢].

---

[١]) المجموعة الإثنية هي فئة من الناس الذين يُعَرِفون بعضهم البعض على أساس أوجه الشبه مثل السلف، اللغة، المجتمع، الثقافة أو الأمة. عادة ما تكون الإثنية حالة موروثة على أساس المجتمع الذي يعيش فيه الفرد.

[٢]) التكامل الاجتماعي للمهاجرين وأولادهم، L.J بوروك وسي، ١٩٩٠م، INSEE، المهاجرين في فرنسا ، طبعة ٢٠٠٥، ص ١٣٠

وأن التمييز يظهر في تقييم المعلمين للطلاب، فقد تم توضيح هذا الوضع في بحث أُجري في عام ١٩٨٥م، من قِبَلِ (J.-P. Payet)، "والتي نظرت في تعليقات المعلمين في اجتماعات الموظفين، وقد وجد هذا الاستطلاع أن طبيعة هذه التعليقات تختلف حسب جنسية التلاميذ، وتدور المناقشات بين المعلمين حول قدرات وأداء التلميذ عندما يكون من أصل فرنسي، والمزيد من ذلك حول سلوك التلميذ، وخبراته التعليمية عندما يكون التلميذ من أصل أجنبي"[١].

ودئماً يكون التعليق من قبل المعلمين الفرنسيين قائم على أساس الدين خصوصاً إذا عُرِفَ أنه مسلم أو عرق أو لون أو مهاجر أو غير ذلك ، وقد وركزت دراسة أجريت عام ١٩٩٦م، من قبل كريستيان بواريه على العائلات من أفريقيا جنوب الصحراء، ووجدت أن المعلمين يتأثرون بالقوالب النمطية الموجودة، والتي غالباً ما تكون سلبية حول العائلات الأفريقية، في علاقتهم مع التلاميذ القادمين من أسر أفريقية[٢].

وهنا يظهر التناقض حول النظام التعليمي والمدرسي، وكذلك المدرس بين من يُثبت التمييز قولاً أو ممارسة، وبين من ينفيه فيها، وهل يبدو في شيء منها مظاهر تمييز أو عنصرية في أيّ مجال من المجالات؟ فقد بيّنت الدراسات السابقة وجود ذلك التمييز، بين الفرنسيين وغيرهم من الأعراق الأخرى، وإن لم يكن صريحاً إلى حدّ الاشتهار به بينهم، ولكنّ التمييز بدا موجوداً في دولة فرنسا العلمانية التي تدّعي احترام كل الناس والأديان ظاهراً بخلاف ما هو على الحقيقة والواقع.

ثانياً: يوزع الطلاب حسب أماكن إقامتهم:

كما أن للتمركز الجغرافي القوي للسكان المسلمين في المناطق المحرومة اجتماعيّاً من المدن تأثيرٌ على توزيع التلاميذ من أصل أجنبي في المدارس، إذ ليس من المألوف العثور على مدارس يكون فيها

---

[١]) أطفال المهاجرين، التحرر العائلي الأسري والمحترف، سوزان تايف، مارس ١٩٩٥م، رقم ٣٦٧ رقم استطلاع INSEE، ص: ١٣.

[٢]) التعليم للأطفال المهاجرين في أكاديمية فيرساي، بارثون، ص: ٢-٣، العائلات الأفريقية في فرنسا، الانتماء العرقي، والتفرقة الطائفية، بيورت .C، باريس، ١٩٩٦م، صحيفة L.Harmattan، ص: ٤٠.

غالبية التلاميذ من أبناء المهاجرين. وقد أظهر بحثُ (كاثرين بارثون)[١] في منطقة فرساي أن التلاميذ من أصل أجنبي موجودون بشكل أساسي في المدارس في ضواحي الطبقة العاملة، والتي يتردّد عليها أطفال العمال والموظفين بشكل حصري تقريباً. ويقوم نظام التعليم الفرنسي بتوزيع التلاميذ حسب مكان إقامتهم، ومع ذلك فإن الآباء من الطبقات المتوسطة، أو العليا يرفضون عموماً إرسال أطفالهم إلى المدرسة المخصصة إذا كان هناك تركيز قوي للأجانب أو أطفال المهاجرين في تلك المدرسة، فيختار الكثيرون بدلاً من ذلك مؤسسات خاصة أو يحاولون الحصول على موضع آخر؛ ووفقًا لـ:(بارثون) لا يمتلك الطلاب الأجانب وعائلاتهم موارد مالية، أو ورأس مال ثقافي كافيين لتبنّي نفس استراتيجيات التعليم[٢].

وتوضح دراسة بارثون فيما يتعلق بالمبلغ الذي تنفقه العائلات على تعليم أطفالهم بالتركيز على التلاميذ الأجانب فقط وليس فقط من أصل أجنبي، ووجدت أيضاً أن نفقات التعليم للقرطاسية المدرسية والتأمين المدرسي وما إلى ذلك للعائلات الأجنبية كانت أقلّ من تلك الخاصة بالعائلات الفرنسية من بين العائلات المسلمة التي شملها البحث، وكانت العائلات المغربية والتونسية هي الأقل إنفاقاً على تعليم أطفالها، وخصصت العائلات الجزائرية في المتوسط (٢٦٦.٩٤ يورو) لكل طفل في المدرسة، أي: ما يقارب من (٦٠.٩٨ يورو) أكثر من تلك التي تنفقها العائلات المغربية والتونسية.

وتتميز العائلات المهاجرة أيضاً بمواقفها تجاه المدرسة فغالباً ما تكون العائلات المهاجرة طموحة، وتتمنى لأطفالها الحصول على مكان في الجامعة، ومع ذلك فإن هذا الطموح لا يتوافق مع مشاركة أقوى في متابعة تعليم أطفالهم، وأعلن أقلٌّ من ٤٠ % من أسر المهاجرين أنهم يساعدون أطفالهم في بعض الأحيان، أو بانتظام في أداء واجباتهم المدرسية في حين أن الرقم المقابل للعائلات من أصل فرنسي هو ٧٧ %، وبنفس الطريقة فإن العائلات المهاجرة أقل مشاركة في جمعيات الآباء[٣].

---

[١] جامعة في شمال فرنسا في مدينة ليل، موقعها الإلكتروني: catherine.barthon@univ-lille.fr

[٢] التنقل المحترف للعمال المهاجرين والموظفين، F ميكول تافان، ص: ٤٣.

[٣] النساء المهاجرات لديهن مهنة أو وظيفة محترفة، سيلفيا زابي، صحيفة ليموند، ٢٤ أغسطس، ٢٠٠١م، ص: ٣، والتعليم للأطفال المهاجرين في أكاديمية فيرساي، وبارثون، ص: ٢-٣.

والذي يظهر أن النظام الفرنسي يقوم بتوزيع التلاميذ حسب مكان إقامتهم على مدارس التعليم، وقد غلبت إقامة السكان المسلمين في الأماكن المحرومة اجتماعيّاً من المدن، ولكن أولياء الأمور من الفرنسيين من الطبقات العليا والمتوسطة يرفضون الاندماج بأولادهم في التعليم في المدارس المخصصة، حيث يقومون بنقلهم إلى مدارس خاصة أو إلى حيث يرغبون في تعليمهم، في حين أن ذلك لا يمكن للأغلبية من الطلاب المسلمين والمهاجرين بسبب امكاناتهم المالية.

ثالثاً: النظام التعليمي الفرنسي العلماني مركزي وشديد وغير مرن:

نظام التعليم الفرنسي العلماني شديد المركزية، ولا يتمتع فيه المعلمون إلا بقدر ضئيل من المرونة في الفصول الدراسية، ويتم تحديد المناهج الابتدائية والثانوية من قبل وزارة التعليم الوطني، وهي نفسها في جميع أنحاء فرنسا. فقد تم تسليط الضوء على توحيد التعليم الفرنسي في كتابات الروائي عزوز بجاج، والذي إشتهر – من بين أمور أخرى – برواياته شبه الذاتية، التي تدور حول نشأته في العلاقة بين ثقافة ومعتقدات والديه ومعتقدات موطنه الأصلي فرنسا. ففي تلك الرواية هناك شخصية (بيور)، فرنسيٌّ نشأ وسط الثقافة الجزائرية والمسلمة لوالديه، هذا هو الفضاء غير المتجانس لكثير من الأشخاص الذين يشبهون بيور، هنا يكتب بصوت بطل الرواية في روايته طفل الصفيح :

– نحن جميعاً من نسل فرسن جتريكس!

– نعم سيدي!

– بلدنا فرنسا، تبلغ مساحتها...

– نعم سيدي!

– المعلم دائماً على حق! إذا قال إننا جميعاً أحفاد الغال، فهو على حق، وسيء جداً إذا لم يكن لدينا نفس الشوارب التي أتيت منها[١]

وفي لهجته النموذجية الساخرة إلى حدّ ما يلاحظ بطل رواية بيجاج أن المعلم دائماً على حق حتى لو بدا الدرسُ غريباً، فبعد كل شيء كيف يمكن أن يكون من هاجر والداه إلى فرنسا من الجزائر في القرن

---

[١]) إلى باريس والعودة، البحث عن التوازن، بحث في الأدب الإفريقي دوفي، باتريشيا، (d) ٢٠٠٠م، ١٢–٣١، ص:٩–١٠.

العشرين من سلالة الزعيم الغالي الشهير الذي حارب الإمبراطورية الرومانية؟[١] وهذا افتخار بالأجداد مع أن العلمانية تقول بالمساواة والحقوق لكل إنسان وهذا الطابع العلماني الذي تربى عليه الفرنسسين على الواقع، كما يلاحظ مايكل ديتلر بخلاف نظام التعليم الإسلامي الذي يتسم بالمرونة والمساواة ويتمتع المعلم فيه بمكانة كبيرة ومرموقة. وظهر مفهوم "Nos ancêtres les Gaulois" (أسلافنا، الغال) في العديد من الكتب المدرسية الفرنسية، منذ القرن التاسع عشر وتم تدريسه في جميع أنحاء فرنسا بما في ذلك في مستعمراتها...، وبالطبع هذا غير دقيق تاريخيّاً، فلم تكن الغال فريدة من نوعها في المنطقة التي تُعرف اليوم باسم فرنسا، ولم يكن الإثنيون الفرنسيون اليوم من نسل الإغريق المباشرين بل تشمل أسلافهم أيضاً الجذور الرومانية والفرنكية، أولئك الذين هاجروا مؤخراً إلى فرنسا، ومن الواضح – أيضاً – أن فرنسا من البلدان غير الأوروبية لا علاقة لها بهذا الرقم الغالي[٢].

والقراءة المتعاطفة لهذا النوع من الغرس التربوي تُفيد أنه يهدف إلى إنتاج شعور مشترك ووحدةٍ وروح وطنية للماضي، والحاضر، والمستقبل المشترك. ويتناسب هذا النوع من القراءة مع النموذج الجمهوري للمواطنة، حيث تكون الذات العامة إلى حدٍّ كبير نتاجاً للتعليم الذي يهدف إلى تحرير الأفراد من الروابط غير المختارة، في بعض الأحيان، من الهويات، والانتماءات الخاصة، ويُعتقد أن هذا يمكّن المواطنين الجمهوريين من التواصل بشكل أفضل مع بعضهم البعض، والتوصل بسهولة أكبر إلى اتفاق من أجل الصالح العام.

ويتبنى المسلمون الفرنسيون الآخرون وجهة النظر الجمهورية للمواطنة الفرنسية المحايدة، حتى إنهم مع ذلك لديهم مخاوف وشكاوى بشأن التعليم في فرنسا من بين مجالات القضايا الثلاث التي تمّ استكشافها في هذا الكتاب، كان التعليم هو الذي دفع الاستجابات الأكثر اتساقاً من الأشخاص الذين تمت مقابلتهم، فالتعليم الفرنسي العلماني– كما ذكر الأشخاص الذين تمت مقابلتهم مراراً وتكراراً – لا يفي بوعوده، إنها وعود جديرة بالثناء، لكنها لم تتحقق بعد على الرغم من تنوعهم في القضايا السياسية، والاجتماعية، والدينية. كما يعتقد المسلمون الفرنسيون أن المدارس الفرنسية يجب أن توفّر الخبرات التكوينية للمواطنة الفرنسية

---

[١]) أسلافنا هم الإغريق، الآثار، الانتماء العرفي، القومية والتلاعب في هوية celtic في أوروبا الحديثة المتطورة ديتلر،= =ميتشيل، ١٩٩٤م، من: ٥٨٤– ٦٠٥.

[٢]) الاتصال الفرنسي المسلم، آلان، جودي، ٢٠٠٦م، منشورات مركز بيو للبحث، ١٧أغسطس، متوافر في الموقع الإلكتروني: www.pewresearch.org//http:.، ص:٦٧، وأسلافنا هم الإغريق، ديتلر، ميتشيل، ٥٨٤– ٦٠٥.

الصالحة، فضلاً عن الأدوات اللازمة لنجاح الشباب من جميع الخلفيات، وهناك خلافٌ حول سبب عدم حدوث ذلك، لكنّ المهم أنّ مناقشات المسلمين الفرنسيين حول التعليم لا تنتهي عند موضوع الحجاب[١]. فالمسلمين ينادون بتكوين المواطنة الفرنسية الصالحة بيد أن العلمانيين الفرنسيين يريدون بناء مواطنة فرنسية علمانية خالصة تحارب الدين وتكن العداء للمسلمين وليس لهم هم في ما تنادي بها قوانينهم الظاهرية.

ويبدو مما سبق أن نظام التعليم الفرنسي العلمانية مركزيّ وشديدٌ، وغير قابل لتأويلات المعلمين؛ حتى لا تتعدد طرق تفسيره من قِبلهم، فليس للمعلم إلا القليل من المرونة حول التعليم، ويرى الطلبة أن المعلم دائماً على الحق؛ لأنه مجرد منفذ للبرنامج التعليمي، ولأن النظام التعليمي يرى نفسه هو الحق، وأن المسلمين يتبنون وجهة النظر المحايدة في التعليم التي تؤدي إلى الذات الفرنسية العامة، والشعور المشترك للماضي والحاضر والمستقبل، والغرض من النظام التعليمي شديد المركزية هو أن المعلم والطالب يكوا منفذاً لما يريده النظام وبالأخص في الحرية الدينية التي يحاربها النظام من كل جانب.

رابعاً: تقصير نظام التعليم الفرنسي في الأحياء الصعبة:

إن العداء الذي يكنه نظام التعليم الفرنسي العلماني للمسلمين مستمر، فهو يقوم توزيع الأقل خبرة في الأحياء الصعبة الذي يتركز فيها المسلمين بينما أصحاب الخبرات العالية في المناطق والمدن المهمة، و ذكر أحد المجيبين في صحيفة (Respect Mag) أنه إذا صار وزيراً للتعليم في فرنسا فإن أول شيء سيفعله هو:" إعادة تنفيذ نظام تقييم المعلمين، حيث يعمل المعلمون اليوم على نظام النقاط، في بداية حياتهم المهنية بدأوا في المدارس في الأحياء الصعبة يكسبون نقاطاً، ثم يغادرون للذهاب إلى مدارس أفضل"[٢]. وتدخَّل أحد الصحفيين الآخرين في الأمر قائلاً:" إنهم – أي المعلمون – الأقل خبرة في الأحياء الصعبة، ويجب أن يكون لديك المعلمون الأكثر خبرة في المدارس الصعبة"[٣]. كما أعرب مسلمون آخرون عن

---

[١]) بناء المسلمين في فرنسا، ص:٩٩.

[٢]) المصدر السابق ، ص:٩٩.

[٣]) تقييم أستاذ، ممارسات حالية في دول OECD ومقالة أدبية OECD أوراق عمل تعليمية رقم(٢٣)، إيزوري مارلين، ٢٠٠٩م، ص: ٣٧. ومتوفر في الموقع الإلكتروني:.http://www.oced– ilibrary.org .

استيائهم من المعلمين من التعليقات الصارمة، مثل:" ارمهم جميعاً!" لمزيد من الحذر، يدعو إلى تدريب المعلمين المستمر؛ لمساعدة المعلمين على تحسين مهاراتهم[١].

ويبدو مما سبق أن التقصير في نظام التعليم الفرنسي العلماني متعمد جداً، وذلك لمحاربة المسلمين حتى يكونوا في جانب التعليم ضعفاء، وأصحاب معرفة وثقافة محدودة، بينما في المجتمعات التي يتمركز فيها الفرنسيون العلمانيون يتم الاهتمام بهم بشكل جيد

خامساً: النظام التعلمي الفرنسي العلماني يحـدد المهارة والمستوى:

إن نظام التعليم العلماني في فرنسا هو من يحدد التخصص أو تدرس وهو من يحدد المسارات حسب هواه وميولهِ لغير المسلمين؛ سواءً باستخدام نظام الكوليج الفريد[٢] أو غيره، وقدأوضح مستشار خاص لراما يادي – وهو ليس مسلماً أو ينتمي إلى أقلية عرقية – نظام المسار في فرنسا، بأن في فرنسا لدينا مدرسة ابتدائية من السادسة إلى الحادية عشرة عاماً، ثم المدرسة الإعدادية من ١١ إلى ١٥ عاماً ثم بعد ذلك تأتي المدرسة الثانوية ...، وكان لدينا تحديد المسارات وفقاً لمستوى المهارة، فأنت في المركز السادس أو السادس والثاني أو السادس والثالث. وبعد ذلك في الرابعة عشرة من عمرك، يمكننا أن نضعك في التعليم المهني أو العام في فرنسا. ومنذ حوالي عشرين عاماً ولدينا ما نسميه "الكوليج الفريد"، هذا يعني أن الجميع مختلطون معاً، لكن النتائج فاترة[٣].

وقد تم تقديم الكوليج الفريد في عام ١٩٧٥م إلى الديموقراطيين؛ للوصول إلى التعليم، وبدلاً من تصنيف الطلاب حسب القدرات، وفصلهم في المدرسة الإعدادية، ستجمع المدارس جميع الطلاب معاً في فصل دراسي أكثر تنوعاً. وقد وصف وزير التعليم السابق (جاك لانغ) وعْدَ الكلية (الفريد) بأنه لم يتحقق:" لا

---

[١]) بناء المسلمين في فرنسا، ص: ٩٩.

[٢]) الكوليج فريد : هو نظام يحدد تخصصك وتعليمك وفقاً لمهارتك وسلوكك، وهناك الكوليج دو فرانس: هي مؤسسة فرنسية تختص بالبحث العلمي والتعليم العالي مقرها في المنطقة الخامسة بالحي اللاتيني، وتهتم الكوليج دو فرانس في الأساس بالبحث العلمي، ولكنها تقوم بالتدريس ولكن على مستوى الباحثين وطلبة الدراسات العليا.

[٣]) مركز التوثيق الوطني، ٢٠٠١م، فبراير، ص: ٨، متوفر في الموقع الإلكتروني:.http://www.cndp.fr .

يكفي إضفاء الطابع الديمقراطي على الوصول إلى المدرسة الإعدادية، نحن بحاجة أيضاً إلى ديمقراطية النجاح في المدرسة الإعدادية[١].

وفي حين أن نظام المسار قد انتهى، وعلى الرغم من أن الجدل بشأنه ليس كذلك بالتأكيد، إلا أنّ الأساليب غير الرسمية للحصول على مزيد من تعليم النخبة لا تزال ممكنة؛ كما وصف مستشار ياد:" نظراً لأن الدولة قررت أن تكون متكافئة، فإن أولئك الذين يتمتعون بامتيازات يبحثون عن طرق للالتفاف على النظام"[٢]. والمدارس الخاصة باهظة الثمن، فعلى سبيل المثال تسمح للآباء بضمان ذهاب أطفالهم إلى المدرسة مع الآخرين في نفس الطبقة الاجتماعية والاقتصادية المتميزة الخاصة بهم. وتميل خيارات معينة لدراسة اللغة، مثل: الألمانية، والصينية، إلى ضمان أن يكون الطلاب في دورات أكثر صرامة، مع عدد أقل من الطلاب المتعثرين.

بالإضافة إلى ذلك وبينما لا توجد مسارات داخل المدارس فهناك أنواع مختلفة من المدارس، حيث يمكن للطلاب في المدرسة الثانوية الدراسة في المدارس العامة أو التقنية أو المهنية. فالمدارس العامة، والفنية موجهةٌ نحو الطلاب الذين سيتابعون تعليمهم العالي، بينما المدارس المهنية موجهة نحو الطلاب الذين سيتابعون حرفة أو مهنة. وقد اعتبر الصحفيون في صحيفة (Respect Mag) هذه فرصة مبكرة للتمييز ليتسلل إلى نظام التعليم، حيث غالباً ما يتم توجيه طلاب الأقليات المسلمة خاصة من قبل المستشارين المدرسيين إلى المدارس المهنية: هناك تمييزٌ حتى قبل التعليم العالي في وقت مبكرٍ من المدرسة الإعدادية، حيث توجد مدارس إعدادية عامة وفنية، وبسرعة كبيرة ومبكرة جداً، يمكن وضعك في صندوق، وينتهي بك الأمر بفعل ما لم تختره بكونك ميكانيكياً. وأيّاً كان يبدأ التمييز مبكراً جدّاً في المدرسة وفي وقت مبكر منها"[٣]. وفي حين أن المدرسة باعتبارها موقعاً متميزاً لـ "التوحيد الوطني" فقد تكون "جزءاً مهمّاً من الأساطير الثقافية الفرنسية"، كما لاحظت ديبورا ريد دانهاي ، ولا يزال بإمكانها خلْق اختلاف بين الطبقات الاجتماعية، من خلال أنواع مختلفة تحت التدريب"[٤].

---

[١]) العِرْق والطبقة في السياسة الإفريقية الأمريكية، داوسون ما يكل، ص: ٧٣.

[٢]) بناء المسلمين في فرنسا، ص:٨٨.

[٣]) المصدر السابق، ص:٨٨.

[٤]) العِرْق والطبقة في السياسة الإفريقية الأمريكية، ص: ٧٣.

ومما سبق يبدو وكما صرح مستشار ياد بأن المهارة كانت هي من تحدد المسار في فرنسا ثم ألغيتْ، وأضيف نظام الكوليج الفريد؛ للديمقراطية في الوصول إلى المدرسة الإعدادية، لكنه لم ينجح؛ لعدم وجود الديمقراطية للنجاح في المدرسة، وهذا تمييز مبكِّر، ومن ثَمَّ تحوَّلَ تحديد المسار عبر المستشاريين المدرسيين وقد غيَّر البوصلة، وأدى إلى التمييز والعنصرية؛ بتوجيه الطلبة من غير الأصول الفرنسية إلى المدارس المهنية، وحصر المدارس الفنية، والخاصة، والتعليم العالي على الفرنسيين البيض، وطبقات الأغنياء، الذين يفرضون طريقهم بجيوبهم.

سادساً: رغبة المسلمين في تطوير نظام التعليم:

يرغب المسلمون في تطوير نظام التعليم الفرنسي بشتى مجالاته، وتكريس السياسات التي من شأنها أن يطور من النظام التعلمي، ويوضح موضوع التعليم كيف تتشكل آراء المسلمين الفرنسيين من خلال العديد من الانتماءات والاهتمامات، حيث تتطرق اهتماماتهم المتعلقة بالتعليم إلى العديد من القضايا المختلفة في المجتمع، والتعليم، والسياسة، في فرنسا، ولا تقتصر على مسائل الإيمان فقط، فعندما سُئلت امرأة – ترتدي الحجاب – عما ستفعله إذا تم تعيينها وزيرة للتعليم في فرنسا؟ فأجابت:" سأركز أكثر على اللغة الإنجليزية، فأنا شخصيّاً أجدُ صعوبة بالغة في تعلّمها. حقّاً لقد كنتُ أتلقى دروساً لمدة عشر سنوات، لكن ثلاث ساعات في الأسبوع، وهذا ليس كثيراً"[١]. وأجابت امرأة أخرى ممن يرتدين الحجاب أيضاً عمَّا ستفعله لو صارت وزيرة للتعليم في فرنسا فقالت: هذا سؤال كبير...، سأجعل الجامعة مجانية"[٢]. فهم يريدون جعل نظام التعليم الفرنسي نظام راقي ومجاني بعيد عن الانتماءات السياسية وغيرها.

كما رد مسلمٌ آخر مازحاً على التعليق حول جعل الجامعات مجانية، "ها ها ها، غاوشست!" (ها ها أنت يساري!)، Gauchiste. بالفعل: يتماشى ردها مع التصريحات اليسارية الأخرى، والتي أدلت بها، بما في ذلك إيمانها بالدولة القوية؛ لتوفير أرضية متساوية للجميع في المجتمع. وحدّد زميلها الطالب المسلم،

---

[١]) بناء المسلمين في فرنسا، ص:١٠٠.

[٢]) المصــدر السابق ،ص:٩٩.

الذي أطلق نكتة الغاوشية ما يبدو منه أن العديد من النخب الفرنسية غير قادرة على القيام به، أي المشاركة السياسية غير الدينية للمرأة المسلمة مع فرنسا[١].

وعندما سُئلت مجيبة ثالثة مسلمة، وترتدي الحجاب – أيضاً – عما ستفعله إذا أصبحت وزيرة للتعليم ليوم واحد، أجابت: "افتح المدارس في جميع المدن"، وشرحت: والمدارس المفتوحة هي مفهوم يدخل فيه الآباء إلى المدارس، فهل يمكن للوالدين الدخول حتى لو كانوا ملتحين أو محجبات؟ نعم، لكن هذا ليس له أهمية تذكر اليوم، فالمدارس المفتوحة مدارس مغلقة هذه الأيام، والتعليم الوطني هو الذي يعلم! ولماذا نعاني من فشل تعليمي؟ لأنهم يعتقدون أن التعليم الحكومي يجب أن يحتكر التعليم. في حين أن مصادر المعرفة متنوعة، فالتعليم الحكومي – مثلاً – ينقل المعرفة الأكاديمية، وينقل تعليم الوالدين نوعاً من المعرفة، وتنقل الرياضة نوعاً من المعرفة، والمسرح ينقل نوعاً من المعرفة ...إلخ، فالمعرفة متعددة التخصصات، والمصادر، وأودّ خلعَ هذه الأقفال، سأبدأ التعليم متعدد التخصصات، والمصادر[٢].

ومن الملحوظ أن هذه المستفتية لا تصنّف هذه الأنواع المختلفة من الخبرات التعليمية، إنها لا تقول إن الآباء يمكنهم تعليم الأطفال أفضل مما تفعله المدارس العامة، وهو أمر تخشى بعض النخب الفرنسية من المسلمين أن يؤمنوا به، وسيكونون على استعداد لإخراج أطفالهم من المدارس العامة من أجلها. يقول المجيب ببساطة: إن التجارب المختلفة توفر أنواعاً مختلفة من التعليم، أو تعلم الطلاب دروساً مختلفة، بدلاً من رؤية التعليم الحكومي في وضع أدنى من دروس الوالدين، أو الرياضة، أو الفن. يريد هذا المجيب رؤية تعليم الدولة يعمل جنباً إلى جنب مع أنواع أخرى من التعليم. ويختلف هذا الرد تماماً عن تصوير النخبة المشترك للمسلمين الذين يرتدون الحجاب، على أنهم متدينون بعقلية واحدة، وعلى استعداد للتضحية بالجمهورية من أجل الحجاب، فهذه نظرة العلمانيين السلبية نحو المسلم الفرنسي. إذا كانت جميع تجارب الحياة تقدم أنواعاً مختلفة من الدروس، ولا توفر تجربة حياة واحدة أكثر الدروس المرغوبة، فإن تعليم الدولة لا يقع في مكان أعلى من التعليم الديني، والأهم من ذلك العكس[٣].

في الواقع يقدّم التعليم أوضح مثال على كيف يمكن لخطاب النخبة حول مجموعة ما أن يطغى تمامًا

---

[١]) بناء المسلمين في فرنسا، ص:١٠١.

[٢]) المصدر السابق ،ص:١٠١.

[٣]) المصدر السابق، ص:١٠٠.

على أصوات تلك المجموعة؟ لماذا قد يكون هذا؟ تمَّ تفسير الحجاب في المدارس العامة من قبل العديد من النخب على أنه:" تلخيص لإهانة كل من الخصائص الخمس للمواطنة الفرنسية: المعيارية، والتحرر الجنسي، والعلمانية، والجمهورية، والفردية المجردة، وعلى الرغم من أن أقلية فقط من السياسيين الفرنسيين يدّعون ذلك علنًا، لا خلفية مهاجرة، فلا ينبغي أن يكون مفاجئًا، إن المناقشات الأخرى حول المسلمين والتعليم يجب أن تنهار بطريقة ما، فقد أدى التركيز على الحجاب إلى مزاحمة جميع المناقشات الأخرى حول المسلمين والتعليم بين النخب، كما يتضح من التغطية الإعلامية غير المتوازنة، ومناقشات الجمعية الوطنية، على الرغم من أن العديد من المسلمين في موقفٍ يمكنهم التحدث فيه عن التقاطعات المعقدة لمختلف الهويات المهمشة، وكيف يؤثر ذلك على تجربة التعليم في فرنسا[١].

وفي الوقت الذي نجد فيه أن خطاب النخبة الفرنسية غالباً ما يصور المسلمين على أنهم مهتمون فقط بالدين، والنساء المحجبات على أنهن مثال لذلك، فإن ردود الفعل الانعكاسية التي جاءت من النساء المستفتيات المحجبات، ومن الآخرين عند سؤالهم عما يفعلونه لو كانوا في موقع المسؤولية في فرنسا، فكانت إجابتهم تدور حول العمل على تغيير وتحسين وتطوير النظام التعليمي في فرنسا، وتنويع وتنقيح مصادر التعليم والتعلّم، وجَعْل ذلك متاح للجميع، بل ومجانيّ للجميع، وبهذا فقد تحدّثوا عن قضايا أخرى غير الدين، وانتفت عنهم تُهمة الدوران في حلقة الحجاب، والدين، التي تلصقها بهم النخبة والإعلام الفرنسي.

وإن المقابلات التي أُجريت للفرنسيين العلمانيين من النخبة والسياسيين، اتضح فيها أن تصورهم ونظرتهم غير محايدة بل بعيدة جداً عن العلمانية فهي نظرة عنصرية والتعليم لهم قاصر على توعية واحدة هي التي نظن أنها تبني العلمانية والحرية والمساواة لكنها فاشلة وتمييزية ومحصورة على نوع من الفرنسيين وهم ليس لهم هم في تطوير التعليم وإكمال الناقص فيها بل همهم الحفاظ على مكانتهم وتمييزهم للمدارس والنظام الرقيب المحدود على ماضي النظام التعليمي الحكومي في حين أن المقابلات مع الفرنسي المسلم قد أظهر بعد نظرتهم وشموليتها واهتمامها بتطوير التعليم الفرنسي واستكمال نقصه بغض النظر عن النظرة الدينية والعرقية والتمايز وهذا هو لب العلمانية لو كانوا يفقهون.

---

[١]) المكان: مقدمة قصيرة، كريس ويل، جيم، ٢٠٠٤م، مالدين، ماس: بلاك ويل، ص: ٥٧.

المبحث الثالث

حق توظيف المسلمين في علمانية الجمهورية الفرنسية

المطلب الأول: وضع المسلمين في سوق العمل الفرنسي.

المطلب الثاني: دور التأهيل العلمي لحصول المسلم على وظيفة.

المطلب الثالث: التمييز المخفي وأثره في توظيف المسلم الفرنسي في ظل العلمانية.

المطلب الرابع: سياسات النخبة الفرنسية وحق المسلمين في التوظيف.

المطلب الأول

وضع المسلمين في سوق العمل الفرنسي

تمهيـد:

إن المسلمين في مسألة التوظيف في فرنسا مختلفين فمنهم من يرى أنه لا تمييز في التوظيف، ومنهم من يرى أن التمييز حاصل ، وكل واحد يكون على حسب تجربته في سوق العمل الفرنسي أو مكانته الاجتماعية، ونظرة الفرنسيون للمسلمين في فرنسا على أنهم موظفون خطرون وهذا نتيجة ما يصوره الإعلام الفرنسي أو الخطابات السياسية الفرنسية التي تنعكس سلباً على المسلمين في سوق العمل، وصلاحية المسلمين في ممارسة عملهم محدودة ، كما أن الأولوية في التوظيف هي لغير المسلمين ، والوظائف التي يمارسونها محصورة في الأعمال الشاقة وذات الدخل المنخفض، ومعدلات العمالة متفاوتة فيما بين المسلمين لاختلاف المكانة الاجتماعية لديهم أو لأسباب أخرى، والحصول على عمل في السوق الفرنسية يكون على أساس العلاقات الاجتماعية و إخفاء الهوية الدينية ، وأيضاً للسكن أثر كبير في الحصول على عمل، وهو ما سنبينه في مسائل هذا المطلب.

أولاً: نظرة الفرنسيون للمسلمين على أنهم موظفون خطرون:

أثر الدين الذي يعتنقه المواطن الفرنسي في المساواة في الحصول على وظيفة وخصوصاً للمسلمين الفرنسيين، حيث أن نظرة السياسيين والكتاب نشرت وخاطبت المجتمع الفرنسي أن المسلمين خطر يهدد الدولة الفرنسية والمجتمع العلماني إذا تم إعطائهم الحق في التوظيف والمساواة مع سائر المواطنين ففكرة خطر المسلمين ليست مقصورة على المواطنين العاديين بل وصلت إلى زعماء العلمانية وزعماء السياسية الفرنسية ، وهناك مثال بارز لأحد السياسيين، والذي يناقش علانية وعلى نطاق واسع (المسلمين، والتوظيف) في فرنسا وهو (فيليب دي فيلييه)[1] في برنامج تلفزيوني جماهيري، وفي خطابه يصور المسلمين على أنهم

---

[1]) فيليب دو فيلييه : هو سياسي من فرنسا،ولد في ١٩٤٩م، وهو عضو في الاتحاد من أجل الديمقراطية الفرنسية سبق له الفوز بجائزة كومبور شاتو بريان، تعلم في المدرسة الوطنية للإدارة، ومعهد الدراسات السياسية بباريس.

موظفون خطرون. ودي فيلييه هو زعيم (Mouvement pour la France MPF حركة فرنسا)[١]، ودي فيلييه مشهور في فرنسا حيث أشاع صورة السباك البولندي حتى أنه غير مسلم تمييز تحت ظل العلمانية بأنه قادمٌ لسرقة الوظائف من العمال الفرنسيين، وأنه يمكن التعرف عليه بدرجة كافية ليتم تصويره في برنامج إخباري تلفزيوني فرنسيّ ساخر يستند إلى الدمى، حيث تخشى دميته من أن المثلية الجنسية هي نهاية الحضارة. وفي عام ٢٠٠٦م نشر دو فيلييه مساجد رواسي (Les mosquées de Roissy)، وزعم فيه أن المسلمين يعملون في رواسي اسماً آخر لمطار شارل ديغول في باريس؛ بهدف التخطيط لمؤامرات إرهابية إسلامية[٢].واسم المكان في واقع العلمانية ونظرة اتباعها فيه مؤامرة تحرم المسلم من المساواة وتجعله في دائرة الاتهام والإرهاب.

وتطور الأمر إلى تأليف كتاب في عام ٢٠٠٦م لدو فيلييه، يستحق الاستشهاد به على شيطنتهم للمسلمين؛ لأنها تلخص الصورة المركبة عن وصفهم بـ: المسلمون كموظفين خطرون. حيث يزعم دي فيلييه أنه يصف الوضع الذي تواجهه فرنسا اليوم فيما يتعلق بالإسلام، بأنه وضعٌ – كما يقول – قِلّةٌ غيره هم على استعداد للتحدث عنه، ويستشهد بالمخاطر التي يزعم أنها تواجهها العائلات في السفر، والأخطار التي يواجهها الآباء في إرسال أطفالهم إلى المدرسة، والأخطار التي يواجهها الفرنسيون من جيرانهم، وحتى إنه يقارن بين استجابة فرنسا للإسلام، والتقاعس المشؤوم لاتفاقية ميونيخ، التي وافق الفرنسيون – إلى جانب البريطانيين والإيطاليين – على ضم هتلر لأجزاء من تشيكوسلوفاكيا. كل هذا هو ما أطلق عليه دي فيلييه: الأسلمة التقدّمية للمجتمع الفرنسي. وفي القليل من النثر الدرامي على الرغم من أنه ربما يجب على القراء أن يضعوا في اعتبارهم أن الفرنسيين يحصلون على ترخيص فني في التعبير عن أنفسهم أكثر مما يفعل السياسيون الأمريكيون، ويختتم دي فيلييه بدعوة لحمل السلاح أطول ساعة؛ للقلق بشأن لون خوذة رجل الإطفاء! يجب على كل واحد منا أن يسرع لإخماد النيران، فرنسا رهينة فعليّاً، لكنها لا تعرف ذلك بعد"[٣].

وفي فصل دولة عمياء في إشارة إلى فرنسا، يصف (دو فيلييه) بضمير المخاطَب رحلة افتراضية في

---

[١] وهو حزب سياسي يمينيّ، معروف بعدائه للمهاجرين وللإسلام في فرنسا.

[٢] الإسلام الوهمي، ديلتومبي، توماس، ٢٠٠٥م، صحيفة لا ديكوفيرت، باريس، لفيلييز فيليب، ٢٠٠٦م، ص: ٨٧، ومساجد مدينة رواسي، انكشافات جديدة على الأسلمة في فرنسا، باريس بروتشي، ص: ٤٧.

[٣] المصدر السابق ، ص: ١٠-١٢.

عطلة نهاية الأسبوع إلى اليونان، قد يقوم بها القارئ عبر رواسي. سأقوم – هنا – بإعادة الصياغة، أولاً: أنت تسأل سؤالاً إلى وكيل المطار، (ك. تومي): الذي يشتت انتباهه لأنه سيغادر قريباً إلى باكستان، حيث سيتلقى دروساً في مدرسة لتحفيظ القرآن، بالقرب من أفغانستان، ثم ستحصل على التذاكر الخاصة بك، من امرأة شابة جميلة، تبدو جزائرية، ترتدي زيّاً رسميّاً للتنورة القصيرة والبلوزة، للخطوط الجوية الفرنسية، والتي استخدمت في ذلك الصباح فقط غرفة وفّرتها منظمة الموظفين المسلمين؛ لتغيير ملابسها من الشادور[١]، انظر إلى التمييز والخيال الإرهابي في كل شيء ثم يتم فحص حقيبتك بواسطة "M". مصطفى، وهو جزء من الحركة الإسلامية، أخيراً سوف تمر عبر الحاجز الأمني، ليتم تربيتك من قبل "Z". مراد"، موظف يزور المملكة العربية السعودية بشكل متكرر، وهو قريب من مجموعة إرهابية جزائرية صغيرة، وما فعله دو فيلييه هو جمعٌ لعدد من الملفات الشخصية المختلفة لموظفي رواسي، والتي جمعتها Renseignements Généraux RG) معلومات عامة)[٢] كما يقول:" هؤلاء الأفراد موجودون، وهم موجودون بالفعل في ملف لدى خدمات الشرطة، هذا ليس سيناريوهًا وهميًّا، إنها قصة حقيقية، قصة قد تكون لك غداً"[٣]

وتأثير هذه القصة قد قادنا إلى الاعتقاد بأن كل موظف في Roissy يحمل اسماً عربيّاً أو يبدو من شمال إفريقيا فهو مسلم، ومتطرف دينيّاً، وفي هذا الصدد يضع دي فيلييه افتراضات إضافية بأن جميع الرحلات إلى البلدان الإسلامية مشبوهة بالضرورة، وأن جميع الشادور يرتديها كرفض للثقافة الفرنسية، علاوة على ذلك فإن جميع النساء اللائي يبدو أنهن من شمال إفريقيا قد خرجن مؤخراً من الشادور، في حين أنه من الصحيح أن RG وجدت موظفين في المطار لديهم صلات بمنظمات تروج للإرهاب، فإن الانطباع الذي يتركه دو فيلييه هو مؤامرة إسلامية واسعة النطاق، تضغط على المسافرين من جميع جوانب المطار. باختصار، بحسب دي فيلييه يعمل المسلمون موظفون خطرون، ويجب ألا يعملوا؛ حيث يمكنهم بسهولة

---

[١]) هو لباس إيراني تقليدي شبيه بالعباءة، تلبسه بعض النساء في إيران. ويقال أنه يعود إلى عصر الأخمينيين. يكون على شكل نصف دائرة ومفتوح من الأمام، وليس به فتحات للذراعين مثل العباءة العربية التي توضع على الرأس أو أزرار مثل العباءة العربية التي توضع على الكتف.

[٢]) وهي وكالة استخبارات داخلية فرنسية

[٣]) الإسلام الوهمي البناء الإعلامي للإسلاموفوبيا في فرنسا، ص٥٠– ٥٢.

تعريض أمن الفرنسيين للخطر[١].

ولكل ما سبق ذكره نجد أثر النظرة الخاطئة لأتباع العلمانية للمسلم الفرنسي فلم يكن دي فيلييه وحده في مخاوفه، فبعد نشر كتابه أغلقت وزارة الداخلية سبع غرف للصلاة الإسلامية في شارل ديغول، ومطار آخر في باريس. وكما يذكر دي فيلييه، كانت مراقبة الشرطة للمسلمين، تتم في المطار قبل إصدار كتابه، ومع ذلك فإن نتائج حلقات المراقبة هذه لا تبدو معلوناً كما يعتقد دي فيلييرز. بين مايو ٢٠٠٥ ونوفمبر ٢٠٠٦م، قامت محافظة سين سان دوني بسحب شارات ٧٢ موظفاً، يشتبه في ارتباطهم بدوائر إرهابية إسلامية. سمحت الشارات المعنية بدخول العمال إلى مناطق حساسة في المطار، وتم إلغاؤها باسم أمن المطار، وقد زار هؤلاء الموظفون – ومعظمهم من المسلمين باكستان وأفغانستان – الأمر الذي أثار قلق المسؤولين. كان الموظفون البالغ عددهم ٧٢ موظفاً جزءاً من مجموعة أكبر، تتألف من مائتي موظف، بما في ذلك عُمّال الحقائب، وعمال نظافة الطائرات الذين كانوا تحت المراقبة لأشهر من قبل الشرطة، وأجهزة المخابرات الفرنسية، بشأن المخاطر الأمنية المرتبطة بالإرهاب. وفي قضية قضائية لاحقة دافع المسؤولون الفرنسيون عن مراقبة هؤلاء العمال وإلغاء بطاقاتهم، وأصروا على أن الإجراءات لا تستند إلى التمييز الديني، بل على سلوك الموظفين ومع ذلك قال دانيال سعادة الممثل القانوني لأربعة من معالجي الأمتعة:" تم إحضار هؤلاء الموظفين إلى المحافظة، حيث سُئلوا عما إذا كانوا مسلمين، وما إذا كانوا يمارسون المهنة، وما إذا كان أي موظف في شركتهم من الدعاة، وإذا كان الأمر كذلك فما هي أسمائهم [٢].

وتبِعَ إلغاء الشارات نوعان من الإجراءات القضائية: الأولى إجراءات إدارية؛ لتوضيح ما إذا كانت هناك أدلة كافية لسحب شارات الموظفين، والأخرى: محاكمةٌ؛ لتحديد ما إذا كانت الشارات قد ألغيت نتيجة للتمييز الديني. واستعاد العديد من الموظفين شاراتهم بعد جلسات الاستماع الإدارية التوضيحية، وهي تفاصيل لا تظهر في سرد (دو فيليرز)[٣] التمييز، وتم استئناف قضية أحد هؤلاء الموظفين حتى أمام مجلس الدولة المحكمة الإدارية العليا في فرنسا، التي قررت في ٢ فبراير ٢٠٠٧م، أن الموظف لا يشكل أي تهديد

---

[١]) الإسلام: الدولة والمكانة المدنية ، ص: ٢٨.

[٢]) المديرية المركزية للاستخبارات الداخلية، ٢٠٠٨م، وزارة الداخلية، ص: ٣٣، متوافر في الموقع الإلكتروني: http://www.interieur.gouv.fr.

[٣]) بيير دي فيلييرز، هو ضابط بالفرنسية، ولد في ٢٦ يوليو ١٩٥٩م في فرنسا.

للمطار. ومع ذلك كان هناك تأخير في تنفيذ قرار المجلس، اعتبارًا من ٢٦ أبريل ٢٠٠٧م، لم يكن الموظف الذي تمت تبرئته قد استعاد جميع امتيازات شارته بعد، مما يعرضه لخطر غرامات ، ولم تشهد قضية التمييز الضوء على الإطلاق، فقد رفضها مكتب المدعي العام في النهاية، دون اتخاذ أي إجراء آخر، مشيراً إلى أن تصرفات المسؤولين في الحصول على شارات العمال لم تكن بأي حال من الأحوال مبنية على انتماء المهتمين بالدين الإسلامي[١].

وفيما سبق يظهر لنا أن فكرة زعماء العلمانية بأن المسلمون خطرون إذا أخذوا حقهم في التوظيف، وهي حاجز ومانع للمساواة في التوظيف التي تنص عليها مبادئ العلمانية وأسسها الإنسانية، فالعنصرية والتمييز للمسلمين من قبل الفرنسيين؛ لأنهم مسلمون فقط لا لسبب آخر فهم كـ:(موظفون خطرون) حدّ زعمهم، وذلك ظاهرٌ في التصريحات والخطابات والكتابات، ولا مبرر لذلك، فليس لديهم الثقة بالمسلمين، ولا يعطونهم صلاحية لممارسة مهامهم في وظائفهم، ويتهمونهم جزافاً دون أدلة أو إدانات سابقة، كل هذا في دولة تدعي العلمانية وحماية حقوق الأشخاص واحترام أفكارهم.

ثانياً: مدى منح المسلمين الصلاحية في ممارسة عملهم:

اتباع المواطن الفرنسي لدين معين وخصوصاً المسلم يحجم من صلاحياته في ممارسة أعماله الوظيفية ويضيق عليه حريته وأداء مهامه الموكلة إليه، ومما يشهد على ذلك التضييق بسبب الدين وإن المسلم لا يُعطى الصلاحية الكاملة في ممارسة عملهِ في السوق الفرنسية، بسبب الممارسات التي تمارس عليه من قبل العلمانية وما حدث في رواسي[٢] لم يكن حدثاً منعزلاً أيضاً، فقد نشأ وضع مماثل في عام ٢٠٠٧م، عندما مُنع العمال في موقع عسكري حساس من الوصول إلى مكان عملهم. طلب العمال المساعدة

---

[١]) رواسي، باغيتسي، ٢٠٠٧م، صحيفة أيجنس فرنسا، ٢٦ أبريل، ص: ٢٥، ومتوفر في الموقع الإلكتروني: .http://www.afp.com.

[٢]) هي بلدية في الضواحي الشمالية الشرقية لباريس ، فرنسا ، في مقاطعة فال دواز. يقع على بعد ٢٠.٧ كم من وسط باريس. في عام ٢٠١٧ ، كان عدد سكانها ٢٨٨٣. ربع مطار شارل ديجول ولكن لم يقع أي من محطاته في بلدية رواسي أون فرانس ، والتي أعطت اسمها الأصلي للمطار.

من(هالدي)، وهي وكالة إدارية تتعامل مع شكاوى التمييز، والتي فحصت الملفات الخاصة بالعمال، واكتشفت أن الملاحظات تشير إلى دينهم، وما إذا كانوا عازبين، أو مطلقين، أو شرعيين، أو غير شرعيين، وتفاصيل شخصية أخرى[١]. فالتركيز كان على الدين، فدائماً ما يحاولون محاربة الحرية الدينية سواءً بالفصل من الوظيفة بسبب أداء واجب ديني أو من أي منفذ يستطيعون الوصول إليه، وكان هناك –أيضاً– على وجه الخصوص قد ذكر أن أحد العاملين (الأخوين) كان معروفاً بأنه على صلة بأشخاص متورطين في الأوساط الإسلامية؛ بسبب مشاركته في مناسك الحج[٢]، والمؤتمرات التي ضمت أشخاصاً آخرين، معروفين لأجهزة الشرطة. وفي النهاية أثبتت (هالدي) أنها مترددة في تخمين تقييم الجيش للأمن القومي، لكنها أوصت بإجراء تحقيق جديدٍ في قضية الشابين؛ للتأكد من أن التمييز الديني لم يلعب دوراً في فصلهما[٣].

ومنذ الحادي عشر من سبتمبر أعرب المسؤولون العموميون في فرنسا وأماكن أخرى – عن حق أو خطأ – عن قلقهم من الموظفين المسلمين من وصولهم إلى وظائف مهمة في الدولة ، وهذا الكلام يدل على محاربتهم للحرية الدينية الإسلامية فالمتطرفين والإرهابيين من غير المسلمين يستطيعون الوصول أيضاً إلى الطائرات أو المناطق العسكرية ومع ذلك كانت الدراما الخاصة بفرنسا هي الدراما حول " Fichier EDVIGE"، وهو مشروع للرئيس ساركوزي، وكان يهدف إلى إنشاء قاعدة بيانات ضخمة للشرطة؛ لتتبع تفاصيل الحياة الخاصة للسياسيين، وأعضاء النقابات، والشخصيات الدينية، وأي شخص آخر، الذي يكون من المحتمل أن يقوض النظام العام، وكان ذراع المخابرات الفرنسية السابق للشرطة (RG) قد جمع منذ فترة طويلة بيانات عن الأفراد الذين يشتبه في أنهم قد يرغبون في إلحاق الضرر بالدولة. وكما أشار المستشار السياسي (لراما ياد):" إن الشرطة في فرنسا هي التي تطلع على حالة الروح الفرنسية، وأنشطة الجميع، وهذا غير موجود في معظم الديمقراطيات الغربية الأخرى"[٤]. ونلاحظ مقاومة العلمانية لتقييد الحريات ففي عام ٢٠٠٨م، تم دمج (RG معDirection de la Surveillance du Territoire دائرة المراقبة الإقليمية)،

---

[١]) السلطة العليا لمكافحة التمييز العنصري ومن أجل المساواة، ٢٠٠٧م تقرير سنوي، باريس HALDE، ص: ١١٤

[٢]) هي الأعمال التي يقوم بها المسلم قبل وأثناء ونهاية الحج وهي التي أراها الله لنبيه وخليله إبراهيم.

[٣]) السلطة العليا لمكافحة التمييز العنصري ومن أجل المساوة ،ص: ٣٢.

[٤]) الجدل يتضخم في ليون، مسح لق RG في المجلس الإقليمي، صحيفة Leparisien، ٣ أكتوبر، ص: ٢٩، متوفر في الموقع الإلكتروني:http://www.leparisien.fr

وهي وكالة استخبارات شرطية أخرى تركز بشكل أساسي على مكافحة التجسس ومكافحة الإرهاب، وشكّلت معاً وكالة الاستخبارات الجديدةDirection Centrale du Renseignement Intérieur (المديرية المركزية للداخلية) المخابرات؛[١]. ومن المثير للاهتمام، أنه يمكن استخدام Fichier EDVIGE لتتبع القاصرين، على وجه التحديد أي شخص يبلغ من العمر ثلاثة عشر عاماً أو أكبر[٢]. فالعلمانية تقيد الحرية بالتتبع والمراقبة بهذا الشكل الشديد.

ومثل قواعد البيانات هذه موجودة منذ فترة طويلة في فرنسا، لكنها لم تمتد أبداً إلى تسجيل المعلومات عن العديد من الأشخاص، عبر العديد من الأدوار المختلفة في المجتمع، وفي مثل هذه الأعمار الصغيرة تضمنت التفاصيل الخاصة الأسماء، عناوين الصور، تمييز العلامات الجسدية؛ وبيانات عن الصحة، والتوجه السياسي، والتوجه الفلسفي، والتوجه الجنسي، والانتماء الديني[٣]. ومما لا يثير الدهشة كان هناك احتجاج عام على EDVIGE:" انضمت المئات من الجمعيات، بما في ذلك نقابة القضاة الرئيسية، والمدافعين عن الحريات المدنية، وجماعات حقوق المثليين، والمحامين اليساريين، إلى تمرد مناهض لإدفيج، وقد تم رفع خمس عشرة دعوى قضائية ضدها في مجلس الدولة ...، وقد جمعت عريضة عبر الإنترنت أكثر من مائة ألف توقيع، كما تحدث السياسيون ضد قاعدة البيانات، بما في ذلك العديد من اليساريين، وكذلك (راما ياد) المؤيد لساركوزي، وعضو في حكومته[٤].

ويتبين لنا ضرر التقييد والتتبع للشخص على الوظيفة فهذه (هيلين فرانكو) الشخصية السياسية الفرنسية، وزعيمة جمعية قانونية يسارية، تحدثت أيضاً ضد EDVIGE، وقالت: إنها قلقة بشكل خاص من أنه تم جمع البيانات عن الشباب، وسيتم الاحتفاظ بها إلى أجل غير مسمى، وذكرت أن EDVIGE كان مدفوعاً "بمنطق الشرطة الذي يعتقد أن جزءاً من شباب فرنسا – لا سيما – في الأحياء الفقيرة يمثل تهديدًا،

---

[١]) الثورة الفرنسية ضد EBVIGE، بريمر، كارلوس، جريدة التايمز، ٩ سبتمبر، ص: ٦٦، متوافر في الموقع الإلكتروني: http://www.thetimes.co.uk .

[٢]) استحداث المديرية المركزية للاستخبارات الداخلية، ص: ٢٦.

[٣]) هو أن يرتبط المرء بدينه ويحافظ على قيمه ومبادئهِ وأخلاقهِ وأوامره ويلتزم بها، ويبتعد عن نواهيه، فهذا الانتماء هو الذي يحقق للفرد العزة والكرامة ويحافظ على هويته وشخصيته بعيداً عن عثرات المجتمع وأخطائه ومهاويه التي يقع فيه بسبب غياب هذا الانتماء.

[٤]) المصدر نفسه، ص: ٢٦.

وأوضحت فرانكو مخاوفها من أن EDVIGE كان يستهدف الشباب في الضواحي، وأن جمع بياناتها سيطارد هؤلاء الشباب مع تقدمهم في السن والبحث عن عمل: "بمجرد بلوغ سن الرشد، إذا تقدم هذا الشاب، أو طالب المدرسة الثانوية بوظيفة تتطلب تحقيق إداري، سيجد نفسه يواجه هذه البيانات بعد سنوات عديدة [١].

وسواء كانت فرانكو تنوي الإشارة إلى الاتصال أم لا، فإن ملاحظتها أن EDVIGE تستهدف الشباب في الضواحي جنباً إلى جنب مع مجموعة البيانات الخاصة بالانتماء الديني، وهي تشير إلى أن EDGIVE كان سيضم معلومات عن المسلمين في قاعدة بياناته، كما تجادل فرانكو بأنه من المحتمل أن يكون لهذا تأثير ضار على فرص العمل، في وقت لاحق من الحياة؛ بالنظر إلى تجارب المسلمين العاملين في رواسي، فلا يبدو أن هذا سيناريو بعيد الاحتمال إذا لم يكن هناك شيء آخر، فمن الواضح أن دي فيلييه ليست النخبة السياسية الفرنسية الوحيدة المهتمة بتتبع المسلمين وتوظيفهم.

توضع معلومات المتدين الفرنسي في قواعد بيانات إلكترونية واحصائيات بناءً على الديانة مما يؤدي إلى تقييد حريته وتقليل فرص عمله، رغم أن دولة فرنسا قامت بإخراج المواطنين الذين كانت قد قيدت حريتهم في التوظيف بسبب الجوانب الصحية أو الجنسية، ولم يبقَ في قواعد البيانات إلا تقييد حرية الفرنسي المتدين وخصوصاً المسلم، ففي عام ٢٠٠٨م، تم استبدال EDVIGE بـ: Exploitation Documentaire et Valorisation de l'In Information Relative à la Sécurité Publique (EDVIRSP قاعدة بيانات حول المعلومات المتعلقة بالأمن العام، مما أدى إلى إلغاء تتبع العادات الصحية والجنسية، ومع ذلك تحتفظ EDVIRSP بالقدرة على جمع البيانات عن القصر والانتماء الديني[٢]، وهذه الاحصائيات دليل على تقييد الحريات الدينية في العلمانية.

ويبدو مما سبق أن المسلمين الفرنسيين الموظفين لا يُمنحون الصلاحية لممارسة مهامهم في وظائفهم، بل والأكثر من ذلك أنه بعد أحداث سبتمبر زاد الاتهام لكل المسلمين، ومحاربة الحرية الدينية وبدأت محاولات جمع البيانات عن المجتمع الفرنسي، ورصد كل التحركات والمعلومات والبيانات عن الأشخاص، الأمر الذي تسبب في كثير من الإشكالات والمعارضات، والذي سيتسبب مستقبلًا في خلْق كثير من

---

[١] أطفال المهاجرين وسوق العمل، آليات التمييز الانتقائي من جيل إلى آخر، سليرمان وفرينر، المؤتمر الدولي الرابع Migcities، نوفمبر ١٩٩٩م، شرط بند رقم ٢ –٢٢٥، من قوانين معاقبة ممارسة التمييز، ص: ٦٠.

[٢] الثورة الفرنسية ضد EBVIGE ، ص: ٤٠.

المشكلات والتجاوزات في حقوق الأفراد والجماعات، والسبب وراء ذلك كله التمييز والعنصرية تجاه المسلمين، وعدم الثقة بهم، في دولة تدّعي الحرية واحترام الحقوق والأفكار.

ثالثاً: أولوية التوظيف في فرنسا العلمانية:

العمل في فرنسا له أولوية في التوظيف والأولوية دائماً لغير المسلمين، وهذا ما كشفه تحليل لإحدى الدراسات لوضع المسلمين الفرنسيين في سوق العمل الفرنسي عن حالة تمييز اجتماعي مماثلة لتلك المتعلقة بالتمييز الحاصل في مجال التعليم في فرنسا، فهم لا يعانون من البطالة في كثير من الأحيان أكثر من بقية السكان الفرنسيين فحسب، بل يواجهون إضافةً إلى مشكلة البطالة المزيد من الصعوبات والتمييز والتعقيدات في سبيل العثور على وظيفة طويلة الأجل، وبدوام كامل، وخاصةً في المصانع مقارنة بغيرهم من عامة السكان الفرنسيين؛ والسبب في ذلك أنّ الأولوية في العمل هي للبيض الذين هم من أصول غير فرنسية، وقد اتضح هذا في عدة إعلانات لشركات متعددة، حين تعلن عن رغبتها في موظفين للعمل، وتضع مواصفات لا تشمل الذين هم من أصول غير فرنسية، ولذلك فإنه وجد ما نسبته ٤٠ % من المسلمين في العمالة في فرنسا يعملون في مصنع، مقابل ٢١ % من القوة العاملة ككل[١]. وهذا يدل على قلة الفرنسيين البيض الذين يوظفون في غير المصانع لأنها شاقة ومنخفضة الأجر وذات دوام طويل، بينما الوظائف الأعلى أجراً والأقل جهد تكون الأولوية للفرنسيين ذو البشرة البيضاء، ويؤكد ذلك شروط المتقدمين للوظيفة التي تخلص إلى أولوية المواطن الأبيض على غيره، ومن الدوافع السلبية لهذه الأولوية الفكرة السلبية للعلمانية بأن فكرة استيلاء المسلمين على الوظائف العامة والخاصة، فحصول المساواة في الأولويات للتوظيف يؤدي إلى تغيير أولوية توظيف الفرنسي الأبيض وتقليل فرصته في الوظائف الراقية.

ويبدو مما سبق أن الأولوية في باب توافر فرص العمل هي لغير المسلمين في فرنسا، لا سيما الذين هم من أصول فرنسية، فأولوية التوظيف تكون عبر التمييز، فالمسلمون ليس لهم أولوية في الوظيفة نظراً لما تكنه العلمانية من عداء للإسلام وحقد على المسلمين، ونظرتهم بأن المسلمين سوف يستولون على جميع

---

[١]) التمييز العنصري في العمل، ص: ٤٤.

المرافق العامة والخاصة؛ ولا أولوية لهم أيضاً بفعل عيشهم في الضواحي والمناطق البعيدة عن العمل والخدمات، يحدث هذا في فرنسا الدولة العلمانية التي تدّعي احترام كافة الأشخاص والأديان.

رابعاً: الدرجة الوظيفية والوظائف الخدمية للمسلم الفرنسي:

يؤثر الدين في الحصول على وظيفة للمسلم الفرنسي، فالمجالات الشاقة والأقل أجراً تكون للمسلمين والمجالات الغير الشافة والأكثر أجراً تكون لغير المسملين ، وقد مثّل المهاجرون المسلمون مصدراً مهمّاً للقوى العاملة في قطاعات توظيف محدّدة، وذات عائدات منخفضة (مجال الصناعة)، حيث إن العمل فيها يعدّ شاقّاً للغاية، ومُتعباً، ولفترة دوام أطول، ويتقاضى مقابل ذلك أجراً سيئاً، طوال فترة الهجرة الجماعية في الخمسينيات إلى الأزمة الاقتصادية في الثمانينيات من القرن الماضي، وبالتالي لم يكن العمل في قطاع المصانع جذاباً للغاية، بل غير مرغوب فيه بالنسبة للعمال الفرنسيين، فخلال فترات الهجرة الأكثر أهمية كان هؤلاء العمال الأجانب غير المؤهلين يعملون في الإنتاج في قطاع البناء، والصناعة، وأنشطة الخدمات، كما كانت هذه القوى العاملة الأجنبية قادرة على تلبية الاحتياجات الهامة للاقتصاد، وسدّ العجز في القوى العاملة[١].

وفي مقال مخصّص للقوى العاملة الأجنبية في فرنسا، لاحظت منى فيبري أنه عندما تم إيقاف الهجرة لأسباب اقتصادية في عام ١٩٧٤م باستثناء مواطني الاتحاد الأوروبي، فقد أنهت عملية واحدة وأدت إلى إدارة سياسية جديدة لقضايا الهجرة، تظهر أرقامها المتعلقة بعدد العمال الأجانب انخفاضًا تدريجيًّا في هذا العدد من عام ١٩٨٢م، إلى عام ١٩٨٨م، وزيادة في عدد العاطلين عن العمل بين السكان المهاجرين، كما أنه انخفض إجمالي عدد العاملين الأجانب بأجر في عام ١٩٨٨م، عن عام ١٩٩٨م، وكان هناك استقرار بين السكان المسلمين بين عامي ١٩٨٢م و ١٩٨٨م.

وفيما بين عامي ١٩٨٢م و ١٩٨٨م، ظلت نسبة القوة العاملة الفرنسية من شمال إفريقيا، وتركيا مستقرة، وزادت فقط النسبة من إفريقيا جنوب الصحراء، وقد كان هؤلاء الشباب في الأساس من الطلاب المهاجرين، الذين وصلوا في السبعينيات، ودخلوا بعد ذلك سوق العمل الفرنسي؛ بسبب الأزمات في بلدانهم

---

[١]) التكامل للشباب من أصول أجنبية، قسم الشأن الاجتماعي والاقتصادي، منى فيبري، ٢٠٠٢م، ص: ٨٠.

الأصلية خلال هذه الفترة.

واليوم وعلى الرغم من تطور صورة العمال المهاجرين المسلمين بشكل كبير، فهم لا يزالون يشغلون أقل المناصب المهنية تأهيلًا، ويمثلون تمثيلاً زائداً في قطاعي البناء والسيارات، وقد ازدادت نسبة العاملات المهاجرات على الرغم من أنهن يتركزن في وظائف غير مستقرة، وبدوام جزئي[١].

المهاجر المجنس فرنسي يدخل في المواطنة المتساوية في الدولة الفرنسية، والأصل أن يعامل كمواطن فرنسي في الدرجات الوظيفية والوظائف الخدمية والمناصب التنفيذية لكن ما يظهر من خلال المسح الميداني والاحصاءات في نوع الوظيفة ودرجتها يظهر تباين جلي بين المواطن الفرنسي المهاجر من دولة أخرى والمواطن الفرنسي، ففي مسح العمالة الذي أجراه المعهد الوطني للإحصاء في جنوب شرق أوروبا يُظهر، استناداً إلى أرقام تعداد ١٩٩٩م، أنه في تلك المرحلة كان هناك ٢.١ مليون عامل مهاجر[٢]، وشكلوا ٨.١ % من السكان العاملين، وكان توزيع هؤلاء العاملين في القطاعات المختلفة بنسبة ٤٤.١% عمال، و٢٥.١ % موظفون، لكن ١٠.١ % فقط يشغلون مناصب تنفيذية، وهم شبه غائبين، وفي قطاع الزراعة ٠.٧ %.[٣]

كما كشفت تلك الإحصاءات أن المهاجرين من الجزائر والمغرب ودول أفريقية أخرى، يتركزون في سوق العمل، كعمال: ٤٨ %، و٥٨.٢ %، و٣٩.٨ %، على التوالي، ويحتفظ ٧١ % من المهاجرين بجنسية بلدهم الأصلي، ونتيجة لذلك يُستبعدون من العمل في الإدارة العامة، وبالتالي يعمل عدد قليل من المهاجرين في القطاع العام، والجدول التالي يوضح ذلك بالأرقام والنسب

جدول الدرجة الوظيفية ونسبتها		
١	عمال	%٤٤.١
٢	موظفين في مناصب حكومة	%١٠.١
٣	مزارعين	%٠.٧

جدول من عمل الباحث

وفي عام ١٩٩٩م، كان ٧٨ % من المهاجرين ذوي الوضع المستقر من العاملين بأجر في القطاع

---

[١]) التكامل للشباب من أصول أجنبية، ص: ٨١، والتكامل المحترف لأطفال المهاجرين، ص: ٩٠.

[٢]) تدريس فرنسا، نقد لحالة التنسيب، جين بيير تيرال، باريس ١٩٩٧، ص: ٢٠٢.

[٣]) معهد البحوث الاقتصادية والاجتماعية، التقرير النهائي للفاس FAS، مارس، ١٩٩٧م، ص: ٥١.

الخاص، كما أن المهاجرين المسلمين هم في كثير من الأحيان يعملون لحسابهم الخاص، أو أرباب عمل[١].

ولاحظت سوزان تاف وفقاً لبيانات تعداد عام ١٩٩٩م بأن:" معظم سكان تركيا الأصليين، وأكثر من نصف المهاجرين من المغرب[٢]، وما يقرب من نصف المهاجرين من الجزائر وتونس، هم أعضاء في الطبقة العاملة [٣] . ومن خلال احصاء الأعداد للتعداد السكاني يتبين أن معظم السكان المهاجرين المجنسين فرنسياً يمثلون ٥٠% من الطبقة العاملة في فرنسا.

والظاهر مما سبق أن فرص العمل المتوافرة في فرنسا للذين هم من أصول غير فرنسية تكاد تنحصر في مجالات الصناعة، والمجالات الشاقة، ذات الدوام الأطول والمقابل المنخفض، مقارنة بالمهن والأعمال التي يتم تخصيصها للفرنسيين الأصليين في الواقع العلمانية المخالف للقوانين التي تشير على أن الوظيفة من حق الجميع ولا عبرة بالانتماء الديني أو الأصل أو العرق أو أي شيء، وكما أن الحصول على فرصة عمل تخضع للمستوى الاقتصادي بالنسبة لهؤلاء المهاجين في فتح مجالات خاصة للعمل بينهم، أو بينهم وبين بلدانهم، ويتبين أيضاً من خلال الجداول والاحصاءات أن واقع العلمانية الفرنسية تختلف عن التنظير والفلسفة الفكرية ونصوص القوانين في تخصيص الفرنسيين الأصليين بالدرجات الوظيفية العليا وقلة أعدادهم في درجة العمال والزراعة والوظائف الخدمية.

خامساً: الحصول على عمل بناءً على العلاقات الاجتماعية:

إن من أحد الأسباب للحصول على وظيفة أن يكون لدى أحد أقربائك في فرنسا العلمانية علاقة اجتماعية واسعة ، فالعلاقة الاجتماعية تلعب دوراً مهماً في الحصول على وظيفة ويؤثر التكتل الاجتماعي على نوع الوظيفة لأبناء الموظفين في عدم حصولهم على درجة وظيفية أعلى بسبب علاقاتهم الاجتماعية للأبناء المؤثرة في الحصول على الوظيفة، ومثلما أن للعدد الكبير من المهاجرين المسلمين في القطاعات الصناعية تأثيرٌ على قدرتهم على بناء شبكة اجتماعية ومهنية قوية تمكنهم من مساعدة أطفالهم في العثور

---

[١]) التكامل المحترف لأطفال المهاجرين، ص: ٨٨.

[٢]) تعليم أطفال المهاجرين في أكاديمية فرساي، بارثون، ص: ١٠٠.

[٣]) تحديد التميز في الحصول على العمل، ص: ١١٢.

على عمل، فإنه عندما يبحث هؤلاء الأطفال عن وظيفة يستخدم الكثير من الآباء علاقاتهم، وجهات الاتصال الخاصة بهم؛ لمساعدتهم على دخول سوق العمل. ومع ذلك فليس كل الآباء لديهم نفس المستوى من الموارد. فمرةً تجد الآباء المسلمين في وضعٍ غير مُواتٍ أو سهل، ليس فقط فيما يتعلق بالآباء الفرنسيين، ولكن أيضاً فيما يتعلق بالآباء المهاجرين الآخرين. ومن بين المهاجرين البرتغاليين ينجح الآباء المشاركون بتفوق في قطاع البناء كحرفيين يعملون لحسابهم الخاص، أو كموظفين في شركات صغيرة، في مساعدة أطفالهم الذين تم تدريبهم في نفس مجال النشاط؛ لتأمين فرص أفضل للعثور على وظيفة. ويجد العديد من المهاجرين المسلمين أنفسهم عاطلين عن العمل، أو في التقاعد المبكر أو عاطلين عن العمل، بسبب المرض أو الإعاقة الدائمة؛ ويرجع هذا إلى حد كبير إلى التخفيضات الكبيرة في الوظائف، وإعادة هيكلة الوظائف التي خضع لها القطاع الصناعي، خلال السبعينيات والثمانينيات في فرنسا"[1].

وإن العلمانية الفرنسية لها دور في حصول المسلم على وظيفة من خلال القوانين التي وضعتها في دساتيرها والتي تنص على أنه يحظر على أصحاب العمل تبرير رفض التوظيف على أساس الأصل، أو التقاليد أو المعتقدات السياسية أو الانتماء الفعلي أو المزعوم أو عدم الانتماء إلى مجموعة عرقية أو أمة أو عرق أو دين، فالجميع متساوون أمامها قانوناً، ولكنها تلعب دوراً عملياً في الحصول على الوظيفة من عدة جوانب، وهكذا فإننا نجد أن التكتلات السكانية التي لجماعة لها نفس الانطباعات والأهداف والأصول والأعراق يمكن أن تساعد في توفير فرص العمل بين أبنائها، وأحفادها، وبناء علاقات متينة، تمكنهم من تحقيق أهدافهم العامة والخاصة، ولو كان ذلك في حدّها الأدنى، كما يساعدهم ذلك – أيضاً – في تذليل الكثير من الصعوبات التي تواجههم.

سادساً: التوظيف بإخفاء الهوية الدينية:

إن الدين والمظهر الخارجي للشخص والاسم الذي يحمله حاجز لحصول المواطن الفرنسي على

---

[1]) التكامل للشباب في سوق العمل، وزن الأصول الاجتماعية والثقافية، ألبيرتو لوبينز وجوينلي توماس، ط: ٢٠٠٦م، ص: ٣٣.

الوظيفة ، وإذا أراد الفرد المسلم في فرنسا الحصول على وظيفة بسهولة فعليه أن يخفي اسلامه وهويته الدينية لأن العلمانية الفرنسية وتأثيرها على المسلمين جميعاً يلعب دوراً مهماً في الحصول على الوظيفة، ففي المقابلة الإعلامية قالت عضوةٌ في (EMF)[١] اعتنقت الإسلام وترتدي الحجاب، إنها لم تواجه مشكلة في مكان العمل:" كنت أعمل في الصيف في هوت سافوا عندما عاد المهاجرون إلى أوطانهم، فأخذ الطلاب فترة الركود، وكان العمل في المصنع. وعندما سُئِلت هل واجهتكِ مشاكل في المصنع لأنكِ مسلمة؟ أجابت: أوه! لا، فاسمي اسمٌ فرنسيٌّ شائعٌ، ولا يقول الكثير عنه شيئاً، وأنا أرتدي (الفولار كباندانا)[٢]، وبالنسبة لهم كان ذلك مشروعاً كونه تقليد المصنع، لقد طويتُ قميصي – تقول ذلك وهي تضحك – لذا، لا مشكلة، لكن لأنها لم تظهر حقّاً.

في هذه الحالة اعترفت المدّعى عليها بأن تجاربها غير المضطربة في العمل كانت بسبب إخفاء انتمائها الديني؛ بسبب بشرتها الشاحبة، وكما أوضحت اسمها الفرنسي، لم يشكّ أحد في أنها مسلمة، وسمحت لها الملابس النموذجية لعمال المصنع بتغطية رأسها بشكل غير واضح، دون أي أسئلة، ربما كان ذلك أيضاً بسبب الحقيقة أن القليل منهم أدركوا أنها مسلمة في المقام الأول. وهذا يوضح الافتراضات الشائعة في فرنسا حول من هو المسلم، وقدرة أولئك الذين لا يتناسبون مع الوصف على المرور تحت الرادار في مكان العمل[٣].

وعي هذه المستجوَبة بوضعها المختلف كشخص فرنسي أبيض يحمل اسماً فرنسيّاً، إلى جانب جهودها للتلاعب بفصائل هوية الآخرين على سبيل المثال، أنهم لن يعتقدوا أنها مسلمة، وأن "باندانا" ستتم قراءتها بصفتها "عاملة مصنع"، تذكرنا "بالمرور" الذي ناقشته كيتي كالافيتا، في عملها حول الهجرة الصينية إلى الولايات المتحدة، تسلط كالافيتا الضوء على كيف أن المهاجرين الصينيين الأذكياء الذين كانوا على دراية بتفضيل الولايات المتحدة للمهاجرين الصينيين من الطبقة العليا، فقد وضعوا بعناية نظرة تتطابق مع التعليمات البيروقراطية المربكة والجاهلة والمتحيزة حول الشكل المفترض أن يبدو عليه التاجر، أو أي شخص صيني آخر من الطبقة العليا. وكانت إدارة الانطباع هذه محورية في جهود الصينيين؛ لاجتياز التفتيش،

---

[١]) طلاب فرنسا المسلمين.

[٢]) منديل الرقبة ، وهو أحد مميزات اللباس الكشفي.

[٣]) صعوبات التكامل الاجتماعي والاقتصادي للشباب المهاجرين، ص: ٣٩.

حيث إنهم لم يسعوا فقط إلى التحكّم في تعبيرات هويتهم، ولكن أيضاً في بعض الأحيان قاموا عن وعيٍ بتخصيص وعرض بطاقات الهوية التي اعتمد عليها المفتشون. وببساطة لم يظهر قائد JMF[1] أمام العملاء؛ في غضون ذلك، تمكنت عضوة EMF من إدارة الانطباعات التي كانت لدى الآخرين عنها لتبدو محايدة بالنسبة لهم وبعبارة أخرى، فقد كتمت مظهرها الخارجي كمسلمة، ولم تواجه أي مشكلة في المصنع[2].

ويتبين مما سبق أن تصرفات المواطنين الفرنسيين باخفاء أسمائهم العربية، أو الإسلامية، أو بإخفاء انتمائهم الديني، أو بعض ملابسهم، فذلك له دورٌ في تخفيف حدة التمييز، وتقييد للحرية الدينية.

---

[1]) الشباب المسلم الفرنسي.

[2]) الهجرة وعدم الأمان في فرنسا، فريدمان، جين، ٢٠٠٤م، لندن، غارنير،، ٢٠٠٧، ٦يوليو، ص: ٨، BBC.NEWS ، متوفر في الموقع الإلكتروني:.http://www.news. Bbc.co.uk .

المطلب الثاني

دور التأهيل العلمي الفرنسي في حصول المسلم على وظيفة

تمهيد:

إن للمؤسسات التعليمة في الدولة الفرنسية أثر كبير في سوق العمل الفرنسي، فلو أنك درست في مؤسسة تعليمية عالية ، والمؤسسة التعليمة ذات شهرة فسوف تحصل على وظيفة بأسرع وقت، كما أن الوظائف محتكرة لأولاد النخبة الفرنسية وذوي الإمكانات العالية في فرنسا وليست لكل من درس وهو ما سنوضحه في بعض المسائل في هذا المطلب.

أولاً: المستقبل الوظيفي والمهني مرتبط بنوعية المؤسسة التعليمية:

سبق وأن ذكرنا أن مستوى المدرسة التعليمية في فرنسا هي من تحدد نوعية العمل في المستقبل، وليست كل مؤسسات التعليم العالي متساوية فمثلاً "في الولايات المتحدة فإن الحصول على شهادة من جامعة (ييل) يعني شيئاً مختلفاً عن الدرجة العلمية من مدرسة جامعة ولاية كاليفورنيا (CSU)، وحتى داخل نظام كاليفورنيا فإن الحصول على درجة علمية من (CSU، East Bay)، لا يُحسد عليه مثل درجة من (CalPoly – CSU)، سان لويس أوبيسبو. لكن هذه التصنيفات نسبية: درجة البكالوريوس من جامعة (CSU)، إيست باي، لا تزال تحظى بالاحترام وستساعد حامل الدرجة في العثور على وظيفة. ومن المسلَّم به هنا أيضاً أن تلك الاختلافات بين مؤسسات التعليم العالي في فرنسا، هي أكثر وضوحاً في توفير أولوية فرصة عمل؛ بناءً على شهرة وقوة وتاريخ المدرسة والجامعة التي تم الحصول على المؤهل منها، وهي نقطة شائكة للعديد من المسلمين في هذه الدراسة"[1].

ويبدو هنا الدور الذي يمكن أن تلعبه المدرسة أو الجامعة الفرنسية في إمكانية توفير فرصة عمل لائقة لصاحب المؤهل الصادر منها، وهذا لا شكّ مبني على عراقة وتاريخ تلك المدرسة أو الجامعة، كما أن لذلك

---

[1]) مشاريع المستقبل للأطفال المهاجرين، المهاجرين في فرنسا، جين باول كايل، INSEE، طبعة ٢٠٠٥، ص: ٧٠.

له أثره السلبي على الفرنسيين المسلمين من أصول غير فرنسية، حيث إنهم لا يتمكّنون من الحصول على مقاعد دراسية في تلك المدارس أو الجامعات إما بسبب الأصل غير الفرنسي، أو بسبب مستوياتهم الاقتصادية والاجتماعية؛ الأمر الذي تسبب في خلْق التمييز بينهم.

ثانياً: احتكار المهنة والوظيفة لفئة خاصة:

إن احتكار الوظيفة ظاهر من أول مرحلة يدخل فيها الطالب المدرسة إلى أن يتخرج إلى سوق العمل وقد جاء أحد الأوصاف وكان الأكثر وضوحاً لتفسير التفاوتات بين نوعيْ المؤسسات من المستشار غير المسلم (لراما ياد): وتكمن المشكلة في فرنسا في أن النظام التعليمي نفسه يشكل عائقاً أمام الدخول في الحياة المهنية، وهو نظام نُخبويّ، ونُخبويٌّ للغاية، مقارنة بالولايات المتحدة، فلديك مدارس (Ivy League)[1] الخاصة بك في فرنسا، لدينا مدارسنا الكبرى؛ ولهذا إذا لم تكن من مدرسة كبرى ودخلت سوق العمل ولديك درجة الماجستير في علم الاجتماع من جامعة بواتييه، فهذا لا يحتسب.

نعم فعلاً، والكل يعرف ماذا يعني ذلك، الكل يعرف ما عدا الشخص الحاصل على الدبلومة؛ لأنه يعتقد أنه حاصل على دبلوم، ولكنه لا يخدع أحداً. وهذه مشكلة في فرنسا فالناس يحكمون عليك بناءً على دراساتك، أكثر مما يحكمون عليك بناءً على ما تظهره بعدهم، وأنا أبالغ فإذا كنت موهوباً جداً، فلديك فرصة للتخلص من نفسك، لكن الناس سيحكمون عليك أولاً، وسيضعونك في صندوق، وعادةً بعد ذلك ستبقى بداخله[2].

ويبدو لنا مما سبق أن الوظيفة أو المهنة مخصصة لمن درسوا في المدارس الكبرى والجامعات النوذجية، حيث يتم تخصيص المدارس الكبرى والجامعات النموذجية للنخبة الفرنسية، وأولادهم، الأمر الذي أدى إلى احتكار المستقبل المهني والوظيفي اللائق بفئة خاصة من المجتمع الفرنسي، وحرمان الآخرين، مهما كانت موهبتهم وإبداعاتهم فهم في الأخير سيتم وضعهم في المهن اليدوية، أو الأشغال المهنية الصعبة، وهو ما عبّر عنه المستشار بالوضع في صندوق، والبقاء بداخله.

---

[1]) المدارس الأمريكية في فرنسا.

[2]) مشاريع المستقبل للأطفال المهاجرين، ص: ٨٩.

ثالثاً: الحصول على وظيفة مرتبط بشهرة المؤسسة التعليمية:

إن الحصول على وظيفة في فرنسا ليس بالأمر الهين فالنخبة الفرنسية هي من تتحكم في المؤسسات التعليمية الراقية، وهم من يتحكمون في مسألة التوظيف ولا يوجد عندهم شيء اسمه مبدأ التكافؤ ، ولا تشير هذه المفردة إلى القيمة غير المتكافئة للمدرسة الكبرى، ودبلومة الجامعة فحسب، بل تشير أيضاً إلى الآمال الزائفة التي يمتلكها الأفراد – خاصة المسلمين في فرنسا – للفرص التي قد يوفرها دبلوم الجامعة. فقد ردّد العديد من المشاركين هذا الموضوع، ولكن من وجهة نظر مختلفة، لقد كانوا يأملون في أن تضعهم درجة جامعية على طريق النجاح فقط، ليجدوا مؤخراً أنها لا معنى لها من قبل الآخرين. وكان هذا مصدر إحباط للعديد من الطلاب المسلمين، الذين تمت مقابلتهم، فلقد تبين لهم أنه في فرنسا لا يُعمل على أساس المؤهل أو المستوى التعليمي، وإنما على المكانة التي تحلها المدرسة في النظام الفرنسي، وقد أوضح رئيس التحرير في موقع (Oumma.com) ذلك بقوله:" في فرنسا إذا حضّرت مدرسة كبرى، فمن الأسهل عليك العثور على عمل بعد ذلك، عندما تحضر مدرسة كبرى تقوم بإجراء اتصالات، فهناك شبكات، وإذا لم تذهب إلى مدرسة كبرى، فليس لديك هذه الشبكات"[١]. فالحصول على وظيفة مرتبط بعدة أمور أولها أنك علماني تدين بالولاء للدولة الفرنسية، وثانيها أنك من ذوي الإمكانات العالية، وثالثها أنك من الناس المعروفية اجتماعياً إضافة لعدة أمور أخرى تبعد جداً عن المستوى العلمي أو المؤهل الدراسي أو أنك متعلم وتجيد كل ما يُتطلب منك في الوظيفة.

ويبدو مما سبق التلاعب الكبير من قبل النظام العلماني الفرنسي، ورميهم لجهود المتعلمين عرض الحائط، وأن الحصول على فرصة في المدرسة الكبرى في فرنسا هي المعيار الذي تحصل به على فرصة عمل في المستقبل، أو حتى على فرصة جامعية لائقة، وفي الوقت ذاته فإن الحصول على تلك المدرسة الكبرى أمر في غاية الصعوبة، بالنسبة لمن هم من أصول غير فرنسية، فهي محصورة على النخبة الفرنسية، وذوي الإمكانات العالية، وبالتالي فإن المستقبل المهني سوف يقضيه في البحث عن وظيفة دون جدوى، أو البطالة.

---

[١]) مشاريع المستقبل للأطفال المهاجرين، ص: ٩٢.

رابعاً: حصر المهنة والوظيفة لأولاد النخبة الفرنسية وذوي الإمكانات العالية:

إن مسألة التوظيف محصورة لأولاد النخبة الفرنسية حتى لو درست في أفضل المدارس الفرنسية فهذا لا يجدي نفعاً في دولة تسيطر عليها العلمانية التي تدعي جميع المعاني الحسنة في المعاملة والإنسانية وهذا بعيد عنها كل البعد، فكل المعاني الجميلة لا تجدها إلا في الدين الإسلامي، واتفقت عضوة من (EMF)، وصديقها المسلم، وأبناء المهاجرين الجزائريين، على أن حتى الجامعات والمدارس الكبرى لا توفر نفس الفرص للنجاح بعد التخرج! بدأ الصديق:" إنها ليست مثل الولايات المتحدة، لدينا نظام المدارس الكبرى، إنها مثل جامعاتك، لكن ...، في هذه المرحلة انضمت المرأة إليّ: إذا كنت تريد أن تقوم بعمل جيد، فأنت تقوم بالمدارس الكبرى، فالجامعات في فرنسا شائعة بعض الشيء"[١].

وامتد نقاشهم حول الجامعات مقابل المدارس الكبرى من تلقاء نفسه، إلى نقدٍ لما اعتبروه نظاماً وظيفيّاً فرنسيّاً صارماً للغاية، وأوضح الصديق أن هذا يبدأ مبكراً في فرنسا، في السنوات الأولى من التعليم العالي. وفي الولايات المتحدة لا أحد يطبق القانون عند دخول سنته الأولى في الجامعة، لا يجوز! أولاً تحصل على درجة البكالوريوس في الفلسفة أو الرياضيات ...، أيّاً كان، ثم تبدأ، لكن في فرنسا، لا على الإطلاق! في فرنسا إذا كنت تريد تطبيق القانون، فأنت تدخل الكلية، وتبدأ في القانون، وتنتهي في القانون، لم أفعل ذلك على هذا النحو، وهذا سبّب لي مشاكل، والمرة الوحيدة التي لم أواجه فيها مشاكل كانت عندما عثرتُ على شخص جاء من كندا[٢].

ووصف هذا بأنه مصوغة بطريقة، وهو مصطلح يشير إلى العزلة والحصرية، وقدم الصديق مرة أخرى تجربته الخاصة، كمثال؛ نظراً لأنه حصل على شهادة في العلوم الاجتماعية، وليس التمويل، وسيكون من المستحيل – بالنسبة له – الحصول على وظيفة في البنوك في فرنسا، لكن في لندن لم يصدم أحد عندما تقدم لوظائف مصرفية[٣].

---

[١]) الاستثناء، التمييز العنصري، المؤسساتي، المنظم، الرمزي، المخفي، فيرونك دي رودر، ١٩٩٩– ٢٠٠٠م، ص: ٣٦.
[٢]) المصدر السابق ، ص: ٤٠.
[٣]) المصدر السابق ، ص:٤٣.

ومما سبق يبدو أنه حتى ولو حصلت على فرصة في الجامعات الكبرى الفرنسية، أو المدارس الكبرى، فإنك لن تحصل على نفس الفرص الوظيفية في المستقبل مثل التي يحصل عليها أولاد النخبة الفرنسية، أو ذوي الإمكانات العالية وبالتالي فإن العلمانية هي التي تقصي من تريد وتقبل من تريد، وأن معيارها هو التمييز والعنصرية الذي يتطور بفعلها، ونحن نعلم أنه لا مجال ولا مكانة لأصحاب الدين في العلمانية، حتى إن التمييز يطال الفرنسيين وليس الذين هم من أصول غير فرنسية فحسب، فلو كنت من أولاد النخبة، أو الأثرياء فستجد مفعولاً للمؤهل الذي تقدّمت به للعمل، وإن كنت غير كذلك فستواجهك الكثير من الصعوبات.

المطلب الثالث

التمييز المخفي وأثره في توظيف المسلم الفرنسي في ظل العلمانية

أولاً: تصنيف المهاجرين بأنهم مسلمين:

إن تصنيف المهاجرين بأنهم مسلمين ما هي إلا ذريعة يتحججون بها أو إشارة يتكلمون بها عن المسلمين من بعيد، ويمكن اعتبار الصمت في الجمعية الوطنية الرسمية، والخطاب الرئاسي حول هذا الموضوع مهمّاً في حد ذاته، فربما لا توجد إرادة سياسية تُذكر للتصدي للتحديات التي يواجهها المسلمون في التوظيف، ومع ذلك – وكما ذكرنا سابقاً – يمكن العثور على تعليقات متفرقة، تعترف بهذه المشاكل مبعثرة في جميع مناقشات الجمعية الوطنية.

وهناك تفسير آخر لهذا الصمت، ففي حين أن السياسيين الفرنسيين لا يتحدثون – غالباً – عن المسلمين والتوظيف، إلا أنهم يتحدثون كثيراً عن قضايا توظيف المهاجرين وأبناء المهاجرين. فهل يمكن أن يقصد بعض السياسيين الفرنسيين (المسلمين) عندما يتحدثون عن العمالة والمهاجرين؟ هذا ليس مستبعداً؛ نظراً للاعتقاد الخاطئ والشائع بأن جميع المهاجرين من إفريقيا وتركيا مسلمون، وهو مفهوم خاطئ، يؤدي إلى العديد من التقديرات المبالغ فيها بشكل غير محتمل، لعدد المسلمين في فرنسا[1]. ويتم الاتصال بالتأكيد عند مناقشة التوظيف، فعلى سبيل المثال انتقادات رئيس الوزراء جان بيير رافاران للعمل الإيجابي، في مقابلة على القناة التلفزيونية Europe١ في عام ٢٠٠٣م: الفكرة المركزية ...، هو مساعدة الشباب الذين كان آباؤهم مهاجرين؛ ليجدوا مكانهم في المجتمع، لا أريد أن نصفهم بدينهم، ولكن بمهاراتهم لاحظ هنا، كيف يُفترض أن أبناء المهاجرين لديهم دين يُعتقد أنه موضوع تمييز! في هذا السياق هذه إشارة إلى الإسلام[2]. فخطاب رئيس الوزراء إشارة إلى أن السياسيين الفرنسيين يحاربون الحرية الدينية بشكل غير مباشر، ولذلك يقوم لا أريد أن نصفهم بدينهم، وهذا هو المعمول به أيضاً في التوظيف حيث يتم استبعاد المسلمين من الوظائف لاعتبار الدين، ولذلك يقترح تيبرج :" أن الحرب ضد الإرهاب الإسلامي أصبحت في العديد من

---

[1]) بناء المسلمين في فرنسا، ص: ١٠٧.

[2]) المصدر السابق، ص: ١٠٨

الدول الغربية نقطة دخول لأسلوب جديد في التفكير بشأن الهجرة والاندماج"[١]، ويجادل تيبرج بأن التسامح اليساري مع المهاجرين، والذي كان له تأثير كبير على السياسة والإعلام في الثمانينيات في فرنسا، قد طغت عليه الحجج المناهضة للهجرة من اليمين ومن اليسار، والتي تستند إلى انتقادات للممارسات المرتبطة بالإسلام ...، على سبيل المثال، عند تناول قضايا الإسلام في فرنسا، انتخب ساركوزي في مقابلة عام ٢٠٠٧م، لمناقشة ختان الإناث، وتعدد الزوجات، وهما قضيتان مثيرتان تؤثران بشكل مباشر على أقلية صغيرة من المسلمين في فرنسا[٢]. ووفقاً لتيبرج اكتشف السياسيون، ووسائل الإعلام في فرنسا، منذ ١١ سبتمبر/ أيلول، طريقة جديدة، لانتقاد المهاجرين: استبعاد صنف المهاجرين والمسلمين. وعندما يفعلون ذلك، يصبح من الممكن انتقاد المهاجرين دون التحريض على المقاومة من الجماعات القوية المتساوية في الحقوق واليساريين، الذين يثبطون انتقادات المهاجرين منذ الثمانينيات. ومن خلال الإشارة أيضاً بشكل خاص إلى أمثلة كراهية النساء المرتبطة بالمسلمين، وجد السياسيون ووسائل الإعلام أنهم يستطيعون تحويل الغضب المقبول علناً بشأن كراهية النساء إلى انتقاد للإسلام والمهاجرين، هؤلاء المهاجرون يساويون انزلاق المسلمين معترف به مؤسسيّاً في فرنسا، المجلس الفرنسي للدين الإسلامي (CFCM)، الذي منحه مهمة سياسية، تتمثل في تمثيل الإسلام في فرنسا، فأصبح أيضاً ممثلاً للمهاجرين، ولأطفالهم، والتي تتابعها وسائل الإعلام للتحدث نيابة عن هذه الجماعات أيضاً[٣].

وهنا يظهر أن تصنيف المسلمين بأنهم مهاجرين ما هي إلا ذريعة للدولة الفرنسية العلمانية وساساتها الذين ينبذون الدين في كل خطاباتهم ويزدرون رموزها، ويحاربون المسلمين في الحصول على وظيفة، والتمييز في مسألة تصنيف المهاجرين بأنهم كلهم مسلمون، وعند مناقشة التوظيف المتصل بهم، وهو تمييز من الجانبين، أو في كلتا الحالتين تمييز، فمناقشة ذلك بوصفهم مسلمين تتناولهم من جانب الدين وهذا تمييز ديني، والمناقشة من جانب الهجرة تتناولهم من جانب الأصل، وهو تمييز بحسب الأصل، وهذا يحدث في فرنسا التي تُناقض بذلك مبدأ العلمانية التي تدّعيه.

---

[١]) بناء المسلمين في فرنسا ، ص:١٠٨.

[٢]) المصدر السابق، ص: ١٠٩.

[٣]) المصدر السابق، ص: ١٠٨.

ثانياً: التمييز المخفي بسبب العرق:

هناك تمييز في فرنسا بسبب العرق ولكن لا يظهر للأخرين فيما يلي حوار تمّ بين صحفيين حول وجود التمييز في التوظيف في فرنسا، بحسب العرق وكان على النحو الآتي:

الصحفي١: ماذا يُمكنك أن تفعل؟ من الصعب إثبات التمييز، نعم حدثت المحاكمة الأولى هنا مؤخراً، وتم تنظيم ملفاتهم حسب (العِرْق).

الصحفي٢: لقد كان غارنييه؟ ماذا؟ عندما أرسلوا مكالمة للمضيفات، وقالوا إنهم يبحثون عن مضيفات (BBR).

صحيحٌ قولك إن أولى محاكمات التمييز في فرنسا كانت حديثة نسبيًا، وقد أيّد الحكم الصادر في عام ٢٠٠٩م، من قبل محكمة النقض، وهي أعلى محكمة استئناف في فرنسا، بشأن المسائل غير الإدارية، ضد (غارنييه) حكمًا صدر عام ٢٠٠٧م، في محكمة استئناف أدنى، وكلاهما يرقى إلى الإدانة، وللمرة الأولى في فرنسا تُدين فيها الشركات الكبرى بارتكاب جرائم عنصرية التمييز في التوظيف، (غارنييه، أديكو): تغريمهما بسبب العنصرية .أعطت شركة Garnier، وهي فرع من شركة L'Oréal، تعليمات مشفرة إلى وكالة التوظيف السويسرية Adecco؛ للعثور على النساء الشابات البيض فقط، في عدادات المبيعات في العاصمة. كان الرمز الذي استخدمه Garnier هو:" BBR"، والذي يرمز إلى: "bleu، blanc، rouge" (أزرق ، أبيض ، أحمر): ألوان العلم الفرنسي، وطريقةً للإشارة إلى أن Garnier كان يبحث عن توظيف أصيل فقط امرأة فرنسية. قارن هذا بالتعبير الاحتفاليBeur– Blanc – Black" (أسود، أبيض، عربي)، الذي استخدم لتحية فريق كرة القدم المتنوع عرقياً، الفائز بكأس العالم في عام ١٩٩٨م. وقال المدعون نيابة عن SOS Racisme، التي بادرت القضية: إن "BBR" كان رمزاً عنصرياً لاستبعاد النساء السود، أو العربيات، أو الآسيويات. وقبل إصدار المذكرة التي تشير إلى أن عمال مكتب المبيعات يجب أن يكونوا "BBR"، كان ما يقرب من ٣٩ % من مجموعة المرشحين تضم أقليات عرقية في النهاية، وعلى الرغم من ذلك كان ما يزيد قليلاً عن ٤.٥ % من الأشخاص الذين تم تعيينهم للوظائف من الأقليات العرقية[١].

وعند مناقشة التمييز في العمل ركز (CCIF) على وكلاء الحكومة، الذين يحققون مع المسلمين في

---

[١]) بناء المسلمين في فرنسا، ص:٩٩.

مكان عملهم، وتم تأطير هذا من منظور الإسلاموفوبيا، أحدث مثال على ذلك هو هذا الوكيل الشهير في (RG) الذي وجه بريداً إلكترونياً إلى المجلس الإقليمي في (رون ألب)، حيث سأل:" هل يمكنك إخبارنا إذا كان لديك موظفون بأجر أفراد في مكان عملك من دين آخر غير المسيحية؟"[١]. سؤال آخر:" إذا كان لديك بالفعل مثل هؤلاء الموظفين، أشكركم على إعلامنا إذا طلبوا ترتيبات جدول العمل لممارسة شعائرهم الدينية"[٢].

ومعنى قوله بعبارة "غير المسيحي"، نفهم بوضوح أنه كان ينوي استهداف المسلمين، ومما يؤكد ذلك ما أرادوه من خلال السؤال الثاني، والذي يقصد فيه المسلمين الذين يريدون ترتيب ممارسة العمل لأداء شعائرهم الدينية كصلاة الجمعة في ركنهم الصغير.

لقد حدث هذا بالفعل في ١٦ سبتمبر ٢٠٠٨م، وتلقت إدارة الموارد البشرية بالمجلس الإقليمي مثل هذا البريد الإلكتروني، والذي ادعى الممثل الملكي أنه تم إرساله كجزء من دراسة يتم إجراؤها بناءً على طلب اتحاد رؤساء البلديات في فرنسا، والتي قامت الجمعية بإصدارها منذ "رفض رسميّاً. وردت مجموعة من القادة المسلمين بمن فيهم كامل قبطان، عميد المسجد الكبير في (ليون):" إننا ندين بشدة أي مبادرة تمييزية، غير قانونية تماماً، وتتعارض مع القيم الجمهورية ومبدأ العلمانية. وينتقد هذا الرد تصرفات الحكومة الملكية؛ باعتبارها تمييزاً دينيّاً، بينما تطالب باستعادة قيم الجمهورية، وهي قيم في تفسير هذه المجموعة من القادة المسلمين تقرن الكفاح ضد التمييز الديني بالعلمانية"[٣].

ومما سبق يبدو وجود التمييز الديني والعرقي في فرنسا في جانب الحصول على وظيفة حكومية أو في القطاع الخاص، وقد ظهر ذلك في حوار الصحفيين، وفي الإعلان بطلب التوظيف لذوي الأصول الفرنسية فقط، وفي صيغة السؤال غير المباشر الذي حصل للبعض بقولهم: هل لديكم موظفون من غير المسيحيين؟ وهم يقصدون بذلك المسلمين، وكل هذه الأصناف والصيغ من التمييز تحصل للمسلمين، وللذين هم من غير الأصل الفرنسي، في ظل النظام العلماني الفرنسي الراعي لحقوق الجميع.

---

[١]) بناء المسلمين في فرنسا، ص: ١٠٠.

[٢]) المصدر السابق، ص: ١١٦.

[٣]) المصدر السابق، ص: ٩٩.

وإذا قدمت في أي وظيفة بمجرد أن تبدأ تعطيهم اسمك ويبدو عربياً فتأكد بأنك لست مقبول في الوظيفة، وقد كانت المشكلة الثالثة التي تحدث عنها المسلمون فيما يتعلق بالتوظيف، هي قضية العرق أو الطبقة الاجتماعية، وكان العديد من المستجيبين يدركون تماماً كيف يمكن لقضايا الطبقة والعرق أن تلعب دوراً في صعوبات التوظيف، بل كان من المستحيل – أحياناً – فصل الصعوبات التي تنشأ عن الانتماء الديني. كما تبين نماذج سابقة. ويدرك المسلمون الفرنسيون تحديات التقاطعية. فكَّر الصحفي في صحيفة Respect Mag، الذي أرسل سيرة ذاتية تحمل الاسم الأول "de – Arabized". ما هو السبب الدقيق للتمييز المتوقع؟ بمعنى آخر، ما الذي يقلق أرباب العمل المحتملين عندما يظهر اسم يبدو عربيّاً في سيرته الذاتية؟ عرب؟ مسلمون؟ شيء يربطونه مع أي من هاتين الفئتين أو بكلتا الفئتين؟[١].

وعندما سُئل عمَّا إذا كان المسلمون يواجهون صعوبة في الحصول على وظائف أكثر من بقية الفرنسيين، قال ممثل من الحشد الشعبي: نعم، ومع ذلك تضمَّن ردُّه تقييمًا واعيًا للتأثير المستمر لتجربة الهجرة على حياة المسلمين في فرنسا: أنت عالم اجتماع، أنت تعرف أنه يصل الوالدان إلى فرنسا، ثم يستغرق الأمر جيلين أو ثلاثة أجيال للوصول إلى الطبقة الوسطى، عندما تكون في بهوٍّ، لا تتحدث اللغة، صحيح أن هناك عددًا لا بأس به من المسلمين في فرنسا ليسوا خريجين؛ لذلك لديهم بالفعل صعوبات في السوق، وهذا يخدش المشكلة العرقية، أن تكون أسودَ ليس مكافأة، إلا إذا كنت تلعب كرة القدم؛ لذلك هناك هذا، بالإضافة إلى ذلك، وإذا كنت مسلمًا، فهذا يضيف علامةً سوداء، ويجعل الأمور أكثر صعوبة.

ومن المهم إنهاء الصورة النمطية بأن جميع المسلمين مهاجرون، ولكن سيكون من الخطأ التحليلي تجاهل مسألة الهجرة عند التفكير في المسلمين في فرنسا، حتى بعض أولئك الذين لم يعيشوا شخصيًّا تجربة الهجرة، ما يزالون متأثرين بها. فهذه إحدى المجيبات المسلمات المولودات في فرنسا من مهاجرين جزائريين، تحدثت عن نشأتها في منزل بلا كتب، لم يقرأ والداها، لكن لحسن الحظ فهموا قيمة القراءة، أخذتها والدتها هي وإخوتها إلى المكتبة العامة، حيث يمكنهم الاطلاع على الكتب، وقراءة أمين المكتبة للقصص عليهم. قد لا يفكر جميع الآباء المهاجرين في القيام بذلك، أو لديهم الوقت للقيام بذلك، لم تكن والدة المستفتى تعمل في

---

[١]) بناء المسلمين في فرنسا، ص:١١٨

الخارج، وقد يكون من الصعب العثور على مكان للدراسة في شقة صغيرة – لا سيما – إذا كانت الأسرة كبيرة[1].

تأمّل أخي القارئ ربطَ ردّ عضو الحشد الشعبي الدين بالهجرة، والطبقة، والعرق، والتعليم المتدني، ليس كصورة نمطية، ولكن كمحاولة لشرح التحديات التي يواجهها المسلمون، عندما يتعلق الأمر بالتوظيف، ليس الدين وحده هو الذي يجعل التوظيف صعبًا على المسلمين، ترتبط المكانة الاجتماعية للعديد من المسلمين في فرنسا ارتباطا وثيقًا بالمجموعات الأخرى التي تواجه تحدياتها الخاصة في مجال العمل.

ومما يبدو للباحث هنا حصول التمييز ضد المسلمين في فرنسا (العلمانية) في مجال الحصول على وظيفة؛ بسبب العرق، والطبقة الاجتماعية، فليس الدين هو المعيق الوحيد أمام المسلمين في فرنسا، بل العرق، والطبقة الاجتماعية ...إلخ، كلها معيقات تواجه المسلمين، لكن لو كنت ثرياً فإن المشكلة قد تقلُّ، وأيضا لو كنت متقدماً بحيث تكون من طبقة متعلمة ومرموقة يمكن أنْ يُسهم ذلك في التخفيف من المشكلة.

ثالثاً: التمييز بسبب الأصول المهاجرة:

وتجد صعوبة في الحصول على عمل باعتبار أنك غير فرنسي ، وهذه الممارسات التمييزية لا تنطوي فقط على التوظيف في عمله المكرّس للعنصرية في مكان العمل، فيذكّرنا فيليب باتاي أنه فيما يتعلق بقضايا التمييز فإن المشكلة لا تكمن في غياب الجنسية الفرنسية، فالعديد من المهاجرين وأطفالهم هم في الواقع مواطنون فرنسيون، ولا هي في استخدام اللغة الفرنسية، أو المؤهلات المهنية، بل تكمن المشكلة في حقيقة استمرار اعتبارهم عمالًا مهاجرين[2].

ولذلك فإن الشباب من أصل مسلم، أي أبناء هؤلاء العمال المهاجرين يواجهون هذه المشكلة بالتحديد، مثل الكثير من والديهم، ويستمر أرباب العمل في اعتبارهم أبناء أجانب، وبالتالي أجانب أنفسهم.

وفي عام ٢٠٠٤م تم الكشف عن استمرار الممارسات التمييزية، حيث نشر جان فرانسوا أماديو مدير

---

[1]) بناء المسلمين في فرنسا، ص: ١١٨.

[2]) التمييز العنصري في العمل، ص: ٣٤.

مرصد التمييز (١٤٣) دراسة استقصائية، وبعض الاختبارات؛ من أجل إثبات وجود ممارسات تمييزية في عملية التوظيف، التي طوّرتها الشركات في فرنسا، من خلال إرسال سيرة ذاتية إلى شركات مختلفة، حيث أظهر أن سيرة ذاتية لشخص من أصلٍ أجنبيٍّ(١٤٤) تم رفضُها في كثير من الأحيان[١].

وفي عام ٢٠٠٦م، أثبتت روكسان سيلبرمان وإيرين فورنييه أن العديد من الشباب المنحدرين من أصول مغاربية، أو من إفريقيا جنوب الصحراء، يعلنون أنهم وقعوا ضحايا للتمييز، أثناء عملية التجنيد، وكان هذا هو الحال بالنسبة لـ ٤٠ % من الأولاد من أصول مغاربية، الذين أوضحوا أن اسمهم كان دافعًا للتمييز، و٤٠ % من الأولاد من أصل أفريقي جنوب الصحراء، الذين يعتبرون أنفسهم ضحايا للتمييز بسبب لون بشرتهم[٢].

وفيما يبدو سابقاً ووفقاً للدراسات سالفة الذكر، وكذلك تصريحات المسلمين الفرنسيين من أصول غير فرنسية أن التمييز العرقيّ في الحصول على عمل ظاهرٌ وبقوة في فرنسا (العلمانية)، وهو تمييز ناجمٌ عن أسباب تمييزية متنوعة، كالأصل، أو الاسم، أو اللون، وهذا في دولة تدّعي العلمانية واحترام الحقوق والأديان جميعاً.

رابعاً: التمييز بسبب الحجاب:

إن التمييز في الحجاب عند الوظيفة حاصل في كل مجالات الدولة الفرنسية ، وأثارت قضية الحجاب بعض النقاشات والجدل في سوق العمل؛ بسبب حالة المرأة المسلمة التي تم الاستغناء عنها بسبب ارتدائها الحجاب الإسلامي، في عام ٢٠٠٢م، فقد قامت إحدى شركات الطلبات البريدية بتسريح إحدى موظفيها؛ بحجّة أنها لم توافق على ارتداء الحجاب بطريقة أكثر سرّية. لا يمثل الرمز عقبة بعد أشهر قليلة من وصولها إلى الشركة، تمّ نقل المرأة إلى المقر، وطلبتْ منها الشركة ارتداء حجابها دون إخفاء رقبتها وجبينها وأذنيها، فرفضت المرأة ذلك فقررت الشركة تسريحها، وألغت السلطات القضائية (Conseil des prud'hommes، محكمة الاستئناف الصناعية في باريسCourt of Appeal of Paris) لاحقًا قرار التسريح؛ لأنه استند

---

[١]) التمييز العنصري في العمل، ص: ٣٤.

[٢]) الفرنسيون مثل الآخرين، تيبرج، ص: ٧٣.

إلى قناعاتها الدينية، وهو محظور بموجب القانون الفرنسي. وفي عام ٢٠٠٣م، عوقبت إدارتها[١].

وأيضًا هناك عضوة في وزارة الشؤون الاجتماعية والنقل سرحت وتم التمييز معها دينيًّا؛ بسبب حجابها الإسلامي، وقضت الوزارة بأن الشابة ارتكبت جريمة، تتعلق بالمبادئ الجمهورية للعلمانية، وأثّرت على حياد خدمات الدولة. ويمكن استخدام عدم احترام مبدأ الحياد من قبل أرباب العمل، ولكن الشركة تحتاج إلى إثبات ذلك من خلال الحجج الموضوعية، على سبيل المثال إذا حاول الموظف الترويج لعقيدته الدينية في مكان العمل[٢].

وفيما سبق يظهر للباحث أن التمييز في فرنسا لم يكن على مستوى الأفراد أو المجتمع من المدنيين فحسب، بل هو موجودٌ على مستوى الشركات الحكومية، والخاصة، وعلى مستوى الوزارات في الحكومة الفرنسية، وهذا ينسِفُ دعوى أن تكون تلك الممارسات العنصرية أخطاءً فردية، أو مؤسسيّة خارج سيطرة الدولة الفرنسية، فقد بدا التمييز في رأس هرم الدولة في مؤسساتها هنا، وفي خطابات قاداتها كما وجدنا ذلك في مواقف مختلفة من هذا البحث.

خامساً: التمييز في سوق العمل بالأصل والعرق:

إذا أردت العمل في السوق العمل الفرنسي فإنك ستواجه تمييز باعتبار أنك من ذوي الأصول غير الفرنسية ، وفيما يتعلق بالاندماج المهني للسكان المسلمين في فرنسا فإن التمييز في سوق العمل يمثل عقبة أخرى، فقد تم إجراء البحث الأول المتعلق بمسألة التمييز في سوق العمل في فرنسا في التسعينيات، وغالباً بمبادرة من النقابات العمالية، وفي الواقع في تقرير عام ١٩٩٢م، من قِبَل(Le Haut Conseil à l'Intégration (المجلس الأعلى للاندماج) (HCI ١٣٥)، كانت هناك محاولة لتسليط الضوء على الصعوبات المتزايدة التي يواجهها الأجانب والأشخاص من أصل أجنبي في سوق العمل، ومنذ ذلك الحين تم نشر العديد من الدراسات، من قِبَل النقابات، والمنظمات، وجمعت (HCI) شهادات من الأفراد وأعضاء

---

[١]) بناء المسلمين في فرنسا، ص ١٢٥.

[٢]) صعوبات التكامل الاجتماعي والاثتصادي للشباب المغاربيين، سونيا، ص٣٥.

السلطات العامة، وواحدة من هذه الدراسات الحديثة التي كان لها تأثير علمي وإعلامي كبير كانت مسح (فيليب باتاي)، الذي تم بناءً على طلب (CFDT)، نقابة عمالية فرنسية.

وقد فحص تقريرُ (HCI) لعام ١٩٩٨م كلّاً من وضع الأجانب، والأشخاص من أصل أجنبي، وقد وجدوا أن الحصول على الجنسية الفرنسية لا يمنع التمييز في مكان العمل، ولاحظ مؤلفو التقرير أن التمييز في مكان العمل أصبح ممارسة يومية[١].

ووفقا للتقرير السابق فإن التمييز في سوق العمل في فرنسا بسبب الأصل، أو العرق، ممارسةٌ شبه يومية، معتادة، ومكررة، ضد الأشخاص الأجانب، وكذلك ضد الأشخاص الفرنسيين من أصل غير فرنسي، وأنّ الجنسية الفرنسية التي يكتسبها البعض لا تمنع عنهم التمييز، وهذا يحدث في فرنسا (العلمانية) التي تحترم الحقوق والحريات والأفكار.

والتمييز ليس مقتصراً على أفراد في المجتمع الفرنسي بل إنه أيضاً على مستوى الشركات والمؤسسات الحكومية والخاصة ، وقد وُجدت ممارسات تمييزية في عروض العمل، فعندما تذكر وكالات التوظيف وتشترط أن يكون من العرق الأبيض، أو من خلال رموز صريحة بما فيه الكفاية مثل (BBR)، الأزرق، والأبيض، والأحمر، ألوان العلم الفرنسي؛ إشارة إلى أن صاحب العمل يريد فقط طلبات من الفرنسيين، وليس من أجانب، أو أطفال مهاجرين. وعلى الرغم من ذلك عادةً ما يكون التمييز غير مرئي، ولكنه ناتج عن ممارسة الشركة، ويعززه الشخص الذي يبحث عن وظيفة، ووكالات التوظيف.[٢]

تقوم هذه الوكالات العامة أو الخاصة التي تتعامل مع أصحاب العمل، الذين يرفضون توظيف أشخاص من أصل أجنبي، باختيارات أولية بين الباحثين عن عمل، وفقًا لهذه المعايير، والمبررات التي تستخدمها الشركات. والمحرّضون على الممارسات التمييزية يستندون على عدد من المبررات الوهمية، ومنها:

ـ إدعاء أن أصحاب العمل لا يريدون مواجهة صعوبات مع عملائهم، وفقًا لاستطلاع "IFOP" عام ١٩٩٦م، ٢٠٪ من أرباب العمل هذه الحجة[٣].

ـ إعتقاد أصحاب العمل أن الموظفين الأجانب يمكن أن يسببوا أو يخلقوا توترات بين موظفيهم، أو

---

١) المجلس الأعلى للاندماج، (HCI)، ص: ١٣٥.

٢) المجلس الأعلى للتكامل ومحاربة التمييز، ص: ١٤.

٣) المصدر نفسه، ص: ١٤.

اعتقادهم التفضيل للفرنسيين ببساطة، وإعطاء الأولوية للمواطنين (٤٨ % من المديرين يشاركون هذا الرأي).

وليس من الممكن معرفة العدد الفعلي لأرباب العمل، المسؤولين عن الممارسات والأعمال التمييزية، ويتم نشر معظم التقارير على أساس العمل التجريبي والشهادات، وتُظهر أن هذه المشكلة تسبب توترات كبيرة بين المجال السياسي والضحايا. فقد قدّم تقرير صادر عن التفتيش العام للشؤون الاجتماعية في عام ١٩٩٢م، تحقيقًا في المنظمات الاجتماعية المحلية في أربع مناطق (إيل دو فرانس، ورون ألب، وبروفنس ألب كوت دازور، ونورد با دو كاليه). وأظهر مسح (MGIS)، من خلال تحليل البيانات الكمية الأولى حول هذه النقطة أن هذا الشعور ليس عامًّا في السكان المهاجرين، وأن التمييز يُنظر إليه بشكل أكبر من قبل الأشخاص الذين يعانون من صعوبات في الاندماج الاجتماعي"[١]. نعم قد يختلف سلوك الشباب الفرنسي المسلم، ويمكنهم التخلي عن جهودهم للاندماج مع المجتمع المضيف، والعثور على وظيفة في سوق العمل، وإذا تأثروا بشدة فيمكنهم المبالغة في ردّ الفعل عند رؤية الاستفزاز والإفراط في اللغة، في علاقاتهم مع وكالات التوظيف[٢].

كما تؤكد الشهادة التي تم جمعها في إحدى وكالات التوظيف، والمقتبسة في دراسة عام ١٩٩٧م من قبل (Mouna Viprey) حول اندماج المهاجرين الشباب، أو الجيل الثاني من المهاجرين في سوق العمل، هذه الحقيقة:" نستبعدهم طواعية من وظائف معينة ، صاحب العمل لا يريد هذا النوع من الناس ، لسنا في موقف تفاوضي قويّ؛ لذا فنحن ملزمون بالشروط التي يفرضها أولئك الذين يعرضون الوظائف"[٣].

وفي عام ٢٠٠٤م، أظهر مسح لخريجي الجامعات الشباب الذين كانوا أبناء هجرة جنوب أوروبا من (إسبانيا، وإيطاليا، والبرتغال)، والهجرة المغاربية (من الجزائر، والمغرب، وتونس)، الصعوبات التي واجهتها هذه المجموعة في العثور على وظيفة، على الرغم من أنه يبدأ الشباب من أصل مغاربي حياتهم المهنية في كثير من الأحيان بعدم الاستقرار، والوضع غير الآمن، ويتميز هذا الوضع بعمل بدوام جزئي للشابات من أصول مغاربية، وعمل مؤقت للشبان من نفس الأصل، ويعاني هؤلاء الشباب – أيضاً – من البطالة بعد

---

[١]) المجلس الاعلى للاندماج، ص: ١٣.

[٢]) الشباب الذين لهم خلفية مهاجرة، سليبرمان وفورنير، ص: ٢٠٢.

[٣]) صعوبات التكامل الاجتماعي للشباب المغاربيين المهاجرين، ص: ٤٥.

دراستهم في كثير من الأحيان، ولفترة أطول من الشباب من أصل جنوب أوروبا وفرنسا[١].

كما أظهرت المقابلات النوعية مع الشباب من أصل مغاربي، أن الكثيرين اعتقدوا أنهم كانوا ضحايا للتمييز العنصري، ولكن دون أن يتمكنوا من تقديم أي دليل على ذلك، أو دون القدرة على الرجوع إلى تجربة معينة، ويتم إثبات وجود التمييز من خلال المقابلات مع الأشخاص المسؤولين عن التوظيف، الذين يدعون احترام القانون، لكنهم يستخدمون عناصر ذاتية لتقييم طلبات العمل مثل: مستوى اندماج مقدم الطلب من أصل أجنبي، أو قدرته على التوافق مع الشركة، بالرغم من أي اختلافات ثقافية [٢].

وفيما سبق تبدو الممارسات العنصرية التمييزية ضد المسلمين الفرنسيين، وضد الأشخاص الأجانب، بالتصريح وبالتلميح، وبادعاء مبررات وهمية من قِبَل أصحاب الشركات وأرباب العمل، وعلى مستويات متفاوتة بين الأجانب من أصل عربي إسلامي، والأجانب من أصل أوروبي من جهة، وبينهم وبين الفرنسيين من جهة ثانية، وبهذا فإن التمييز ضد الفرنسيين الأجانب مختلفٌ، فهو على الذين هم من أصل عربي أو إسلامي أكثر من غيرهم في فرنسا (العلمانية).

سادساً:الحجاب وممارسة الديانة عوائق تمنع الحصول على عمل:

لقد جعلوا في فرنسا التي تدعي احترام حرية المعتقدات وحرية ممارسة الديانة من الرموز الدينية وممارستها عائق من العوائق التي تمنع من الحصول على عمل في فرنسا، وهنا لا يتفق جميع المسلمين الفرنسيين على أن العلمانية في فرنسا هي شريك في مكافحة التمييز الديني، فبالنسبة لبعض النساء اللاتي تم الحديث إليهن تعقدت مسألة التوظيف؛ بسبب المواقف تجاه الحجاب في فرنسا، ولا سيما بعد قرار المشروع في عام ٢٠٠٣م، بأن ارتداء الحجاب في أماكن معينة يتعارض مع التقاليد الفرنسية للعلمانية – كما ذكرنا في نقاشات سابقة – وذكرت إحدى المسلمات اللاتي تمت مقابلتهن أنه عندما تبدأ في البحث عن وظيفة كمعلمة في المدرسة، فإنها ستحتاج إلى خلع حجابها[٣]. وأكدت مستجوبة أخرى، سبق لها أن اتخذت خطوة

---

[١] المجلس الأعلى للتكامل، ١٩٩٢م، ص: ١٥.

[٢] المصدر السابق، ص: ١٥.

[٣] بناء المسلمين في فرنسا، ص: ١١٧.

لخلع الحجاب، هذا الرأي لسيدة فرنسية، وتعمل في مجال سياسة التعليم، وقد أوضحت كيف كانت حياتها عندما ارتدت الحجاب، وكيف كانت حالها منذ أن توقفت عن ارتدائه: فعندما ارتديت الحجاب عشت الإسلاموفوبيا، ولكني الآن أعتبر متكاملة؛ بسبب أني تركت مترًا من الأنسجة، فالشخص هو نفسه، ولكن المظهر مختلف، إذن هناك تعصبٌ، وتعصب حقيقي[١].

ويظهر السؤال هنا من جديد: لماذا قررتِ خلع الحجاب؟

فتجيب: لأنني لم أتمكن من العثور على عمل، وأنا مرتدية للحجاب.

حقا؟

نعم، هذا مستحيل...، مهنيّاً، إنها النهاية، كنت بحاجة لاتخاذ قرار بين الحجاب، وحياتي المهنية.

هل هذا لأنك تعملين في سياسة التعليم؟

لا، فحتى عاملة النظافة، سيُطلب منها خلعه؛ إنها ليست مسألة ما تفعله؛ إنها مسألة خوف متوهّم، وعلى الرغم من كل التمييز الذي ذكرت أن المسلمين يواجهونه، فقد واصلت الإشارة إلى أن المسيحيين الممارسين هم أيضًا عرضة للسخرية من زملائهم في العمل، من وجهة نظرها، فإن الإسلاموفوبيا ليست سوى جزء واحد من الخوف الذي تناقشه، وتشعر أن الفرنسيين متخوفون من الدين بشكل عام، تقول: كنت صديقًا لأستاذ في القانون...، وكان مسيحياً متديناً قال بمجرد أن أخبر الناس أنني أمارس المسيحية، فهذه هي النهاية، يأخذونني كأنني أحمق؛ لأنه كان مسيحيًّا. أتذكر ذلك بسبب الصعوبات التي يواجهها المسلمون، عدم التسامح، وحذر أولئك الذين يؤمنون بأي شيء غير مرئي، ليس المسلمون وحدهم! [٢]

وعبّر طالبٌ آخر، في جامعة السوربون، بدا أنه مسيحي ممارس عن خزيه، لِمَ يظهر دينه أو يتحدث عنه! وكأنه شيء يجب على المرء إخفاؤه. إذا كانت لدينا هواية، أو كنا نحب كرة القدم، فيمكننا التحدث عنها بسهولة، لكن إذا ذهبنا إلى الكنيسة يوم الأحد، فلن نقول الكثير عنها؛ لأن الناس سوف يسخرون منك حقيقةً...، من الأسهل إثبات أنك مسلم، أكثر من كونك مسيحيّاً متديّناً؛ لأن هذا يجعل الناس ينظرون إليك كما لو كنت غبيّاً.

يسلط هذا الرد الضوء على مشكلة ثانية، يحددها المسلمون في مكان العمل، وهي مدى استجابة

---

[١]) بناء المسلمين في فرنسا، ص: ١١٧.

[٢]) الفرنسيون مثل الآخرين، براود، سيلفان وَفاينست تايبرج، ص: ٢٩.

الموظفين الآخرين للمسلمين، وفي بعض الأحيان تم التعبير عن هذا على أنه عداءٌ، كما هو موضح في الاقتباس أعلاه؛ وفقاً لهذا المستفتى يُنظر إلى المسلمين والمتدينين بشكل عام، على أنهم حُمْقٌ إلى حد ما، ويخجلون من الإيمان بأي شيء خارق للطبيعة. حقيقةً إن المدعى عليه قال: إن الأمر أكثر صعوبة بالنسبة للمسيحي، ويشير إلى أن الإسلام بطريقة ما خطأٌ يمكن التسامح معه، لكن المسيحية لا تُحتَمل، لماذا قد يكون هذا؟

إن الرأي القائل: بأن كلاً من المسيحية والإسلام منحرفان بطريقة ما، يمكن أن ينبع ببساطة من نفور من الدين بشكل عام، صورة لملصق الاتحاد الأناركي، يشير إلى أن المشاعر المعادية للدين موجودة بين البعض في فرنسا، وتُظهر الصورة شاباً يمسك بطنه ويتقيأ، رموزاً تمثل المسيحية، واليهودية، والإسلام، وتقول التسمية التوضيحية: لتسقط كل الأديان[١]، لكن الشخص الذي تمت مقابلته أشار إلى أن بعض الفرنسيين يجدون ذنبًا أكبر على وجه التحديد مع أولئك الذين يمارسون المسيحية أكثر من الإسلام؛ نظراً لانخفاض معدل التدين خاصة الكاثوليكية في فرنسا، ويمكن ربط هذا الرأي بافتراضات أن الدين شيء من ماضي فرنسا، وأن المسلمين لا يزالون متدينين فقط؛ لأنهم وافدون نسبيّاً إلى البلاد. ووفقاً لهذا المنطق صرّح مستجيب آخر اعتنق الإسلام في وقت لاحق من حياته أن العقوبة يمكن أن تكون أكثر صعوبة بالنسبة لأولئك الذين تحولوا إلى الإسلام؛ لأنه على عكس أولئك الذين نشأوا مع والديهم المسلمين، فإن انتماءهم الديني ليس من قبيل الصدفة...، إذا قلت: أنا لا آكل لحم الخنزير[٢]. بما أنني اعتنق الإسلام، فهذا قرار صريح، إنه شيء أختاره أنا، وهذا يجعل الناس أكثر خوفاً، إنها ليست مصادفة، فأنا لا أفعل ذلك لإسعاد أمي مثلاً، أفعل ذلك لأنني أؤمن به[٣]. وتشير العداوة الإضافية التي يصفها هذا المستفتى إلى أن الممارسة الدينية الهادفة، وهي أكثر وضوحًا في أولئك الذين تحولوا عن دينهم أكثر من أولئك الذين – ربما بشكل نمطي – يُفترض أنهم متدينون؛ بسبب عائلاتهم، أو خلفيتهم المهاجرة، يُنظر إليها بشك أكبر في فرنسا من العضوية العرضية في الدين، ولكن هل من المرجّح أن يكون امتناع المسلم عن أكل لحم الخنزير مشكلة في مكان العمل؟ في الواقع أصبح هذا الأمر مشكلة بالنسبة لبعض المسلمين في فرنسا، إن استجابة الموظفين

---

[١]) بناء المسلمين في فرنسا، ص: ١١٨.

[٢]) المصدر السابق، ص: ١١٩.

[٣]) المصدر السابق، ص: ١١٨.

الآخرين للمسلمين ليست دائماً عدائية، ففي بعض الأحيان يتم التعبير عنها على أنها قلق، أو توتر، وعدم ارتياح فيما يتعلق بوجود المسلمين، أو في المصطلحات التي استخدمتْها المستفتاة التي تحدثتْ عن أصدقائها المسيحيين، فالطقوس التي تبدو غير منطقية في الحياة الفرنسية اليومية، من الطعام في كافيتريا الشركة، إلى التحيات اليومية، ليست غير مهمة بالنسبة لبعض المسلمين، اعتماداً على كيفية ممارسة دينهم، ويمكن أن ينتج عن ذلك لحظات من عدم الارتياح في مكان العمل. وكما لاحَظَ أحدُ قادة (JMF) في باريس عندما يطرح الناس أسئلة، فإنهم يزِنون كلماتهم:" هل تريد قهوة؟ إنهم يحاولون ألا يؤذوننا، إنهم محرجون، وبعض الناس مباشرون، هذا أفضل، ولكن في كثير من الأحيان يكون هناك هذا التردد، ذلك التوتر. وأضاف أحد زملائه في الجمعية أنه يُسأل الكثير من الأسئلة، حول الصيام، أو رمضان، ويبدو أن بعض الفرنسيين ليسوا متأكدين من طريقة تناول الطعام والشراب للمسلمين، وقد يُصبح ذلك محرجاً عند مشاركة الطعام أو الشراب[١].

وتحدث مهندسٌ ممثل (UJM) في ليون، عن الصعوبات التي يواجهها في مقصف الشركة، أيُّ نوع من اللحوم هذا؟ كيف تم ذبحها؟ وأضاف أن مثل هذه المعلومات غير متوفرة في فرنسا[٢]. وبالنسبة للمسلم الذي يحاول تناول نظام غذائي حلال، فإن هذا النوع من المعلومات مُهمٌّ، وقال:" يُصبح الأمر صعبًا عندما يرغب الناس في شرب وتناول كبد الأوز في حفلات الشركة، ولكن لماذا لن تأكله؟ سيسألونني:" أنت متعلم، أنت حديث!" وصف المسلمين بأنهم غير متعلمين، أو غير حديثين؛ لأن بعضهم لا يأكل فطائر فوا جرا، أو يشرب الكحول، هو إهانة غير مباشرة، وليس جزءًا من خط الشركة. وأشار المُجيب إلى أن مثل هذه اللحظات المحرجة من التفاعل غير الرسمي، بين العامل والعامل، كانت حاضرة حتى في التحيات، وعلى عكس العديد من المسلمين الفرنسيين، لم يكن المهندس مرتاحًا لمشاركة (البيزن)، أي: القُبْلة، فالقُبْلة التقليدية على كلّ خدٍّ كانت بمثابة تحية في جميع أنحاء فرنسا، مع النساء...، وقد صافحهنّ بدلاً من ذلك، الأمر الذي اعتبرته بعضُ النساء إهانة، أو علامة على عدم إعجاب الرجل بهن، وقال إنّ محاولاته للشرح مثل قوله: المرأة الوحيدة التي أُعطيها قُبَلًا هي أمي، لكن لم تُقنع النساء دائمًا بأنه لا يكرههن[٣].

---

[١]) بناء المسلمين في فرنسا، ص: ١٢٠.

[٢]) المصدر السابق، ص: ١٢٠.

[٣]) المصدر السابق، ص: ١٢٠.

ومما سبق يتبين للباحث أنّ أثر العلمانية السلبي واضحٌ في الحصول على فرصة عمل، فالمرأة التي ترتدي الحجاب لا يمكنها الحصول على العمل، إلا أن تتنازل عن مبدأ الحجاب، وتقوم بخلعه، كما أن الذين يمارسون ديانتهم يواجهون صعوبات في ممارستها، وفي تلقي الخدمات حال العمل، بل إن صعوبات ممارسة الديانة لم تتوقف عند المسلم، فحتى المسيحي يواجه مثل تلك الصعوبات...، هذا كله في دولة فرنسا التي تدّعي العلمانية والحرية وحماية حقوق الإنسان.

المطلب الرابع

سياسات النخبة الفرنسية في التوظيف للمسلم الفرنسي

أولاً: تصنيف النخبة للمسلمين لفئات بنسب مختلفة في الاندماج

دائماً ما يتم استخدام الإعلام الفرنسي لتشويه الصورة الجملية عن الإسلام، ويستخدمونها في التمييز ضد المسلمين، وتظهر جدولة التحليل الإعلامي لمقالات النخبة الفرنسيية حول التوظيف، وكيفية تصويرها للمسلمين في فرنسا، تظهر عدداً من الصور في المقدمة، وعلينا أولاً أن نقدم تحليلاً للأنماط العامة لذلك؛ لكي نفهم كيف يتم تقديم المسلمين فيها. فمثلاً حين نجد أن ٣٢ % من جميع الإشارات إلى المسلمين في المقالات المتعلقة بالتوظيف تصورهم على أنهم مندمجون في فرنسا، نجد أنّ ١١ % يصورون المسلمين كمواطنين إشكاليين، و٢٧ % يصورونهم كمواطنين سيئين، فشلوا في الاندماج في فرنسا. وبعبارة أخرى ما يقرب من ٤٠ % من الإشارات إلى المسلمين في مقالات عن التوظيف تصورهم على أنهم يواجهون مشكلة في الاندماج في فرنسا. بينما تبدو المقالات بشكل عام منقسمة إلى حد ما حول موضوع ما إذا كان المسلمون قد اندمجوا في فرنسا، فإن الفرق بين ٣٢ % مندمجين و ٣٨ % إشكاليون، بعد كل شيء، ليس بهذه الأهمية، ومن المثير للاهتمام أن النسبة المئوية للمراجع المحايدة، فيما يتعلق بمستوى اندماج المسلمين، هو الأدنى في هذه المجموعة الفرعية من المقالات، مقارنة بالمقالات ذات الجدولة المتقاطعة للإسكان والتعليم. وقد يكون السبب في ذلك أن هناك صوراً للمسلمين كضحايا للتمييز في شؤون العمل، أكثر من تصويرهم في مسائل الإسكان، أو التعليم في فرنسا، هذا التصوير للمسلمين كأهداف للتمييز في فرنسا موجود في ٤ % فقط من الإشارات إلى المسلمين، في مقالات حول الإسكان وفي ٧ %، فقط من الإشارات إلى المسلمين في المقالات المتعلقة بالتعليم، لكنه يشكل ١٣ % من الإشارات إلى المسلمين، في مقالات حول التوظيف[1]. هذا التصور لهذه النسب يدل على تصور النخبة الفرنسية العلمانية عن المسلمين أنهم إشكاليون وغير مندمجين في الوظائف، وهذا مخالف لروح العلمانية القائم على الحرية والمساواة في

---

[1]) الإسلام الوهمي، ديلتومبي، توماس، ٢٠٠٥م، صحيفة لا ديكوفيرت، باريس، لفيلير فيليب، ٢٠٠٦م، ص: ٥٠.

والظاهر أنه من الغريب أن هذا الاعتراف بالتمييز ضد المسلمين يتعايش مع الرواية الفوقية القوية لوسائل الإعلام الفرنسية حول الطابع المُريب للمواطَنة الفرنسية المسلمة، فالانطباع الفرنسي الرسمي والعام حول المسلمين الفرنسيين تمييزيّ ومتنوّع بين وصفهم بـ: (المندمجون، أو الفاشلون في الاندماج، أو الإشكاليون، أو السيئون)؛ والغاية من هذه التوصيفات هي التقييمات العنصرية التمييزية التي يتمّ التعامل بها معهم، في قضايا التوظيف، والتعليم، والإسكان، كما سلف.

ثانياً/ موقف النخبة الفرنسية من تنوع آراء المسلمين حول التوظيف:

إن الصعوبات التي يواجهها المسلمين في التوظيف لهو الصورة السلبية للنخبة الفرنسية العلمانية في حق المسلم الفرنسي الذي يعيش تحت العلمانية الزاعمة أنها قامت على الحرية والمساواة ففيما يتعلق بهذا اشتكى العديد من المشاركين المسلمين من أن التعليم الفرنسي بشكل عام يقوم بعمل ضعيف في إعداد الطلاب للعمل، حيث صرّح أحد الصحفيين في صحيفة (Respect Mag):" المدرسة نظرية للغاية، ويجب أن يكون هناك المزيد من الروابط مع الأعمال، والمزيد من التدريبات، ولكن لا ينبغي استغلال المتدربين"[١]. وأعرب مستجيبون مسلمون آخرون عن رغبات مماثلة في المزيد من خبرات التعلم العملية، على أمل أن تساعد تجارب التدريب هذه الطلاب في الحصول على وظائف بعد التخرج، سواء كانوا محظوظين بما يكفي لحضور مدرسة كبرى أم لا[٢].

وتتنوع استراتيجيات معالجة هذه المشكلة، فيريد بعض المسلمين ببساطة أن تُحترم الشهادات من جامعاتهم، إنهم يشعرون أن التمييز بين أنواع مؤسسات التعليم العالي مصطنعٌ، وليس نتاج تجارب تعليمية مختلفة، ولكن لسمعة غير مكتسبة. ويأمل البعض الآخر في أن تفتح المدارس الكبرى أبوابها أمام إجراءات العمل الإيجابي الصغيرة جدّاً، على الرغم من عدم استخدام هذا المصطلح مطلقاً، مثل: (Science Po

---

[١]) بناء المسلمين في فرنسا، ص: ١٠٧.

[٢]) المصدر السابق، ص: ٩٤.

Paris). وقد دعمت فضيلة عمارة مثل هذه السياسات، إنها تريد الترويج كما تقول لنخبة من الضواحي، من خلال تشجيع المزيد من الشباب من الضواحي الصعبة على حضور المدارس الكبرى [١]. وعندما سُئلت عن السياسة التي تفتخر بها (عمارة) أجابت مستشارتها الخاصة: بأنها فخورة جدّاً بجهودها؛ لزيادة وصول الفقراء إلى المدارس الكبرى. فمن الملحوظ أن التركيز هنا ينصبّ على الطبقية، ولا يُستغرب – مع الأخذ في الاعتبار – الجمهورية العمياء؛ للاختلاف بخلاف ذلك، وعلى تحسين الوصول إلى المدارس الكبرى، وليس تحسين الجامعات، وتعتمد السياسة – أيضاً – على استراتيجية قيادة النخبة، بإحضار قِلّةٍ مختارة من ناقصي التمثيل إلى أروقة السلطة، وسوف تتغير السياسة، نعم تسعى هذه السياسة إلى "دمقرطة" تعليم النخبة، بدلاً من تقليص الفجوة بين المدارس الكبرى والجامعات[٢]. وإن رأي فضيلة عمارة أحد المسلمات الفرنسيات في استراتيجيات التوظيف، صاحبة كتاب(أريد أن أخرج نخبة من الضواحي) لهو خير دليل على التمييز في التوظيف بحسب الدين ونوع التعليم المدرسي.

وبين عامي ١٩٤٥م، و١٩٧٥م، شهدت فرنسا ما يشير إليه آلان جنكينز على أنه:" إعادة البناء السريع، والتصنيع، والنمو الاقتصادي، التي ميّزت ترينتي جلوريوز. فازدهر الاقتصاد الفرنسي في ظل إدارة الدولة شديدة المركزية، التي تهدف إلى القضاء على الإخفاقات، والإهانات في فترات الحرب وما قبل الحرب، وإعادة تشكيل عظمة الأمة كقوة عالمية مزدهرة [٣]. في حين أن هذه التجربة تركت بالتأكيد إرثاً لسياسة التوظيف الفرنسية، لسنوات قادمة، فإن dirigisme (التخطيط المركزي للاقتصاد)، الذي يرتبط به الكثيرون مع فرنسا، يواجه تحديات متزايدة، وفقاً لجينكينز ، وتشهد فرنسا أزمة في العمل تشمل مستويات غير مسبوقة من البطالة، وربما جزئيّاً كردّ فعلٍ على البطالة، تحولات في علاقات العمل[٤].

وسيكون من المضحك أن نقول إن فرنسا تقلد الآن النموذج الاقتصادي الأمريكي، لكن القوى المعاصرة للعولمة وتحرير السوق أحدثت تغييرات في السياسة الاقتصادية الفرنسية لأكثر من ثلاثين عاماً

---

[١]) فضيلة أمارا (أريد أن أخرج نخبة من الضواحي) سيدة فيقاروا تشوكاس، فيفيان، ودليلة كبرتشوتسي، ٢٠٠٨م، ١٧ يناير، ص٩٤.

[٢]) المصدر السابق، ص: ٩٤.

[٣]) علاقات الموظفين في فرنسا، جينكيز، آلان، نيويورك، ٢٠٠٦م، ص: ١٨٩.

[٤]) بناء المسلمين في فرنسا، ص: ٩٤.

حتى الآن، ومرتبطاً بهذا شهدت فرنسا تغيّراً بطيئاً، ولكن ملحوظاً في سياسات التوظيف:" يتم منح المزيد من الأصوات النيوليبرالية مصداقية جديدة، حتى داخل الحكومة الاشتراكية، وما يسميه البعض في اليمين السياسي "الأبقار المقدسة للفرنسيين". إن النموذج الديمقراطي الاجتماعي (تأميم قوي نسبيّاً، والحدّ الأدنى للأجور، وقطاع عام كبير و"محمي"، وما إلى ذلك) يتعرض للتهديد [١].

وباختصار هناك اتجاه نحو زيادة تسليع العمالة في فرنسا، وتؤدي مشاكل البطالة إلى تفاقم الإحباط من هذا الاتجاه، ويدور الفرنسيون اليوم في نقاش ساخن ومرير – غالباً – حول مَنْ يمكنه خدمة الشعب الفرنسي بشكل أفضل، فالحكومة، وما بعد الحرب العالمية الثانية، أو قوانين العمل ذات العقلية الاجتماعية، أو السوق الحرة، كلها قضايا معقّدة، حتى قبل إدخال عوامل مثل العرق، والدين، والهجرة. إن تحديد خلفية أزمة العمل الفرنسية – البطالة وتغيُّر علاقات العمل – يسمح لنا بفهم السياق المثير للجدل بالفعل، الذي تدور فيه النقاشات حول المسلمين والتوظيف.

ماذا يعني الحديث عن مستويات البطالة غير المسبوقة، في فرنسا؟ حيث بلغ معدل البطالة في فرنسا ما يزيد قليلاً عن ٩ %، في الفصل الثاني من عام ٢٠٠٩م، [٢]. ولم يتوقف هذا الاتجاه التصاعدي حتى الآن، ففي الربع الأخير من عام ٢٠١٢م، بلغ معدل البطالة في فرنسا ١٠.٦ %، من السكان النشطين[٣].

نعم مشكلة البطالة صعبة بشكل خاص على الشباب الفرنسي، مقارنة بالدول السبع والعشرين الأخرى، الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، فقد كان لدى فرنسا خامس أعلى معدل للبطالة للشباب، الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عامًا، في عام ٢٠٠٧م. وتظهر البيانات من ١٩٩٠م – ٢٠٠٧م، أن معدل البطالة للذكور والإناث في سن الخامسة عشرة إلى الرابعة والعشرين يحوم حول ضعف متوسط البطالة لجميع الفئات العمرية [٤].

وتستمر هذه الفجوة بين معدل البطالة بين البالغين والشباب من سن الخامسة عشرة إلى الرابعة والعشرين. في الرُّبْع الرابع من عام ٢٠١٢م، عانى البالغون من سن الخامسة والعشرين إلى التاسعة

---

[١] علاقات الموظفين في فرنسا، جينكيز، آلان، نيويورك، ٢٠٠٦م، ص: ٩٨.

[٢] المعهد الوطني للدراسات والاحصاء، ٢٠٠٩م.

[٣] المعهد الوطني للدراسات والاحصاء، ٢٠١٣م.

[٤] المعهد الوطني للدراسات والاحصاء، ٢٠٠٨م.

والأربعين من معدل بطالة بنسبة ٩.١ %، بينما عانى البالغون من سن الخمسين وما فوق معدل بطالة يبلغ ٧.٢ %. وفي الوقت نفسه عانى الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين الخامسة عشرة، والرابعة والعشرين من معدل بطالة يبلغ ٢٥.٧ %، [١].

فقط ما هي هذه التحولات في علاقات العمل المذكورة أعلاه؟ إلى حدّ ما كان انتخاب نيكولا ساركوزي بمثابة استفتاء على سياسات التوظيف الفرنسية؛ نظراً لكونه مؤيداً لأمريكا، وهو تغيير واضح من معظم السياسيين الفرنسيين في ذلك الوقت، فقد ادعى ساركوزي من بين أمور أخرى أنه سوف يخفف من أسبوع العمل الذي يبلغ خمسة وثلاثين ساعة، ويخلق عقود عمل من شأنها أن تسمح بفصل أسهل، وبالتالي من المفترض أن يكون التوظيف أسهل للموظفي [٢]. إن مثل هذه الوعود الرئاسية هي جزء من تغييرات أكبر في علاقات العمل، التي يقول كريستوف فينيو إنها جارية منذ السبعينيات، تعكس هذه التغييرات في قانون العمل – التي تعكس اتجاه تسليع العمل – أمنَ العمل، ولكنها تنظّم المرونة كجزء من سياسة ضد البطالة [٣].

يُعد (Contrat de Première Embauche CPE عقد التوظيف الأول) أحد الأمثلة على مثل هذه المحاولة لجعل التوظيف والطرد أكثر مرونة في فرنسا، في عام ٢٠٠٦م حاول رئيس الوزراء دومينيك دي فيلبان ضخّ حياة جديدة في سوق العمل، ومعالجة معدل بطالة الشباب المرتفع، من خلال إدخال سياسة جديدة كانت ستسمح لأصحاب العمل بطرد الموظفين الذين تقل أعمارهم عن ستة وعشرين عامًا، بسهولة أكبر، ومن المفترض أن يحرروا التوظيف عن طريق الحد من مخاوف أصحاب العمل، من أن يكونوا عالقين مع موظف غير مرغوب فيه. وقد ثبت أن (CPE) لا يحظى بشعبية كبيرة؛ حيث تدفق النقابيون والطلاب إلى الشوارع، للاحتجاج على ما اعتبروه استغلالًا للشباب، وحملوا لافتات عليها شعارات مثل:" الشباب والطائرات النفاثة"، الشباب والقدرة على التخلص منها، وبعدها تمّ إلغاء (CPE) في النهاية، ومن الواضح أن مثل هذه التغييرات الليبرالية في سوق العمل الفرنسي لن تحدث بدون مقاومة.

بالإضافة إلى مثل هذه التغييرات في علاقات العمل من أعلى إلى أسفل، فقد تغيرت استراتيجية التعبئة

---

[١]) المعهد الوطني للدراسات والاحصاء، ٢٠١٣م.

[٢]) نصر مُقنع لساركوزي في فرنسا، نيويورك تايمز، ٦ مايو، بن هولد، كاترين ٢٠٠٧م، ص: ٦٥، متوفر في الموقع الإلكتروني:http:// www.nyt.com//.

[٣]) من المدرسة إلى التوظيف، مكان الشباب في المدينة، باريس صحيفة harmattan ,l، ٢٠٠٥م، ص: ١٣٢.

التقليدية للعمال إلى حدّ ما، ولطالما كانت النقابات هي التي تحكم نزاعات الموظفين مع الدولة، لكن هذا النموذج النقابي يعاني من مشاكل داخل النقابات اليوم:" التنوع، والتشرذم، وتراجع العضوية الوطنية [١].

وبطبيعة الحال تُثير هذه التحديات أسئلةً حول: مَنْ تمثّل النقابات؟ وما مدى جودة تمثيلها؟ فعلى سبيل المثال قام الفرنسيون العاطلون عن العمل، والمدافعون عنهم غير الراضين عن تمثيل النقابات الكبيرة، بتشكيل تحالفاتهم الخاصة، ونظموا ما يسمى بحركة العاطلين في ١٩٩٧-١٩٩٨م، بنجاح معتدل [٢]. بينما من الواضح أن التوظيف قضية خلافية في جميع أنحاء فرنسا، إلا أنه يمكن القول إنها أكثر بروزًا بالنسبة لمسلمي فرنسا، يقول: ٥٢ % من مسلمي فرنسا" إنهم قلقون للغاية بشأن البطالة بين المسلمين"، بينما قال ٣٢ % آخرون:" إنهم قلقون إلى حدٍّ ما ، هل يعود هذا القلق إلى ارتفاع معدل البطالة بين المسلمين في فرنسا؟ من الصعب تحديد معدل البطالة الدقيق للمسلمين في فرنسا، بالنظر إلى مشاكل إجراء الدراسات الاستقصائية التي تستجوب الانتماء الديني. ومع ذلك تشير (INSEE) إلى أنه في عام ٢٠٠٢م، كان واحدًا من كل خمسة مهاجرين من شمال إفريقيا، وإفريقيا جنوب الصحراء، وتركيّاً عاطلاً عن العمل، مقارنة بحوالي ٦% من المهاجرين من إيطاليا، وإسبانيا، والبرتغال، وهو معدل بطالة أقل حتى من المواطنين الفرنسيين [٣].

هذا في حين أنه سيعزز صورة نمطية غير صحيحة للإشارة إلى أن جميع المهاجرين من شمال إفريقيا، وأفريقيا جنوب الصحراء، وتركيا مسلمون، إلا أنه من الصحيح مع ذلك أن الكثيرين منهم كذلك. وقد وجد سيلفان برورارد وفينسنت تيبرج أن ٥٩ % من المواطنين الفرنسيين الذين هاجروا إلى فرنسا من المغرب العربي، أو إفريقيا جنوب الصحراء، أو تركيا، أو الذين لديهم والدٌ، أو جدٌّ واحدٌ على الأقل، يُعرّفون عن أنفسهم بأنهم مسلم. وأيضاً أن عدد المسلمين في هذه المجموعة من المواطنين هو الأعلى بين أولئك الذين هاجروا شخصيًّا إلى فرنسا، ويتناقص مع زيادة المسافة بين الأجيال من لحظة الهجرة. بعبارة أخرى: من الآمن – وربما يكون أقل من الواقع – الادّعاء بأن ما يقرب من ٦٠ % من السكان المهاجرين الذين حددهم المعهد الوطني للإحصاء الاجتماعي على أنهم يواجهون معدل بطالة بنسبة ٢٠ % هم من المسلمين، أي أن المهاجرين المسلمين يواجهون معدل بطالة يقارب ١٢ %. هذا هو ضعف معدل البطالة للمهاجرين من

---

[١]) علاقات الموطفين في فرنسا، جنيكيز، ص: ١٩٥.

[٢]) المصدر السابق، ص: ١٩٣.

[٣]) التنقل المحترف للعمال المهاجرين والموظفين، ميكول تافان، ص: ٢٣.

أوروبا، بدون فرصة لإجراء تحليل إحصائي أفضل، بسبب القوانين الفرنسية الحالية، يعدّ هذا أحد أفضل التقديرات التقريبية المتاحة، وإن كانت إشكالية أن النتيجة المستفادة من إعادة البناء الإحصائي للسكان هي أن المهاجرين المسلمين في فرنسا يواجهون مستوى بطالة أعلى من المهاجرين الآخرين، وكما توحي بذلك مخاوف المسلمين[١].

والبطالة ليست المشكلة الوحيدة التي يواجهها المسلمون، فيما يتعلق بالتوظيف في فرنسا، بل يدعي بعض المسلمين أنهم يواجهون التمييز، والجهل، والعُزلة الجغرافية عن أماكن العمل. ومرة أخرى لا يتفق جميعُ المسلمين على أن البطالة مشكلة للمسلمين في فرنسا. ومن المثير للاهتمام يدعي البعض أن هناك الكثير من الوظائف التي يجب القيام بها، والعاطلين عن العمل لا يبذلون جهدًا كافيًا. كما نجد المسلمين – أيضًا – يقدّمون مجموعة من الاقتراحات المختلفة جدًّا؛ لخفض معدل البطالة في فرنسا، ويعكس هذا التنوع في الحلول الاختلافات الأساسية في الأيديولوجية السياسية، فيما يتعلق بمسؤولية الدولة عن تأمين علاقات عمل مواتية في فرنسا[٢].

ومع ذلك يبدو أن مناقشة النخبة للمسلمين والتوظيف في فرنسا موجودةٌ في عالمٍ موازٍ، فهي لا تعترف بتنوع آراء المسلمين حول التوظيف في فرنسا، ونادراً ما تعالج التحديات التي تواجههم؛ ولذلك فخطاب النخبة حول المسلمين والتوظيف في فرنسا متعاطف أحياناً، ويتسم بالصمت الذي يشير إلى عدم الاهتمام أحياناً؛ وأحياناً بالعداء الصريح، والخوف، والضغينة لهؤلاء المواطنين المزعومين، والتهديدات الأمنية، أضف الى ذلك حصرهم في التعليم النظري والجامعات التي ليس لها مستقبلًا قويًّا في فرص العمل .

ثالثاً: توظيف مناقشة قضايا المسلمين:

رغم وجود مشكلة البطالة السابقة وغيرها من المشاكل في حصول المسلم الفرنسي على حقهِ في التوظيف الذي تنص عليه العلمانية في المجال النظري والقانوني فإن النخبة الفرنسية وعلى رأسها السياسيين

---

[١]) الفرنسيون مثل الآخرين، براود، سيلفان وَفاينست تايبرج، ص: ٢٣.

[٢]) المصدر السابق، ص: ٢٤.

لا تهتم بهذه الفئة من المواطنين ولا تناقش قضاياهم ، فالنخبة الفرنسية لا تتكلم في أي قضية تخص المسلمين إلا إذا كانت تدلى إلى دلوهم أمام فيما يعانيه المسلمون من مشاكل في التوظيف أو غيرها فهي تكون صامتة ، ولا يوجد الكثير من النقاش الرسمي حول موضوع المسلمين والتوظيف في فرنسا، وعندما يتم البحث في قاعدة بيانات الجمعية الوطنية، عن جميع محاضر المناقشة (comptes rendus intégraux تقارير كاملة)، من المجالس التشريعية الحادية عشرة، والثانية عشرة، والثالثة عشرة مثلًا، التي تذكر المسلمين (musulmans)، والتوظيف (emploi)، يتم استرداد ٦٩ وثيقة لا تتضمن أي من محاضر المناقشة الـ (٦٩) مناقشة حول المسلمين والتوظيف، والكلمات تشترك في المساحة في نفس الوثيقة لكنها ليست ذات صلة. ويبدو هذا طبيعيّاً تماماً عندما نعتبر أن السياسة الجمهورية الفرنسية بتركيزها على الاختلاف لن تُجري مناقشات حول التوظيف من حيث الانتماءات الدينية. ومع ذلك فهناك عدد قليل من التعليقات في هذه المحاضر البالغ عددها ٦٩ دقيقة حول صعوبات التوظيف التي يواجهها المسلمون الفرنسيون، والأشخاص من أصول شمال أفريقية، وأفريقية. ولم يلقَ أيّ من هذه التعليقات مقاومة، وقد يعكس هذا النقص في المناقشة المستمرة في الجمعية الوطنية القيم الجمهورية الفرنسية، لكنه لا يعكس ما يبدو أنه وعيٌ ضمني بين بعض السياسيين بأن المسلمين في فرنسا يواجهون صعوبات خاصة في التوظيف[١].

ومن خلال البحث في ٢٠٠٩م على (elysee.fr)، وهو الموقع الذي يسجل الخُطب الرسمية للرئيس الفرنسي الحالي والمؤتمرات الصحفية، عن نصوص بكلمة (توظيف، ومسلم)، لم يسفر إلا عن ثمان زيارات فقط، ومن بين هؤلاء الثمان اثنتان مكررتان، والوثائق الست الفريدة لا تناقش في الواقع المسلمين والتوظيف، بل تظهر الكلمات فقط، غير متصلة في النص بأي نقاش، وتكون النتائج متطابقة تقريبًا عندما يتم استبدال كلمة توظيف بكلمة بطالة[٢].

ويبدو مما سبق أن النخبة السياسية الفرنسية تكون صامتة في مناقشة قضايا المسلمين حول التوظيف، أو أنه يذكر أو يشار إلى المسلمين في تلك الوثائق أو المحاضر لكن دون الخوض في نقاشات حول ما يواجهه المسلمون من مشكلات، أو اقتراح حلول ومعالجات لتلك المشكلات، كما يحصل مع مناقشة قضايا

---

[١]) المعهد الوطني للدراسات والاحصاء: ٢٠٠٨م.

[٢]) المعهد الوطني للدراسات والاحصاء: ٢٠١٣م.

بقية الفرنسيين.

رابعاً: تطابق خطاب النخبة الفرنسية مع واقع التوظيف للمسلم الفرنسي:

إن خطابات الفرنسيين العلمانيين السياسين تجد في ظاهرها الرحمة وفي باطهنا النفاق والكذب، ومن المثير للاهتمام أن المجيبين من المسلمين في مختلف المقابلات التي أجريت معهم لم يعبّروا في كثير من الأحيان عن موافقتهم الصادقة على تعيينات ساركوزي، فقد اشتكى البعض من أنها مجرد رمزية؛ واشتكى آخرون من أن ساركوزي وظف فقط المسلمين الذين ينتقدون الإسلام، وتمَّ الاستشهاد بعمارة هنا، على الرغم من أن البعض أشار إلى أن هذا هو الخطأ، في كيفية استخدام وسائل الإعلام والسياسيين الآخرين لرسالتها الخاصة بالمساواة بين الجنسين، وربما إساءة استخدامها؛ ولا يزال آخرون يشيرون إلى مدى عدم دعم هؤلاء المعينين، ففي وقت المقابلات كان بيجاج قد استقال بسبب الإحباط. ومنذ ذلك الحين تمت إقالة (داتي) من منصب وزير العدل وتعيينه كعضو في البرلمان الأوروبي، يُنظر إليه على أنه تنحٍّ كبير، وتم نقل (يادي)، الذي رفض إرساله إلى البرلمان الأوروبي، من منصب سكرتير من الدولة لحقوق الإنسان إلى وزير الدولة للرياضة. وتحدث ساركوزي عن المسلمين والتوظيف أكثر مما قد يوحي به خطابه الرسمي المحفوظ في الإليزيثيك، ومع ذلك ظل اهتمامه بالتمييز الإيجابي خطابيًّا إلى حدٍّ كبير، أو تمّ التعبير عنه في التعيينات الفردية.

وعلاوة على ذلك خلال محاولة إعادة انتخابه في عام ٢٠١٢م، تحول خطاب ساركوزي نحو نقد التعددية الثقافية، وركز على الأمن، وإنهاء الهجرة غير الشرعية، ساركوزي يهدد بالانسحاب من اتفاقية (شنغن ٢٠١٢م؛ ويلشر ٢٠١٢م)، واعتبر كثير من الناس هذا التحول نحو اليمين محاولة إستراتيجية لجذب الناخبين، بعيدًا عن مارين لوبان (بيردسلي ٢٠١٢م). وسواء كان ساركوزي يسعى للحصول على أصوات من أقصى اليمين أم لا، فإن هذا التحول في التركيز كان له سابقة على مناقشاته السابقة، حول التمييز الإيجابي. لم يكن المسلمون وصعوباتهم في العمل، والتمييز الإيجابي بشكل عام، موضوعات للنقاش خلال الحملة الرئاسية لعام ٢٠١٢م.

وهنا نجد أن تعيينات وخطابات الرئيس الفرنسي ساركوزي مصلحيةٌ وآنيةٌ، وهادفةٌ؛ لحشد كمٍّ كبير من

الناخبين حوله، في برنامجه الانتحابي، بل نجد ذاته متناقضاً حول دعوى التمييز الإيجابي في خطابٍ سابق له، وحول نقْده للتنوع الثقافي في فرنسا، وكذلك منع الهجرة إلى فرنسا، وغير ذلك من الإشارات العنصرية التمييزية، والمناقضة لمزعوم العلمانية الفرنسية.

خامساً: وصف المسلمين في لسان النخبة السياسية الفرنسية:

ويأتي وصف الفرنسسين للمسلمين بأنهم منتفعون من باب التكبر والعنصرية ونبذ الأخرين ، وعدم الرغبة في التعايش مع المسلمين فأي علمانية يدعيها الفرنسيون ، وأي مبدأ للتعايش الذين ينادون به، وإن مناقشة السياسيين فيما يتعلق بالمهاجرين والتوظيف – ربما وجهة نظر حول كيفية تفكير القادة الفرنسيين في المسلمين والتوظيف – هو أمر ينتقد المهاجرين في الحقيقة. ويذكر برورارد وتيبيرج أن:" بعض الخطابات السياسية الفرنسية تُلمّح إلى أننا نقرض المهاجرين وأطفالهم أولئك الموجودين في فرنسا، فقط لخداع النظام، والحصول على أيديهم على أموال الرعاية الاجتماعية. وعلاوةً على ذلك لا يتردد بعض السياسيين في إدانة المهاجرين؛ باعتبارهم منتفعين من نظام الدعم الاجتماعي[١]. وترتبط مثل هذه التعليقات بشخصيات واضحة، مثل: جان ماري لوبان من الجبهة الوطنية، وهو حزب قومي فرنسي معروف بكراهية الأجانب. ولكن حتى الرئيس جاك شيراك وجد سُمعةً سيئةً غير مرغوب فيها في عام ١٩٩١م، بانتقاده للمهاجرين المسلمين والسود؛ باعتبارهم من ناحية الرفاه مزعجين، وذوي رائحة كريهة، ولا يستطيع أي فرنسي مجتهد تحمل العيش بجوارهم[٢].

وهنا يرى الباحث استغلال السياسيين الفرنسيين للأوضاع الاقتصادية للمسلمين الفرنسيين من أصول غير فرنسية، ووصفهم بأنهم منتفعون بسبب ما يحصلون عليه من دعم من نظام الدعم الاجتماعي، وهم فوق ذلك يستغلونهم ويكسبون المال من ورائهم، بل بلغت عنصرية قادتهم كالرئيس شيراك بأن وصفهم بأنهم مزعجون، وذوي رائحة كريهة، ولا يطيق الفرنسي العيش بجوارهم.

---

[١]) الفرنسيون مثل الآخرين، براود، سيلفان وَفاينست تايبرج، ص: ٣٣.

[٢]) محاربة العنصرية وكره الأجانب، ص: ٢٤.

ومن الأسباب أيضاً التي تعيق المسلمين عن الحصول على وظيفة هي مقالات الفرنسيين السياسين وغيرهم ووصف المسلمين بأنها خطرون ومتطرفين مما يؤدي إلى التخوف من قبل الأفراد أو أصحاب المؤسسات في توظيف المسلمين، واتخاذهم موقف وهو عدم توظيف المسلمين حفاظاً على المصلحة العامة أو الخاصة، وعندما نفحص كيف تُصوِّر المقالات المتعلقة بالتوظيف (المسلمين) ومواجهتهم للصعوبات في الاندماج في فرنسا، ستظهر لنا نماذج الصور التالية: تصوير المسلمين كمتطرفين دينيين في ثمانية مراجع، وتصويرهم بأنهم فاشلون في الاندماج في مجتمعهم في ستة مراجع، وكذلك تصوير المسلمين بمتدينين جدًّا في ثلاثة مراجع، وكان تصويرهم كمتعصبين في ثلاثة مراجع، ومن ذلك إشارات عابرة للمسلمين في تصويرهم على أنهم عنيفون في مرجع واحد ومنها أنهم مواطنون غير موالين في مرجع واحد، أيضًا وهناك إشارة واحدة إلى الصعوبات التي يواجهها المسلمون في العالم الغربي؛ بسبب عدم التوافق بين القيم الغربية، والإسلام. والصورة السائدة إلى حد بعيد، هي تصوير المسلمين على أنهم متدينون للغاية:" فهم إما يمارسون أكثر من اللازم، أو غير متسامحين مع آراء الآخرين التي لا تتناسب مع دينهم، أو أنهم متطرفون دينيون"[1].

وفيما سبق تنوّعت نماذج تصوير المسلمين في مقالات التوظيف التي يكتبها النخبة والإعلام الفرنسي، تلك المقالات التي تؤثر سلباً على المسلمين الفرنسيين المتقدمين للحصول على وظيفة، وهذه النماذج في التصوير تفاوتت في تصويرهم بالمتدينين، أو المتطرفين، أو المتعصبين، أو الفاشلين ...، وغيرها من الأوصاف، لكن الذي يجمعها كلها هو السلبية، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة، وهذا كله تدخُّلٌ في الشؤون والقيم الدينية للمسلمين، وتوصيفها مزاجيّاً في دولة فرنسا العلمانية التي تدّعي احترام الأشخاص والأديان جميعاً.

---

[1]) بناء المسلمين في فرنسا، ص: ١٠٧.

المبحث الرابع

حصول المسلمين على السكن في ظل الحرية الدينية العلمانية

المطلب الأول: أثر النخبة الفرنسية العلمانية على المسلمين في الإسكان.

المطلب الثاني: الضواحي الفرنسية والمسلمين.

المطلب الثالث: التمييز العنصري الفرنسي ضد المسلمين في الإسكان.

المطلب الأول

أثر النخبة الفرنسية العلمانية على المسلمين في الإسكان

تهميد:

إن النخبة الفرنسية العلمانية تسعى دائماً بشتى الوسائل وكافة الأساليب إلى تشويه صورة الإسلام والمسلمين في فرنسا، وذلك بمحاولة إلصاق التهم والجرائم، ونسبة الإرهاب والتطرف والعنف إليهم، وتحاول أن تستخدم المرأة كسلاح لها في هدفها، بالمناداة بحقوقها وأنها مظلومة، وكل حقوقها مسلوبة، مستخدمةً الإعلام الفرنسي لتحقيق الأهداف المنشودة لديها، وذلك لعدم وجود الرغبة من قبل النخبة الفرنسية العلمانية في الاندماج مع المسلمين، مستغلةً مكانتها السياسية والحكومية التي من خلالها تطلق القرارات والتصريحات التي تشاء، ولذلك فهي السبب في صعوبة سكن المسلمين في فرنسا والمشاكل التي تحصل لهم، وما الشعارات التي تنادي بها إلا لتغليف صورتهم البشعة في عدم قابليتهم للتعايش مع أي طيف كان، وسوف يظهر موقف النخبة من المسلمين في الإسكان من خلال الآتي:

أولاً: إلصاق الجرائم بالمسلمين:

يحاول الفرنسيون إلصاق الجرائم ونسبتها إلى المسلمين مع أن هناك جرائم بشعة تحدث من غير المسلمين ولا يتكلون عنها أو يصلقونها بالمسلمين بل يصموت عنها أو يثنون عليها وهذا يحدث في فرنسا العلمانية التي تدعي كل ما هو جميل، فمنذ بداية التسعينيات كان هناك وشمٌ للشباب من ضواحي الطبقة العاملة؛ ما يجعلهم يبدون كأجانب في المجتمع الفرنسي، فأولاً شُبِّهوا باللصوص، ثم فيما يتعلق بقضية الاغتصاب الجماعي (بالمغتصبين)، ثم في قضية الحجاب (بالمحجبات)، وأخيراً تم تشبيههم (بالأوساخ) التي يتم غسلها بخرطوم.

فهذا إريك ماسيه وهو عالم اجتماع في جامعة (بوردو)، يذكر أنه في عام ٢٠٠٢م ، قُتلت سوهان بنزيان، البالغة من العمر سبعة عشر عاماً، على يد زميلٍ مقيم في ضواحيها، والظروف المحيطة بتلك الجريمة مُقلقة للغاية؛ إذ مَنَعَ جمالُ درار زعيمُ عصابة محلية بنزيانَ من زيارة مجمع شقته بعد أن كان على خلاف مع صديقها، وعندما وجد بنزيان في المجمع ذات يوم حاصرها في قبوٍ مليء بأكواب القمامة، وأغلق

صديقه توني روكا الباب، ثم ألقى درارُ البنزين على بنزيان، وأشعل عود ثقاب، وأضرم فيها النار، وعندما أُعيد درار إلى المبنى ليُظهر للشرطة ما حدث، انطلقت هتافات التأييد لدرار من المبنى السكني[١].

وهذه الحادثة، إلى جانب ما نُشر في كتاب سميرة بلليل عن تجربتها مع الاغتصاب الجماعي، أثناء نشأتها في الضاحية، دفعتْ فضيلة عمارة، لبدء منظمة ناشطة نسوية NPNS. عندما تتحدث عمارة عن الضواحي، ومشاريع الإسكان الضيقة هناك، فإنها تحدد المشكلة على أن الثقافات الأبوية التي جلبها المهاجرون معهم قد تمّ تحريفها؛ ما أدى إلى عنفٍ بلا رادع ضد النساء؛ وخاصة النساء من أبناء المهاجرين، فالآباء اليوم غائبون، وهي حقيقة تظهر بوضوح من المناقشات حول السخط في الضواحي...، والابن الأكبر يقرر النزاعات داخل الأسرة، نعم لقد تولى مسؤولية تعليم القيم الأسرية للأخوات الأصغر سنّاً، ومراقبة سلوكهن خارج المنزل؛ للتأكد من أنهن يتصرفن وفقاً لما يتم تعليمهن به من العادات والقيم"[٢].

وفي تحليل الخطاب الإعلامي حول أعمال الشغب، التي انتشرت في جميع أنحاء الضواحي الفرنسية، في عام ٢٠٠٥م وجدت (Caitlin Killian) أيضاً ميلاً في وسائل الإعلام لتقديم الشباب المسلمين، والعرب، على أنهم خَطِرون، ومفرطون في الذكورة. وعلاوة على ذلك أنه وردًّا على عمليات الاغتصاب الجماعي في ضواحي فرنسا، قدّمت بعض النسويات، بما في ذلك أعضاء في NPNS، وإليزابيث بادينتر، نظرةً مبسطة عن الرجال المسلمين، والعرب، كمعتدين يهدّدون الشابات المسلمات، واللائي تم تصويرهن على أنهن تكامل أفضل من نظرائهم الذكور، ولكنهن بحاجة إلى الحماية منهم[٣].

ومما سبق يتبين أن الجرائم والعنف ضد النساء ليست لصيقة بالمسلمين كما يدعي العلمانيون الذي يسعون لهدف وهو تشويه الإسلام وعلى أنه إرهاب وتطرف، فهذا جمال درارا يقتل بنزيان حرقاً، وفي مكان لرمي القمامة، ثم بعد انتشار خبر الجريمة ترتفع أصوات التأييد للمجرم على جريمته، وكأنّ المجني عليها

---

[١]) التصرف حال الغضب، ٢ أكتوبر، ٢٠٠٤م، كروملي، بروس، ص: ٢١. متاح على http: // www .time.com. حرق فتاة تعيدنا إلى قرون، روتمان، شارلوت، الإصدار: ٨ أبريل، ٢٠٠٦م، ص: ١٥.

[٢]) أوباش الجمهورية، فاضلة عمارة ومحمد عبدي، شركة التوزيع لو سوي، ٢٠٠٦م ، ص ٦٣.

[٣]) نساء شمال أفريقيا (الجنس، الثقافة، والهوية)، كيلين، كاتلين، ٢٠٠٦م، صحيفة جامعة ستنافورد، ص: ٧٦.

كانت حشرة ضارة، وليست إنساناً، وهذا ما يردّ مزاعم العلمانيين التي يلصقونها دائماً بالإسلام والمسلمين في جانب المرأة ومشكلاتها وحقوقها.

ثانياً: استخدام حقوق المرأة المسلمة وأثره على الإسكان:

لقد استخدم الغرب بصفةٍ عامة المرأة كسلاح لتلبية وتحقيق أهدافهم من التغريب وإخراج الناس من دينهم، ومن عبادة رب العباد إلى عبادة ما دون ذلك، والعلمانية في فرنسا تعتبر أحد أدواتهم التي تركز على المرأة المسلمة فلا تأتي أي قضية إلا وركزوا فيها على المرأة وبعبارات جميلة فيما يسمى حقوق المرأة، وهم بعيدون كل البعد عن ذلك، فعندما يتعلق الأمر بالمسلمين والإسكان في فرنسا، يركز خطاب النخبة عادةً على التمييز الجنسي، والعنف ضد الشباب المسلمين في الضواحي. وغالباً ما يتم تأطير المحادثة من حيث الأمن، بأنه تهديد أمن النساء، أو أمن الجمهورية. وهذا لوران موتشيلي[١] (عالم الاجتماع، وعالم الإجرام الفرنسي)، يشكك في أن هذا الإطار من انعدام الأمن في الضواحي كان موجوداً منذ التسعينيات، وكان التغيير الرئيسي هو الانتقال من إدانة الشباب المهاجرين بشكل عام إلى إدانة الإسلام والمسلمين، وشيئا فشيئًا ظهرت معادلة مخيفة واختزالية، ترى أن :عدم الاندماج+ العنف + معاداة السامية + اضطهاد المرأة= الإسلام المغربي. وباختصار يركز خطاب النخبة اليوم حول موضوع المسلمين والإسكان على الاندماج الفاشل للمسلمين الفرنسيين، الذين يعيشون في الضواحي، وخاصة الشباب المسلم، الذين يُنظر إليهم على أنهم غير متسامحين، ورجوليين، وعنيفين[٢].

ويتكلم المسلمون أنفسهم – أيضاً – عن مجموعة كاملة من التحديات المختلفة التي يواجهونها، وأحياناً في الضواحي الأخرى (سكان الضواحي)، فيما يتعلق بالإسكان. بينما يعترف الكثيرون بدرجات متفاوتة بالظاهرة التي يناقشها العمارة، إلا أن القليل منهم يركزون عليها كثيرًا، كقضية رئيسية؛ لتحسين وضع المسلمين في فرنسا، أو وضع الضواحي، في هذا الصدد. وعندما يتحدث المسلمون عن الإسكان فإنهم – غالبًا – ما يتحدثون عن الضواحي النائية، على أنها كوارث تخطيطية للبلديات، مما يؤدي إلى البطالة،

---

[١]) لوران موتشيلي: هو عالم اجماعيات فرنسي، ولد في ٢٥ مايو ١٩٦٨م، التفت إلى علم اجتماع الجنوح والسياسات الأمنية بعد العمل على التاريخ ونظرية المعرفة من العلوم الإنسانية.

[٢]) فضيحة انتقام باريس، ص: ٩٠.

والتهميش الاجتماعي؛ وعزل الأمهات المهاجرات اللائي يتوقع منهن الكثير، ولكن لا يُقدَّم لهن سوى القليل من الدعم؛ وعلى هذا فإن التمييز يحصل حتى في إيجارات المساكن، فالسكن الحكومي غير ملائم ومتهالك، وصغير جدًا، ومع ذلك يصعب الحصول عليه؛ وبمعاملة سيئة من قبل الشرطة[1].

ويتبين مما سبق تركيز العلمانية الفرنسية على المرأة المسلمة، وعلى أيّ حادثة تحصل بين الشباب والمرأة المسلمَيْن، وتصوير ذلك على أنه تمييز جنسي بين الرجل والمرأة، وعنفٌ ضد المرأة من قبل الرجل، وهكذا لا يتناولون موضوعاً يخصّ المسلمين إلا ويُعَرِّجون إلى المرأة، والتي اتخذوا منها وسيلة للدخول إلى المرأة المسلمة، ومسخ شخصيتها العظيمة، ومحو هويتها؛ بدعوى تحريرها والانتصار لها، على أخيها أو أبيها الرجوليّ الذكوريين، وأمثالهم من المسلمين الذين صَعُبَ اندماجهم في فرنسا العلمانية.

ثالثاً: قابلية النخبة والإعلام لاندماج المسلم الفرنسي في السكن:

لا توجد رغبة فرنسية حول فكرة اندماجهم مع المسلمين ، أو التعايش معهم ، ولذلك تجد الفرنسيين ذوي الأصول الفرنسية متمركزين في السكن في مناطق معينة ذات خدمات عالية بخلاف المسلمين المهاجرين يتمركزون في الضواحي وفي المناطق المتواجد فيها خدمات قليلة، وهذا إن دل إنما يدل على رفض الفرنسسين لفكرة الاندماج، وعدم رضاهم بالتعايش في السكن مع المسلمين الفرنسيين فعندما يتم عرض تحليل صور المسلمين في مائة مقال من المقالات التي تكتب في مختلف المنابر الفرنسية الرسمية والخاصة، حيث تم اختيارها عشوائيّاً، ونُشرت في لوموند بين عامي ١٩٩٠م و ٢٠٠٨م، في جداول متقاطعة للإسكان، فإن ما نسبته ٣٥ % من سبعة وتسعون إشارة إلى المسلمين كانت تصورهم بشكل عام كمواطنين إشكاليين، أو كمواطنين فشلوا في الاندماج في فرنسا، وتشمل الصور المحددة وراء هذه النظرة السلبية لجنسيتهم الإشارة المباشرة إلى المسلمين على أنهم فشلوا في الاندماج في أربعة مراجع؛ كما تشمل الإشارة إلى المسلمين كمتطرفين دينيين في ثمانية مراجع؛ والإشارة إلى المسلمين باعتبارهم مرتبطين بالعنف، أو السلوك الإجرامي، أو الفوضى في مرجع واحد؛ والإشارة إلى المسلمين باعتبارهم أشخاص غير منظمين في

---

[1]) نساء شمال أفريقيا (الجنس، الثقافة، والهوية) ، ص: ٧٧.

مرجِعَيْن؛ والإشارة إلى المسلمين باعتبارهم أشخاص غير متسامحين في مرجِعَيْن أيضاً. كما تتجلى اتهامات مماثلة للمسلمين رسمية وغير رسمية بالعنف، والتطرف الديني، والأعراف والقيم غير الفرنسية، لا سيما في الخطاب الذي أحاط بالأحداث المركزة[1].

وبالنظر إلى الانطباع الذي ترسمه النخبة الفرنسية والإعلام عن المسلمين في مختلف الجهات، نجد أن مشكلة عدم قابلية المجتمع الفرنسي المدعي للعلمانية للاندماج أكثر من دعوى مشكلة عدم اندماج المسلمين في فرنسا، حيث بدت النظرة إلى المسلمين فيها جميعها سلبية على مختلف الصعد، وبأكثر من وسيلة، وفي أكثر من مرحلة، والاندماج من طرف واحد والرفض من الطرف آخر لا يصح؛ إنما هو كالحب من طرفٍ واحدٍ، والذي يفسَّرُ بأنه حالة مرضية أو وهمًا نفسيّاً لا حُبّاً.

رابعاً: التحكم الحكومي في الإسكان:

مسألة الإسكان في فرنسا مسألة تخص الدولة بالدرجة الأولى؛ نظراً لتحكمها في نظام المساكن منذُ فترة كبيرة جداً، فالدولة الفرنسية هي المسبب في صعوبة السكن لدى المسلمين ولكن بصورة غير رسمية، وكما هو الحال في العديد من القطاعات الأخرى، يهيمن على الجدل حول وضع الإسكان للمسلمين في فرنسا المحرماتُ الجمهورية حول العرق، وبعبارة أخرى هناك العديد من الأسئلة فيما يتعلق ببناء المساكن العامة، وإدارتها من قبل هيئات الدولة، وسياسات تخصيصها، والتي لا توجد إجابة عنها من حيث العرق أو عدم العرق. وقد سمح رفض مثل هذا النقاش للسلطات العامة بتجنب الاعتراف رسميّاً بوجود تفاوتات في الحصول على السكن على أساس الجنسية، ولفترة طويلة أشارت الدولة إلى مشاكل إسكان المهاجرين، من منظور الإقصاء الاجتماعي، لكنها رفضت الاعتراف بوجود تمييز عنصري في هذا المجال، ومع ذلك وبفضل التقارير والاستطلاعات الأخيرة، التي تندّد بالممارسات التمييزية، هنالك دليلٌ اليوم على حدوث بعض التغيير في مواقف سلطات الدولة في فرنسا، والتي تدعى أنها تقر مبدأ التعايش وأن لكل شخص الحق في السكن حيثما يريد، وكل هذا عبارة عن كلام على ورق لا غير، وإلا فالصعوبة التي يجدها المسلمين في

---

[1]) نساء شمال أفريقيا (الجنس، الثقافة، والهوية)، ص٧٧.

فرنسا في إيجاد مسكن هو بالدرجة الأولى منبثق من سياسة الدولة العنصرية ضدهم.

وقد حدثت الزيادة الكبيرة في الهجرة في أعقاب الحرب العالمية الثانية، في سياقٍ اتسم بنقص المساكن، وكان من الصعب على المهاجرين العثور على سكن، وأُجبروا على العيش في مساكن غير لائقة بهم، فهي في حال يرثى لها في المدن الكبرى، في ضواحي باريس، أو ليون، أو غرونوبل، أو مرسيليا، وأصبحت مدن الصفيح منازل لكل أولئك الذين لم يتمكنوا من العثور على منزل لائقٍ، ولا حتى في الكتل غير الصحية من الشقق، وفوق ذلك واجه المهاجرون المسلمون وضعاً أكثر صعوبة من المهاجرين الأوروبيين الآخرين؛ وفقاً لبحث أجراه باتريك سيمون في عام ١٩٩٨م، أثناء استيطانهم في فرنسا، فقد واجه٤٠ % من المهاجرين من الجزائر، أو المغرب، أو أفريقيا جنوب الصحراء، ظروف سكن سيئة، مقابل ٣٠ % من المهاجرين البرتغاليين[١].

وفي مواجهة هذه المشكلة كان الحل الذي قدمته الحكومة في الخمسينيات هو بناء مساكن محدّدة للعمال المهاجرين، وشمل ذلك اللبنات الأساسية للشقق، فضلاً عن إنشاء الشركة الوطنية للبناء من أجل المسافرين الجزائريين، الاتحاد الوطني للبناء، للعمال الجزائريين، SONACOTRA) و Fonds d'Action Sociale (الصندوق الوطني للمشاريع الاجتماعية لصالح المهاجرين، FAS). وفي الوقت نفسه، تم البدء في إزالة مدن الأكواخ واستبدال المساكن غير الصحية بمجموعة مؤقتة من الشقق للمهاجرين وعائلاتهم [٢]، وقد أدت هذه القرارات السياسية إلى تحسُّنٍ كبير في وضع المهاجرين، بين عامي ١٩٧٥م و ١٩٩٠م، وانخفض عدد الأسر الأجنبية التي تعيش في حالة سكنية غير مستقرة من ١٠% إلى ٤%[٣].

وفي السبعينيات اكتسب المهاجرون تدريجيّاً إمكانية الوصول إلى مساكن الإسكان الاجتماعي، à loyer modéré (منازل المجلس، أو HLMs كما هو معروف في فرنسا)، في البداية عاش أفراد الطبقة الوسطى، والطبقة العاملة من أصل فرنسي في هذه (HLMs)، ولكن في السبعينيات من القرن الماضي،

---

[١]) الإسكان وإدماج المهاجرين، في إم سيغود، سي بونفاليت وجي برون (محرران)، باتريك سيمون، باريس: لا ديكوفيرت، ١٩٩٨م، ص: ٤٣.

[٢]) قانون ديبري لعام ١٩٦٤م، وقانون فيفيان لعام ١٩٧٠م.

[٣]) التمييز العنصري والعرقي في الحصول على السكن الاجتماعي، مجموعة للدراسة ومكافحة التمييز (GELD)، تقرير رسمي، بتنسيق من باتريك سيمون، مذكرة بملخص رقم: ٣، من: GIP، GELD، ٢٠٠١م، ص: ٧.

مكّنهم التحسّن الكبير في مستويات معيشتهم من التخلي عن مخطط الإسكان العام، وشراء ممتلكاتهم الخاصة، وتم استبدالهم بأسر مهاجرة ذات موارد أكثر تواضعاً؛ لذلك منذ السبعينيات فصاعداً، أصبح المهاجرون يحتلون HLM بشكل متزايد[١].

ومما سبق يتبين أن الإسكان كانت تتحكم فيه العرقية والعنصرية إلى حد كبير في فرنسا العلمانية، فيما قبل السبعينيات من القرن الماضي، وكان من أولى المشكلات التي تواجه المهاجرين والمسلمين، وكانت تتحكم في ذلك جهات رسمية حكومية وشعبية، مع عدم الاعتراف بوجود التمييز، ولكن بعد أنْ ثبت التمييز من خلال الدراسات والتقارير، وتغيرت بعض الإجراءات الحكومية نحو الأفضل، وتقديم خدمة أحسن للمهاجرين، أو لغير الفرنسيين، بات الحصول على سكن لائق أقل صعوبة عما كانت عليه فرنسا سابقاً.

خامساً: انتقاد المسلمين في أماكن سكنهم من المسلمين المتأثرين بالعلمانية:

النظرة العنصرية المقيتة تجاه المسلمين من قبل الفرنسيين قائمة في كل الأحوال حتى في أماكن سكنهم، فلا عندهم مبدأ تعايش، ولا أي شيء مما تدعي به العلمانية، وعلى أن منبع التطرف والإرهاب هم المسلمون والأماكن التي يسكنونها، وكانت عضوة الحزب الاشتراكي، ووزيرة الدولة السابقة للسياسة الحضرية (فضيلة عمارة)، صوتاً مهمّاً للنخبة في موضوع المسلمين والإسكان في فرنسا، وفي حين أن الكثير مما تقوله (عمارة) صحيح، فإنها تتحدث أحياناً بأفكار مطلقة، تجعل من الممكن أن تقرأ في خطابها صورة سلبية للغاية، عن الضواحي وانتقاد الإسلام باعتباره كارهاً للمرأة، وعلى سبيل المثال ما ذكرته عند الحديث عن الشباب المنحدرين من أصول مهاجرة في الضواحي في كتابها (كسر الصمت): أصوات النساء الفرنسيات من الغيتو، وهو نوع من البيان، تقول:(لـ NPNS) " التغيير كان في سلوك الأولاد تجاه الفتيات بطيئًا، ولكنه مطلقٌ، وكلما مر الوقت كلما أهملت الحكومة مشاريع الإسكان، وزاد عدد الشباب الذين أصبحوا متطرفين"[٢].

---

[١]) التمييز العنصري والعرقي في الحصول على السكن الاجتماعي ، ص: ٩.

[٢]) أصوات نساء فرنسيات، ص: ٦٥.

وهنا سوف يسارع القارئ المتأني إلى ملاحظة أن عمارة لا تحدّد هذا البيان، بل شملت جميع الأولاد في معاملة جميع الفتيات بشكل مختلف، وليس بشكل مختلف فحسب، بل تماماً، كذلك تشير لغة (عمارة) إلى تحوّل ١٨٠ درجة، من الضواحي التي يفترض أنها متسامحة في سنوات مراهقتها في الثمانينيات، إلى فخ أبويّ قمعيّ لجميع الشابات من أصول مهاجرة، وعلاوة على ذلك فإن استخدام العمارة لمصطلح (المتطرفين) غير واضحٍ، فهل تنوي أن يربطه القارئ بالإسلام الراديكالي؟ لم تقدم أي تفسير لكيفية فهم هذا المصطلح[١].

وفي مقدمة كتاب إلى الجحيم والعودة، ذكر أليك هارجريفز: أنّ كلاً من (بلليل وعمارة) اتُّهما باللعب في أيدي الرجعيين، وكراهية الإسلام؛ بسبب إدانتهم العلنية للعنف الموجه ضد النساء في الضواحي"[٢]. ويمكن للمرء أن يرى كيف يمكن بسهولة تناول خطاب العمارة من قبل أولئك الذين يسعون لانتقاد الإسلام.

وفي مثال آخر من (Breaking the Silence كسر الصمت) يقدَّم مفهوم الرجال مفتولي العضلات في الضواحي على أن أقلية فقط من الأولاد يُظهرون مثل هذا السلوك العنيف للغاية؛ إلا أن الغالبية العظمى من الرجال في المشاريع تبّنوا هذه المرونة المفرطة، فاحترام الآخرين، والتضامن معهم، لم يعودا يعنيان أيّ شيء؛ ويبقى فقط قانون الأقوى، وتأكيد رجولتهم للوجود، فيضعون كراتهم على المحك، والطريقة الوحيدة للتعرف عليهم خارج المشروع وداخله هي التصرف بطريقة ذكورية وعنيفة [٣].

وعلى عكس الاقتباس السابق، فإن (عمارة) تحدّد تصريحها هنا بأن أقلية فقط من الشباب في الضواحي، الذين تنحدر عائلاتهم من ثقافات أبوية مهاجرة عنيفون للغاية، ومع ذلك فإن الغالبية العظمى ذكورية. فهؤلاء الشباب هم أكثر من مجرد ذكوريين، أو رجوليين، إنهم مفرطون في النشاط ولا يحترمون كليّاً[٤].

ويبدو بأن الذين تأثروا بالعلمانية الفرنسية من المهاجرين الفرنسيين بالهجرة باتت ملاحظاتهم وانتقاداتهم للإسلام والمسلمين بالتطرف والعنف والذكورية والرجولية... ضد المرأة وغيرها من المصطلحات الفضفاضة

---

١) أصوات نساء فرنسيات ، ص: ٦٦.

٢) إلى الجحيم والعودة، هارجريفز، ٢٠٠٨م، صحيفة جامعة بيبراسكا، ص: ٢٣.

٣) أصوات نساء فرنسيات، ص:٦٦.

٤) المصدر السابق، ص:٦٦.

أكثر من غيرهم، ولهذه المواقف ثمنها، وهي انفصامٌ في شخصيات أصحابها، وتفسخ في توجهاتهم، فالإسلام كفل الحقّ في السؤال والنقد البناء لكل من يريد أنْ يعبّر عن رأيه وملاحظاته حول حياته وتوجّهه، في إطار"لا ضرر ولا ضرار"، من قبل أن تأتي العلمانية وتقول له ذلك.

سادساً: صامتةٌ نسبياً في قضايا المسلمين:

فأي مشكلة تخص المسلمين من صعوبة إيجاد السكن أو التعليم أو الوظيفة أو غيره تجد النخبة الفرنسية صامتة نسبياً، وإذا تعلق الأمر بالتحدث سلباً عن المسلمين وتشويه صورة الإسلام تجد جميع المنابر تتكلم وتتحدث فيها يخدم أفكارهم، و من المهم ملاحظة أن إطار التعصب والعنف الذي تستخدمه النخب الفرنسية عند الحديث عن المسلمين والإسكان في فرنسا موجود جنباً إلى جنب، مع الغياب النسبي للنقاش حول المسلمين والإسكان، فمثلًا من بين (٣٧٣٩) مقالاً عن الإسكان، في لوموند بين عامي ١٩٩٠م، و٢٠٠٨م، هناك (٣٤) مقالاً فقط ذكرت "مسلم"، مرة واحدة على الأقل في المقال. ويمكن العثور بسهولة على مناقشة المسلمين في فرنسا، في المقالات المتعلقة بالموضوع ذي الصلة بظروف المعيشة مقارنة بالإسكان، ولكن ليس كثيرًا، وهناك عدد أقل من هذه المقالات بشكل عام مقارنة بتلك المتعلقة بالسكن، وعندما نستخدم جميع المعايير لفحص مقالات (لوموند) حول ظروف الحياة المعيشة، سنجد أنه من بين (٣٩٧) مقالة بين عامي: ١٩٩٠م و ٢٠٠٨م، تذكر الظروف المعيشية في العنوان، أو الفقرة الافتتاحية (٧) فقط تذكر المسلمين. في حين أن هذا يعني أنه من المرجح أن تشير مقالة عن الظروف المعيشية إلى المسلمين أكثر من ذكرهم في مقال عن الإسكان، ويجب ملاحظة أن هذه الإشارات إلى المسلمين، في المقالات المتعلقة بظروف المعيشة، إما أنها لم تكن تتعلق بالسكان المسلمين في فرنسا اليوم، أو كانت معنية مع المسلمين باعتبارهم متطرفين إسلاميين[١]. وهذا الغياب للنقاش له نفس مغزى تأطير الأحداث المركّزة مثل إصدارات La Squale وL'enfer des tournantes وحادثة RERD. فعندما لا يتم انتقاد المسلمين بسبب عنفهم، وعدم تسامحهم في الضواحي، فإنهم ببساطة لا يظهرون في التغطية الإعلامية حول الإسكان

---

[١]) الانتماء العرقي في الإسلام، سيساري، جوسليان، ٢٠٠٥م، مجلس البحث للعلوم الاجتماعية، ٣٠ نوفمبر: ص: ٢٠، متوفر في الموقع الإلكتروني:http://www.riotsfrance. Ssrc.org .

في فرنسا، أضف إلى ذلك أن للمسلمين وجود هامشي للغاية في تغطية الظروف المعيشية، وهذا أمر مثيرٌ للدهشة، بالنظر إلى تاريخ تحديات الإسكان الخطيرة، التي واجهتها الجالية المسلمة في فرنسا منذ الخمسينيات. والأهم من ذلك أن هذا الاستغفال لا يعكس النقاشات التي يجريها المسلمون في فرنسا، والذين غالبًا ما يعبرون عن مخاوفهم بشأن جودة الإسكان وتوافره، والتهميش الاجتماعي، ويمكن للمرء أن يجادل بأن هذا الغياب للإشارات إلى المسلمين في المقالات حول الإسكان يعكس الالتزام الفرنسي بالحياد الجمهوري الأعمى، لكن إذن لماذا تناقش المسلمين بإسهاب عند التفكير في الاغتصاب الجماعي ومعاداة السامية؟ يبدو أن الحياد الجمهوري انتقائي إلى حدٍّ ما[١].

يجب الاعتراف بأن التغطية الإعلامية الأمريكية لأعمال الشغب في عام ٢٠٠٥م، أربكت – أحيانًا – مثيري الشغب من الشباب المهمشين في الضواحي، وغالبًا أطفال المهاجرين، ولكن ليس دائمًا من المهاجرين العرب أو المسلمين[٢]. وكما لاحظت جوسلين سيزاري:" لم تكن وسائل الإعلام الأمريكية متورطة في استخدام مصطلحات، مثل" الانتفاضة" أو" الجهاد"؛ لوصف أعمال الشغب الأخيرة"[٣]. وزعم مقال في صحيفة الواشنطن بوست بجرأة أن "معظم مثيري الشغب هم من أبناء المهاجرين المولودين في فرنسا من الدول العربية، والأفريقية"[٤].وكما لاحظت سيزاري ، فإن هذا غير مرجّح، حيث دعا قادة اتحاد المنظمات الإسلامية في فرنسا (UOIF اتحاد المنظمات الإسلامية في فرنسا)، إلى إنهاء أعمال الشغب... إذا كان هؤلاء المشاغبون مسلمين، وتجاهلوا فقط توسلات اتحاد المنظمات الإسلامية الدولية، فمن الواضح أن الدين لم يكن – كما ذكر أعلاه – عاملاً محفزاً"[٥]، حتى إن هناك أمثلة أكثر وضوحًا لوسائل الإعلام الأمريكية التي تخلط بين "الشباب العنيف في الضواحي" وبين "المسلمين"، مثل المقدمة من مقال وزعته وكالة أسوشيتد برس:" أوبرفيلييه، فرنسا، أضرمت العصابات المهاجرة من الشباب المسلمين النار في السيارات، ومستودعات، ورجال إنقاذ رشقوا بالحجارة في وقت مبكر، من يوم السبت، حيث انتشرت أسوأ أعمال شغب،

---

[١]) الانتماء العرقي في الإسلام، ص: ٢٠.

[٢]) المصدر السابق، ص: ٢٠.

[٣]) المصدر السابق ، ص: ٢١

[٤]) واشنطن بوست، فرنسا تعزز استجابة لأعمال الشغب، مور، مولي، ٢٠٠٥م، ٨ نوفمبر، ٢٠٠٥م، ص: ٢٠. متاح على http://www.washingtonpost.com.

[٥]) الانتماء العرقي في الإسلام، سيساري، جوسليان، ص: ٢٢.

خلال عقد من باريس إلى مدن فرنسية أخرى [1].

وفي هذا تتبيّن الانتقائية في الفكر العلماني الفرنسي في مقدار تناول الموضوعات التي يتم الكتابة فيها عن المسلمين مثلاً، فنادرا ما يتمّ الاشارة الى المسلمين عند الحديث عن القضايا الأساسية التي تهم كافة الفرنسيين، وكأنَّ المسلمين خارج الاطار، لكنْ حين يكون الحديث عن قضية أو تهمة تُلصق بالإسلام أو المسلمين نجد كل المنشورات والكتابات والمقالات سوف تتحدث عن ذلك، وتضع لأجل ذلك التحليلات والشروح والمقابلات؛ ابتغاء التضخيم والترويج ضد الإسلام والمسلمين.

---

[1]) المصدر السابق، ص:٢٢.

المطلب الثاني

الضواحي الفرنسية والمسلمين

أولاً: العنف في الضواحي:

غالباً ما يتم نسبة الاغتصاب أو العنف أو أعمال الشغب في الضواحي إلى المسلمين الساكنين فيها، وتوجيه الأسهم إلى المسلمين يسبب لهم مشكلة في موضوع السكن ، حيث إنهم يبدون في أعين أصحاب المنازل أو حتى الجيران أنهم عنفوانيون ، وتتعرض بعض الشابات المسلمات والنساء من أصول مهاجرة في الضواحي للعنف أو القتل، ويواجه البعض ضغوطاً لأداء خاضع، وبعضهن يتعرضن للاغتصاب، وأحياناً حتى يتم اغتصابهن بشكل جماعي، وبعضهن يتم إجبارهن على الزواج أو يتم إرسالهن إلى بلدانهن الأصلية التي لم يعرفن عنها شيئاً قط، ولم يسمعن عنها مرة أخرى[١]. ولكن هذا لا يحدث لجميع الشابات في الضواحي، وهو ليس بسبب الضواحي، ولا تقتصر مثل هذه المآسي على المسلمات أو المهاجرات، الأمر الذي أشار إليه كل من (بيليل وعمارة). صحيح أن مقتل سوهان بنزيان يروي قصة مهمة عن العنف، وكراهية النساء، الموجودة في تلك الضواحي من فرنسا، حيث قال الصحفي (باتريس دي بير):" حتى الشرطة لا تجرؤ في بعض الأحيان على الذهاب، النساء المسلمات متمردات في فرنسا. واتفق جميع المسلمين، الذين تمت مقابلتهم من أجل هذه الدراسة، على أن هذه المشاكل موجودة بالفعل في فرنسا، وتحتاج إلى معالجة، لكن كما أشار بعض من تمت مقابلتهم – أيضًا – سيكون من الخطأ افتراض أن العنف ضد النساء، يمثل مشكلة خاصة بالضواحي فقط، أو بالرجال المسلمين فقط[٢].

وكما ذكر زعيمٌ غير مسلم في (NPNS) حريصاً على ملاحظته، فإن العنف ضد المرأة يمثل مشكلة عالمية:" العنف الزوجي لا علاقة له بهذه البيئة الاجتماعية، فتجده في كل مكان، وجميع أنواع العنف الأخرى أيضًا، وحتى الاغتصاب الجماعي، وجرائم الشرف، لا تحدث فقط في الحيّ، فقبل شهر احرق زوجٌ امرأة شابة، ولم تأتِ من ثقافة تمارس جرائم الشرف، فقد عاد زوجها إلى المنزل، وهو في حالة سكر، وسكب

---

[١]) علاقات الموظفين في فرنسا، جنيكيز، آلان، نيويورك، Kluwer أكاديمية، بلينيوم، ص: ١٩، الفتيات المسلمات والآخرون في فرنسا، كيتون، تريشيا، دانيال، ٢٠٠٦م، صحيفة جامعة أنديانا، ص: ١٢.

[٢]) إلى الجحيم والعودة، ص: ٢٠، وأصوات نساء فرنسيات: ص: ١٥.

البنزين عليها، وأشعل عود ثقاب"[١]. وكان ردّ فعل هذه المرأة جزءًا من إنكارها الأكبر للادعاء بأن العنف مستوطن في الضواحي، والمهاجرين، وقالت إن مثل هذه الجمعيات البسيطة من شأنها أنْ تقود المرء إلى إهمال العنف ضد المرأة، الذي يحدث خارج الضواحي، وبين الإثنية الفرنسية، وكانت تجادل بأن البعض في الضواحي قد أساءوا فهم مهمة NPNS على أنها "معادية للإسلام"[٢].

لكن من الصعب القول إن أولئك الموجودون في الضواحي كانوا ببساطة مخطئون في الربط بين عمارة، والرابطة الوطنية للطفولة، وكراهية الإسلام. وعمارة امرأة مسلمة، نشأت في إحدى الضواحي، ولديها قدرٌ كبير من الاحترام للإسلام، وشباب الضواحي. وفي دورها كسكرتيرة للسياسة الحضرية، كان هدف عمارة هو تحسين حياة هؤلاء الشباب، وتشير مقابلات وكتابات عمارة، ناهيك عن مقابلة مع مستشارها الخاص، التي أُجريت لهذا البحث إلى أنها تدرك مدى تعقيد الضواحي، وتنوع تجارب الحياة بين الشباب المسلم من الرجال والنساء. لكن اللغة المطلقة التي تستخدمها – أحياناً – عند الحديث عن الضواحي، والانقسامات الصارمة التي تطرحها – أحيانًا – في كتابها، أحدهما إما فاشية، أو ديمقراطية؛ امرأة ترتدي الحجاب، أو الفريجية أي جمهورية؛ علماني، أو نسبي ثقافي متطرف يدحض الفهم الدقيق للوضع في الضواحي، والأسوأ من ذلك، أن مثل هذا الخطاب الذي يشير إلى أن الإسلام سام للجمهورية، وأن الشباب المسلم في الضواحي يكرهون النساء، ويتسمون بالذكورية، وكلهم من مصدر موثوق به، حيث إن عمارة – نفسها – مسلمة، قد منح النخب الفرنسية دفع هؤلاء، ربما المطلق غير المتعمد أبعد من ذلك[٣]. ويلاحظ ويندي بوجمان أن الدولة الليبرالية، والعلمانية، والجمهورية، والمجتمع المدني، تُفضّل الجمعيات متعددة الأعراق، التي تشارك في أعمال لدعم المجال العام المهيمن، وعلى هذا النحو، أصبحت نساء NPNS، وسائل إعلام أعزاء في فرنسا[٤].

وبغض النظر عن نواياهم الأصلية، ساعدت عمارة وNPNS، في الترويج للغة المستخدمة من قبل السياسيين، ووسائل الإعلام، وبعض المثقفين – خاصة بعض النسويات – عند مناقشة المسلمين

---

[١]) صعوبات التكامل الاجتماعي والاقتصادي للشباب المغربيين المهاجرين، ص: ١٥.

[٢]) إلى الجحيم والعودة، ص: ٢٠، وأصوات نساء فرنسيات: ص: ١٥.

[٣]) تنظيم النساء المسلمات في فرنسا وإيطاليا، تشكيلات نسوية، بوجمان، ويندي. ٢٠١٠م، ٢٢ (٣)، ص: ٢٣٠.

[٤]) المصدر السابق، ص: ٢٣٠.

والضواحي، وتتضمن هذه اللغة مصطلحات، مثل: مفتول العضلات، والاغتصاب الجماعي، والإسلام القبو (مصطلحٌ يستخدم لوصف غرف الصلاة المؤقتة؛ وغالبًا ما يشير إلى السرية، والوعظ الديني الخطير). على سبيل المثال، قال المنظر والكاتب الأدبي الفرنسي (تزفيتان تودوروف):" إن أعمال الشغب –عام ٢٠٠٥م– كانت ناجمة عن اختلال النشاط الجنسي لدى الشباب المسلم، المهووس بالتصرف بطريقة رجولية"[١]. أما هيلين كارير دي إنكوز، خريجة معهد الدراسات السياسية، مؤسسة الدراسات السياسية البارزة في فرنسا، وعضو في الأكاديمية الفرنسية، وهي الهيئة الرسمية الفرنسية المعنية باللغة الفرنسية، ومؤسسة ذات رمزية عميقة للفكر الفرنسي، يعود تاريخه إلى القرن السابع عشر، فقد قدمت لذلك تفسيراً محيّراً بنفس القدر، حيث ألقت باللوم على ممارسات الزواج متعددة الزوجات للمهاجرين المسلمين، من غرب إفريقيا[٢]. وهذا أمر محيّر؛ لأن سجلات الاعتقال الخاصة بأحداث عام ٢٠٠٥م تضمنت العديد من الأفارقة غير المسلمين، وكذلك الأشخاص الذين يحملون أسماءً فرنسية أو أسبانية أو برتغالية[٣]. وصف كاتب المقالات الفرنسي آلان فينكيلكراوت أحداث الشغب عام ٢٠٠٥م بأنها:" ثمرة انتفاضة عرقية دينية [٤].

وباختصار، فإن نقاشات النخبة الفرنسية والاعلام الفرنسي حول المسلمين، والإسكان في فرنسا، تتعلق بشكل أساسي بموضوع العنف والاغتصاب في الضواحي، وغالباً ما يتم تصوير العنف على أنه شبان مسلمون غاضبون ضد النساء، أو مسلمون ضد اليهود، ويظهر التناقض بين التقارير والدراسات في حدوث تلك الأحداث بين المسلمين وغير المسلمين، وفي الضواحي وغير الضواحي، لكن النخبة والإعلام يقتصر بل يركز في نسبتها إلى المسلمين فقط، أو إلى الضواحي التي يسكنها كثير من المسلمين.

---

[١]) إمبراطور بلا ملابس، مجلس أبحاث العلوم الاجتماعية، هارجريفز، أليك ج، ٢٨ نوفمبر، ٢٠٠٥م، ص: ١١. متاح على الموقع http://riotsfrance.ssrc.org. .

[٢]) المصدر السابق ، ص: ١١ .

[٣]) طبيعة أعمال الشغب الفرنسية، مجلس أبحاث العلوم الاجتماعية، روي، أوليفييه، ٢٠٠٥م، ١٨ نوفمبر، ٢٠٠٥م، الفقرة: ٤، ص: ٢٢. متاح على الموقع http://riotsfrance.ssrc.org.

[٤]) التوتر السداسي أغلقت فرنسا أمام فرنسا، ٢٠٠١م، ٢٠٠٧م، تيبرج، فينسنت، ٢٠٠٨م. مؤسسة باريس جين. جاورس، بلون، ص: ٢٣.

ثانياً: دعوى الاغتصاب الجماعي فيما يخص الضواحي:

ما تثيره النخبة الفرنسية من ادعاءات كاذبة والتي لا أساس لها من الصحة، حيث نسبت أن مسألة الاغتصاب الجماعي ليس فقط في الضواحي وإنما في كل مكان وهذا ما يثبته البحث القضائي والاجتماعي وما يتكلمون به غير صحيح ، ففي عام ٢٠٠٠م، أثار فيلم (La Squale The Tearaway) الذي أخرجه اثنان من المعلمين الفرنسيين الاهتمام بقضية الاغتصاب الجماعي في فرنسا، ويبدأ الفيلم الحائز على جائزة، والذي يركز على الحياة الصعبة لشباب الضواحي الفرنسية، بمشهد اغتصاب جماعي، وبعد عام ونصف من إطلاق الفيلم، تم نشر السيرة الذاتية لبيل(L'enfer des tournantes جحيم التقلبات). قارن لوران موتشيلي التغطية الإعلامية للاغتصاب الجماعي في فرنسا بالإحصاءات القضائية، وخلص إلى أن الكثير من التغطية الإعلامية تعمل على تشويه سمعة الإسلام، والمسلمين، في الضواحي، إلى حدّ لا يتناسب مع تورطهم في هذه الجرائم[١].

ويشير لوران موتشيلي إلى أنه من الغريب أن المراجعات الأولية لـ La Squale لم تُنشر في قسم الجريدة الذي يغطي الأفلام بانتظام ولكن في صفحات المجتمع، وفي الواقع أثار La Squale و L'enfer des tournantes القرش و جحيم التقلبات نقاشاً في وسائل الإعلام وبين السياسيين، وبعض المثقفين، حول قضية الاغتصاب الجماعي كمشكلة اجتماعية في الضواحي، وقد وصفت لوموند فيلمLa Squale بأنه" فيلم شهادة بين الروائي، والوثائقي". وفي مقال نُشر في Le Point بعنوان" اغتصاب جماعي الخوف الكبير من المدينة"، كتب المؤلف:" صُدم بسلوك ولغة طلابه الصغار، فابريس جينستال... أخرج فيلمًا يتضمن البربرية الجنسية للعصابات في المدينة، تؤكد Le Point هذه الشهادات المخيفة. وركزت هذه المقالات، وغيرها من المقالات التي نُشرت عن الاغتصاب الجماعي، على حداثته، وتواتره، وإفلاته من العقاب، وطبيعته الغامضة[٢]. وفي تحليل موتشيلي للتغطية الإعلامية لعمليات الاغتصاب الجماعي، يشير إلى أن المقالات تستهدف جميعها مكانًا مشتركًا، وسكان الضواحي خاصةً تلك الموجودة حول باريس، والشباب من أصول مهاجرة [٣].

---

[١]) فضيحة انتقام باريس، ص: ١٢.

[٢]) المصدر السابق، ص: ١٣.

[٣]) المصدر السابق، ص: ٢٥.

ولكن الأكثر من استهداف الشباب من أصول مهاجرة، بدأت وسائل الإعلام أيضًا في استهداف الإسلام بشأن مسألة الاغتصاب الجماعي، فيما يتعلق بكتاب (بيليل)، أوضح مقال في Libération، "إنها قصة اغتصاب جماعي من تورنانتس، وأسبابه حماقة جماعية قديمة وبائسة، تأسست على الرجولة، والإسلام، والهجرة، والوالدين المرتبكين والمربكين"[١]. ولكن كما يشير موتشيلي لا شيء في كتاب سميرة بلليل يتعلق بالإسلام"[٢]. ويشير موتشيلي أيضاً إلى مقال غريب في صحيفة لوموند، ظهر في هذا الوقت تقريباً، يسلط الضوء على كيف حُكم على امرأة شابة في باكستان بالاغتصاب الجماعي من قبل محكمة قبلية في قريتها؟ وحذفت المقالة بشكل إشكالي أجزاء من القصة، التي توضح أن المحاكمة والحكم كانا خاصين بهذه المحكمة القبلية، وليسا حدثاً قضائيّاً عاديّاً يمثل العدالة الباكستانية، أو تأثير الشريعة الإسلامية على النظام القضائي الباكستاني، وأهملت المقالة أيضاً توضيح أن الحكم مهما كان مرعباً، يعكس نظام الشرف والثأر، لهذه القبيلة، أكثر من انعكاسه على دين الإسلام بشكل عام [٣]. وعرْضُ القصة في المقال يترك لدى المرء انطباعاً بأن الإسلام يتغاضى عن الاغتصاب الجماعي، وأن المسلمين كارهون للنساء، كما يُشير توقيت هذا المقال إلى احتمال وجود علاقة مماثلة بين الإسلام والاغتصاب الجماعي في فرنسا أيضاً[٤].

وأولئك الذين لديهم خلفيات مهاجرة، لا يرتبطون فقط بمرتكبي عمليات الاغتصاب الجماعي، وعادة ما يتم تمثيلهم كضحايا في هذه المقالات، والضحايا هم في الأساس من النساء المغاربيات الشابات، اللائي تمت معاقبتهن بسبب أخلاقهن الليبرالية [٥].

ويذكر جورج فيغاريلو أن"عمليات الاغتصاب هذه كانت شائعة، ومرتكبة مع إفلات نسبي من العقاب في ذلك الوقت"[٦]. وفي الآونة الأخيرة من المعروف أن عصابة من الشباب الإثنيين الفرنسيين تسمى

---

[١]) قلب صفحة التحرير، ليفالينت، لويس،٢٠٠٢م، صحيفة ليبريشن، ٧ أكتوبر، متوفر في الموقع الإلكتروني: http://www.liberation.fr.، ص: ٩.

[٢]) فضيحة انتقام باريس، ص: ٢٦.

[٣]) المصدر السابق، ص: ٢٨.

[٤]) المصدر السابق ، ص: ٢٨.

[٥]) المصدر السابق، ص: ٣٢.

[٦]) تاريخ الاغتصاب (العنف الجنسي في فرنسا من القرن السادس عشر إلى القرن العشرين) فيجاريلو، جورج، ٢٠٠١م، مالدن، ماساشوستس، بلاكويل، ص: ١٥٠.

بلوسونس نويرز، مضاءة بسترات جلدية سوداء، ويشير المصطلح إلى ثقافة فرنسية للشباب في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، يتسمون بارتكاب عمليات اغتصاب جماعي في الستينيات[١]. وكان الخطاب المحيط بهذا الوضع مشابهاً بشكل مخيف للخطاب الحالي، فقد تم وصف عمليات الاغتصاب بأنها جديدة وبائية، ومربكة للقضاة[٢]. وكما لاحظت بيليل – نفسها – على عكس انطباع عمارة، بأنه كان الاغتصاب الجماعي أكثر انتشاراً في مجتمعها في الثمانينيات منه في عام ٢٠٠٢م[٣]. وتشير الإحصاءات القضائية إلى أن معدل الاغتصاب الجماعي كان مستقراً في العشرين عاماً الماضية[٤]. وباختصار فإن الاغتصاب الجماعي ليس بالأمر الجديد على فرنسا، ولا يتزايد.

وعليه فادعاء النخبة ووسائل الإعلام بأن الاغتصاب الجماعي مشكلة تخصّ الضواحي، أو أنه ظاهرة جديدة، وأن حوادثه آخذةٌ في الازدياد، وأنه يرتكب من قبل شباب من أصول مهاجرة، وربما مسلمون، وأن الضحايا من النساء الشابات من أصول مهاجرة، لا تتوافق تماماً مع البحث القضائي والاجتماعي، فالاغتصاب الجماعي ليس ظاهرة جديدة، ولم يأت به الإسلام أو المسلمون، فقد كان في فرنسا منذ منتصف القرن التاسع عشر، فهو موجود وليس جديداً أو يتزايد.

وتوصيف النخبة الفرنسية والإعلام خاطئ وصادر عن سوء نيتهم وعداوتهم للإسلام والمسلمين ، ولا علاقة لموضوع الاغتصاب بالدين ولا حتى بالعرق ، وإن الاغتصاب يأتي نتيجة الفقر أو التهميش الاجتماعي أو البطالة أو غيرها من الأسباب التي يصعب حصرها، ولقد وجدت دراسة قضائية عن الاغتصاب الجماعي، واستكشفت حالات اثنين وخمسين من الجناة، أنه في حين أن العديد من الجناة لديهم بالفعل خلفيات مهاجرة، فإن القاسم المشترك الحقيقي بين الجناة كان في البيئة الاجتماعية كالفقر،

---

[١]) فضيحة انتقام باريس، ص: ٣٨

[٢]) المصدر السابق، ص: ٣٤.

[٣]) المصدر السابق، ص: ٢٠.

[٤]) المصدر السابق، ص: ٤٧.

والصعوبات، والبطالة، والتهميش، والفشل في المدرسة [١]. كما أنه لم يدّعِ أيّ من الرجال في هذه الدراسة أيّ انتماء للإسلام[٢]. وتشير الدراسة نفسها إلى أن ضحايا الاغتصاب الجماعي يشتركون في هذا النوع من الخلفية الاجتماعية، ولكن توصيف الدراسة على عكس توصيف خطاب النخبة، فإن معظمهم من البيض[٣].

وبناء حقيقة أن الاغتصاب الجماعي من المرجح أن يحدث في الضواحي، إذن يشير إلى مشكلة في الضواحي على هذا النحو، كالفقر، والتهميش الاجتماعي، والبطالة، والفشل التعليمي الشائع في هذه الضواحي. وبالنسبة للاغتصاب بشكل عام، كما يذكّرنا زعيم NPNS المقتبس أعلاه، فإنه يحدث للأسف عبر الأوساط الاجتماعية اغتصاب العصابات على وجه التحديد، أو المغتصبين، وليس بسبب المسلمين، أو عن ثقافة ذكورية تتغذي بالإسلام.

وعليه فإن عمليات الاغتصاب الجماعي ناتجة عن الفقر، والبطالة، والتهميش الاجتماعي، والفشل المدرسي، والسعي إلى نوع من التضامن الجماعي، من خلال إيذاء النساء، فلم تكن هناك حاجة إلى دين، أو ثقافة مهاجرة أو أصلية لتحقيق الاغتصاب الجماعي، فهو قد حصل بين البيض الفرنسيين قبل غيرهم، وأكثر من غيرهم، على عكس توصيفات النخبة والإعلام الفرنسي.

ثالثاً: الفئة الموجهة لها مشكلة الضواحي:

يتم توجيه المشاكل في الضواحي إلى الإسلام بشكل عام وكأن الدولة والقانون كله يمشي بنظام الإسلام ، وما هي إلا من أجل إشباع غرائزهم في الانتقام من الإسلام والمسلمين من قبل العلمانيين، وإلا لو تمعنا قليلاً لوجدنا أن مشاكل الضوحي تكمن في العزلة المفروضة عليها من الخدمات والتنمية وعن جميع ما تحتاج إليه ، ولذلك يتحدث المسلمون غالباً عن الضواحي المعزولة عن بقية فرنسا جغرافيّاً واجتماعيّاً، ومن وجهة نظرهم فقد كانت الضواحي خطأً تخطيطيّاً للبلدية، ولا يزال يجعل الحياة صعبة على جميع سكانها، بما في ذلك المسلمين، حيث تم تصميم الضواحي في الأصل على أنها أكثر بقليل من مجتمعات

---

[١]) فضيحة انتقام باريس، ص: ٥٠.

[٢]) المصدر السابق، ص: ٥٣.

[٣]) المصدر السابق ، ص: ٥٢.

غرف النوم، ولا يوجد بها سوى عدد قليل من الشركات، التي توفر فرص عمل، وبالتالي تظل البطالة مرتفعة للغاية، في حين أن السكان الكادحين قد يبحثون خارج المجتمع عن المزيد من فرص العمل إلّا أن القيام بذلك ليس بالأمر السهل، حيث يقع Seine – Saint – Denis على خطوط Métro و RER، في باريس، و Cénon على خط ترام بوردو. ومع ذلك فإن الضواحي الأخرى، مثل كليشي – سو – بوا ومونفيرميل، ترتبط بشكل ضعيف بالمدن الكبرى، من خلال وسائل النقل العام، وقد تكون هناك حاجة لقطارات، أو حافلات متعددة، مما يؤدي إلى تنقلات طويلة.

إذن ليس هناك القليل من الوظائف فقط، بل هناك – أيضًا – عدد قليل من الأنشطة الترفيهية في الضواحي، وكما أشار الأشخاص الذين تمت مقابلتهم، فإن جهود الدولة لتوفير المزيد للأشخاص الذين يعيشون في الضواحي، قد خلقت المزيد من الحوافز للبقاء هناك، من خلال إنشاء مكاتب محلية لوكالات الدولة (مثل الضمان الاجتماعي أو Caise d'Allocation Familia)، وهي المنظمة التي توزع مساعدات الدولة للإسكان)، جعلت فرنسا من الممكن لشخص ما أن يعيش حياته بأكملها في ضواحي منعزلة دون أن يغادر أبداً، أو حتى زيارة المدن المجاورة. ومن المهم اعتبار أن هذه القضايا تؤثر على جميع سكان الضواحي وليس المسلمين فقط. وقد ناقش العديد من المجيبين المسلمين الضواحي من منظور تقييم واعٍ للحياة في فرنسا، وناقش أحد المساعدين السياسيين الذي يعمل في سياسة المدينة، مع (فاديلا عمارة) مشاكل الاتصال هذه:" هناك مدن على سبيل المثال حول باريس، التي لا تملك وسائل نقل عام، وتوجد مشاكل في مغادرة المدينة، والعودة إليها، فعندما يكون لديك سيارة فلا بأس، ولكن عندما لا يكون لديك سيارة وتعتمد على الحافلة...، نريد زيادة خطوط الحافلات، وتعزيز وسائل النقل العام، حتى يتمكن الناس من التحرك بسهولة بالغة، وتجدر الإشارة إلى أن هذا الشخص الذي تمت مقابلته (مثل عمارة) ذكر العنف، والرجولة، في رأيه:" التحدي الأصعب هو محاربة العنف، وانعدام الأمن السائد في الأحياء، ضد المرأة، وغير ذلك، إنها عودة الذكورية"[١].

وقلة من المسلمين الذين استُطلعت آراؤهم يتفقون مع وجهة نظر المساعدين، بأن محاربة العنف، وانعدام الأمن، والرجولة، هي أصعب تحدٍّ في الضواحي، لكن هذا الرجل كان – أيضًا – مسلمًا، وأحد أولئك

---

[١]) العِرْق، العنصرية ومعادات التمييز في فرنسا، ص: ٤٣.

الذين شاركوا في الدراسة، والذين لم ينظروا إلى المسلم على أنه علامة هوية، ولكن كممارسة خاصة، ومن المفترض أن تبقى في المنزل، ولم يرَ ضرورة محاربة الصور النمطية السلبية للمسلمين، ويحتاج الآخرون فقط للنظر في الطريقة التي كان يعيش بها حياته، ليروا أن المسلمين ليسوا كلهم إرهابيين، وليسوا كلهم كارهين للمرأة. ومن المهم أخذ هذا في الاعتبار؛ لأنه يوضح تنوع الآراء بين المسلمين في فرنسا. ورأى مسلمون آخرون أنّ المسلم جانبًا من جوانب هويتهم، وأرادوا التعبئة سياسيًّا، واجتماعيًّا، وحتى قانونيًّا كمسلمين ضد الصور النمطية الجهل والتمييز[١].

وكان الممثل السابق لـ(Dynamique Diversité التنوع الديناميكي) الذي قابلتُه، يدرك تمامًا العزلة الاقتصادية في الضواحي، وحاولتْ منظمته تغيير ذلك، قال:" نحن ندعم العلاقات بين الشركات الكبيرة، والشركات الصغيرة الموجودة، في الأحياء الفقيرة؛ لتنويع شبكات البائع والمشتري...، وقد أنشأنا أداة مرجعية للشركات الصغيرة، وقمنا بتجميع الشركات الصغيرة والكبيرة"[٢].

وأعربت ممثلة غير مسلمة لـ:(NPNS) عن قلقها الشديد من الرجولة في الضواحي، لكنها كانت أيضًا قلقة بشأن الطبيعة المنعزلة للضواحي، فالمشكلة هي أننا في فرنسا أنشأنا مساكن داخلية...، خلال Trente Glorieuses ثلاثون مجيدة، وجلبنا المهاجرين للعمل. وفي البداية كانت فرنسا تعتقد أنهم سيغادرون، لكن بعد لمِّ شمل الأسرة، قمنا بالبناء على عَجَلٍ، دون التفكير حقًّا في التنظيم الحضري، وهذا يعني أننا لم نفكر في بناء الحانات، ودور السينما، والمتاجر، وأماكن الخروج...، نعم فقط أماكن للنوم...، وطريق تصل إلى محطة (RER)، تأخذ حافلتين، تتجول في وسط اللامكان، ومن الصعب التحرك[٣].

وبهذا يتبيّن لمن لديه أدنى بصيرة أن المشكلة في الضواحي ليست مشكلة هوية المسلم، أو ثقافة الأصل المهاجر، كما في خطاب النخبة الفرنسية، والإعلام الفرنسي، بل إن المشكلة في الضواحي هي العُزلة المفروضة على سكان الضواحي بكل أنواعها، كالعزلة الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية والتنموية، والخدمية.

---

[١]) العِرْق، العنصرية ومعادات التمييز في فرنسا ، ص: ٤٣.

[٢]) المسلمون مثل الفرنسيين، ص: ٥١.

[٣]) صحيفة ليموند، الدولة لا تفي بوعودها بتحديد الضواحي ، ص: ١٥.

رابعاً: موقف النخبة الفرنسية من تحسُّن الإسكان للمهاجرين في الضواحي:

إن ما يثير تخوف النخبة الفرنسية هو تحسن الإسكان لدى المهاجرون في الضواحي ، ولذلك فغالباً من يتم توجيه الانتقاء السلبي والتهم لدى المهاجرون كجزء من أساليبهم في محاربتهم، وقد أكدت دراسة استقصائية عن الإسكان، والتي أجراها المعهد الوطني للإحصاء في نهاية عام ١٩٩٦م، الحضور القوي للمهاجرين في قطاع الإسكان (HLM) حيث إن أكثر من ٥٠% من الجزائريين، و٤٧% من المهاجرين من المغرب، و٤٢.٥% من تونس و٤٠% من السكان الأفارقة والأتراك يسكنون منازل المجالس[١]، ويمكن أن يُعزى الوجود القوي للمهاجرين في HLMs إلى محدودية مواردهم المالية ونقص المساكن في القطاع الخاص، مما فرض شروطًا غير متكافئة للوصول والاختيار.

وأظهر تعداد ١٩٩٩م أن ٥٦% من المهاجرين كانوا يستأجرون مساكن في منازل المجالس؛ لأن القطاع الخاص مكلّفٌ للغاية، ومن بين العائلات المهاجرة كان أكثر من ٥٠% من المهاجرين من المغرب العربي يعيشون في منازل المجالس، كما تعيش العديد من العائلات من تركيا، وأفريقيا جنوب الصحراء في منازل المجالس أيضاً، وكان وصولهم إلى فرنسا في الستينيات، وهي فترة تميّزت بتطور دور المجالس، ويمكن أن يفسّر تمثيلهم القوي في هذا النوع من الإقامة[٢].

والذي يبدو هنا أن مشكلة الإسكان زادت تحسُّناً بعد السبعينيات، وأصبح المهاجرون يمثلون حضوراً كبيراً في قطاعات مهمة من المدن الفرنسية الأساسية، فيسكنون في منازل المجالس، أو القطاع الخاص، بحسب إمكاناتهم، والتي لم تكن تمنح لهم من قبل فرصة الحصول على سكن فيها.

خامساً: إهمال الضواحي الفرنسية:

إن الدولة الفرنسية مهملة للضواحي ولا توفر لهم الخدمات الأساسية،كجزء من محاربتهم للمهاجرين الذين يشعرون أنهم جزء من دولتهم، وعلى غرار قضية عزل الضواحي، هناك مشكلة تدهورها، أدركت فرنسا

---

[١]) التمييز العنصري والعرقي في الحصول على السكن الاجتماعي ، ص: ١١.

[٢]) المهاجرون في فرنسا، تعداد السكان لسنة ١٩٩٩م، الطبعة ٢٠٠٥م، ص: ٥٢.

ذلك في عام ٢٠٠٣م، حيث أنشأت برنامج جان لويس بورلو؛ لتجديد الضواحي، وفي تقرير تم تسليمه في عام ٢٠٠٨م، قالت الوكالة الوطنية للتجديد في أورباين (ANRU الوكالة الوطنية للتجديد الحضري):" إن البرنامج لم ينجح، مشيرة إلى عدم كفاية الموارد ولم تتحقق وعود الإصلاح والبناء، بحلول الموعد المستهدف، فإنه من بين ٢٥٠٠٠٠ مبنى تمّ هدمها، بهدف إعادة بنائها الموعود، فقد تم إنجاز أكثر من ٤٥ % من عمليات الهدم، وتمّ إنجاز ما نسبته ٤٢ % من عمليات إعادة البناء والتجديد، وذلك بحلول عام ٢٠٠٨م، وكان عدد السكان بطيئًا أيضًا، تم إنجاز حوالي ٥٤ % وحوالي ٦٢ %، على التوالي[١]، ولم يتم – أيضاً – تحقيق الهدف المتمثل في نقل تلك المباني، التي تم هدمها، لتحسين التنوع الاجتماعي، بل تم إعادة تشييد المباني في نفس المواقع، التي تم فيها هدمها، فالذي تم هو هدم أسلافهم فقط[٢].

وكما يبدو فإن من المشاكل التي تواجه الضواحي وسكان الضواحي هو الإهمال، وعدم التجديد والصيانة، وإن حدث شيء من ذلك فإنه يكون بشكل بطيء جدّاً، وبنسبة جزئية لتلك المدن، بل لم يتطوّر الهدف لزيادة التنوع الاجتماعي، ولكن تمّ هدم مبانٍ وإعادة تشييد مبانٍ مكانها مباشرة، فلا تغيير جغرافيًّا، ولا تنويع اجتماعيّاً.

سادساً: اختلاف آراء المسلمين في حال الإسكان:

التجارب هي التي تحدد موقفك ورأيك، ولذلك فإن المسلمين في فرنسا أقوالهم متفاوته حول موضوع الإسكان كلٌّ حسب تجربته، وقد انتقد ممثل NPNS سوء حالة المساكن التي ترعاها الدولة الفرنسية فقال: " تم بناء المباني بمواد ذات جودة يرثى لها، إذا نقرْتَ عليها فإنها تنكسر، إنها أشياء فارغة، لقد صنعوها بسرعة لإيواء كل هؤلاء الناس"[٣]. ومع ذلك، لا يتفق الجميع على هذا، بما في ذلك المسلمون، فقد اختلف اثنان من المشاركين مع EMF بشدة، مثلاً نجد ذلك في حوار بين طالبين كالآتي:

الطالب١: مهاجر شاب، مسلم من الجزائر، ومن أم جزائرية، وأب تونسي، أصرّ على أن الدولة عملت

---

[١]) صحيفة ليموند ، الدولة لا تفي بوعودها بتحديد الضواحي ، ص: ١٥.

[٢]) المصدر السابق، ص:١٦.

[٣]) بناء المسلمين في فرنسا، ص: ٨٥.

بجدّ للحفاظ على HLM.

الطالب ٢: شابّة اعتنقت الإسلام دون أي تاريخ عائلي معروف للهجرة، وجادلت بأن HLM كانت مروّعة، وناقش الاثنان وضع المهاجرين في فرنسا، كالآتي:

الطالب ١: إنهم يعيشون بشكل جيدٍ، ويعيشون بكرامة.

الطالب ٢: ولكن ماذا عن HLM؟

الطالب ١: اسمع، HLM، هم فيها بحالة جيدة.

الطالب ٢: هم في حالة سيئة، مدمرون...

الطالب ١: إذا كانوا في حالة سيئة؛ فذلك بسببهم المهاجرون.

الطالب ٢: ولكن يوجد مروّجو مخدرات حول المباني...

الطالب ١: ولكن هذا بسببهم!

الطالب ٢: لا، هذا ليس بسببهم.

الطالب ١: وبشكل عام، فإن شقق HLM كبيرة.

الطالب ٢: لا، إنها ضيقة جدًّا.

الطالب ١: إنها كبيرة، HLM شقق. وهم المهاجرون لا يدفعون أي إيجار.

الطالب ٢: انظروا أيضًا إلى عمل الدولة، لا ترميم، لا تجديد!

وفي هذه المرحلة، دخل عضوٌ ثالث في الحوار، مسلمةٌ من EMF، كما أنها مهاجرة إلى فرنسا من شمال إفريقيا، وجادلت مع الرجل أنّ شقق HLM لم تكن سيئة للغاية:

الطالب ٣: يستطيع هؤلاء المهاجرون أخذ إجازة لمدة شهر واحد من العمل للذهاب إلى وطنهم في إجازة.

الطالب ٢: عليهم أن يضحوا من أجل ذلك.

الطالب ٣: لا، لا أعتقد ذلك، في رأيي إنهم يعيشون بشكل جيد وكرامة، فمن الخارج تبدو HLM ليست جميلة جدًّا، ولكن من الداخل هي جميلة.

الطالب ١: إنها كريمة.

الطالب ٣: نعم، إنه جيد جدًا.

الطالب ١: في الجزائر، لدينا مجموعات للقيام بالأشياء، فعندما لا تكون الدولة موجودة...؛ لذلك يوجد

في الجزائر مجموعة من الناس في الأحياء الذين يشترون الطلاء والأسمنت، ويفعلون كل شيء بأنفسهم، يصلحون مبانيهم، هنا في فرنسا لا تجد ذلك، هنا يعتقدون أن كل شيء لهم... أقول إنه صحيح أن هناك صعوبات، وهناك عنصرية، ولكن إذا نظر المرء إلى نوعية حياة المهاجرين فهذا جيد...، وهذا هو سبب قدومهم إلى فرنسا، حيث إنهم يأتون إلى فرنسا؛ ليعيشوا حياة جيدة، والدليل موجود، فهم يعيشون بشكل جيد.

الطالب ٢: ربما لم يكن هذا ما كنت تتوقع سماعه (وقفات) لم تسمع نفس الخطاب هناك كما تسمع هنا، أليس كذلك؟

و"هناك" التي كان يشير إليها الطالب ٢، كانت مقابلة أجريتها للتو مع أعضاء JMF، وهي منظمة تعمل أحيانًا مع الشباب المسلمين في فرنسا، خاصة في الأحياء الصعبة؛ وهدفها هو إقناع الشباب المسلم بأنهم قادرون على النجاح، وأن الأداء الجيد في المدرسة هو عنصر أساسي لهذا النجاح، وفي الواقع تحدث رئيس JMF، الذي قابلته للتو، عن الحالة المزرية للإسكان التي يسكنها العديد من المسلمين في فرنسا. وكان أيضًا مهاجرًا، مثل الطالب١ والطالب٣ في EMF. لذلك من التسرع القول إن المهاجرين ببساطة "يتوقعون أقل"، وأن أولئك الذين ولدوا في فرنسا، كما اقترح الطالب١ من EMF، "يعتقدون أن كل شيء لهم"، لكن من الصحيح القول إن هناك خلافًا بين المسلمين في فرنسا حول حقوقهم، والحماية المفترضة لهم، أعني ما "المستحق لهم". لقد وجدت باستمرار أن أولئك الذين ولدوا في فرنسا، أو الذين عاشوا معظم حياتهم في فرنسا، يتوقعون المزيد من الدولة، لكن البيان النهائي لهذا الغرض يتطلب عيّنة تمثيلية كبيرة من الرأي الإسلامي، الذي يتجاوز نطاق هذه الدراسة[١].

ومن خلال هذا الحوار يتبيّن الخلاف بين موقف المسلمين أنفسهم، في فهمهم لواقعهم، وفي توصيفهم لذلك الواقع، وفي تصورهم أو افتراضاتهم عن الجانب الفرنسي بالنسبة لهم، ولعل ذلك مبني على تجارب فردية، أو متأثر بالمستوى الاجتماعي أو الاقتصادي لبعض الفئات المسلمة هناك، أو لمقدار التكتل السكاني وأثره في ذلك.

---

[١]) بناء المسلمين في فرنسا، ص١٤٢.

سابعاً: مواصفات السكن المدعوم من الحكومة الفرنسية العلمانية:

الحكومة الفرنسية مهملة لموضع الإسكان المدعوم منها ولا تبدي له أي اهتمام، وكما أعرب بعض المستجيبين عن قلقهم من أن الإسكان المدعوم من الحكومة في الضواحي يكون أحياناً صغيراً جدّاً بالنسبة للعائلات التي تعيش فيه، وقد نشأ بعض المسلمين الذين شملهم الاستطلاع في الوحدات السكنية القديمة، التي تم بناؤها في البداية، أثناء التدفق الأول لعمال شمال إفريقيا، والتي لم يكن بها مرافق دورات المياه، في كل وحدة، فقد عاش البعض منهم مع عائلاتهم في شقق بغرفة نوم واحدة، ومرة أخرى ظهرت حساسية تجاه الفصل أثناء مناقشة المستجيبين لهذه المخاوف[1].

وهنا يتحدث المستجيبون من المسلمين في شكواهم عن صغر السكن المدعوم من الحكومة، وعدم توفر الخدمات الضرورية فيها، حيث تجتمع عائلة مسلمة كاملة في غرفة نوم واحدة ودون خدمات، فهي غير صالحة للعيش فيها أساساً عند أدنى صاحب بصيرة.

ثامنـاً: وضع الإسكان السيء في (HLMS) مساكن الإيجار المنخفضة:

جهد الدولة الفرنسية في موضوع الإسكان بالنسبة مساكن الإيجار المنخفضة شبه منعدم، وقد كان الجهد الأساسي لإيواء المهاجرين في الخمسينيات من القرن الماضي هو بناء سكن على طراز (loyer modéré HLM)، وهي مساكن منخفضة الإيجار، وهي عبارة وحدات سكنية يتمّ التحكم فيها بشكل أساسي عن طريق الإيجار، واشتهرت العديد من شقق (HLM) بعدم جاذبيتها، وتشابهها الغريب مع مجمع السجون الحديث، حيث لم يكن بها في البداية مراحيض، أو حمامات، وربما كان الأمر الأكثر إشكالية من داخل (HLM) هو تلك السياسات المتعلقة بوضع سكانها والمباني نفسها.

ويسلّط أريان شبل دابولونيا الضوء على التناقض في تقليد الاستيعاب الفرنسي، من خلال تذكيرنا بأنه في أعقاب الحرب العالمية الثانية تم اتخاذ العديد من المبادرات الهادفة إلى الحفاظ على التقاليد الثقافية المميزة لمجموعات الأقليات، وقد قامت وكالات الدولة المسؤولة عن الإسكان، والتعليم، والحصول على

---

[1]) السنوات الثلاثين المجيدة، او الثورة غير المرئية في ١٩٤٦ – ١٩٧٥م باريس، هاشيت، ص: ١٦٣.

المزايا الاجتماعية في أنشطتها على أساس الحصص العرقية. فعلى سبيل المثال طُلب من سلطات الإسكان العام (HLM) نقل المهاجرين على أساس أصلهم القومي في مناطق حضرية معينة؛ ونتيجة لذلك ارتفعت نسبة المهاجرين في هذه المناطق، من ١٥ % في عام ١٩٧٥م، إلى ٢٤ % في عام ١٩٨٢م، و ٢٨ % في عام ١٩٩٠م. ثم إنّ ما كان تمايزًا عرقيًّا فقد تحوّل إلى فصل عرقي وتمييز فيما بعد، وبالنسبة إلى HLMs الواقعة على مشارف المدن والضواحي، كان هذا يعني أيضًا نوعًا من العُزلة الجغرافية التي فصلت المهاجرين وأطفالهم عن المراكز السكانية في فرنسا[١].

وفي الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي بدأ العمال المؤقتون في شمال إفريقيا في السعي للحصول على إقامة دائمة في فرنسا، وبأعداد متزايدة؛ بسبب تدهور الأوضاع السياسية في شمال إفريقيا، والذي كان مقرونًا بالقرار الفرنسي بإغلاق الباب أمام لمِّ شمل الأسرة – سيناريو قد يحدث الآن أو لن يحدث أبدًا – وجلْب المزيد والمزيد من عمال شمال إفريقيا لعائلاتهم؛ لبدء حياة دائمة في فرنسا. ويمكن القول إن وضع الإسكان انتقل من سيء إلى أسوأ في الغرف المزدحمة، التي كانت سكنًا للرجال العزاب ذات يوم، وصارت اليوم سكنًا لعائلات بأكملها مكتظة فيها[٢].

وقد استمر بناء (HLMs)؛ للاستجابة لاحتياجات الإسكان هذه بشكل متزايد، لكن مع مرافق صحية كاملة. ولكنها ظهرت مشاكل جديدة في أواخر السبعينيات Trente Glorieuses، بفعل السياسات التي قادها وزير الدولة للعمال الأجانب، وهو منصب أُنشئ في عام ١٩٧٤م، وكان يهدف إلى تحسين حالة المهاجرين في فرنسا، لكنْ كما تقول جين فريدمان:" خطاب الاندماج، وتحسين الحياة من العمال المهاجرين أبعد ما يكون عن الواقع – لا سيما – بعد ظهور قضية تكلفة هذه الخطوات للاندماج، كموضوع رئيسي للنقاش"[٣].

فقد يكون من الصعب تنفيذ مثل هذه السياسات في أكثر الأوقات رخاءً من الناحية المالية، وقد أوضحتْ فرنسا – التي تعرضت للضغط بسبب الأزمات الاقتصادية في السبعينيات – أولوياتها، كما يشير

---

[١]) العرق، العنصرية ومعاداة التمييز في فرنسا، أريان شبل دابولونيا، ٢٠٠٩م، ص: ٢٧٢ – ٢٧٣.

[٢]) المصدر السابق، ص:٢٧٣.

[٣]) الهجرة وعدم الأمان في فرنسا، ص: ٣٥.

فريدمان، كذلك فإن استقالة وزير الدولة الأول، للعمال الأجانب (أندريه بوستل فيناي)، بعد ستة أسابيع فقط من عمله في الوظيفة، تُشير إلى عدم توافق، وإلى وضعٍ مُحبِطٍ بين الخطاب، والواقع[١].

[١]) الهجرة وعدم الأمان في فرنسا ، ص: ٣٥.

المطلب الثالث

التمييز العنصري الفرنسي ضد المسلمين في الإسكان

تمهيـــد:

التمييز العنصري في فرنسا بالنسبة للإسكان موجود أحياناً بشكل ظاهر، والأغلب بشكل مخفي، فالنخبة الفرنسية تدعي بأنه لا يوجد للمسلمين أصل في فرنسا وإنما هم مهاجرون، أيضاً يحصل للمسلمين تمييز عنصـري عندما يقوم المسلمون بالبحث عن سكن فتجد الشرطة يقومون بالتقصي عنهم وعرقلتهم بأي شكل من الأشكال، وإذا وجد المسلم شقة للسكن فيها تجد الفرنسيون يقومون بثني المسلمين عن إيجار المسكن وذلك إما برفع الإيجار أو أي شكل من الأشكال لكن بشكل مخفي، وهذا التمييز من قبل الفرنسسين ضد المسلمين يكون في السقق والشركات حتى في إبرام العقود، وهو ما سنتينه في المسائل الأتية.

أولاً: التمييز في الإسكان ضـد المسلمين:

إن الإسكان بالنسبة للمسلمين المهاجرين فيـه من التمييز الشيء الكبير، إذ يعيش المسلمون في أطراف المدن التي تقل فيها الخدمات، ولا يستطيعون العيش في المدن الكبرى نظراً للتمييز الذي يمارس عليهم من قبل الفرنسيين بشكل خفيٍ أو ظاهر، " ويعاني الكثير من المسلمين الأوروبيين من العنصرية في العمل والتعليم والإسكان بغض النظر عن أصلهم العرقي أو موقفهم تجاه الدين"[١] ، ولطالما كان الإسكان مشكلة دائمة للمسلمين في فرنسا، لكن أسباب ذلك وطريقة فهمه قد تغيرت بمرور الوقت فخلال ترينتي جلوريوز[٢]، لم يكن هناك ما يكفي من المساكن منخفضة التكلفة للعمال المهاجرين من شمال إفريقيا، وكثير منهم كانوا مسلمين، في حين تمكّن بعض عمال شمال إفريقيا من العثور على مساكن، انتهى الأمر بالعديد منهم في مدن الصفيح التي ظهرت في الخمسينيات من القرن الماضي، وتُرجمت على أنها مدن العُلَب، أو

---

[١]) تقرير المركز الأوروبي لمراقبة العنصرية وكراهية الأجانب EUMC، " المسلمون في الاتحاد الأوروبي: التمييز العنصري والتخوف من الإسلام، ص:١.

[٢]) ترينتي جلوريوز: وهي الفترة الذهبية للنمو الاقتصادي بعد الحرب العاملية الثانية ما بين عام ١٩٤٦م– ١٩٧٣م.

مدن الصفيح، في إشارة إلى العُلَب التي تم قطعها وتطويقها بشكل مسطح؛ لإنشاء ألواح خشبية للملاجئ المصنوعة من الخشب، ومواد الخردة الأخرى، حيث كانت توجد في ضواحي المدن الكبرى، بدون كهرباء أو مياه جارية، وغير معروفة في بعض الأحيان وغالبًا ما يكون غير معترف به من قبل هؤلاء، بما في ذلك السلطات داخل المدن. ولم تكن مدن الصفيح هذه تجربة استثنائية لسكان شمال إفريقيا في فرنسا في ذلك الوقت، ٤٣ % من الجزائريين، على سبيل المثال عاشوا في نوعٍ ما من بيدونفيل في عام ١٩٦٣م[١].

أنه بسبب التمييز في الإسكان صارت مشكلة الإسكان تُلاحق المسلمين الفرنسيين دائماً في مختلف المراحل، ولأسباب متعددة ومختلفة، وبحسب المراحل والأماكن والظروف التي يتواجدون بها، الأمر الذي اضطر بعضهم للسكن في ما سُمّي بمدن العُلَب أو الصفيح، والتي هي عبارة عن ملاجي خشبية، مغلفة بمواد الخردة من البلاستيك وغيرها، ولم تتوفر فيها أدنى خدمة من خدمات الحياة الأساسية.

ثانياً: تصنيف النخبة الفرنسية بأن السكان المسلمين غير فرنسيين:

ما يتكلم به الفرنسيون على أن المسلمين ليسوا من أصل فرنسي وإنما هم مهاجرون أتوا إلى بلاد فرنسا بعد الحروب التي كانت في بلادهم، إنما هو تمييز منهم وازدراء في حق المسلمين الفرنسيين، فهناك مسلمين في فرنسا متواجدين منذ مئات السنين، إضافة إلى الذين أتوا بالهجرة، فمن المسلمين من أبناء أو أحفاد الطبقة العاملة الوافدة من المغرب العربي، ومن الجزائر بالأخص (٣٥%)، ثم المغرب (٢٥%)، فتونس (١٠%)، ويوجد أيضاً مسلمون منحدرون من إفريقيا – لاسيما – من البلاد التي كانت قد استعمرتها فرنسا، مثل: (مالي، والسنغال، والنيجر، وساحل العاج)، كما يوجد كذلك مسلمون من بلاد المشرق العربي، مثل: (سوريا، ومصر، والعراق، وفلسطين)، إضافةً إلى أعداد كثيرة من المسلمين الأتراك (٣٦٠٠٠٠ نسمة) ولا يسمح القانون الفرنسي مطلقاً تعداد الناس وفق انتماءاتهم العرقية، أو الدينية، أو مذاهبهم الفلسفية، أو اتجاهاتهم السياسية؛ ولهذا لا تملك أي جهة من الجهات إحصاءً دقيقاً، أو يُعتدّ به رسميّاً، وما تلك الأرقام المقدَّمة أعلاه إلا إحصاءات احتمالية، ينشرها اختصاصيون وملاحظون مطّلعون. ففي ٢٠٠٣م أعلن نيكولا

---

[١]) مركز التوثيق الوطني، ٢٠٠١م، فبراير، متوافر في الموقع الإلكتروني:.http://www.cndp.fr .

ساركوزي، وقد كان وزيراً للداخلية – آنذاك – أن عدد المسلمين في فرنسا يتراوح ما بين ٥ و ٦ ملايين نسمة. فأصبح هذا الرقم شبه الرسمي (٥ ملايين) مُجمَعاً عليه، وهو جاري الاستعمال إلى يومنا هذا، فيناهز المسلمون وفقاً لهذا العدد نسبة ٨%. أماعدد الطلاب، والأُطر العليا، كالمهندسين، والأطباء، والفنيين، وحتى السياسيين، فهو في تزايد مستمرّ وملحوظ، ويوجد – اليوم – في فرنسا حوالي ٢١٠٠ مسجدٍ[١].

وما يشير إليه أعلاه ادعاءٌ بأن أغلب المسلمين الفرنسيين هم من أصول غير فرنسية، وهذا ادعاء غير منطقي، وتظهر منه رائحة العنصرية والتمييز، فإذا كان المسلمون المهاجرون مصنفون على أنهم مسلمين بالهجرة بعد الحرب العالمية مثلاً، فإنه يوجد فرنسيون مسلمون منذ مئات السنين، غير أن المسلمين رغم ذلك في تزايد مستمر.

ثالثاً: التمييز في السكن من قبل الشرطة:

من مشاكل الإسكان لدى المسلمون هي الشرطة الفرنسية فعندما يعرفون أو حتى يشتبهون بأنك مسلم يحدث لك العرقلة والتمييز من قلبهم ، وأخيراً تحدث العديد من المشاركين عن نوع آخر من أنواع التمييز في فرنسا العلمانية، والذي يستهدف المسلمين على وجه الخصوص، أو أولئك الذين يُفترض أنهم مسلمون، مثل: الأشخاص ذوي البشرة الداكنة، والتي تعتبر مؤشراً على العرقية باعتبار العرق غير الأبيض ليس فرنسيّاً، وكذلك مضايقة الشرطة لمن كانت تلك ملامحهم، على غرار القلق مع الفصل، وتكشف التعليقات حول تمييز الشرطة من قبل المشاركين المسلمين عن وعيٍ بالدور الذي يلعبه العِرق، في حياة العديد من المسلمين في فرنسا[٢].

وهنا يتبين بأن التمييز ضد المسلمين في الإسكان لم يكن عند اتضاح انتسابهم إلى الإسلام، أو المعرفة بأنهم مسلمون، بل حتى عند الاشتباه بأنهم مسلمون؛ لأي قرينة في مظهره، أو مأكله، أو مشربه، أو ملبسه، وهذه تردّ دعوى الحرية العلمانية وعدم عدائيتها للأديان، أو أتباع الأديان، أو لعل ذلك خاص

---

[١]) المسلمون المعلن عنهم في فرنسا، دارجنت، ص: ٣٤/ ٥١، CEVIPOF.

[٢]) بناء المسلمين في فرنسا، ص: ١٤٥.

بالإسلام والمسلمين.

إن العلمانية الفرنسية تناقض بعضها البعض فهي تدعي التعايش مع الأخرين وفي الوقت نفسه تمارس التمييز العنصري ضد المسلمين في الإسكان وتحاربهم في مسألة سكنهم، فلا توجد علاقة واضحة بين التمييز في السكن والشرطة، فقد أصبح الاتصال واضحاً بعد أن زعم العديد من الأشخاص الذين تمت مقابلتهم أن الشرطة كانت أكثر عدائية تجاه العرب، والسود، في الأحياء والمدن الأفقر في فرنسا. حيث اشتكى أحد المستجيبين، وهو صحفي مسلم شاب، بأنه في أحياء معينة يتم توقيف الناس ثلاث مرات في اليوم، من قبل نفس ضابط الشرطة[١]. وهذا النوع من السلوك الشرطي يعادل التنميط العنصري الذي يؤدي إلى عدد غير متناسب، إلى حد كبير من العرب والسود، الذين تم استجوابهم [٢]، ومرةً أخرى من المهم أن نتذكر أنه ليس كل العرب مسلمون، ومع ذلك هناك تداخل كبير، ويبدو أن المجيبين المسلمين حساسون للغاية لتقاطعات العرق، والدين، وكذلك الدين، والطبقة[٣].

وتصف كاثي ليزا شنايدر تصرفات الشرطة التي أدت إلى أعمال الشغب في عام ٢٠٠٥م، بأنها مفترسة وقاسية، بعد مطاردة مجموعة من الأولاد الصغار الذين نفد توترهم عندما طُلب منهم تقديم أوراقهم، والتي كانوا قد غادروا المنزل، لم تفعل الشرطة شيئًا عندما تعثر ثلاثة من الصبية، بطريق الخطأ في محطة كهرباء فرعية، تجول الأولاد الثلاثة، وخسروا في المحطة الفرعية، وتوفي اثنان منهم عندما لمسوا محولًا بطريق الخطأ، بعد ذلك بوقت قصير لم يعتقد ضباط الشرطة شيئاً عن إلقاء الغاز المسيل للدموع على مسجد، خُنق مئاتُ العائلات التي تحضر خطبة، عندما لم يُسمح لهم على الفور بمواصلة مطاردة الشباب الذين انغمسوا في الداخل[٤].

وهذه الأحداث ليست سوى جزء مما تصفه كاثي ليزا شنايدر بأنه:" وحشية الشرطة، والإفلات من

---

[١]) مبادرة عدالة المجتمع المفتوح، ٢٠٠٩م، تشخيص الانتماء العرقي الغير المؤثر والتمييز العنصري في الاتحاد الأوروبي، نيويورك، معهد المجتمع المفتوح، ص: ٢٣، متوفر في الموقع الإلكتروني:.http://www.soros.org

[٢]) المصدر السابق، ص:٢٣.

[٣]) المصدر السابق، ص:٢٤.

[٤]) قوة الشرطة وأعمال الشغب في باريس، السياسة والمجتمع، شنايدر، كاثي ليزا، ٢٠٠٨م، ص: ١٣٥.

العقاب في فرنسا. تم تقديم شكاوى المسلمين حول عداء الشرطة بسخط، وتساءلوا: لماذا يجب أن يُطلب من الشخص الفرنسي باستمرار عرض القطع الأثرية القانونية المتعلقة بجنسيته؟ علاوةً على ذلك، لماذا يتم توقيف المسلمين والعرب والسود من قبل الشرطة أكثر من المواطنين الفرنسيين الآخرين؟[١]

بالنسبة للمسلمين، فهم جنبًا إلى جنب مع العرب والسود، تعدّ عمليات التحقق المتكررة من الهوية بمثابة تذكير عميق بـ "وضع الشخص المشتبه فيه"، علاوة على ذلك، فغالبًا ما تتم عمليات التحقق من الهوية هذه في الأماكن العامة المزدحمة، مثل وسائل النقل العام. وكما أوضح محامٍ يمثل موكّلين يقاضون الدولة بتهمة التنميط على أساس العرق، أن عمليات التحقق من الهوية هذه قد تشمل" مذلة الهيئة العامة" (خمسة عشر ملفّاً فرنسيّاً يتهمون حالة التنميط العنصري في شيكات الهوية، ٢٠١٢م). في الواقع قد يؤدي ظهور التحقق من الهوية إلى زيادة الإحساس بالآخرين، حيث يراقب الفرد الذي تم إيقافه أولئك الذين يبدون فرنسيين ويواصلون السير بجواره بدون توقيف، وربما يتجاهل البعض وجوده، أو يحدق بهم لفترة طويلة، بما يكفي لجعله يشعر بشيء ما على الشاشة[٢]. وتشير هيومن رايتس ووتش إلى أن الشرطة قد تعزز هذا الشعور بالخارج، أثناء عمليات التحقق من الهوية باستخدام الإهانات القائمة على العرق[٣].

فعندما نفكر في المكان الذي يسكنه المسلمون في فرنسا، يمكننا حينها التفكير في إحداثيات جغرافية مختلفة، حيث يعيش المسلمون، ويسكنون، والحالة المادية لهذه المواقع المختلفة، والمعاني التي أعطاها الناس في فرنسا لهذه المواقع. وما وجدناه في تلك التقارير والدراسات والاستجوابات دليل على أن خطاب النخب الفرنسية يميل إلى تصوير الأماكن التي يسكنها المسلمون على أنها جيوب غريبة، وغير فرنسية على أرض فرنسا، وتعرض الجمهورية والنساء للخطر، وفي هذا ما يكفي لنسف دعوى العلمانية والحرية من أساسها.

وكانت سوزان تيريو حريصة على ملاحظة أن هذا القلق لا أساس له من الصحة تمامًا، وكما أوضحت فإن تحرك رئيس الوزراء آلان جوبيه في عام ١٩٩٥م؛ لمعالجة الأمن في الضواحي الفقيرة بشكل

---

[١]) قوة الشرطة وأعمال الشغب في باريس، السياسة والمجتمع ، ص: ١٣٨.

[٢]) المصدر السابق ، ص: ١٣٩.

[٣]) هيومن رايتس ووتش، جذر الإذلال، فحص الهوية المسيئة في فرنسا" يناير، ٢٠١٢م، ص: ٢٢. متاح في http://www.hrw.org.

خاص كان ردّاً على الأصوليين الإسلاميين العنيفين، الذين يستغلون الشباب الفقراء هناك[١]. وما تتساءل عنه تيريو هو الارتباط المتنامي الذي وجدته بين السياسيين، والمحاكم، وعلماء الاجتماع من ثقافة مهاجرة، غير محددة، والتي تحمل دلالات إسلامية على وجه التحديد، ثم الذكورية مع الانحراف[٢]. وتجادل بأن هذا الارتباط هو الذي جعل من الممكن انتشار التقارير غير الدقيقة لأعمال الشغب عام ٢٠٠٥م، في جميع أنحاء الأخبار، وربطهم بشكل غير صحيح، بالإسلام والعصابات المنظمة والهجرة، وجعل السياسيين ينخرطون في خطاب يُنذر بالخطر حول الوضع، وبعبارة أخرى: ولّدَتْ المبالغة التشويه[٣].

وعندما يتعلق الأمر بالمسلمين والسكن، أو المكان بشكل عام في فرنسا، ما هو الدقيق؟ وما هو المبالغة؟ ومن المثير للاهتمام أن المسلمين الفرنسيين أنفسهم يقدمون إجابات مختلفة، فعلى سبيل المثال يختلفون حول مركزية الثقافة الأبوية في مشاكل الضواحي الفرنسية، بينما لا يُنكر أحد وجودها، ويمكن أن يكون هناك توتر بين أولئك المسلمين، الذين يركزون على خطر الرجولة، وأولئك الذين يقلقون من تصوير الرجال المسلمين، والعرب، والسود، بطريقة تشيطنهم، وتلقي بظلال من الشك على قوة واستقلال المسلمين. وكما رأينا فإن معنى هذا المكان (الضواحي) محل خلاف كبير، فقد ظهرت صور مختلفة من الضواحي بين المشاركين المسلمين، هل الضواحي موطن للعنف الجنساني والعرقي؟ أم هذا النوع الجدير بالثناء، وإن لم يكن بلا مجهود؟ يمزج بين ادعاءات بقية فرنسا أنها تقدرها ولكنها تدير ظهرها؟ هل الضواحي موطن للأحياء اليهودية المتداعية، وتجار المخدرات، أم المهاجرين الذين وجدوا حياة أفضل، ووظائف أكثر ربحًا؟ هل هي موطن النساء الخاضعات، أو الأمهات المهاجرات، اللواتي ما يعوقهن في المقام الأول ليس الأزواج، ولكن بسبب التحديات، وحتى الصدمات الناتجة عن تجربة المهاجرين؟

وبالنسبة لبعض المسلمين في فرنسا، فالضواحي هي مكانٌ يخشون فيه من سلطة الأب أو الأخ، ولكن ليس الجميع كذلك. فبعض المسلمين في فرنسا – لا سيما – النساء عاريات الرأس، تعتبر محطة القطار أو شوارع الحي أماكن عبور بالنسبة للآخرين، فهي أماكن يمكن أن تتحول إلى عدائية في غمضة عين، أما

---

[١]) صحيفة ستنافورد TFI ٢٠٠٨م، جنوح وأحداث الاستثناء في الهجرة، تيريو، سوزان، ٢٠٠٩م، ، ١٤ أكتوبر، باريس، ص: ١٥.

[٢]) المصدر السابق، ص: ١٦.

[٣]) المصدر السابق، ص:١٧.

بالنسبة للنساء اللواتي يرتدين الحجاب، فهي أماكن يمكن أن يعترضهن بعضهم فيها بتعليق دنيء، وكذلك هي بالنسبة للشباب، تعدّ نقطة للتحقق من هوياتهم من قِبَلِ الشرطة. إذن لا يمكن أن توفر هذه النظرة وتلك التقارير مثلًا تصويرًا مثاليًّا للأماكن التي يسكنها المسلمون، بكل تعقيداتها، لكن ما يبرهن عليه هو أن قضية المسلمين والإسكان في فرنسا أكثر تعقيدًا، بكثير مما يقرّه خطاب النخبة الفرنسي عموماً[١].

ومن خلال ما سبق يتضح بما لا شك فيه وجود العنصرية والتمييز في الإسكان، بل يبدو حتى في تفسير التواجد للمسلمين في هذا المكان أو ذاك، بأنه خطر، وغير فرنسي، ولا يمكن القبول به، والتعايش معه، وهكذا نجد العلمانية تأكل بعضها بعضاً، وتناقض بعضها بعضاً، فهي حرية وتعايش مع الجميع، لكن حين نصل لتطبيق ذلك في واقع المسلمين هناك نجد من التناقض الغريب ما لم يكن يخطر على بال.

رابعاً: التمييز في إيجار المساكن والشقق:

يقوم الفرنسيون بثني المسلمون عن إيجار المساكن والشقق وذلك بقيامهم برفع إيجار الشقة أو المسكن، وهناك قلق إضافي يؤثر على المسلمين بشكل غير متناسب، وهو التمييز في إيجار المساكن والشقق، في حين أن هذا غير قانونيّ، فإنه ليس من غير المألوف، ويتم استخدام مصطلحات خاصة في سوق الإسكان؛ لثني المسلمين، أو العرب، بشكل أو بآخر عن التقديم، أو طمأنة الآخرين بأن المسلمين أو العرب لن يتم قبولهم في الوحدة، يتضمن هذا أيضًا نوع من التمييز الذي بالكاد مرئي، والذي وصفه المستجيبون مراراً وتكراراً بأنه "شيء تشعر به، أنت تعرفه للتو". ولا يمكن تتبع جميع أشكال التمييز في السكن بالأدلة؛ إذ يتكون بعضها من عروض تم إلغاؤها بشكل غامض، ونظرات معادية، وأعذار محرجة.

فقد تحدث مسلمان في JMF، أحدهما مهندس، والآخر طالب فلسفة، عن البحث عن سكن كمسلم في فرنسا. ومن المثير للاهتمام، أن محادثتهم تظهر وعيًا شديدًا، بالحقوق والحماية المقدمة لهم، كمواطنين فرنسيين، بالإضافة إلى تقييم دقيق لعجز القانون وعملائه، للمساعدة في حالات مثل التمييز في السكن. ويوصف التمييز بأنه من الصعب مواجهته في المحكمة؛ حيث لا يمكن الحصول على مسارات الأدلة

---

[١]) محاربة العنصرية وكره الأجانب ص: ٢٥.

بالطريقة التي تتبعها، على سبيل المثال، بعد جريمة عنيفة. والجدير بالذكر أن الشرطة يُنظر إليها على أنها خصوم في بيان واعٍ للعرق.

المهندس: ليست الأشياء التي تُقال يحدث قولها وضوح! ذهبتُ للبحث عن شقة، ذهبت إلى وكالة، وكانت هناك شقة مثيرة للاهتمام؛ لذلك سألت عنها، عندما دخلت، قال الوكيل:" لا جدوى من السؤال، وتجاهلتني، أشرت إلى الإعلان في النافذة! ثم قالت:" نعم، لكن المالك اتصل بنا، وقالت إنها قررت عدم رغبتها في تأجيره بعد الآن.

الطالب: من الناحية القانونية، لا يمكنهم فعل ذلك.

المهندس: حسنًا، نعم، لكنك لا تريد متابعته بهذه الطريقة، هناك كل أنواع الأشياء من هذا القبيل.

الطالب: ماذا لو قالت بوضوح:" لا، ليس للمسلمين"؟ هل ستأخذها بعد ذلك إلى المحكمة؟

المهندس: ثم أعبّر عن استيائي، لكن المحكمة! هذا إجراء ثقيل للغاية، أتساءل عن الفعالية؛ لأنني إذا خسرت، فلا يستحق ذلك.

الطالب: وهل يعمل النظام القانوني؟

المهندس: عالميًّا، يعمل النظام القضائي، لكن في مثل هذه الأسئلة في كل مكان وليس فقط في فرنسا يكون الأمر صعبًا؛ هذه الإجراءات ضخمة للغاية.

الطالب: النظام القانوني، الشرطة، يمكنهم أن يضعوك في السجن؛ لذا فإن العرب حذرون من ذلك، نراهم دائمًا ضدنا، لا نعتقد – غالبًا – أن هؤلاء الأشخاص سيكونون لنا، ويمكنهم مساعدتنا.

المهندس: لكن عندما تكون في المحكمة، ترى أنه من المفترض أن تكون عادلة.

الطالب: استخدام المحكمة لحل مشكلة مع شركة الهاتف، أو في حادث سيارة، يذهب الناس إلى المحكمة بلا مشكلة، لكن بالنسبة لشيء مثل التمييز، فهو أكثر صعوبة.

وهكذا رأى هؤلاء المجيبون أن النظام القانوني محايد، ولكنه متحيّز ظاهريّاً ضد العرب والمسلمين، طلبت منهم مواصلة مناقشة فائدة الإجراءات القضائية عند السعي إلى أحد الحقوق.

المهندس: حسنًا، أنت تتحدث أكثر عن المطالبة بالحقوق، هناك طرق متعددة للقيام بذلك، لا تحتاج إلى القيام بذلك من خلال محكمة. مثلًا ذهب والدي إلى المحكمة؛ بسبب حادث في العمل، لقد جرح نفسه بفأس، ووجد نفسه في وضع مستحيل ومروّع؛ لذلك كان عليه أن يذهب إلى المحكمة، استغرق الأمر خمس سنوات، نحن لسنا مثل الأمريكيين الذين يطلبون الكثير من الأشياء من المحكمة، الذين يذهبون طوال

الوقت، لكن ربما يسمح النظام القضائي [في الولايات المتحدة] بالنظر في القضايا بسهولة أكبر.

الطالب: في فرنسا، هذا ليس عمليًّا، في بعض الحالات لا يمكنك حتى الوصول إلى المحاكم، مثلًا مع قضايا المدرسة؟

الطالب: بالضبط، هذه المحاكم الإدارية هي مجال آخر، هذا يبرزها.

المهندس: حتى لو ربحت، الوقت والمال الذي تنفقه... خمس سنوات لقضية تمييز! لن يفعلها أحد، الذهاب إلى المحكمة هو فقط عندما تكون في حاجة إليه حقّاً.

الطالب: إنه أمر مؤلم.

المهندس: على سبيل المثال لدي مشكلة مع وكالة تأجير سيارات، لكنني عالجتها في الوكالة، ذهبت إلى خدمة المطالبات، وتم التعامل معها على هذا المستوى.

الطالب: إذن يمكنك المطالبة بحقوقك دون اللجوء دائمًا إلى المحكمة؟

المهندس: نعم، يعتقد بعض الباحثين الأمريكيين أن الفرنسيين لا يتحدثون عن العدالة أو الحقوق.

الطالب: نحن نتحدث دائمًا عن العدالة، (يضحك) ولكن الأمر يتعلق أكثر بالأمور الاجتماعية، كالمحكمة، وهذا للأشياء الجزائية.

المهندس: عنفٌ خطير. اشتكى شخص آخر، وهو رجل يعمل في منظمة موجهة نحو التنوع، من أن تمرير القانون أمر سهل، ولكن بدون أمثلة على الإدانة العلنية لا يمكن للناس استيعاب الدروس حول كيف أنه من الخطأ التمييز عندما يتعلق الأمر بالإسكان، واشتكى قائلاً:" في إنجلترا إذا كانت هناك دعوى قضائية للتمييز في السكن، سيكون هناك الكثير من التغطية الإعلامية"، مشيراً إلى أن الأمر ليس كذلك في فرنسا[1].

وهنا ظهرت قضية التمييز في حلتها الجديدة وهي اللعب بورقة سعر الإيجار؛ لثني المسلمين عن الحصول على سكن معين، حيث يُطلب منهم مبالغ فوق المعقول لسكن معين، وهو لا يستحق ذلك المبلغ، غير أن الهدف هو ثنْيُهُم عن القبول به، بل رفضهم من أنْ يحصلوا على ذلك السكن، لكنه رفضٌ مغلفٌ، وبطريقة غير مباشرة، وحتى لو صار عن طريق المحكمة بسبب قانون الإيجار مثلاً فإن إجراءات المحاكم

[1]) بناء المسلمين في فرنسا، ص: ١٤٥.

معقدة ومملّة، ولا يمكن إثباتها لدى المحكمة؛ لأن الأدلة أصلاً غامضة، وليست على حقيقتها.

خامساً:التمييز في قطاع الإسكان:

أينما تطرقنا إلى موضع ما نجد كذب العلمانية وقيام النخبة الفرنسية بمحاربة المسلمين في أي مجال، ففي مجال قطاع الإسكان التمييز فيه بشكل عام ليس على مستوى فرد بل على مستوى المجتمع والمؤسسات، ومن خلال إلقاء نظرة على نتائج استطلاعات الرأي حول العنصرية والتمييز، فمن السهل ملاحظة وجود مشاكل تمييز في قطاع الإسكان. ففي بيانات(MGIS ١٩٩٢م)، على سبيل المثال أفاد حوالي ٢٥ % من المهاجرين من شمال إفريقيا، وأتراك، و٣٢ % من الأفارقة جنوب الصحراء الكبرى، أنهم واجهوا تمييزاً شخصيًّا في قطاع الإسكان.

وشملت الممارسات التمييزية التي وصفها الضحايا بالعدائية من جانب الهيئات العامة، والتي تدير (HLMs)[١]. وفي الواقع حاول موظفو هذه الهياكل تثبيط عزيمة المتقدمين، من خلال التوضيح لهم أن فرصتهم ضئيلة في الحصول على سكن؛ وعليه فالهيئات المسؤولة عن الإسكان البلدي متهمون أيضًا بعدم تبرير رفض الطلبات المقدمة من عائلات المهاجرين.

ومع ذلك فإن مشكلة نقص البيانات الإحصائية تحتاج إلى إعادة ذكرها، فالدراسات حول وجود العنصرية وكراهية الأجانب في فرنسا، والتي تجريها كل عام اللجنة الاستشارية الوطنية لحقوق الإنسان، لا تحتوي على بيانات حول الممارسات التمييزية، فيما يتعلق بالسكن، ومع ذلك فإن عدة عناصر من هذه الدراسات تكشف عن وجود هذه الظاهرة[٢].

وهذا يفيد بأن التمييز ليس فرديّاً أو هو خاص بفئة غير مسؤولة، بل هو سمة عامة على مستوى الفرد، والمجتمع، والمسؤولين، وإن كانت هناك دعوى تقول بوجود قوانين تحرّم العنصرية على مستوى العرْق، أو اللون أو الجنس ... لكن أين نجد مفعولها التوعويّ، وأين تطبيقها على أرض الواقع!

---

[١]) مساكن منخفة الإيجار.

[٢]) التمييز، السياق المؤسسي وتصور المهاجرين، سايمون، Hommes et Migrations، رقم: ١٢١١، ١٩٩٨م، ص: ٤٩٦٧.

ومن صور التمييز أنه يطلب منك الهوية إذا أردت سكن ، فإن كنت مسلماً سيكون الرد بالرفض، وإن كنت غير مسلم سيكون الرد بالقبول، ففي عام ٢٠٠٠م، على سبيل المثال كشفت عمليات التحقق التي نفذتها منظمةSOS – Racisme (جمعية مكافحة العنصرية)، على ملفات الكمبيوتر التي نشرتها المنظمات العامة المسؤولة عن الإسكان العام (HLM)، عن التصنيف العرقي المستخدم لتخصيص الشقق في مرسيليا[١] وقد رتب هذا التصنيف الفئة الإثنية لمقدمي طلب الحصول على سكن عام في فئات مثل: فرنسا، والمغرب العربي، والأفريقية والآسيوية، هذا التصنيف العرقي محظورٌ بموجب القانون الفرنسي؛ لأن اللجنة الوطنية التي تشرف على استخدام بيانات الكمبيوتر، تسمح بالاستخدام الوحيد للجنسية كمعيار، وهو معيار لم يكن القصد منه العنصرية، فهذا يطلب من كل من يريد السكن في فرنسا والتي تعني بيانات طالب السكن[٢].

ولعل الذي يبدو لي هنا أن الغرض من طالبي تحديد الهوية هو الفصل في ما إذا كان طالب السكن فرنسيّاً أو أجنبيّاً، فالذي يكون من أصلٍ فرنسي سيكون له ردّ غير الذي يكون من أصلٍ غير فرنسيٍّ، وهذا أمرٌ مبنيّ على نية القائمين على هذا التصنيف واستقبال الطلبات.

ويحدث التمييز أيضاً من خلال الشركات عندما يتم تقديم الوثائق ويتضح أنك مسلم ، وقد كشفت خدمة الاتصال المجاني (١١٤١٥٦)، التي تعاملت منذ عام ٢٠٠٠م مع الشكاوى المتعلقة بالممارسات التمييزية، عن أدلة على وجود تمييز في الحصول على السكن. فمثلاً في تشرين الأول أكتوبر ٢٠٠٠م، أشار تقريرٌ صادر عن مجموعة العمل ضد التمييز (مجموعة دراسة ومكافحة التمييز، GELD)، إلى أن ١٢.٢% من المكالمات الموجّهة إلى الخدمة، تتعلّق بالتمييز في هذا القطاع، وشملت الممارسات التمييزية على سبيل المثال المهاجرين، أو الأشخاص من أصل أجنبي، الذين يُعرض عليهم شقق تقع إلى حد كبير في مناطق فقيرة ومحرومة. ويقول تقرير GELD أيضًا، إن الصعوبات التي ينطوي عليها تقديم طلب

---

[١]) تقييم وجهات نظر السياسات العامة لمكافحة التمييز العنصري والإثني في الحصول على السكن، صموئيل توماس، تقرير العنصرية، SOS، ٢١ آذار، مارس ٢٠٠٢م، ص: ٣٢.

[٢]) تتحكم CNIL في الظروف التي يتم فيها جمع معلومات الكمبيوتر حول الأفراد، والتحقق مما إذا تم إجراؤها مع احترام الحياة الخاصة للأفراد وحقوقهم الفردية.

الإسكان في جمع جميع الوثائق الرسمية، واستيفاء جميع الشروط، هي في حد ذاتها عقبة أمام الأجانب. فعلى سبيل المثال يجب أن يكون مقدم طلب الإسكان مقيماً في مدينة لعدة سنوات من أجل الحصول على عرْضٍ! وهذا الشرط تمييزي بطبيعته، بالنسبة لعائلات المهاجرين[١].

ويعدّ تحديد الممارسات التمييزية في الحصول على السكن عمليةً معقدةً، حيث يتدخل عدد كبير من الجهات الفاعلة في تخصيص شقة، على الرغم من أنه – من الناحية النظرية – يجب أن يُتّخذ قرار التخصيص من قبل لجنة من كل مؤسسة سكنية، إلا أنه من الناحية العملية – غالباً – ما يتأثر بالوسطاء الآخرين، الذين يتلقون الطلب، والذين يتعين عليهم طردهم من مؤسسات الإسكان. ويجوز لأيّ شخص يسعى للحصول على منزل مجلس (HLM)، إرسال طلب مباشرة إلى مؤسسة الإسكان العامة، أو إلى هيئات أخرى، مثل: Préfet، المحلي، أو مجلس المدينة، أو مجلس المحافظة، أو صاحب العمل، الذين يُسمح لهم باختيار التطبيقات، وإحالتها إلى لجنة كل مؤسسة سكنية. وكلٌّ من هذه الجهات الفاعلة لديها السلطة لقبول أو رفض الطلب، ويمكن أن تحدث الممارسات التمييزية ضمن عمليات الاختيار هذه، ففي كثير من الأحيان يرفض الوسطاء طلبًا على أساس لون جلْدِ مقدم الطلب أو جنسيته[٢].

وهنا رأينا وجود التمييز على مستوى الشركات الكبرى الفرنسية، وفي الاتصالات، وطلب كثير من الوثائق، وتدخُّل الكثير من الفئات في تحديد قبول الطلب أو رفضه، ولكن مع ذلك؛ ونظراً لأن التمييز غالباً ما يتم إخفاؤه من خلال مبررات أخرى للرفض لا أساس لها، فإن الضحايا غير قادرين على تقديم دليل على العنصرية، كون التمييز غير مباشر.

---

[١]) التمييز العنصري، المؤسساتي، المنظم، الرمزي، المخفي، المفردات النقدية التاريخية للعلاقات العرقية الداخلية، فيرونك دي رودر، ١٩٩٩ – ٢٠٠٠م، ص: ٣٣.

[٢]) الإسكان الاجتماعي في فرنسا وإدارة السكان المعرضين للخطر، الرجال والهجرات، باتريك سيمون، رقم ١٢٤٦، نوفمبر ٢٠٠٣م، ص:٢١.

سادساً: عنصرية الوسطاء في الإسكان:

مؤخراً تحدث المهاجرون عن العداء والعنصرية من بعض الوسطاء[١]، ففي عام ٢٠٠٠م، تم إدخال سياسات حكومية؛ لتعزيز التنوع الاجتماعي في الإسكان، وتمّ تمرير قانون لجعل مؤسسات الإسكان العامة، والهيئات البلدية تضمن عدم التجانس الاجتماعي في دُور المجالس HLMs[٢] بإقرار هذا القانون، وتهدف الحكومة الفرنسية إلى منع خلق الفقراء والأشخاص ذوي الإعاقة HLMs الغنية. لكن في الممارسة العملية، وبعيداً عن تحقيق هدفه، تم استخدام هذا القانون للسيطرة على التكوين العرقي لمنازل المجالس. فقد تلقى العديد من عائلات المهاجرين رفضًا لطلبهم؛ بسبب الالتزام بضمان التنوع الاجتماعي لبعض الكتل من الشقق، وتتحدث شهادات العائلات أيضاً عن ممارسات الاختيار غير المواتية للعائلات المهاجرة، والذين يُعتبرون مبدئيّاً مثيري الشغب، ومن المحتمل أن يخلقوا مشاكل مع الجيران، أو مع أطفالهم، وما إلى ذلك، في الحي[٣].

وتعد الصعوبات والعقبات التي تعترض طريق الحصول على منزل (المجلس) أكثر عددًا بالنسبة للعائلات الأفريقية جنوب الصحراء، مثل العائلات الغينية، والسنغالية، والزائيرية، وتعيش هذه العائلات بشكل أساسي في منازل غير صحية، في القطاع الخاص، كما أنها تعيش في أماكن سكناها مع قدر كبير من الدعم من المنظمات الاجتماعية، والذين في الأصل يحتاجون إلى شقق أكبر[٤].

وتكشف السياسات التي تتبناها الحكومة في هذا القطاع، عن عدم قدرة السلطات العامة على حماية السكان المهاجرين، والعائلات المسلمة هي الأكثر تعرضاً لمشاكل السكن والتمييز؛ إذْ لم يتم تحديد شروط الحصول على السكن العام، بشكل كامل في القانون، ولا يوجد سوى قواعد حول طريقة التقديم، وشروط التخصيص. وهناك تشريع يعزّز حق الأشخاص المحرومين اجتماعيًّا في الحصول على سكن، فقد حدّد قانون بيسون، المعتمد في مايو، ١٩٩٠م، الجهات الفاعلة المختلفة في عملية تخصيص المساكن، ومعايير

---

[١] الصعوبات في الحصول على سكن أو الاحتفاظ به للمهاجرين الشباب أو من خلفيات مهاجرة، آني ماغير، دراسات الهجرة ، رقم: ١٠٥، فبراير ٢٠٠٢م، ص: ٣٩.

[٢] قانون التضامن والتجديد الحضري، قانون SRU رقم: ٢٠٠٠ – ١٠٢٨، ١٣ ديسمبر ٢٠٠٠م، ص: ٩.

[٣] المصدر السابق ، ص: ١٠.

[٤] العائلات الأفريقية في فرنسا، العرق والفصل والطائفة، ج. بويرت، لوموند ديبلوماتيك، أكتوبر، ٢٠٠٥م، ص: ٢٢.

الأولوية التي يجب الوفاء بها لقبول الطلب، وعزّز – أيضًا – قانون الاستبعاد الصادر في يوليو/ تموز، ١٩٩٨م، قانون عام ١٩٩٠م، في سياق الأزمة الاجتماعية، ونقص المساكن. ومع ذلك فإن أيّاً من هذه التدابير لم يَعتبِرْ صراحة الأسر المهاجرة على أنها مجموعات سكانية محرومة اجتماعيًّا، وتحتاج إلى أولوية لتأمين السكن. ومع ذلك فإن البيانات الإحصائية المتوفرة في تقرير (GELD، ٢٠٠٠م)، تُثبت حقيقة أن الأسر المهاجرة هي جزءٌ من السكان الذين يواجهون صعوبات اقتصادية واجتماعية حقيقية[١].

كما أن كونك مولوداً في فرنسا، ولست مهاجراً لا يسهل الوصول إلى السكن. وأظهرتْ دراسة أجرتها آني ماجوير، نُشرت في فبراير ٢٠٠٢م، أن الشباب بشكل خاص يتعرضون للتمييز، وقد تمّ إجراء البحث في ثلاث مناطق، هي: إيفري: (إحدى الضواحي الباريسية)، وفيلوربان: (إحدى ضواحي ليون)، وفيين: (في مقاطعة إيزير)، واستندت إلى مقابلات مع شباب من أصول أجنبية، ومع موظفي الدولة، في الحكومات المحلية، ومجالس هيئات الإسكان. وقد وجد البحثُ دليلاً على أن المهاجرين الشباب، أو أطفال المهاجرين، يتعرضون للتمييز عندما يبحثون عن سكن، ويُعتبرون خطراً على الآخرين من قِبَل هيئات الإسكان التابعة للمجلس. وعلاوة على ذلك، تقترح هيئات الإسكان بالمجلس بشكل منهجي على هؤلاء السكان، السكن في الأحياء الفقيرة، أو فقط في المناطق التي وُلد فيها الشباب ونشأوا[٢].

ويبدو هنا لونٌ من ألوان التمييز العنصري الفرنسي يدعو لعدم التنوع الاجتماعي في الإسكان وبقانون حكومي، ولا سيما في الحصول على الإسكان في المجالس، حيث يُرفض قبول الطلب لغير الفرنسيين في ذلك بدعوى قانون يضمن التجانس، فهي خاصة بالفرنسيين، وحتى لو كنت مولوداً في فرنسا، ولستَ مهاجراً فإن الصعوبات ستبقى أمامك في موضوع الإسكان.

سابعاً: التمييز في الحصول على سكن خاص:

يعد الحصول على سكن خاص أكثر صعوبة للسكان الأجانب وأطفالهم، وفي مقال مخصص لهذا

---

[١]) التمييز العنصري والعرقي في الوصول إلى الإسكان الاجتماعي، مجموعة للدراسة ومكافحة التمييز (GELD)، التقرير الرسمي، بتنسيق من باتريك سيمون ، ملاحظة موجزة رقم: ٣ من GIP، Geld، ٢٠٠١م، ص: ٧.

[٢]) الصعوبات في الوصول إلى السكن أو الاحتفاظ به للمهاجرين الشباب، آني ماغير، ص: ٤.

الموضوع، نُشر في عام ٢٠٠٤م، وفيه يصف فرانك شينييه ريبولون: الاستراتيجيات التي يستخدمها هؤلاء السكان لمواجهة التمييز، وذلك كالآتي:

أولا ـ تُلزم الاستراتيجية الأولى هؤلاء السكان بالكشف مباشرةً عن أصولهم الأجنبية، لوكالات العقارات، وتجنّب المحرمات في هذه المسألة.

ثانيًا ـ وتتمثل الإستراتيجية الثانية في التزام الصمت بشأن أصلهم، والتكتم على الموضوع، حتى لا يتم التعرّف عليهم.

ثالثًا ـ يتم استخدام الطريقة الأخيرة من قبل الأزواج المختلطين، حيث يكون أحد الشريكين من أصل فرنسي، فالشريك الفرنسي الأصل هو الوحيد الذي يمكن له أن يبحث عن سكن، ويتفاوض مع وكلاء العقارات في ذلك، وأما الشريك من أصل أجنبي فإنه سيبقى في الخارج، ولا يتدخل[١].

وقد رأينا في هذا النموذج العنصريةَ، والتمييزَ، من محاور ثلاثة، والمتمثلة في ضرورة الكشف عن عرْق طالب السكن، ثم التكتم على الموضوع؛ كي لا يتم الإطلاع عليه وحرمانه من السكن بسبب أصله، والأخيرة عدم صلاحية الشريك الأجنبي من الزوجين للبحث عن سكن أصلًا، وترك ذلك لذي الأصال الفرنسي.

ثامناً: نسبة التطـرف لمناطق سكن المسلمين:

إن أي مسألة من المسائل التي تتعلق بالتطرف والعنف والإرهاب دائماً ما يحاولون ربطها بالإسلام والمسلمين بأي شكل من الأشكال سواءً في وسائل الإعلام أو في الخطابات السياسية مع أن الإسلام برئ كل البراءة ممن يحاولون تشويه بهذه الأعمال التي نبذها، وما يقوم به الفرنسيين من نسبة التطرف إلى مناطق سكن المسلمين إلا خير دليل على حقدهم على الإسلام والمسلمين فالعنف ليس مقتصراً على المسلمين فحسب بل على جميع السكان ، "وبالتوازي مع هذا التطور أدى ظهور الإسلام الأصولي واكتشاف

---

[١]) التمييز ضد الطبقات الوسطى الأجنبية، دراسات الهجرة، فرانك شينييه ريبولون، العدد: ١٢٥، أغسطس، ٢٠٠٤م، ص: ٢٠

أن بعض المسلمين في فرنسا دعموا الحركة بدرجات متفاوتة إلى زيادة وصمة العار المرتبطة بالضواحي في الواقع، فخلال أعمال الشغب عام ٢٠٠٥م، اقترح نيكولا ساركوزي[١] وزير الداخلية آنذاك، وجود صلة بين المتطرفين الدينيين الإسلاميين، ومثيري الشغب. وشعرت الحكومة الملكية بأنها مضطرة للإشارة في تقريرها عن أعمال الشغب إلى أنها لا تشمل المنظمات الإسلامية المتطرفة. ومع ذلك يمكن العثور على الصلة بين الشبان المسلمين، والعنف في الضواحي في مكان آخر – لا سيما – في الخطاب المناهض للآلية (معاداة الرجولة) لبعض السياسيين والمثقفين ووسائل الإعلام الفرنسية"[٢].

وعليه فإن النخبة اليوم تضع إطاراً لمسألة الإسكان والمسلمين، من حيث التهديد الذي يشكله الشباب العنيف، وغير المتسامح في الضواحي – وهي مشكلة – غالباً – ما تُنسب إلى الإسلام، وثقافات الأصل. وبالعودة إلى كريسول "فإن الإحساس بالمكان المرتبط غالباً بالضواحي هو خطر متطرف وعرقي وديني"[٣].

وهنا يبدو بأن قرار الاتهام في أي حادثة عنف، أو عمل متطرف، مهما كان مصدره، فإنه سيُوجَّهُ في الغالب إلى المسلمين ولا سيما سكان الضواحي؛ متذرعين في ذلك بانهم ممن شاركوا في أحداث ٢٠٠٥م في فرنسا، وبالتالي فإن أي أعمال متطرفة لا تبعد عنهم، من وجهة نظر النخبة والإعلام الفرنسي.

---

[١]) نيكولا ساركوزي: والده من أصول مجرية كاثوليكية أما أمه من أصول يهودية ، رئيس الجمهورية الفرنسية بالفترة من ١٦/مايو/٢٠٠٧م حتى ١٥ مايو ٢٠١٢م، والده من أصول يهودية يونانية، نشأ في باريس، وهو وزير داخلية فرنسي سابق، ورئيس الاتحاد من أجل حركة شعبية، استطاع أن يربح بالانتخابات الفرنسية بنسبة ٥٣.٢% من أصوات الناخبين الفرنسيين وذلك بتاريخ ٦مايو٢٠٠٧م ليصبح رئيساً للجمهورية الفرنسية خلفاً للرئيس جاك شيراك.

[٢]) فضيحة انتقام فرنسا، ماكتشلي، لورنت، ٢٠٠٥م، صحيفة ليدكوفرت ص: ٧٣٨.

[٣]) المكان: مقدمة قصيرة، كريس ويل، جيم، ٢٠٠٤م، مالدين، ماس: بلاك ويل، ص: ٧.

الفصل الرابع

أثر العلمانية الفرنسية على عقيدة وممارسة المسلمين للشعائر

المبحث الأول: اندماج المسلمين في المجتمع العلماني الفرنسي.

المبحث الثاني: دور المسلم الفرنسي في حماية الحرية الدينية في ظل العلمانية.

المبحث الأول

اندماج المسلمين في المجتمع العلماني وأثره على العقيدة والعبادة

المطلب الأول: مستوى تماهي المسلم الفرنسي وتخليه عن العقيدة والعبادة.

المطلب الثاني: طرق وأساليب حماية عقيدة المسلم في المجتمعات العلمانية.

المطلب الأول

مستوى التماهي والتخلي عن المبادئ والقيم الإسلامية للمسلمين في فرنسا

تهميـد:

لقد وصل بعض المسلمين في فرنسا إلى مستوى ترك ما أُمروا به ، وفعل ما نهوا عنه في الدين الإسلامي الحنيف؛ نتيجـة لاستسلامهم لأهوائهم ورغابتهم الشيطانية، والدخول في هويـة فرنسا العلمانية وهو ما سنبينه.

أولاً: ذوبان بعض العرب والمسلمين في هوية فرنسا:

أثرت العلمانية على عقيدة وتدين المسلمين في فرنسا، وحتى غير المسلمين من العرب النصارى ، وهذا الاندماج والتماهي مختلف في دركاته حسب الأشخاص ومدى إلتزامهم بدينهم وقوة أو ضعف إيمانهم ، ومدى حرصهم على السلوك الإسلامي وأخلاقه العالية فمنهم من يظهر بتصرفهِ وتعاملهِ بكل ما يفعله العلماني الفرنسي، ومنهم من يعمل بعض المعاصي ويبتعد عن ما يكون من الكبائر في الإسلام، ومنهم من يخرج عن دينهِ ويبدأ يمارس الإلحاد بل وقد يصل إلى التنكر والهجوم على أصول الدين الإسلامي من الإيمان بالله و رسولهِ وسائر الأركان وإن كان كل ذلك لا ينقلهم من درجتهم الاجتماعية ونظرة العلمانية الغربية وصدق الله القائل: ﴿ وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ ٱلْيَهُودُ وَلَا ٱلنَّصَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ ۗ قُلْ إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلْهُدَىٰ ۗ وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم بَعْدَ ٱلَّذِى جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ ۙ مَا لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن وَلِىٍّ وَلَا نَصِيرٍ ﴿١٢٠﴾ ﴾[1] وهذا التماهي والتخلي عند بعض العرب والمسلمين في البيئة العلمانية الفرنسية ما قالته ماري أباثي سكرتيرة (UMP) في وزارة الأراضي، وقد تمّ تصويرها في فيلم وهي تقول عن (Benalia Brouch بينياليا بروش) إنه كاثوليكيّ، إنه يأكل لحم الخنزير، ويشرب الجعة[2]. وفي العادة يتم تقديمها عند طلب الأشخاص غير المسلمين في فرنسا، وهنا كان من المفترض أن يسلطوا الضوء على أن (بينياليا بروش) ليس بالعربي العادي، أي أن العرب ليسوا كاثوليك، بل

---

[1] سورة البقرة، رقم الآية: ١٢٠.

[2] الجِعَة أو البيرة كما يعرف بالاسم الأقل شيوعا الفُقَّاعُ أو المِزْر هو مشروب كحولي يُصنَع بالنشا وتخمير السُّكَّر الناتج عن العمليَّة. عادةً ما يُصنَع النشا وإنزيمات الحلمهة المستعملة في صناعة الجعة من حبوبٍ ممزوجة بالملت، ومن أهم أنواع الحبوب المستعملة لهذا الغرض القمح.

مسلمون، والمسلمون يمتنعون عن لحم الخنزير والبيرة، أو هكذا تقول الافتراضات، وتتراكم على بعضها الواحد تلو الآخر. وبالطبع ليس كل العرب مسلمين، فبعضهم كاثوليكي بالفعل، ويستهلك الكثير من المسلمين لحم الخنزير والبيرة، إنه لا يتوافق مع النموذج الأولي على الإطلاق[١] ، فهذا التماهي إلى هذه الدرجة يصل إلى مرحلة لا يُعرف فيها كيف يُفرق بين النصراني الكاثولوكي والمسلم.

وفيما سبق يظهر أيضاً أن بعض العلمانيين الغربيين وبعيداً عن حرية التدين ومبادئهم المعلنة من الحريات الشخصية في التدين أو غيره فإنهم لا يمكن أن يقبلوا المتناهين ولا يثقون بهم لأنهم يعتبرونهم منافقين، ويظهر أن الهدف من اندماجهم هو بعدهم عن الدين الإسلامي وعدم دخولهم إلى الطبقية الاجتماعية الراقية للعلمانية قال الله تعالى:﴿ مُّذَبۡذَبِينَ بَيۡنَ ذَٰلِكَ لَآ إِلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ وَلَآ إِلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِۚ وَمَن يُضۡلِلِ ٱللَّهُ فَلَن تَجِدَ لَهُۥ سَبِيلٗا ١٤٣ ﴾[٢]

ويبدو للباحث هنا التصور بأن من يندمج في غير المسلمين، فيأكل الخنزير، ويشرب البيرة، وهو من بلاد العرب أو المسلمين في الأصل، فإن ذلك مثيرٌ للاستغراب، ولا يمكن الوثوق به، فالمعروف عن المهاجرين أنهم غير اندماجيين، أو مسلمون غير مكتملين، وحتى لو كان ذلك الشخص كاثولوكي، قد انسلخ عن دين بلده، كما هو حال بينياليا بروش.

ثانياً: الارتداد عن الدين الإسلامي والدخول في العلمانية الفرنسية:

فيما يبدو لنا أن هناك من يتخلى عن قيم الإسلام ومبادئهِ من المسلمين في فرنسا العلمانية، " فلقد أعلن عدد من المرتدين عن الإسلام السبت في باريس عن تشكيل مجلس مسلمي فرنسا السابقين للمطالبة بالحق في الجهر بإلحادهم وفي انتقاد الدين الاسلامي، وقال الأعضاء المؤسسون في إعلانهم على موقع فيسبوك نحن مجموعة من الملحدين وغير المؤمنين قررنا مواجهة التهديدات والقيود التي نتعرض لها في حياتنا الشخصية حيث أعتقل كثيرون من بيننا بتهمة إهانة الدين، وأضافوا اليوم يتعرض الكثيرون إلى التهديد

---

[١]) العنصرية، ليرنس، كلوي، ٨٩ Rue : ٩ أكتوبر، متوفر في الموقع الإلكتروني:http://www.rue89.com ، ص: ١٥.
[٢]) سورة النساء ، رقم الآية: ١٤٣.

والتعذيب والسجن وحتى القتل بتهمة الردة والكفر والهرطقة ولرفضهم الخضوع لإملاءات الإسلاميين، ويطالب هؤلاء خصوصا بحرية انتقاد الاديان ورفض أي قيود باسم الدين على حرية النقد والتعبير وحرية الشعوب واستقلال المرأة، ويأتي تشكيل هذا المجلس الذي يضم نحو ٣٠ عضواً من جنسيات مختلفة (مغربية، جزائرية، باكستانية، إيرانية، سنغالية ....) استجابة لدعوة المدون الفلسطيني الشاب وليد الحسيني (٢٨ سنة) الذي أعتقل لأشهر عدة للعام ٢٠١٠م في الضفة الغربية بتهمة نشر تعليقات مهينة للرسول قبل أن يلجأ إلى فرنسا. وقالت عتيقة سمرة وهي مغربية من أعضاء المجلس لفرانس برس نريد أن نرفع من فرنسا أصوات المسلمين السابقين المنددة بالكذبة التي تقول أن المسلم يبقى مسلماً،وأضافت سمرة التي تقيم في فرنسا منذ خمس سنوات وتؤكد أنها لم تستطع أبداً أن تجهر بالحادها في بلدها أن هذا ليس حقيقياً[١]

ويتبين للباحث هنا أن النظام الفرنسي العلماني هو مأوى لكل شخص سيء يعتدي على الرموز الدينية، وتخلى عن جميع المبادئ الإسلامية ، وانخرط في هوية الدولة الفرنسية العلمانية، فهذا المدون الفلسطيني الذي أساء إلى الرسول وحُبس في فلسطين ، نجده في المجتمع الفرنسي مرحباً به ، مدعيين ذلك بأنه حرية شخصية وحرية تعبير عن الرأي، وإلى مدى وصل به بعض المسلمين من الانخراط في هوية فرنسا العلمانية وتركهِ دين الإسلام باعتبار أن الدين يقيد حرياتهم وأفكارهم.

---

[١]) تشكيل مجلس للمرتدين عن الإسلام في باريس، بوابة فرنسا، نشرت في فرانس ٢٤، بتاريخ ٢٠١٣/٧/٦م، متوفر في الموقع الإلكتروني: https://www.france24.com/ar/

المطلب الثاني

طرق وأساليب حماية عقيدة المسلم في المجتمعات العلمانية

تمهيـد:

دخول المسلم في مجتمع علماني يجعله عرضه للانجرار وراء نزواتهم وهفواتهم الشيطانية التي تدعوا الناس إلى الابتعاد عن دين الله، وعبادة الأشياء المادية، وتدعو لوصول الإنسان إلى درجة أدنى من درجة الحيوانية، وهناك أساليب وطرق يجب على المسلم أن يمارسها ويجعلها ديدنه اليومي حتى يحمي عقيدته من هذا المجتمع، ومن هذه الطرق والأساليب ما يلي:

أولاً: التعلق بالله عز وجل والاستعانة والاستعاذة به:

دائماً المؤمن يطلب من الله تعالى سؤالهِ الهداية والثبات والممات على دين الإسلام من غير تبديل ولا تغيير في هذه المجتمعان العلمانية التي لا خير فيها للفرد المسلم دنيا ولا دين، ولنا في رسول الله صلى الله عليه وسلم أسوةً وقدوة ، فقد كان يسأل ربه الهداية، وكان كثيراً ما يسأله الثبات على الدين ، وعدم تقلب قلبه عن منهج الإسلام، ويستعيذ به من أن يَضل أو يُضل، كما كان – عليه السلام – يستعيذ من الفتن ما ظهر منها وما بطن، كما في قولهِ تعالى:﴿ رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنتَ الْوَهَّابُ ﴿٨﴾ ﴾[1]

ثانياً: تجديد بناء العقيدة الإسلامية على الأسس النبوية الكريمة:

لقد قامت الحركة العلمانية في المجتمع الفرنسي بكل ما أوتيت من قوة اقتصادية وهيمنة إعلامية وسياسية أن تفتك قدسية العقيدة الإسلامية وتجعلها صغيرةً في نفوس المسلمين في فرنسا، حتى لا تتوحد الأجيال التي بعدها على قاعدة متينة وأفكار سليمة ، فقامت بإنشاء تيارات فكرية معاصرة متصارعة على مسرح العالم الإسلامي باسم الدفاع عن العقيدة الإسلامية ، فأخذت هذه الفصائل العلمانية الخطيرة توجه سهام اعتدائها إلى مراكز قوة المسلمين ومصدر طاقاتهم وسر تقدم حضارتهم في العالم، فعمدوا إلى الإساءة إلى نبيهم بالرسومات المسيئة ، وفصل المسلمين عن نبيهم بحجة الحفاظ على التوحيد، وقطع الصلة الروحية

---

[1]) سورة آل عمران، رقم الآية: ٨.

بحضرته وعدها من الخرافة والضلالة، وعمدوا أيضاً إلى خلع الحجاب الإسلامي، والتقليل من دعم المراكز الإسلامية، وتشجيعهم لحقوق المرأة، وتدريسهم للطلاب المبتعثين من البلاد العربية على حسب ما يريدون، ودعم المراكز التنصيرية بشتى الوسائل ، وغير ذلك من الأساليب، ولقد كان غرض هذه الأفكار العلمانية كما قال حضرة الشيخ عبدالله مصطفى هو" تزوير الدين أو اصطناع دين مزور أو مذاهب دينية، كما صنع الروس بالبابية والانكليز ثم الأمريكيون بالبهائية"[١]

فعلى المسلمين واجب كبير في تجديد بناء العقيدة الإسلامية على الأسس النبوية الكريمة التي تربى عليها الرعيل الأول، وتصحيح جميع الأفكار الخاطئة عن الدين الإسلامي من الاتجاهات العقائدية المنحرفة التي بذرتها من العلمانية، ومحاربة الأحزاب والشخصيات التي تدعو إلى كل معنى جميل مستمد من العلمانية، والدعوة إلى كل ما أمر الله به وكل ما نهى عنه.

ثالثاً: عـرض الدين الإسلامي عـرضاً صحيحاً:

عرض الإسلام في فرنسا بصورة جديدة تلائم وتواكب العصر الحديث، وذلك بقصد تجديد الفهم الشمولي العام، لكافة أنظمتهِ العبادية والأخلاقية والاجتماعية والسياسية، وذلك كان هذا منهج الإمام حسن البنا رحمه الله في مجموعة رسائلهِ، نشر الإسلام بصورتهِ العامة، والتأكيد على ضرورة الالتزام بكل نظام من أنظمتهِ."[٢]، وأن الدين الإسلامي دين الرحمة والتسامح واللين لا دين الغلظة والفظاظة ، والتعامل بخلق حسن، وأنه نهى عن الكذب، وأمر بحسن الجوار، وأنه لا يوجد إكراه في الدعوة ولا إجبار، وإعطاء الحقوق لأصحابها، والتكلم بصوت منخفض، والأخذ والعطاء، عدم التهرب من الضرائب، وأن الإسلام حجر بناء لا معول هدم، وأن الإسلام دين شامل لكل جوانب الحياة، وهو الدين الخاتم لجميع الرسالات السماوية، وهو دين الوسطية بين سائر الأديان.

---

[١]) الحرية الجامعية ، د. عبدالله مصطفى الهرمشي، طبع بمطابع التعليم العالي، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ – ١٩٨٩م، ص٤٠.

[٢]) انظر: مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا، انتشارا أدب – إيران، ص ١٦٦/٢ ومابعدها.

رابعاً: الدعوة الجادة في دراسة اللغة العربية الفصيحة:

الدعوة والحث على تعلم اللغة العربية والتمسك بها لأن القرآن الكريم أنزل بلسان عربي مبين ، وجعلها اللغة الرئيسة للمسلم وذلك للمحافظة على العلوم الإسلامية على اختلافها، ، ثم فيما بعد لا ضير إن تعلم اللغة الفرنسية أو لغةٍ أخرى.

خامساً: إظهار عظمة الإسلام في أنظمتهِ الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

إذ أن الإسلام يتفوق على العلمانية في كل الجوانب فالأنظمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية العلمانية هي من وضع البشر المخلوق الذي لا يعلم ماذا يكسب غداً، ولا يعلم بأي أرض يموت، التي يبرز فيها التناقض والاختلاف والنقص في أي نقطة، بينما النظام الإسلامي وضعه مستنبطة من شريعة الله الذي يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير، فلا وجه للمقارنة على الإطلاق بين شرع الله وشرع البشر.

سادساً: الاعتماد على الكتاب والسنة في حل المسائل العلمية، ومعالجة القضايا العلمية وربط العصر المتقدم بحضارة المسلمين وعمق ثقافتهم وأصالتهم.

أن على المسلم أن يربط عقيدته ويعتمد على القرآن الكريم والسنة النبوية في توضيح أي مسألة من المسائل العلمية التي تحدث لأن القرآن الكريم هو معجزة إلى وقت قيام الساعة، فأي مسألة علمية أو قضية من القضايا التي تحصل في عصرنا الحاضر فإنه يعتمد على القرآن الكريم والسنة النبوية لشرحها، والاستدلال منهما، ويجب أن يكون على دراية وعلم واطلاع في ذلك.

سابعاً: قـــراءة القرآن الكريم باستمرار، وعدم الابتعاد عنه:

فقراءة القرآن يومياً تعطي المسلم في فرنسا مفاهيم وأفكار جديدة كل يوم، وتكون عقيدته في ثبات، بل يتحول إلى الإنسان القدوة، إذ تعطي القراءة المستمرة الخوف من الله، وراحة القلب والانطلاق في كل يوم بنفسية ممتازة تجعله يتغلب على ما يتعايشه المسلم في كل لحظة ،" وإن إعادة قراءة القرآن تعني أن ننفي عنه عبث العابثين وخرافات القصاص وتراكمات البشر وإسقاطات العصور والأزمنة ، فالقرآن الكريم فوق التاريخ وفوق الزمان والمكان لأنه الحاكم عليهما، وفي كل عصر قُرئ فيه القرآن كانت هناك أوهام عقلية

وأوهام تاريخية وأوهام اجتماعية وثقافية كانت تلحق به وتلتصق به وتعد تفسيراً له، ومع طول التكرار والملازمة ظن الناس أن هذه الأوهام هي هو وهو هي ، فلا بد من كنس الأوهام ، وتفكيك الألغام والعودة إلى صفاء القرآن . وإذا لم نقرأ نحن القرآن الكريم من جديد كما يدعونا القرآن سيقرؤه الآخرون لنا بلا ضوابط ويسقطون فيه ما يريدون هم لا ما يريده القرآن[١].

ثامناً: اكتساب مهارات التفكير المتنوعة المنضبطة بالمنهج الإسلامي:

إذا عود المسلم نفسه أن يضبط تفكيره على الاستدلال والاستنباط وفق القرآن والسنة ومحص العلمانية تمحيص بسلبياتها وضعف تطبيقها وإفسادها للإنسان عموماً فهو يحمي عقيدته بكل سهوله من المجتمع العلماني الفرنسي، "ويجب على المسلم لكي يحمي عقيدته في المجتمعات العلمانية الفرنسية أن يعود العقل على طريقة تحليل العبارات والكلمات والمناهج ، فتعطي للمرء دفعةً حيوية واعتزازاً بمنهجهِ، وتجعل عقله وقلبه لا يعتد في أخذهِ ونهله من شتى المعارف والعلوم إلاَّ على ضوء الدليل والحجَّة والبرهان، وليس لمجرد محاكاة الآخرين، أو تقليدهم، أو تسلط بعضهم على بعض؛ لكي يأخذوا بمنهجـــهم أو فكرهم دون بيِّنة، ولهذا فإنَّ الشخص المحصَّن يرفض ما يسمَّى ب:الدوجماتيَّة أي: تسلُّط الأفكار والآراء غير الصحيحة"[٢].

تاسعاً: التنشئة على العقيدة الإسلامية:

تنشئة الأجيال الصاعدة على العقيدة الإسلامية بتدريسهم في حلقات القرآن، والحفاظ على الصلوات الخمس في المسجد، وتدريسهم العلوم الدينية حتى يتعلموا أمور دينهم ودنياهم، ومخالطة العلماء، وإن من الأمور المهمة في حماية عقيدة المسلم من المجتمعات العلمانية هي أن يكون الأولاد الصغار على إدراك

---

[١] كيف نواجه العلمنة، د.أحمد إدريس الطعان ،كلية الشريعة جامعة دمشق، صفحة صيد الفوائد، متوفر في الموقع الإلكتروني:
http://www.saaid.net/mktarat/almani/68.htm

[٢] تحصين الفكر من الانحراف ، د. سمير مثنى علي الأبارة، مجلة الألوكة الثقافية ، تاريخ الإضافة ٢٠١٦/٨/٢٧م، متوفر في الموقع الإلكتروني: https://www.alukah.net/culture/0/106945/

كافٍ بفساد العلمانية وعلم كامل بالمعتقد الصحيح، لما للتنشئة في هذه المرحلة من أهمية كبيرة ، فقد اهتم رسول الله صلى الله عليه وسلم بتعليم صغار الصحابة (رضي الله عنهم) في أمور العقيدة، ومما يدل على ذلك ما ورد عن جندب بن عبدالله قال " كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم ونحن فتيان حزاورة[1] فتعلمنا الإيمان قبل أن نتعلم القرآن، ثم تعلمنا القرآن فازددنا به إيماناً"[2].

ولذلك فإن تنشئة الأولاد منذ الصغر في المجتمع العلماني الفرنسي على العقيدة الإسلامية الصحيحة تكون سبباً من أسباب حمايتهم من الانحراف في هذه المجتمع.

عاشراً: الحـــرص على الرفقة الصالحة:

الإنسان مدني بطبعهِ ، فلا بد له من بناء علاقات مع أبناء مجتمعهِ ، فالمجتمع الذي يعيش فيه لا بد أن يكون فيه عدة نماذج للرفقة، واكتساب الخصائص والصفات لدى أكثر ما تكون من الرفقة، فالرفقة الصالحة تحمي المسلم من غدر شياطين الإنس والجن، وتحمي عقيدته من الانحراف والزيغ، وتجعله متمسك بالمبادئ والقيم الإسلامية التي تربى عليها وتحول من أن ينخرط المسلم في المجتمع الفرنسي العلماني ومغرياتهِ، فلقد أوصى رسول الله صلى الله عليه وسلم باختيار الجليس الصالح، فعن أبي موسى (رضي الله عنه) عن النبي صلى الله عليه وسلم قال:"مثل الجليس الصالح والسوء كحامل المسك ونافخ الكير، فحامل المسك إما أن يحذيك، وإما أن تبتاع منه، وإما أن تجد منه ريحاً طيبة، ونافخ الكير إما أن يحرق ثيابك ، وإما أن تجد ريحاً خبية"[3]

---

[1]) حزاورة: جمع حَزْوَر، وهو الغلام إذا اشتد وقوي وخدم.

[2]) سنن ابن ماجه، أبو عبدالله محمد بن يزيد القزويني ، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء الكتب العربية ، فيصل عيسى البابي الحلبي، عدد الأجزاء:٢، السنن، باب الإيمان، ص ٢٣/١.

[3]) الجامع الصحيح، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، دار الشعب– القاهرة، ١٤٠٧هـ– ١٩٨٧م، عدد الأجزاء:٩، ص(١٢٥/٧)، رقم الحديث: ٥٥٣٤.

المبحث الثاني

دور المسلم الفرنسي لحماية الحرية الدينية للمسلمين في العلمانية الفرنسية

المطلب الأول: الوسائل المعينة على ثبات المسلم على العقيدة الإسلامية والقيم الأخلاقية.

المطلب الثاني: الاستفادة من النصوص الدستورية والقانونية للعلمانية لممارسة الحرية الدينية.

المطلب الأول

الوسائل المعينة على ثبات المسلم على العقيدة الإسلامية والقيم الأخلاقية

ثبات المسلم على العقيدة الإسلامية والقيم الأخلاقية في المجتمع الفرنسي العلماني مطلب أساسي لكل مسلم صادق يريد سلوك الصراط المستقيم، وهناك وسائل معينة للمسلم لثباته على العقيدة والمحافظة على القيم الأخلاقية ومن تلك الوسائل ما يلي:

أولاً: الدعاء:

من صفات عباد الله المؤمنين أنهم يتوجهون إلى الله بالدعاء أن يثبتهم:﴿ رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنتَ الْوَهَّابُ ﴿٨﴾ ﴾[1] ولما كانت " قلوب بني آدم كلها بين أصبعين من أصابع الرحمن كقلب واحد يصرفه حيث يشاء"[2]. كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكثر أن يقول: " يا مقلب القلوب ثبت قلبي على دينك."[3]

ثانياً: ذكر الله:

وهو من أعظم لثبات المسلم على عقيدته ؛ تأمل في هذا الاقتران بين الأمرين في قوله عز وجل:﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُوا وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿٤٥﴾ ﴾[4] فجعله من أعظم ما يعين على الثبات في الجهاد. بالرغم من قلة عدد وعدة الذاكرين الله كثيراً. وبماذا استعان يوسف عليه السلام في الثبات أمام فتنة المرأة ذات المنصب والجمال لما دعته إلى نفسها؟ ألم يدخل في حصن (معاذ الله) فتكسرت أمواج جنود الشهوات على أسوار حصنه؟ وكذا تكون فاعلية الأذكار في تثبيت المؤمنين.

ثالثاً: أن يسلك المسلم طريق أهل السنة والجماعة:

---

[1] سورة آل عمران، رقم الآية: ٨.

[2] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، محيي الدين يحيى بن شرف النووي، دار إحياء التراث العربي – بيروت،الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ، عدد الأجزاء :١٨في ٩ مجلدات، ص ٢٠٤/١٦.

[3] تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، محمد عبدالرحمن بن عبدالرحيم المباركفوري، دار الكتب العلمية – بيروت، عدد الأجزاء:١٠، ص٣٤٩/٦.

[4] سورة الأنفال، رقم الآية: ٥٤.

والطريق الوحيد الصحيح الذي يجب على كل مسلم سلوكه هو طريق أهل السنة والجماعة، طريق الطائفة المنصورة والفرقة الناجية، أهل العقيدة الصافية والمنهج السليم واتباع السنة والدليل، والتميز عن أعداء الله ومفاصلة أهل الباطل لقولهِ تعالى: ﴿ وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٥٣﴾ ﴾ [1] فالطريف المستقيم هو الذي سلكه محمد صلى الله عليه وسلم، وهو طريق أهل السنة والجماعة.

رابعاً: ممارسة الدعوة إلى الله عز وجل:

إن من أعظم الوسائل المعينة لثبات المسلم على عقيدتهِ، والحفاظ على المبادئ الأخلاقية من المجتمعات العلمانية هي الدعوة إلى الله، فهي وظيفة الرسل، ومخلصة النفس من العذاب؛ فيها تتفجر الطاقات، وتنجز المهمات ﴿ فَلِذَٰلِكَ فَٱدْعُ ۖ وَٱسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ ۖ ﴾ [2] وليس يصح شيء يقال فيه فلان لا يتقدم ولا يتأخر فإن النفس إن لم تشغلها بالطاعة شغلتك بالمعصية، والإيمان يزيد وينقص. والدعوة إلى المنهج الصحيح ببذل الوقت، وكدّ الفكر، وسعي الجسد، وانطلاق اللسان، بحيث تصبح الدعوة هم المسلم وشغله الشاغل يقطع الطريق على محاولات الشيطان بالإضلال والفتنة، زد على ذلك ما يحدث في نفس الداعية من الشعور بالتحدي تجاه العوائق، والمعاندين، وأهل الباطل، وهو يسير في مشواره الدعوي، فيرتقي إيمانه، وتقوى أركانه. فتكون الدعوة بالإضافة لما فيها من الأجر العظيم وسيلة من وسائل الثبات، والحماية من التراجع والتقهقر، لأن الذي يُهاجم لا يحتاج للدفاع، والله مع الدعاة يثبتهم ويسدد خطاهم والداعية كالطبيب يحارب المرض بخبرته وعلمه، وبمحاربته في الآخرين فهو أبعد من غيره عن الوقوع فيه.

فالإنسان المسلم الذي يذكر الله، ويجعل سلاحه الدعاء، ويحرص دائماً أن يعمل عمل أهمل السنة والجماعة، ويمارس الدعوة إلى الله عزوجل في كل أحواله ومنطلقاته، فهو إنسان ثابت على العقيدة، ولن يستطيع أي فكر أو جماعة أن يسلبوا عقله وهوية الإسلامية.

---

[1] سورة الأنعام، رقم الآية: ١٥٣.

[2] سورة الشورى، رقم الآية: ١٥.

المطلب الثاني

الاستفادة من النصوص الدستورية والقانونية للعلمانية للممارسة الحرية الدينية

تمهيد:

تكمن الاستفادة من النصوص الدستورية والقانونية في ممارسة الحرية الدينية في المجتمع الفرنسي العلماني، وذلك من خلال توفير دور العبادة للمسلمين التي تحافظ على هوية المسلم وتمنحه الحيوية كل يوم عندما يذهب إليها، وأيضاً تواجد مؤسسات ومعاهد ومساجد وجمعيات واتحادات إسلامية والتي بدورها تعمل على احتواء العلماء والمسلمين وطلاب العلم ومن يريد الدخول في الإسلام، وذلك لأن القانون الفرنسي يسمح بذلك فيما لا يخل بالنظام العام.

أولاً:توفير دور العبادة للمسلمين في فرنسا:

إن توفير دور العبادة للمسلمين يجعل المسلمين في حرية للممارسة شعائرهم الدينية في المجتمع الفرنسي العلمانية، وتمكنهم أيضاً من إبراز الهوية الإسلامية في هذا المجتمع، إضافةً الحفاظ على إرثهم الإسلامي حتى لا ينسلخ في مجتمع علماني ليس له أي اهتمام في الجانب الديني، وإن الحكومة الفرنسية توفر– نوعاً ما – أراضي لبناء المساجد في جميع مدن فرنسا، ولا تفرض أي ضغوطات على المسلمين، في ثنيهم عن التمسك بمعتقداتهم الدينية، كما أن الرئيس السابق (نيكولا ساركوزي) شجّع المحالَّ، والمنشآت التجارية الكبرى، على توفير اللحم الحلال، على مدار السنة، باعتبار ذلك حق مشروع لعدد لا بأس به من المواطنين الفرنسيين، وطبعًا تم التقيد بهذا الرأي، في كل المحالّ الكبرى، مثل: "كارفور"، و"كورا"، و"جيان"، ومئات المحالّ الأخرى، إضافةً إلى عملها على توفير المأكولات العربية والإسلامية المغاربية والشرقية في شهر رمضان[1].

وهنا يتبين للباحث أن هناك تعاوناً حكومياً فرنسياً نوعا ما مع المسلمين؛ من أجل توفير ما يتطلبونه

---

[1]) بناء المسلمين في فرنسا، ص١٦٦.

في دينهم من دُور العبادة لممارسة طقوسهم الدينية بحرية، وأيضاً في توفير متطلباتهم الحياتية من المأكل والمشرب وفقًا لمعتقدهم الديني في تناول مأكولات أو مشروبات معينة، والامتناع عن أنواع بعينها، باعتبار ذلك حق لمواطنين فرنسيين.

ثانياً:تواجد المؤسسات الدينية الإسلامية في فرنسا:

هناك العديد من الجمعيات والهيئات التي تمثل الإسلام في فرنسا، والتي توفر البيئة الإسلامية في فرنسا، و لها الحقّ في الحديث باسم الإسلام أو المسلمين هناك، وهي التي تتعامل معها الجهات الرسمية، ومن أبرزها:

١- المعهد الإسلامي، ومسجد باريس الكبير:

وقد دُشّن في ١٩٢٦م، والمساجد الإقليمية التابعة له، كما اعتُبِرت هذه المؤسسة لعدة عقود الممثل الفعلي للإسلام في فرنسا، ولكن بعد ضعف إشعاعها، منذ بداية التسعينيات، وظهور هيئات إسلامية أخرى تنافسها، أصبح المعهد الإسلامي ومسجد باريس، يشخص الإسلام "المعتدل"، الذي تمدّه بالرعاية نوعا ما الحكومة الجزائرية[١].

٢-اتحاد المنظمات الإسلامية في فرنسا:

وهو تنظيم يعتبر نفسه امتداداً للإخوان المسلمون، ويدير بعض المساجد والمدارس، والمخيمات الشبابية، كما يقيم مؤتمراً سنويّاً، وهو الملتقى السنوي لمسلمي فرنسا، تُلقى فيه المحاضرات، وتُعرض فيه الكتب المبيعات "الإسلامية"، ويُدير الاتحاد معهداً إسلاميّاً – حسب رؤيتهم للإسلام – يحمل اسماً محايداً، فهو يُدعى رسميّاً (المعهد الأوروبي للعلوم الإنسانية)، وكثير من دروسه تُعطى عن طريق المراسلة، ويسعى الاتحاد من خلال معهده لتكوين الأئمّة، ونشر الكتب الإسلامية، باللغة الفرنسية[٢].

٣- الفيدرالية الوطنية لمسلمي فرنسا:

وقد تأسست سنة ١٩٨٥م، برعاية رابطة العالم الإسلامي، والتي اعتمدت في إيجادها وتسييرها على

---

[١]) صعوبات التكامل الاجتماعي والاقتصادي للشباب المغاربيين المهاجرين، سونيا تابا، ص: ٣٩.

[٢]) المصدر السابق ، ص: ٥٩.

فرنسيين مسلمين، من أمثال الشيخ يعقوب روتي، ويوسف لوكليرك، ثم تغيّر مع مرور الزمن أعضاء مجلس إدارة الفيدرالية، فاستقلت عن الرابطة لتقترب من الحكومة المغربية، وتضم حاليًا أكثر من ١٥٠ جمعية[١].

٤- جماعة الدعوة والتبليغ:

وأصل مذهبهم من الهند، وهم دعاة مسالمون، متجولون، زاهدون، لا يخوضون في السياسة، ولا يتدخلون في النقاش الاجتماعي، ولا ينتمون لأي أيديولوجيا طائفية، وينقسمون إلي جمعيتن أساسيتين، وقد تفرّغوا لإعادة أسلمة من "ابتعد عن الإسلام"، ويرى الكثيرون في ذلك دعوة لاعتاق مذهبهم، لا أكثر. ويمتلكون العديد من المساجد، والمصليات، في كبرى المدن الفرنسية خاصّة[٢].

٥- جمعيتان كبريان لتمثيل الأتراك:

وقد وجدت هاتان الجمعيتان لتمثيل المسلمين الأتراك، وإحداهما تشرف عليها السفارة التركية، والأخرى معارضة[٣].

٦- جمعية الفاياكا:

وهذه الجمعية تكونت أخيراً؛ لتلمَّ المساجد، والمصليات، التابعة للأفارقة، والقمريين، والوافدين من جزر المحيط الهندي بصفة عامة[٤].

٧/ جمعية مهمة تمثل أتباع المذهب الإسماعيلي:

وأمام هذا التشرذم، وانعدام مندوب شرعي، أو فعلي لتمثيل الإسلام في فرنسا، وفقدان مخاطب رسمي للسلطات الحكومية، المركزية منها أو الجهوية، في الأمور التنظيمية والاستشارية والبروتوكولية، كما هو حال باقي الأديان في فرنسا، بدا للعيان خللٌ ونقصانٌ في علاقة فرنسا بثاني أديانها؛ وهذا الخلل آت لاعتبارات رمزية، وسياسية، أكثر مما هي قانونية، إذ ليس من شؤون الدولة العلمانية الاهتمام بقضايا دين ما، أو التدخل لتنظيمه، ولكن لا يعقل أن يغيب الإسلام عن المحافل الرسمية، وفي الوقت الذي كثُر الحديث في

---

[١] الإسكان والموئل حالة المعرفة، م. سيغود، سي بونفاليت وجيه برون (محرران)، باريس: لا ديكوفيرت، ١٩٩٨م، ص: ٤٥.

[٢] الإسلام في فرنسا، ولادة الدين، جوسلين سيزاري، الرجال والهجرات، عدد ١١٨٣، كانون الثاني، ١٩٩٥م، ص: ٣٩.

[٣] الإسلام في فرنسا، آلان بوير، ص: ٢١٥.

[٤] الإسلام في فرنسا وألمانيا، الهوية والمواطنة، ر. ليفو وك. محسن فينان وسي.ويثول دي ويندين (محرران)، ٢٠٠١م، ص: ٢٠.

هذا الدين، بين معارض ومساند، ومتمسك بالمساواة. ففي سنة ١٩٨٩م، التي تُوفي فيها الشيخ عباس بن الشيخ الحسين أَسس بيار جوكس وزير الداخلية حين ذاك، مجلسًا استشاريًّا (CORIF) يضمّ خمسة عشر عضوًا، من بين مديري المساجد الكبرى، وشخصيات إسلامية مرموقة، لكنّ خليفته (شارل باسكوا) تخلّى عن هذا المجلس الاستشاري، واعتمد كليّاً على المعهد الإسلامي ومسجد باريس، في تحقيق ما كانوا يسمّونه إسلام فرنسا، وهذا ما غيّره الوزير اللاحق (جان لويس دوبري) إذ فضّل استدعاء عشرة من الشخصيات المتعدّدة المشارب، وبعد وصول اليسار إلى الحكم شرع الوزير (جان بيار شوفانمون) في القيام باستشارة واسعة أسفرت – في عهد الوزير نيكولا ساركوزي، وبدفع منه – عن تأسيس هيكل رسمي، وهو ما يعرف اليوم بالمجلس الفرنسي للديانة الإسلامية(CFCM)"[١].

ومما سبق يتبين للباحث ان هناك عدد من الجهات الرسمية والمؤسسات الدينية التي تمثل الإسلام في فرنسا، والتي يمكن أن تكون هي الناطقة باسمه، والمتحدثة عن قضاياه، والمسؤولة عن البرامج التي تقدّمها للمسلمين على مختلف الصعد والمراحل.

---

[١]) فرنسا، العقيدة الإسلامية والجمهورية، التنظيم العام للإسلام في إطار علماني، فرانك فريجوسي، باريس، لادكوفرت، ٢٠٠١م، ص: ٢٥.

الخاتمة

ـ خاتمة البحث:

الحمد لله على عونه وتوفيقه، والصلاة والسلام على نبينا ومن تبع نهجه وطريقه، وبعد:

فقد تناولتُ في بحثي هذا البحث المعَنْوَن بـ: (الحرية الدينية في العلمانية بين النظرية والتطبيق المسلمون في فرنسا نموذجاً دراسة وصفية تحليلية)، وهو مقسم إلى أربعة فصول باعتبارها محاور تدور حولها حقوق المسلم وحياته كلها، فيها عدد كبير من المسائل تم مناقشتها وتحليلها وتقويمها، فتبين من خلال ذلك زيفُ العلمانية وكذبها في التطبيق على أرض الواقع، وأنها لا تحمي الحقوق، ولا الحريات، ولا الأديان، بل تعارضها في كثير من الأحيان مع الحرية الدينية، وتضع أمامها المعضلات والمعيقات، وتُصدرُ في حقّها التُّهم جِزافاً، كما أُشير هنا إلى أنني واجهتُ كثيرًا من الصعوبات في جانب المراجع المتصلة بالدراسة؛ بكونها دراسة حديثة، ومعاصرة، وتمثّل واقعاً معاشاً، وما يزال إلى اللحظة، وكثيرًا ما أخذتُ من مصادر حديثة، كالصحف، والمجلات، والدوريات، والخطابات، والتقارير، والبيانات الحكومية الفرنسية، أو المحايدة، أو الخاصة، ومن أهم النتائج والتوصيات التالي:

ـ نتائج البحث:

توصّل الباحث من خلال البحث إلى عدد من النتائج من أهمها:

. أن الحرية الدينية هي اختيار لما يعتقده الإنسان وما يعتنقه من مبادئ وقيم يلتزمها، ويسترشد بها في الحياة، ويمارس على أساسها العبادات وسائر الطقوس التي تتعلق بالعقيدة.

. حرية الدين والمعتقد و حرية الرأي والتعبير في الاتحاد الأوروبي عموماً وفرنسا خصوصاً، هما مبدآن مرتبطان وبينهما علاقة متكاملة وثيقة.

. لا مجال لتعلم وممارسة التعليم الديني وممارسة الشعائر الدينية في أوقات الدوام الرسمية في المدارس الفرنسية.

. هناك محاولات وإجراءات داخلية رسمية من قبل الدولة الفرنسية في معالجة التمييز ضد الأجانب في سوق العمل الفرنسي.

. الجميع متساوون والقانون يحمي جميع المواطنين في حق الإسكان، إلا أن هناك تمييز مخفي ضد المسلمين في موضوع الإسكان.

. لا توجد حرية دينية لدى المسلمين الفرنسيين في النظام العلماني الفرنسي، ولا توجد عدالة ملموسة، ولا مساواة بين المواطنين، في ممارسة حقوقهم الفكرية في كثير من الأحيان.

. لا توجد حرية تعليمية للمسلمين الفرنسيين، ولا عدالة ولا مساواة في جانب التعليم العام، ولا التعليم الخاص في دولة فرنسا العلمانية.

. لا توجد حرية وظيفية، أو مهنية، أو عملية، ولا عدالة مقبولة، ولا مساواة ملموسة بين المسلمين الفرنسيين وبين غيرهم في دولة فرنسا العلمانية.

. لا توجد حرية في اختيار السكن، ولا توجد عدالة، ولا مساواة في الإسكان، في دولة فرنسا العلمانية.

. توجد عنصرية ظالمة ضد المسلمين الفرنسيين، وتمييز متعدّد الأنواع والأسباب والأشكال في دولة فرنسا العلمانية بين المسلمين الفرنسيين وبين غيرهم من ذوي الأديان، ومن العلمانيين اللا دينيين.

. هناك تناقضٌ شبه تام بين ما تدعيه العلمانية في فرنسا، وبين ما تطبّقه على أرض الواقع بين مواطنيها من مختلف الأفكار، والأعراق، والألوان.

ـ المقترحات والتوصيات:

يوصي الباحث بما يأتي:

. العمل على مزيد من الدراسات والأبحاث حول العلمانية والأديان، وإطلاع الأجيال – لا سيما الشباب – على الكم الهائل من التناقض، والتعارض، والزيف، والتضليل، الذي تمارسه العلمانية إعلاميًّا ونخبويّاً.

. المساعدة في جمْع وترجمة ما هو جديد، من الكتب، والمجلات، والصحف، والدوريات، والمقالات، والخطابات، والمقابلات، والحوارات، والنقاشات، باعتبارها أحدث البيانات عن الحياة في النظم العلمانية الحديثة.

. العمل على عقد وتوثيق مزيد من المقابلات، والندوات، والمؤتمرات، مع المسلمين الفرنسيين وغيرهم من ذوي الأديان ومن العلمانيين، وترجمة ذلك إلى العربية؛ ليسهل أمام الباحثين البحث، والمقارنة، والمناقشة، والاستنتاج، والحكم.

. تشجيع الباحثين على الدراسات المقارنة في مجال الحرية الدينية، دراسة تطبيقية على مختلف البلدان، وإثراء الشباب والمجتمع بمختلف المعارف والخبرات المستنتجة، وحتى يتم تحصينهم من ضلالات الأفكار العلمانية الوضعية، المتعارضة مع الحرية الدينية في حياة الأفراد والمجتمعات والدول.

. دعوة الجهات والدول التي لها قدرة على فرنسا لاقناع الحكومة الفرنسية بالتوقف عن إيذاء أو منع الحجاب عن من اقتنع به، فهو من أخص الحقوق الفردية للمرأة المسلمة.

. التواصل مع الجمعيات والمؤسسات التي تهتم بأمور المسلمين في فرنسا لغرض دارسة التدابير التي من شأنها إصلاح أحوال مسلمي فرنسا.

وَاللَّهُ الْهَادِي إِلَى سَوَاءِ السَّبِيلِ.

فهرس المراجع

أولاً: فهـرس الآيات

١- ﴿ بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ ..... ﴾ سورة البقرة، رقم الآية: ١٢٢.	ص ٢٤
٢- ﴿ قُلْ أَتُحَآجُّونَنَا فِى ٱللَّهِ وَهُوَ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ .... ﴾ سورة البقرة، رقم الآية: ١٣٩.	ص ١٣
٣- ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِصَاصُ فِى ٱلْقَتْلَى .. ﴾ سورة البقرة، رقم الآية ١٨٧.	ص ٩
٤- ﴿ لَآ إِكْرَاهَ فِى ٱلدِّينِ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشْدُ مِنَ ٱلْغَىِّ فَمَن .... ﴾ سورة البقرة، رقم الآية: ٢٥٦.	ص١٢
٥- ﴿ رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا ..... ﴾ سورة آل عمران، رقم الآية: ٨.	ص٢٢٣
٦- ﴿ فَإِنْ أَسْلَمُوا۟ فَقَدِ ٱهْتَدَوا۟ ﴾ سورة آل عمران، رقم الآية: ٢٠.	ص ٢٦
٧- ﴿ إِذْ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ رَبِّ إِنِّى نَذَرْتُ لَكَ .... ﴾ سورة آل عمران، رقم الآية: ٣٥.	ص٩
٨- ﴿ وَإِن كَانَ مِن قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم ... ﴾ سورة النساء، رقم الآية: ٩٢.	ص٩
٩- ﴿ مُّذَبْذَبِينَ بَيْنَ ذَٰلِكَ لَآ إِلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ وَلَآ إِلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ ... ﴾ سورة النساء، رقم الآية: ١٤٣.	ص٢٢١
١٠- ﴿ وَلَا تَسُبُّوا۟ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ... ﴾ سورة الأنعام، رقم الآية: ١٠٨.	ص٤١
١١- ﴿ وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ .... ﴾ سورة الأنعام، رقم الآية: ١٥٣.	ص٢٣٠
١٢- ﴿ وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ ..... ﴾سورة الأنفال، رقم الآية: ٣٩.	ص ١٠
١٣- ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَٱثْبُتُوا۟... ﴾ سورة الأنفال، رقم الآية: ٥٤.	ص٢٢٦
١٤- ﴿ مَا كَانَ لِيَأْخُذَ أَخَاهُ فِى دِينِ ﴾ سورة يوسف، رقم الآية: ٧٦.	ص١٠
١٥- ﴿ وَقُلِ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ ﴾ سورة الكهف، رقم الآية:٢٩.	ص١٣
١٦- ﴿ وَقُل لِّلْمُؤْمِنَٰتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَٰرِهِنَّ ..... ﴾ سورة النور، رقم الآية:٣١.	ص٤٣
١٧- ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِىٍّ مُّبِينٍ﴾ سورة الشعراء، رقم الآية:١٩٥.	**ص أ**
١٨- ﴿ قُل لَّا تُسْـَٔلُونَ عَمَّآ أَجْرَمْنَا وَلَا نُسْـَٔلُ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴿٢٥﴾ ﴾ سورة سبأ، رقم الآية: ٢٥	ص١٣

١٩- ﴿ وَأُمِرْتُ أَنْ أُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٦٦﴾ ﴾ سورة غافر، رقم الآية:٦٦.	ص٢٦
٢٠- ﴿ ۞ شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا .... ﴾ سورة الشورى، رقم الآية: ١٣.	ص١٠
٢١- ﴿ وَقُلْ ءَامَنتُ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِن كِتَٰبٍ ... ﴾ سورة الشورى، رقم الآية: ١٥.	ص١٣
٢٢- ﴿إِنْ عَلَيْكَ إِلَّا الْبَلَاغُ﴾ سورة الشورى، رقم الآية: ٤٨.	ص١٤
٢٣- ﴿وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِجَبَّارٍ﴾ سورة ق ، رقم الآية: ٤٥.	ص١٤
٢٤- ﴿ يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ .... ﴾ سورة المجادلة، رقم الآية: ١١.	ص أ
٢٥- ﴿ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ ﴿٢﴾ ﴾ سورة الكوثر، رقم الآية:٢.	ص٤٣
٢٦- ﴿ لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِىَ دِينِ ﴿٦﴾ ﴾ سورة الكافرون، رقم الآية:٦.	ص١٠
٢٧- ﴿ مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ﴿٤﴾ ﴾ سورة الفاتحة، رقم الآية: ٤.	ص١٠
٢٨- ﴿لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُسَيْطِرٍ﴾ سورة الغاشية، رقم الآية:٢٢.	ص١٤
٢٩- ﴿ وَٱللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّنۢ بُيُوتِكُمْ سَكَنًا ﴾سورة النحل، رقم الآية: ٨٠	ص٦٦
٣٠- ﴿ وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَٰعًا فَسْـَٔلُوهُنَّ مِن وَرَآءِ حِجَابٍ ..... ﴾سورة الأحزاب رقم الآية: ٥٣	ص٧٩
٣١- ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ قُل لِّأَزْوَٰجِكَ وَبَنَاتِكَ ..... ﴾ سورة الأحزاب رقم الآية: ٥٩.	ص٧٩
٣٢- ﴿ وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ ٱلْيَهُودُ وَلَا ٱلنَّصَٰرَىٰ..... ﴾ سورة البقرة، رقم الآية: ١٢٠.	ص٢٢٠

ثانياً: فهرس الأحاديث

١- عن ابن عمر قال سمعت رسول الله يقول:" بُني الإسلام على خمس: ...))	ص٢٧
٢- عن جندب بن عبدالله قال: كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم ونحن فتيان...))	ص٢٢٤
٣- فعن أبي موسى (رضي الله عنه) عن النبي صلى الله عليه وسلم قال:"مثل الجليس الصالح والسوء كحامل المسك ...))	ص٢٢٤
٤- كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكثر أن يقول: " يا مقلب القلوب ثبت قلبي على دينك...))	ص٢٢٦
٥- عن عمر رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: كلكم راعٍ وكلكم مسؤول عن رعيته ...))	ص٦٦
٦- وكما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: المسلم من سلم المسلمون من لسناه ويده، وكما أن المسلم من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا وأكل ذبيحتنا كما قال صلى الله عليه وسلم" من صلى صلاتنا ونسك نسكنا فقد أصاب النسك	ص ٢٧

ثالثاً: فهرس الأعلام

١- بطليموس هو عالم فلكي يوناني من علماء الاسكندرية، عاش في القرن الثاني للميلاد ولد نحو ٨٧م وتوفي قرب الإسكندرية نحو ١٥٠م وهو صاحب كتاب المَجَسطي، ونتظريته تنص على أنه كان المعتقد لدى الأقدمين أن الأرض في مركز العالم، وأن القمر والشمس وبقية السيارات تدور حولها، وكذلك النجوم، وبهذه الحركة يتكون الليل والنهار ويكون شهر القمر وشهر الشمس وسنون لسائر الكواكب. ص(٢٢)
٢- نيكولاس كوبرنيكوس ، ولد في ١٩فبراير ١٤٧٣م – ٢٤ مايو ١٥٤٣م، راهب وفيلسوف وفلكي وقانوني ورياضياتي وطبيب وإداري ودبلوماسي وجندي بولندي، كان أحد عظماء عصرهِ، يعتبر أول من صاغ نظرية مركزية الشمس وكون الأرض جرماً يدور في فلكها ، ويعد مؤسس علم الفلك الحديث، ومطور نظرية دوران الأرض، وهو ينتمي لعصر النهضة الأوروبية ١٤٠٠م إلى ١٦٠٠م، ص (٢٢)
٣- جاليليو جاليلي أو غاليليو غاليلي، ولد في ١٥ فبراير ١٥٦٢ – ٨ يناير ١٦٦٢م، هو عالم فلكي وفيلسوف وفيزيائي إيطالي، ولد في بيزا في إيطاليا، يوصف في بعض الأحيان بالعلامة، نشر نظرية مركزية الشمس والتي جاء بها كوبرنيكوس ودافع عنها على أسس فيزيائية، قام أولاً بإثبات خطأ نظرية أرسطو حول الحركة، سالكاً من أجل ذلك طريق الملاحظة والتجربة، ص (٢٢)
٤- تشارلز الأول: ولد الملك تشارلز الأول في ١٩نوفمبر ١٦٠٠م وتوفي في ٣٠يناير ١٦٤٩م هو ملك إنكلترا واسكتلندا وإيرلندا، وابن الملك السابق جيمس الأول ستيوارت وآن من الدانمارك. ص(٢٩)
٥- سمية الغنوشي هي كاتبة تونسية بريطانية هي ابنة مؤسس وزعيم حركة النهضة التونسية راشد الغنوشي، حصلت على درجة الماجستير في الفلسفة من جامعة لندن قبل أن تتخصص في شؤون الشرق الأوسط، وتركز سمية الغنوشي أعمالها حول الإسلام ووضع المرأة والسياسات في الشرق الأوسط، كما كان زوجها عبدالسلام الغنوشي سياسياً تونسياً شغل منصب عضو المكتب التنفيذي لحركة النهضة التونسية. ص(٤٣)

٦- جون فيري سياسي فرنسي ووزير فرنسي، ولد في ٥/ إبريل ١٨٣٢م وتوفي في ١٧/مارس/ ١٨٩٣م، وبالرغم من عديد إنجازته خاصة منها التربوية في عهد الجمهورية الثالثة إلا أنه كان من أشد أنصار الحركة التوسعية الفرنسية ويتبنى مقولة أن الأجناس والشعوب السامية تتمتع بواجب الوصاية والرعاية للشعوب البدائية المستعمرة، وبأن الشعوب الأولى تضطلع بدور تحضير وتأهيل الشعوب الثانية، فمقولة: حرية ،مساواة، أخوة لم تنشأ ولا تصلح للشعوب المولى عليه، تقلد منصب عمدة باريس لمدة ٦أشهر ونصف. ص(٥٢)
٧- الدكتور محمد نقيب العطاس، فيلسوف مسلم بارز ومفكر معاصر من ماليزيا، يعد واحداً من العلماء القلائل المعاصرين متجذر تماماً من المدرسة الإسلامية التقليدية ومن جهة مساوية مختص في اللاهوت والفلسفة والميتافيزيقيا والتاريخ والأدب، ويعتبر هو الرائد والأول في اقتراح أسلمة المعرفة، وفلسفة العطاس ومنهجية التعليم لديه في هدف واحد أسلمة الجسم والعقل والروح وآثارها على الحياة الشخصية والجماعية على المسلمين فضلاً عن غيرهم، بما في ذلك البيئة غير البشرية الروحية والمادية، وهو مؤلف لسبعة وعشرين عمل متكامل في مختلف جوانب الفكر الإسلامي والحضارة ولا سيما في التصوف وعلم الكونيات والميتافيزيقيا والفلسفة واللغة الماليزية والأدب. ص(٥٢)
٨- جان بيير رافاران، ولد في ٣ أغسطس ١٩٤٨م في بواتييه، هو رجل الدولة الفرنسية الوزير الأول من ٢٠٠٢م إلى ٢٠٠٥م، كان رئيس (UMP) الإعداد التاريخي لاتحاد الحركة الشعبية، وهو رئيس المجلس الإقليمي بواتو شارانت من ١٩٨٨م إلى ٢٠٠٢م، يقود سياسة الإصلاح ويعزز بشكل خاص اللامركزية. ص(٥٩)
٩- نيكولا ساركوزي: والده من أصول مجرية كاثوليكية أما أمه من أصول يهودية ، رئيس الجمهورية الفرنسية بالفترة من ١٦/مايو/٢٠٠٧م حتى ١٥ مايو ٢٠١٢م، والده من أصول يهودية يونانية، نشأ في باريس، وهو وزير داخلية فرنسي سابق، ورئيس الاتحاد من أجل حركة شعبية، استطاع أن يربح بالانتخابات الفرنسية بنسبة ٥٣.٢% من أصوات الناخبين الفرنسيين وذلك بتاريخ ٦مايو٢٠٠٧م ليصبح رئيساً للجمهورية الفرنسية خلفاً للرئيس جاك شيراك. ص(٢١٧)
١٠- بريسو أورتفو: سياسي فرنسي وعضو في الحكومة المحلية حكومات وعضو في البرلمان

الأوروبي، تخرج في القانون ودرس في معهد العلوم السياسية في باريس في الثمانينيات، أصبح عضواً في الإدارة العليا لهذا الحزب، في عام ٢٠٠٢م انضم إلى اتحاد الحركة الشعبية. ص(٧٥)
١١- توماس دلتومب عالم سياسي فرنسي يكشف في كتابه الجديد(الإسلام المتخي- البنية الوسطية للإسلاموفوبيا في فرنسا) حقيقة أن الإعلام الفرنسي يتفق في فهمه للإسلام إلى حد ما مع المسلمين المتشددين. ص(٨١)
١٢- مستشار ياد: رحمة الله ياد أو راما ياد، ولدت في ١٣/يونيو/١٩٧٦م في داكار في السنغال، اسمها الحقيقي هو رحمة الله ياد من الولوفية ، وهي سياسية فرنسية من أصل سنغالي، تعمل منذ عام ٢٠٠٧م وزيرة الدولة للشؤون الخارجية وحقوق الإنسان- نائبة وزيرة الخارجية- لفرنسا، وتعمل برئاسة وزير الخارجية برنار كوشنار، راما ياد مسلمة ومتزوجة من اليهودي جوزيف زيميت الذي هو جزء من حكومة فرنسوا فيون أيضاً. ص(٩٦)
١٣- فيليب دو فيلييه : هو سياسي من فرنسا،ولد في ١٩٤٩م، وهو عضو في الاتحاد من أجل الديمقراطية الفرنسية سبق له الفوز بجائزة كومبور شاتو بريان، تعلم في المدرسة الوطنية للإدارة، ومعهد الدراسات السياسية بباريس. ص(١٢٨)
١٤- لوران موتشيلي: هو عالم اجماعيات فرنسي، ولد في ٢٥ مايو ١٩٦٨م، التفت إلى علم اجتماع الجنوح والسياسات الأمنية بعد العمل على التاريخ ونظرية المعرفة من العلوم الإنسانية. ص(١٧٧)

ثالثاً: المراجع العربية

١- القـــرآن الكريم.
٢- المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني، المحقق: محمد سيد كيلاني، الناشر: دار المعرفة، مكان النشر: لبنان، عدد الأجزاء : ١.
٣- المطلع على ألفاظ المقنع، محمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل البعلي، أبو عبد الله، شمس الدين، المحقق: محمود الأرناؤوط وياسين محمود الخطيب الناشر: مكتبة السوادي للتوزيع الطبعة: الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣ م.
٤- الحرية الدينية في الشريعة الإسلامية، أبعادها وضوابطها، محمد الزحيلي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٧ ، العدد الأول، ٢٠١١م.
٥- الحريات من القرءان الكريم، حرية التفكير، والتعبير، والاعتقاد، والحريات الشخصية، علي محمد الصلابي، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ٢٠١٣م.
٦- معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس أبو الحسين، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، عام النشر: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، عدد الأجزاء: ٦.
٧- فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، الناشر: دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب ،عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز ، عدد الأجزاء: ١٣.
٨- تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي، المحقق: مجموعة من المحققين، الناشر: دار الهداية.
٩- مقارنات بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية، علي علي منصور، دار الجليل للطباعة، بيروت ، لبنان ، سنة الطبع١٩٧٠م.
١٠- كتاب الدين والإسلام، مصطفى عبدالرزاق ، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى ،١٩٤٥م.
١١- كتاب التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفي ٨١٦هـ) المحقق:

ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣هـ، عدد الأجزاء: ١.

١٢- الحرية الدينية في المملكة العربية السعودية، صالح بن عبد الرحمان الحصين، المكتب التعاوني للدعوة والارشاد وتوعية الجاليات بالمدينة المنورة، مكتبة الملك فهد الوطنية، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٣م.

١٣- تهافت العلمانية في الصحافة العربية، المستشار سالم علي البهنساوي (المتوفى: ١٤٢٧هـ)،الناشر دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة – مصر. الطبعة: الأولى، ١٤١٠ هـ – ١٩٩٠ م، عدد الأجزاء: ١.

١٤- العلمانية وموقف الإسلام منها، حمود بن أحمد بن فرج الرحيلي،الناشرالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ،الطبعة: العدد ١١٥ ، السنة ٣٤ –١٤٢٢ هـ ،عدد الأجزاء: ١.

١٥- العِلمانيَّة – نشأتهَا وتطوّرهَا وآثارُهَا في الحيَاة الإسلاميَّة المُعَاصِرَة، سفر بن عبد الرحمن الحوالي الناشر: دار الهجرة ، عدد الأجزاء: ١.

١٦- العلمانية مفاهيم ملتبسة، أشرف عبدالقادر وريغ لحسن، رؤية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨م.

١٧- العلمانية – المفهوم والمظاهر والأسباب، المؤلف: أبو سفيان مصطفى باحُّو السلاوي المغربي الناشر: جريدة السبيل، المغرب الطبعة: الأولى، ١٤٣٢ هـ – ٢٠١١ م عدد الأجزاء: ١.

١٨- وملاك الحقيقة المطلقة، د . مراد وهبة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩م.

١٩- العلمانية في الإسلام، قدوح أنعام أحمد،١٩٩٥م.

٢٠- في العلمانية والدين والديمقراطية والنقاط والسياقات، رفيق عبدالسلام،مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠٠٨م.

٢١- لسان العرب المؤلف: محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (ت: ٧١١هـ) الناشر: دار صادر – بيروت الطبعة: الثالثة – ١٤١٤ هـ، فصل العين، ج١٢.

٢٢- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ،أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: ٣٩٣هـ) تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين – بيروت ،الطبعة:

الرابعة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م ،عدد الأجزاء: ٦.
٢٣- المفردات في غريب القرآن ،أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهانى (المتوفى: ٥٠٢هـ) المحقق: صفوان عدنان الداودي، الناشر: دار القلم، الدار الشامية - دمشق بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤١٢ هـ.
٢٤- تاج العروس من جواهر القاموس ، المؤلف: محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (المتوفى: ١٢٠٥هـ) المحقق: مجموعة من المحققين ، الناشر: دار الهداية.
٢٥- تقويم طرق تعليم القرآن الكريم في مراحل التعليم العام والتعليم الجامعي، د. محمود بن إبراهيم الخطيب عدد الأجزاء: ١.
٢٦- فتح الباري شرح صحيح البخاري، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (المتوفى: ٧٩٥هـ) الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة النبوية.، الحقوق: مكتب تحقيق دار الحرمين - القاهرة، الطبعة: الأولى،، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.
٢٧- فتح الباري شرح صحيح البخاري، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (المتوفى: ٧٩٥هـ) الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة النبوية.، الحقوق: مكتب تحقيق دار الحرمين - القاهرة، الطبعة: الأولى،، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.
٢٨- الحرية الجامعية ، د. عبدالله مصطفى الهرمشي، طبع بمطابع التعليم العالي، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م.
٢٩- سنن ابن ماجه، أبو عبدالله محمد بن يزيد القزويني ، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء الكتب العربية ، فيصل عيسى البابي الحلبي، عدد الأجزاء:٢، السنن، باب الإيمان.
٣٠- تحصين الفكر من الانحراف ، د. سمير مثنى علي الأبارة، مجلة الألوكة الثقافية ، تاريخ الإضافة ٢٠١٦/٨/٢٧م.
٣١- كيف نواجه العلمنة، د.أحمد إدريس الطعان ،كلية الشريعة جامعة دمشق، صفحة صيد الفوائد.

٣٢- انظر: مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا، انتشارا أدب – إيران.
٣٣- الجامع الصحيح، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، دار الشعب- القاهرة، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م، عدد الأجزاء:٩، ص(١٢٥/٧).
٣٤- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، محيي الدين يحيى بن شرف النووي، دار إحياء التراث العربي – بيروت،الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ، عدد الأجزاء :١٨في ٩ مجلدات.
٣٥- تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، محمد عبدالرحمن بن عبدالرحيم المباركفوري، دار الكتب العلمية – بيروت، عدد الأجزاء:١٠.
٣٦- الجامع الصحيح، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، دار الشعب- القاهرة، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م، عدد الأجزاء:٩.
٣٧- مسند الإمام أحمد بن حنبل، أحمد بن محمد حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، المحقق أحمد محمد شاكر، الناشر: دار الحديث – القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م، عدد الأجزاء :٨.
٣٨- المفصل في الرد على شبهات أعداء الإسلام جمع وإعداد: علي بن نايف الشحود الباحث في القرآن والسنة، ج٣.
٣٩- الموطأ، مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية – أبو ظبي – الإمارات، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م، عدد الأجزاء: ٨.
٤٠- معجم لغة الفقهاء، المؤلف محمد رواس قلعجي – حامد صادق قنيبي، الناشر: دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
٤١- معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي المؤلف: الدكتور أحمد مختار عمر بمساعدة فريق عمل الناشر: عالم الكتب، القاهرة الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨ م عدد الأجزاء: ٢.
٤٢- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (المتوفى: ١٠٩٤هـ) المحقق: عدنان درويش – محمد المصري الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت الناشر: بدون سنة، عدد الأجزاء: فصل: الأف والسين.

٤٣- مختصر صحيح الإمام البخاري، أبو عبدالرحمن محمد ناصر الدين بن الحاج بن نجاتي بن آدم الأشقودري الألباني، الناشر مكتبة المعارف للنشر والتوزيع الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

رابعاً:المراجع الأجنبية مترجمة إلى اللغة العربية

١- الاتصال الفرنسي المسلم، آلان، جودي، ٢٠٠٦م، منشورات مركز بيو للبحث، ١٧أغسطس، ٢٠٠٠م.
٢- الاستثناء، التمييز العنصري (المؤسساتي، المنظم، الرمزي، المخفي) فيرونك دي رودر، ١٩٩٩-٢٠٠٠م.
٣- استحداث المديرية المركزية للاستخبارات الداخلية، ٢٠٠٨م، وزارة الداخلية، ٢٥، يوليو.
٤- الإسكان الاجتماعي في فرنسا وإدارة السكان المعرضين للخطر، الرجال والهجرات، باتريك سيمون، رقم ١٢٤٦، نوفمبر ٢٠٠٣م.
٥- الإسكان وإدماج المهاجرين، في إم سيغود، سي بونفاليت وجي برون (محرران)، باتريك سيمون، باريس: لا ديكوفيرت، ١٩٩٨م.
٦- الإسكان والموئل حالة المعرفة، م. سيغود، سي بونفاليت وجيه برون (محرران)، باريس: لا ديكوفيرت، ١٩٩٨م.
٧- أسلافنا هم الإغريق، الآثار، الانتماء العرفي، القومية والتلاعب في هوية celtic في أوروبا الحديثة المتطورة ديتلر، ميتشيل، ١٩٩٤م.
٨- الإسلام الدولة والمكانة المدنية، بوين، جون .R، ٢٠٠٧م، برنستون.N.J، صحيفة جامعة برنستون.
٩- الإسلام الوهمي البناء الإعلامي للإسلاموفوبيا في فرنسا ديلتومبي، توماس، ٢٠٠٥م، صحيفة لا ديكوفيرت، باريس، لفيلير فيليب، ٢٠٠٦م.
١٠- الإسلام في فرنسا وألمانيا، الهوية والمواطنة، ر. ليفو وك. محسن فينان وسي.ويثول دي ويندين (محرران)، ٢٠٠١م.
١١- الاسلام في فرنسا، آلان بوير، ١٩٩٨م، باريس، PUF.
١٢- الإسلام في فرنسا، ولادة الدين، جوسلين سيزاري، الرجال والهجرات، عدد ١١٨٣، كانون الثاني، ١٩٩٥م.

١٣- الإسلام، الدولة والمكانة المدنية، برنستون باون، جون .R، ٢٠٠٧م، .N.J صحيفة جامعة برنستون.
١٤- أصوات نساء فرنسيات من غيتو وبريكلي، أمارا فضيلة، مع سيلفيا زابي، صحيفة جامعة كاليفورنيا ٢٠٠٦م.
١٥- أطفال المهاجرين وسوق العمل، آليات التمييز الانتقائي من جيل إلى آخر، سليرمان وفرينر، المؤتمر الدولي الرابع Migcities، نوفمبر ١٩٩٩م، شرط بند رقم ٢ -٢٢٥، من قوانين معاقبة ممارسة التمييز.
١٦- أطفال المهاجرين، التحرر العائلي الأسري والمحترف كرستوف ليفرانس وسوزان تايف، مارس ١٩٩٥م، رقم ٣٦٧ رقم استطلاع INSEE.
١٧- اعترافات سار كوزي، بينياليا، براوتش، أمين ٢٠١٠م، جين كلاود قاوسوتش، بن هولد، كاترين ٢٠٠٧م، نيويورك تايمز، ٦ مايو.
١٨- إلى باريس والعودة، البحث عن التوازن، بحث في الأدب الإفريقي دوفي، باتريشيا، (d) ٢٠٠٠م.
١٩- إمبراطور بلا ملابس، مجلس أبحاث العلوم الاجتماعية، هارجريفز، أليك ج، ٢٨ نوفمبر، ٢٠٠٥م.
٢٠- الانترنت كبش فداء للصحفيين المشترين، صحيفة lemonde، ١٦ سبتمبر، ٢٠٠٩م، تيرنزين، آفير، ٢٠٠٩م، Rue ٨٩، وهاسكي، بيريف، ٢٠٠٩م.
٢١- الانتماء العرقي في الإسلام، سيساري، جوسليان، ٢٠٠٥م، مجلس البحث للعلوم الاجتماعية، ٣٠ نوفمبر.
٢٢- مقال، براينت اليزابيث، مجلة DV ٢٤ اكتوبر ٢٠٢٠م.
٢٣- الاندماج المهني للشباب من أصل مغاربي في فرنسا، يائيل برينباوم وباتريك ويركوين، الرباط، ١١١٢ أبريل، ٢٠٠٣م.
٢٤- البطاقة المدرسية، يشير ديوان المحاسبة إلى خطر الانعزال، دوبيوس، ماير، ٢٠٠٩م، صحيفة ليموند، ٦نوفمبر.
٢٥- بناء المسلمين في فرنسا، الخطاب والهوية الشعبية وسياسة المواطنة، جنيفر فريدت، فيلادلفيا،

ط: جامعة تيمبل، ٢٠١٧م.
٢٦- تاريخ الأجانب والهجرة في فرنسا، بيف لين (إد)، باريس: لاروس، ١٩٩٢م.
٢٧- تاريخ الاغتصاب (العنف الجنسي في فرنسا من القرن السادس عشر إلى القرن العشرين) فيجاريلو، جورج، ٢٠٠١م، مالدن، ماساشوستس، بلاكويل.
٢٨- تحديد التمييز في الحصول على العمل، خريجي التعليم العالي من الهجرة، بورجوجنو، أ. فريكي، جيه – إل بريمون و إل فولينفايدر أندرسن، ٢٠٠٨م.
٢٩- تدريس فرنسا، نقد لحالة التسيب، جين بيير تيرال، باريس ١٩٩٧م.
٣٠- التصرف حال الغضب، ٢ أكتوبر، ٢٠٠٤م، كروملي، بروس.
٣١- الفتيات المحجبات، وسطاء في توظيف الاندماج، هنيفا تشيرفي، ١٥مارس، ٢٠٠٤م.
٣٢- التعريفات الفقهية، محمد عميم الإحسان المجددي البركتي الناشر: دار الكتب العلمية، إعادة صف للطبعة القديمة في باكستان ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
٣٣- التعليم للأطفال المهاجرين في أكاديمية فيرساي، دراسة في تأثيرات السياق، بارثون، ١٩٩٦م.
٣٤- التعليم والهوية في ريف فرنسا، سياسة التدريس، داناهي ريد، ديبورا، ١٩٩٦م، صحيفة جامعة كامبريديج.
٣٥- التعليم وتكوين الدولة، جرين آندي، نيويورك، بالغريف ماكميلان، ١٩٩٠م.
٣٦- تقرير (زيادة مقلقة في عدد الاعتداءات على المسلمين بفرنسا) عام ٢٠٢٠م، مؤرشف من الأصل، يناير ٢٠٢١م.
٣٧- التقرير النهائي لمعهد البحوث الاقتصادية والاجتماعية، مارس ١٩٩٧م.
٣٨- تقرير لوزير التربية الوطنية جيل دي روبيان في يوليو، تموز، ٢٠٠٥م، تطبيق قانون ١٥ مارس ٢٠٠٤ بشأن ارتداء الرموز الدينية الظاهرة في المؤسسات التعليمية العامة.
٣٩- تقرير لوزير التعليم الوطني، Gillesde Robien في يوليو ٢٠٠٥م.
٤٠- تقويم طرق تعليم القرآن الكريم في مراحل التعليم العام والتعليم الجامعي المؤلف: د. محمود بن إبراهيم الخطيب.

٤١- تقييم أستاذ، ممارسات حالية في دول OECD أوراق عمل تعليمية رقم(٢٣)، إيزوري مارلين، ٢٠٠٩م.
٤٢- تقييم وجهات نظر السياسات العامة لمكافحة التمييز العنصري والإثني في الحصول على السكن، صموئيل توماس، تقرير العنصرية، SOS، ٢١ آذار، مارس ٢٠٠٢م.
٤٣- التكافل المحترف للشباب من أصول مغربية في فرنسا، صعوبات محددة يايل برنباوم، وباتريك ويدكون، أبريل ٢٠٠٣م.
٤٤- التكامل الاجتماعي للمهاجرين وأولادهم، L.J بوروك وسي، ١٩٩٠م.
٤٥- التكامل المحترف لأطفال المهاجرين، سليبرمان، ١٩٩٧م.
٤٦- التكامل للشباب في سوق العمل، وزن الأصول الاجتماعية والثقافية، ألبيرتو لوبينز وجوينلي توماس، ط: ٢٠٠٦م.
٤٧- التكامل للشباب من أصول أجنبية، قسم الشأن الاجتماعي والاقتصادي، منى فيبري، ٢٠٠٢م.
٤٨- التمييز العنصري في العمل، فيليب باتيلي، صحيفة ١٩٩٧، La Decouverte.
٤٩- التمييز العنصري والعرقي في الوصول إلى الإسكان الاجتماعي، مجموعة للدراسة ومكافحة التمييز (GELD)، التقرير الرسمي، بتنسيق من باتريك سيمون ، ملاحظة موجزة رقم: ٣ منGIP، Geld، ٢٠٠١م.
٥٠- التمييز ضد الطبقات الوسطى الأجنبية، دراسات الهجرة، فرانك شينييه ريبولون، العدد: ١٢٥، أغسطس، ٢٠٠٤م.
٥١- التمييز، السياق المؤسسي وتصور المهاجرين، سايمون، Hommes et Migrations، رقم: ١٢١١، ١٩٩٨م.
٥٢- تنظيم النساء المسلمات في فرنسا وإيطاليا، تشكيلات نسوية، بوجمان، ويندي. ٢٠١٠م.
٥٣- التنقل المحترف للعمال المهاجرين والموظفين، F ميكول تافان، ٢٠٠٦م.
٥٤- تهافت العلمانية في الصحافة العربية، المؤلف: المستشار سالم علي البهنساوي (المتوفى: ١٤٢٧هـ) الناشر: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة – مصر، الطبعة: الأولى، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠م.

٥٥- التوتر السداسي أغلقت فرنسا أمام فرنسا، من ٢٠٠١م – ٢٠٠٧م، تيبرج، فينسنت، ٢٠٠٨م. مؤسسة باريس جين. جاورس، بلون.

٥٦- الثورة الفرنسية ضد EBVIGE، جريدة التايمز، بريمر، كارلوس، ٩ سبتمبر، ٢٠٠٨م.

٥٧- الجدل يتضخم في ليون، مسح لق RG في المجلس الإقليمي، صحيفة Leparisien، ٣ أكتوبر.

٥٨- جديد أسلافنا المسلمين في (سبعة مفكري الإسلام)، برونو إتيان، العدد الخاص رقم ٥٤، أبريل ٢٠٠٤م.

٥٩- حرق فتاة تعيدنا إلى قرون، روتمان، شارلوت، الإصدار: ٨ أبريل، ٢٠٠٦م.

٦٠- الحلف الجمهوري، النساء والتنوير منظور أمريكي بإتجاه التاريخ المثقف للنساء، كيربير، ليندا، ١٩٩٧م، مقالة بواسطة ليندا k كيربير، تشيل هيل، صحيفة جامعة شمال كارلولينا.

٦١- دمج الاسلام، جوناتان لورنس وجوستين فايس، محرر أوديل يعقوب.

٦٢- الرسومات المنشورة بواسطة INSEE مبنية على الإحصاء الوطني عام ١٩٩٩م.

٦٣- السنوات الثلاثين المجيدة، او الثورة غير المرئية في ١٩٤٦ – ١٩٧٥م باريس، هاشيت.

٦٤- الشباب بخلفية مهاجرة، روكسان، سيلبرمان و إيرين فورنيه، يناير ٢٠٠٦م، CEREQ.

٦٥- الشباب بخلفية مهاجرة، فريكي و J–L بريمون،٢٠٠٢م.

٦٦- الشباب ذوي خلفية مهاجرة، العقوبات المستمرة في عملية التوظيف، بريف، وسيلبرمان، روكسان، وإيرين فورنير، عدد ٢٢٦، يناير ٢٠٠٦، منشور Cereq.

٦٧- صحاح تاج اللغة وصحاح العربية، المؤلف: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: ٣٩٣هـ) تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار الناشر: دار العلم للملايين – بيروت الطبعة: الرابعة ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧م.

٦٨- صعوبات التكامل الاجتماعي والاقتصادي للشباب المغاربيين المهاجرين، مكان الشباب في المدينة، سونيا تبه، باريس، هامرتان، 2005م.

٦٩- الصعوبات في الحصول على سكن، آني ماغير، دراسات الهجرة ، رقم: ١٠٥، فبراير ٢٠٠٢م.

٧٠- صهيب بن الشيخ، ماريا والنبي، طبعة: ١٩٩٨م.

٧١- طبيعة أعمال الشغب الفرنسية، مجلس أبحاث العلوم الاجتماعية، روي، أوليفييه، ١٨ نوفمبر، ٢٠٠٥م.
٧٢- ظهور خريطة المدرسة يعزز ظهور الغيتوات، سوبوكينسكي، أوريلي، ٢٠٠٨م، تقرير صحيفة lemonde، ١٨ يونيو.
٧٣- العائلات الأفريقية في فرنسا، الانتماء العرقي، والتفرقة الطائفية، بيورت .C، باريس، ١٩٩٦م، صحيفة L.Harmattan.
٧٤- العائلات الأفريقية في فرنسا، العرق والفصل والطائفة، ج. بويرت، لوموند ديبلوماتيك، أكتوبر، ٢٠٠٥م
٧٥- العِرْق والطبقة في السياسة الإفريقية الأمريكية، داوسون ما يكل سي، ١٩٩٤م، صحيفة جامعة برنستون.
٧٦- العِرْق، العنصرية ومعادات التمييز في فرنسا، في الجمهورية الفرنسية الخامسة، تشيبل، أبولونيا أريان، ٢٠٠٩م، سيلفيان براود، أندروم.
٧٧- علاقات الموظفين في فرنسا، جينكيز، آلان، نيويورك، ٢٠٠٦م.
٧٨- العلمانية وموقف الإسلام منها المؤلف: حمود بن أحمد بن فرج الرحيلي الناشر: الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة الطبعة: العدد ١١٥ – السنة ٣٤ –١٤٢٢هـ.
٧٩- العمل يلبس الحجاب، سيسل داوماس، ١٠/ نوفمبر/ ٢٠٠٣م.
٨٠- العنصرية، ليرنس، كلوي، ٨٩ Rue : ٩ أكتوبر.
٨١- الفتيات المسلمات والآخرون في فرنسا، كيتون، تريشيا، دانيال، ٢٠٠٦م، صحيفة جامعة أنديانا.
٨٢- فرنسا، العقيدة الإسلامية والجمهورية، التنظيم العام للإسلام في إطار علماني، فرانك فريجوسي، باريس، لادكوفرت، ٢٠٠١م.
٨٣- الفرنسيون مثل الآخرين، مسح للمواطنين من أصول مغربية وأفريقية وتركية، باريس، براود، سيلفان وَفاينست تايبرج، ٢٠٠٥م، المؤسسة الوطنية للصحافة والعلوم السياسية.
٨٤- فضيحة انتقام باريس، ماكتشلي، لورنت، ٢٠٠٥م، صحيفة ليدكوفرت.
٨٥- فضيلة أمارا (أريد أن أخرج نخبة من الضواحي)، تشوكاس، فيفيان، ودليلة كبرتشوتسي،

٢٠٠٨م، سيدة فيقاروا، ١٧ يناير.
٨٦- قانون التضامن والتجديد الحضري، قانون SRU رقم: ٢٠٠٠ – ١٠٢٨، ١٣ ديسمبر ٢٠٠٠م.
٨٧- قانون ديبري لعام ١٩٦٤م، وقانون فيفيان لعام ١٩٧٠م.
٨٨- قانون والتحقيق الاجتماعي، كالفيتا، كيتي، ٢٠٠٠م، مفارقات العِرْق، الطبقة الهوية والاجتياز: ١٨٨٢- ١٩١٠م.
٨٩- قراءة في الحضارة الإسلامية، محمد موسى محمد أحمد، دراسة في معانيها وآثارها المعنوية والمادية، Al Manhal، يناير 2017 م، مؤرشف من الأصل في 16 ديسمبر 2019 م.
٩٠- قصة هارب من رأس الدولة، سمولار، بيورت، ٢٠٠٤م، صحيفة lemonde، ١٥ يوليو.
٩١- قلب صفحة التحرير، ليفالينت، لويس،٢٠٠٢م، صحيفة ليبريشن، ٧ أكتوبر.
٩٢- قوة الشرطة وأعمال الشغب في باريس، السياسة والمجتمع، شنايدر، كاثي ليزا، ٢٠٠٨م.
٩٣- قوم الشياطين والذعر الأخلاقي، كوهن، ستانلي، ١٩٨٧م، اوكسفورد، باسيل بلاك ويل.
٩٤- الكفاح ضد التمييز، غرس قيم المساواة، تقرير رئيس الوزراء الفرنسي، المجلس الأعلى للتكامل، ١٩٩٨م.
٩٥- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، لأيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي، ت١٠٩٤هـ، تحقيق: عدنان درويش – محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت.
٩٦- لجنة التفكير في تطبيق مبدأ النظام العلماني في الجمهورية، مقرر رئيس الجمهورية، ١١ ديسمبر ٢٠٠٣م.
٩٧- لسان العرب المؤلف: محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (ت: ٧١١هـ) الناشر: دار صادر – بيروت الطبعة: الثالثة – ١٤١٤هـ.
٩٨- لوموند بين عامي (١٩٩٠م – ٢٠٠٨م).
٩٩- مبادرة عدالة المجتمع المفتوح، ٢٠٠٩م، تشخيص الانتماء العرقي الغير المؤثر والتمييز العنصري في الاتحاد الأوروبي، نيويورك، معهد المجتمع المفتوح.
١٠٠- المجلس الأعلى للاندماج، (HCI).

١٠١- المجلس الأعلى للتكامل ومحاربة التمييز.
١٠٢- المجلس العالي للتكامل" الصراع ضد التمييز، تقرير رئيس الوزراء ١٩٩٨ الوثائق الفرنسية.
١٠٣- محاربة العنصرية وكره الأجانب اللجنة الوطنية الاستشارية لحقوق الإنسان، (NCDH)، ٢٠٠٤م، باريس، الوثائق الفرنسية.
١٠٤- مختار الصحاح، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (المتوفى: ٦٦٦هـ) المحقق: يوسف الشيخ محمد الناشر: المكتبة العصرية – الدار النموذجية، بيروت – صيدا الطبعة: الخامسة، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.
١٠٥- المدرسة والمواطنة الفردية الجمهورية لجون فيري فتشي، ديلوي، آيف، الخلافات، باريس: ١٩٩٤م، صحيفة العلوم السياسية.
١٠٦- المديرية المركزية للاستخبارات الداخلية، ٢٠٠٨م، وزارة الداخلية.
١٠٧- المرصد السياسي الأقليمي على السياسة، مركز دراسات وبحوث حول اللامركزية والرأي العام، تم إنشاؤه في عام1985م، من قبل بو باريس العلمية والمركز الوطني للبحث العلمي (CNRS).
١٠٨- مركز التوثيق الوطني، فبراير، ٢٠٠١م.
١٠٩- مساجد مدينة رواسي، انكشافات جديدة على الأسلمة في فرنسا، باريس بروتشي.
١١٠- مسح على الشباب الذين أنهوا المدرسة، الشباب الذين لهم خلفية مهاجرة، سليبرمان وفورنير، ١٩٩٨م.
١١١- المسلمون المعلنون في فرنسا، كلود دارجنت، ٢٠٠٥م.
١١٢- مشاريع المستقبل للأطفال المهاجرين، المهاجرين في فرنسا، جين باول كايل، INSEE، طبعة ٢٠٠٥م.
١١٣- معجم اللغة العربية المعاصرة، د أحمد مختار عبد الحميد عمر، ت١٤٢٤هـ، بمساعدة فريق عمل الناشر، عالم الكتب، ط١، ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م.
١١٤- معجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة: إبراهيم مصطفى، أحمد الزيات، حامد عبد القادر، محمد النجار، الناشر: دار الدعوة.

١١٥- معهد البحوث الاقتصادية والاجتماعية، التقرير النهائي للفاس FAS، مارس، ١٩٩٧م.
١١٦- المعهد الوطني للدراسات والاحصاء، ٢٠٠٨م.
١١٧- المعهد الوطني للدراسات والاحصاء، ٢٠٠٩م.
١١٨- المعهد الوطني للدراسات والاحصاء، ٢٠١٣م.
١١٩- مفارقات العِرْق، الطبقة الهوية والاجتياز، كالفيتا، كيتي.
١٢٠- المكان: مقدمة قصيرة، كريس ويل، جيم، ٢٠٠٤م، مالدين، ماس: بلاك ويل.
١٢١- من المدرسة إلى التوظيف، مكان الشباب في المدينة، باريس صحيفة l, harmattan، ٢٠٠٥م
١٢٢- المهاجرون في فرنسا، ط: ٢٠٠٥م، وزارة التعليم العالي والبحث وإدارة التقييم واللوحات المرتقبة للطلاب الذين يدخلون الكلية ١٩٩٥م.
١٢٣- المهاجرون في فرنسا، طبعة ٢٠٠٥م.
١٢٤- النجاح الأكاديمي للأطفال المهاجرين، زاهيا، زيرو، المجلة الفرنسية لعلم الاجتماع، المجلد٢٩، الجزء: ٣، يوليو – سبتمبر ١٩٨٨م.
١٢٥- النجاح في البكالوريا للشباب من أصل أجنبي، تريبالت، ميشي، مجلة الهجرة، العدد 1201، سبتمبر 1996م.
١٢٦- النجم السياسي الذي يتفوق على ساركو The Independent، 14 ليتشفيلد، جون، راما ياد، أبريل: ٢٠٠٩م.
١٢٧- نساء شمال أفريقيا (الجنس، الثقافة، والهوية)، كيلين، كاتلين، صحيفة جامعة ستنافورد، ٢٠٠٦م.
١٢٨- نسويات والفتى العربي، نصيرة غينيف سويلاماس وإريك ميس، باريس، إصدار دو لوب، 2004م.
١٢٩- نصر مُقنع لساركوزي في فرنسا، نيويورك تايمز، ٦ مايو، بن هولد، كاترين ٢٠٠٧م.
١٣٠- الهجرة الى فرنسا في القرن العشرين، ماريان عمار وبيير، أرمان كولين، باريس، ١٩٩٠م.
١٣١- الهجرة وعدم الأمان في فرنسا، فريدمان، جين، ٢٠٠٤م، لندن، غارنير، ٦يوليو ٢٠٠٧م.

١٣٢- هيومن رايتس ووتش، جذر الإذلال، فحص الهوية المسيئة في فرنسا" يناير، ٢٠١٢م.
١٣٣- واشنطن بوست، فرنسا تعزز استجابة لأعمال الشغب، مور، مولي، ٢٠٠٥م، ٨ نوفمبر، ٢٠٠٥م.
١٣٤- ويكيليكس، فرنسا تقصي مسلميها، تاريخ الولوج، ١٩ مايو ٢٠١٢م،
١٣٥- اليد العاملة الأجنبية في سياق أزمة التوظيف ماونا فيري، احصاء سكاني رقم: ٢- ٣ عام ١٩٩٦م.
١٣٦- الإعلان العاملي لحقوق الإنسان ١٩٤٨م ، دليل بشأن حقوق الإنسان خاص بالقضاة والمدعين العامين والمحامين، الفصل الثالث عشر.
ثانيًا: الصحف والمجلات:
١- صحفية لوموند، الضواحي: الأراضي المهجورة، بنيالوس، نوفمبر العدد ٧، ٢٠٠٥م.
٢- صحيفة أيجنس فرنسا، رواسي، باغيتسي، ٢٦ أبريل، ٢٠٠٧م.
٣- صحيفة ديكوفورت، التمييز العنصري في العمل، ١٩٩٧م.
٤- صحيفة ستنافورد TFI ٢٠٠٨م، جنوح وأحداث الاستثناء في الهجرة، تيريو، سوزان، ٢٠٠٩م.
٥- صحيفة ليموند lemonade مايو ٢١/ ٢٠٠٤م.
٦- صحيفة ليموند الدولة لا تفي بوعودها، برونور، لويس، ١٢ نوفمبر ٢٠٠٨م.
٧- صحيفة ليموند الفرنسية، اكتوبر، ١٩٨٥م.
٨- صحيفة ليموند، ١٢، الدولة لا تفي بوعودها بتحديد الضواحي، نوفمبر برونور، لويس، ٢٠٠٨م.
٩- صحيفة ليموند، الدولة لا تفي بوعودها بتحديد الضواحي، برونور، لويس، ٢٠٠٨م.
١٠- مجلـة الحوار المتمدن، نظام التعليم في فرنسا،المحو:العلمانية ، الدين السياسي ونقد الفكر الديني، العدد٣٥٨٧، تاريخ النشر ٢٠١١/١٢/٢٥م.
١١- مجلة تعلم، النظام التعليمي الإسلامي.... ألا ليت التعليم يعود يوماً، د. عماد سرحان، آخر تحديث ١٩/ديسمبر/٢٠١٩م
١٢- مجلة الأمم المتحدة ، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان للعام١٩٤٨م ، المادة (٢٥)، السلام والكرامة والمساوة على كوكب ينعم بالصحة.

١٣- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للعام ١٩٦٦م، المادة(١١.١) جامعة منيسوتا مكتبة حقوق الإنسان، العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ،اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٢٠٠ ألف (د-٢١) المؤرخ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٦ تاريخ بدء النفاذ: ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٧٦، وفقا للمادة ٢٧.

خامساً: قائمة المراجع الأجنبية باللغة الإنجليزية

Secend: lit of English References:

1- A. Frickey and J.-L. Primon, “Jeunes issus de l’immigration: les diplômes de l’enseignement supérieur ne garantissent pas un égal accès à l’emploi”, Formation Emploi, n°29, 2002.
2- Alain Boyer, L’islam en France.
3- Alberto Lopez and Gwenaëlle Thomas, “L’insertion des jeunes sur le marché du travail: le poids des origines socioculturelles”, Données sociales, INSEE, édition 2006.
4- Allen, Jodie T. 2006. “The French–Muslim connection: Is France doing a better job of integration than its critics?” Pew Research Center Publications, August 17. Available at http://www.pewresearch.org.
5- Amara, Fadéla, with Sylvia Zappi. 2006. Breaking the silence: French women’s voices from the ghetto. Berkeley: University of California Press.
Kerber, Linda k. 1997. The Republican mother: Women and Enlightment-an American perspective.” In Toward an intellectual history of women: Essays by Linda K. University of North Carolina Press.
6- Banlieues: Des territoires abandonnés? (Chat réalisé le 7 novembre 2005).” 2005. Le Monde, November 4. Available at http://www.lemonde.fr.
7- Benalia-Brouch, Amine. 2010. Confessions d’un sarkozyste repenti. Paris: Jean-Claude Gawsewitch.Bennhold, Katrin. 2007. “A convincing victory for Sarkozy in France.” New York Times, May 6. Available at http://www.nyt.com.
8- Bowen, John R. 2007. Why the French do not like headscarves: Islam, the state, and public space. Princeton, N.J.: Princeton University Press.

9- Bremner, Charles. 2008. “French revolt over EDVIGE: Nicolas Sarkozy’s Big Brother spy computer.” The Times, September 9. Available at http://www.thetimes.co.uk.

10- Bronner, Luc. 2008. “L’état ne tient pas ses promesses pour la rénovation des banlieues.” Le Monde, November 12. Available at http://www.lemonde.fr.

11- Brouard, Sylvain, and Vincent Tiberj. 2005. Français comme les autres: Enquête sur les citoyens d’origine maghrébine, africaine et turque. Paris: Presses de la Fondation Nationale des Sciences Politiques.

12- C. Barthon, “Les scolarités des enfants d’immigrés dans l’académie de Versailles: à la recherche des effets de contexte”, Espace, populations et sociétés, n°2-3, 1996.

13- C. Barthon, “Les scolarités des enfants d’immigrés dans l’académie de Versailles: à la recherche des effets de contexte” in Espace, populations, sociétés, no. 2-3, 1996.

14- C. Dargent, Les musulmans déclarés en France: affirmation religieuse, subordination sociale et progressisme politique, Les Cahiers du CEVIPOF, n°34, February 2003.

15- C. Poiret, Familles africaines en France: ethnicisation, ségrégation et communalisation, Paris: L’Harmattan, 1996.

16- Calavita, Kitty. 2000. “The paradoxes of race, class, identity, and “passing”: Enforcing the Chinese exclusion acts, 1882–1910.” Law and Social Inquiry.

17- Caroline Brizard, “Ecole: légiférer ou pas?” [“School: To Legislate or Not?”], Le Nouvel Observateur, n°2010, 15 May 2003.

18- Cécile Daumas, “Travail voilé”, 10 November 2003.

19- Centre National de Documentation Pédagogique. 2001. “Le gone du Chaâba.” February. Available at http://www.cndp.fr.

20- CEREQ Survey “Generation 98”; A. Frickey, J. Murdoch and J.-L. Primon, “Les jeunes issus de l’immigration. De l’enseignement supérieur au marché du travail”, Bref, n°205, February 2004.

21- CEREQ Survey “Generation 98”; R. Silberman and I. Fournier, “Jeunes issus de l’immigration: une pénalité à l’embauche qui perdure…”, Bref, n° 226, January 2006, CEREQ Publication.

22- CEREQ survey on young people who finished school in 1998. R. Silberman and I. Fournier, “Jeunes issus de l’immigration: une pénalité à l’embauche qui perdure…”, Bref, n° 226, January 2006, CEREQ Publication.

23- CEREQ, young people who finished school in 1992. CEREQ Survey made in 2002.

24- Cesari, Jocelyne. 2005. “Ethnicity, Islam, and les banlieues: Confusing the issues.” Social Science Research Council, November 30. Available at http://riotsfrance.ssrc.org.

25- Chebel d’Appolonia, Ariane. 2009. “Race, racism and anti-discrimination in France.” In The French Fifth Republic at fifty: Beyond stereotypes, ed. Sylvain Brouard, Andrew M.

26- Chocas, Viviane, and Dalila Kerchouche. 2008. “Fadéla Amara: Je veux faire emerger une-élite des banlieues.” Madame Figaro, January 17.

27- Christophe Lefranc and Suzanne Thave, “Les enfants d’immigrés: émancipation familiale et professionnelle” [“The Children of Immigrants: Familial

and Professional Emancipation"], INSEE Première, n°368, March 1995.
28- Claude Dargent, "Les musulmans déclarés en France.
29- Cohen, Stanley. 1987. Folk devils and moral panics: The creation of the mods and rockers. Oxford: Basil Blackwell.
30- Commission de réflexion sur l'application du principe de laïcité dans la République, Rapport au Président de la République remis le 11 décembre 2003, available on the Commission's website at http://www. ladocumentationfrancaise. fr accessed 18 January 2007.
31- Commission Nationale Consultative des Droits de l'Homme (CNCDH). 2004. La lutte contre le racisme et la xénophobie. Paris: La Documentation Française.
32- Création de la Direction Centrale du Renseignement Intérieur." 2008. Interior Ministry, July 25. Available at http://www.interieur.gouv.fr.
33- Cresswell, Tim. 2004. Place: A short introduction. Malden, Mass.: Blackwell.
34- Crumley, Bruce. 2004. "Acting on the outrage." Time, October 2. Available at http://www.time.com.
35- Crumley, Bruce. 2004. "Acting on the outrage." Time, October 2. Available at http://www .time.com.
36- Dawson, Michael C. 1994. Behind the mule: Race and class in African-American politics. Princeton, N.J.: Princeton University Press.
37- De Villiers, Philippe. 2006. Les mosquées de Roissy: Nouvelles révélations sur l'islamisation en France. Paris: Broché.
38- Déloye, Yves. 1994. École et citoyenneté: L'individualisme républicain de

Jules Ferry à Vichy: Controverses. Paris: Presses de Sciences Po.

39- Deltombe, Thomas. 2005. L'islam imaginaire: La construction médiatique de l'islamophobie en France. Paris: La Découverte.

40- Dietler, Michael. 1994. "'Our ancestors the Gauls': Archaeology, ethnic nationalism, and the manipulation of Celtic identity in modern Europe." American Anthropologist.

41- Dounia Bouzar and Saida Kada, L'une voilée l'autre pas, Paris: Albin Michel, 2003.

42- Duffy, Patricia D. 2000. "To Paris and back: Seeking a balance." Research in African Literatures.

43- Dupuis, Marc. 2009. "Carte scolaire: La cour des comptes pointe un risque de ghettoïsation." Le Monde, November 6. Available at.

44- Durand-Parenti, Chloé, and Clément Daniez. 2008. "Écoutez—Les RG du Rhône voulait fichier les salariés du conseil régional." Le Point, October 2. Available at http://www.lepoint.fr.

45- Enquête des RG au conseil régional: La polémique enfle à Lyon." 2008. Le Parisien, October 3. Available at http://www.leparisien.fr.

46- F. Mikol and C. Tavan, "La mobilité professionnelle des ouvriers et employés immigrés", Données sociales, INSEE, 2006, p. 357.

47- Franck Frégosi, "France: le culte musulman et la République, la régulation publique de l'islam dans un cadre laïque"Paris: La Découverte, 2001

48- Freedman, Jane. 2004. Immigration and insecurity in France.

49- Groupe d'étude et de lutte contre les discriminations (GELD), Les discriminations raciales et ethniques dans l'accès au logement social [Racial

and Ethnic Discrimination in the Access to Social Housing], official report, coordinated by Patrick Simon, note de synthèse n°3 du GIP, GELD, 2001.

50- Guyotat, Regis. 1991. "Le débat sur l'immigration Le maire de Paris: 'Il y a overdose.'" Le Monde, June 21. Available at http://www.lemonde.fr.

51- Hanifa Chérifi, Application of the Law of 15 March 2004 of the Wearing of Ostensible Religious Symbols in Public Educational Establishments. Report Handed over to the Minister of National Education Gilles de Robien in July 2005.

52- Hargreaves, Alec G . 2008. "Introduction." In Samira Bellil, To hell and back: The life of Samira Bellil. Lincoln: University of Nebraska Press.

53- Hargreaves, Alec G.2005. "An emperor with no clothes?" Social Science Research Council, November 28. Available at http://riotsfrance.ssrc.org.

54- Haski, Pierre. 2009. "Internet, bouc émissaire des lâchetés journalistiques." Rue 89, December 9. Available at http://www.rue89.com.

55- Haut Autorité de Lutte contre les Discriminations et pour l'Égalité. 2007. "Rapport annuel." Paris: HALDE.

56- Haut Conseil à l'intégration [High Council for Integration], Lutte contre les discriminations: faire respecter le principe d'égalité, Rapport au Premier ministre, France La Documentation française, 1998.

57- Haut Conseil à l'intégration [High Council for Integration], Lutte contre les discriminations: faire respecter le principe d'égalité.

58- Haut Conseil à l'Intégration, Foreigners and Employment, 1992.

59- Huet, Sophie. 2003. "La 'discrimination positive' ne fait pas recette." Le Figaro, November 25. Available at http://www.lefigaro.fr.

60- Human Rights Watch. 2012. “The root of humiliation: Abusive identity checks in France.” January. Available at http://www.hrw.org.

61- INSEE, Les immigrés en France, édition 2005.

62- INSEE, Les immigrés en France, édition 2005. Françoise Enel and Cécile Delesalle, “L’accès à l’emploi des primo-arrivants” [“Access to Employment for the First Arrivals”], Migration Etudes, n°123, May- June 2004.

63- INSEE, Population census 1999; published in Les immigrés en France [Immigrants in France], édition 2005.

64- Institut National de la Statistique et des Études Économiques. 2008 a. “Chômage des jeunes de 15 à 24 ans dans l’Union européenne.” Available at http://www.insee.fr.

65- IRES (Institut de Recherches Economiques et Sociales) rapport final pour le FAS, March 1997.

66- Isoré, Marlène. 2009. “Teacher evaluation: Current practices in OECD countries and a literature review.” OECD Education Working Papers no. 23. Available at http://www.oecd-ilibrary.org.

67- J. Bodeldieu and C. Borrel, “De plus en plus de femmes immigrées sur le marché du travail”, INSEE Première, n°791, 2001.

68- J.-L. Borkowski, “L’insertion sociale des immigrés et de leurs enfants” [“The Social Integration of Immigrants and Their Children”], Données sociales, INSEE, 1990.

69- J.-P. Caille and S. O’Prey, “Les familles immigrées et l’école française: un rapport singulier qui persiste même après un long séjour en France”, Données sociales, INSEE, 2002.

70- J.-P. Payet, “L’insolence”, Annales de la recherche urbaine, n°27, 1985.

71- J.-P. Zirotti, “Quand le racisme fait sens” [“When Racism Makes Sense”], Peuples méditerranéens, n°51, 1990.

72- Jean-Paul Caille, “Les projets d’avenir des enfants d’immigrés”, in INSEE, Les immigrés en France, édition 2005.

73- Jenkins, Alan. 2000. Employment relations in France. New York: Kluwer Academic/Plenum.

74- Jocelyne Césari, “L’islam en France, naissance d’une religion” [“Islam in France, Birth of a Religion”],Hommes et migrations, n° 1183, January 1995.

75- Keaton, Tricia Danielle. 2006. Muslim girls and the other France: Race, identity politics, and social exclusion. Bloomington: Indiana University Press.

76- Killian, Caitlin. 2006. North African women in France: Gender, culture, and identity. Stanford, Calif.: Stanford University Press.

77- Le Monde, 21 May 2004.

78- Leprince, Chloé. 2009. “Hortefeux donne dans l’humour raciste à répétition.” Rue 89, October 9. Available at http://www.rue89.com.

79- LeVaillant, Luc. 2002. “Tourner la page.” Libération, October 7. Available at http://www.liberation.fr.

80- Lichfield, John. 2009a. “France’s crisis of national identity.” Independent, November 25. Available at http://www.independent.co.uk.

81- Lichfield, John.2009b. “Rama Yade: The political star who’s eclipsing Sarko.” The Independent, April 14. Available at http://www.independent.co.uk.

82- Loi n°2004 - 228 encadrant, en application du principe de laïcité, le port de signes ou de tenues manifestant une appartenance religieuse dans les

écoles, collèges et lycées publics.
83- M. Segaud , C. Bonvalet and J. Brun (eds), Housing and Habitat : State of Awareness, Paris : La Découverte , 19
84- M. Tribalat, “La réussite au bac des jeunes d’origine étrangère” [“Success at the Baccalaureat for Young People of Foreign Origin”], Hommes et Migrations, n°1201, September 1996.
85- M. Viprey, “La main d’oeuvre étrangère dans un contexte de crise de l’emploi”, Espaces Populations sociétés, n°2-3, 1996.
86- Michèle Tribalat, “La réussite au bac des jeunes d’origine étrangère” [“Success at the Baccalaureat for Young People of Foreign Origin”], Hommes et Migrations, n°1201, September 1996.
87- Ministère de l’Enseignement supérieur et de la Recherche, direction de l’Evaluation et de la Prospective (DEP), panel des élèves entrés au collège en 1995; INSEE, Les immigrés en France [Immigrants in France], édition 2005.
88- Moore, Kathleen. 2010. The unfamiliar abode: Islamic law in the United States and Britain. New York: Oxford University Press.
89- Moore, Molly. 2005. “France beefs up response to riots.” Washington Post, November 8. Available at http://www.washingtonpost.com.
90- Mouna Viprey, L’insertion des jeunes d’origine étrangère, Etude, Section des Affaires sociales, Conseil économique et social, 2002; Victor Borgogno, Alain Frickey, Jean-Luc Primon and Lise Wollenveider-Andresen, “Identification des discriminations dans l’accès à l’emploi. Des diplômés du supérieur issus de l’immigration”, Migrations Etudes, n°124, July 2004.
91- Mucchielli, Laurent. 2005. Scandale des “tournantes.” Paris: La

Découverte.

92- Nacira Guenif-Souilamas and Eric Mace, Les féministes et le garçon arabe, Paris: Edition de l'Aube, 2004.

93- Nouzha Bensalah, Familles turques et maghrébines aujourd'hui [Turkish and Maghrebi Families Today], Paris: Maisonneuve Larose, 1994.

94- Open Society Justice Initiative. 2009. "Ethnic profiling in the European Union: Pervasive, ineffective and discriminatory." New York: Open Society Institute. Available at http://www.soros.org.

95- Philippe Bataille, Le racisme au travail [Racism at Work], Paris: La Découverte, 1997.

96- Pojmann, Wendy. 2010. "Muslim women's organizing in France and Italy: Political culture, activism, and performativity in the public sphere." Feminist Formations 22 (3): 229-251.

97- R. Leveau, K. Mohsen-Finan and C. Withol de Wenden (eds), L'islam en France et en Allemagne: identité et citoyenneté, 2001.

98- R. Silberman and I. Fournier, "Immigrants' Children and the Labour Market. The Mechanisms of Selective Discrimination. From One Generation to Another. How Do the Immigrants and their Children See Their Position on the Labour Market?," the Fourth International MigCities Conference, Lisbon, November 1999.

99- R. Silberman and I. Fournier, "Jeunes issus de l'immigration.

100- R. Silberman and I. Fournier, "Jeunes issus de l'immigration: une pénalité à l'embauche qui perdure…", Bref, n° 226, January 2006, CEREQ Publication.

101- R. Silberman and I. Fournier, “Les enfants d’immigrés sur le marché du travail: les mécanismes d’une discrimination sélective”, Formation emploi, n°65, 1999.
102- R. Silberman and I. Fournier, “Les enfants d’immigrés sur le marché du travail: les mécanismes d’une discrimination selective.” 134 Clause 225-2 of the Penal Code condemns perpetrators to a punishment of imprisonment (two years) and/or to a penalty of 200,000 francs for discriminatory practices in the labour market.
103- R. Silberman, “L’insertion professionnelle des enfants d’immigrés”, in Jean-Pierre Terrail (ed), La scolarisation de la France: critique de l’état des lieux, Paris: La Dispute, 1997.
104- Reed-Danahay, Deborah. 1996. Education and identity in rural France: The politics of schooling. Cambridge: Cambridge University Press.
105- Roissy: Un bagagiste toujours sans badge malgré un arrêt du Conseil d’État.” 2007. Agence France-Presse, April 26. Available at http://www.afp.com
106- Rotman, Charlotte. 2006. “Brûler une fille, cela nous ramène des siècles en arrière.” Libération, April 8.
107- Roxane Silberman and Irène Fournier, “Jeunes issus de l’immigration: une pénalité à l’embauche qui perdure…”, Bref, n° 226, January 2006, CEREQ Publication, p. 2.
108- Roy, Olivier. 2005. “The nature of the French riots.” Social Science Research Council, November 18. Available at http://riotsfrance.ssrc.org.
109- Sage, Adam. 2009. “French cosmetics giant L’Oréal guilty of racial

discrimination." Times, June 25. Available at http://www.timesonline.co.uk.

110- Säïd Boumama, L'affaire du voile islamique: la production d'un racisme respectable, Roubaix: Geai bleu édition, 2004.

111- Schneider, Cathy Lisa. 2008. "Police power and race riots in Paris." Politics and Society 36:133–159.

112- Schneider, Romain. 2008. "Marseillaise: L'indignation après les sifflets." Le Figaro, October 16. Available at http://www.lefigaro.fr.

113- Smolar, Piotr. 2004a. "Récit d'un emballement parti du sommet de l'État." Le Monde, July 15. Available at http://www.lemonde.fr.

114- Sobocinski, Aurélie. 2008. "Un rapport de deux inspecteurs généraux, interdit de publication par le ministère, offre un premier bilan: La suppression de la carte scolaire renforcera les ghettos." Le Monde, June 18. Available at http://www.lemonde.fr.

115- Sociologie historique du politique.2007 Paris: La Découverte.

116- Sonia Tebbakh, "Les difficultés d'insertion socio-économique des jeunes issus de l'immigration maghrébine" in C. Barton, E. Dugue and P. Nivolle (eds), La place des jeunes dans la cité tome 1 De l'école à l'emploi, Paris: L'Harmattan, 2005.

117- Suleiman, Ezra N. 1974. Politics, power, and bureaucracy in France: The administrative elite. Princeton, N.J.: Princeton University Press.

118- Survey by IFOP in September 1996 on demand of a public institution.

119- Suzanne Thave, "L'emploi de.

120- Suzanne Thave, "L'emploi des immigrés en 1999" ["The Employment

of Immigrants in 1999"], INSEE Première, n°717, May 2000.

121- Sylvia Zappi, "Plus de la moitié des femmes immigrées exercent une activité professionnelle", Le Monde, 24 August 2001.

122- Tavan, Chloé. 2005. "Les immigrés en France: Une situation qui évolue." INSEE Premiere 1042, September. Available at http://www.insee.fr.

123- Ternisien, Xavier. 2009. "L'affaire Hortefeux met Internet au banc des accuses." Le Monde, September.

124- Terrio, Susan. 2009. Judging Mohammed: Juvenile delinquency, immigration, and exclusion at the Paris Palace of Justice. Stanford, Calif.: Stanford University Press.

125- The Observatoire Interrégional du Politique is a centre of studies and research on decentralisation and public opinion, created in 1985 by Sciences Po Paris and the National Centre of Scientific Research (CNRS).

126- Tiberj, Vincent. 2008. La crispation hexagonale: France fermée contre France plurielle, 2001 – 2007. Paris: Fondation Jean-Jaurès/Plon.

127- V. Borgogno, A. Frickey, J.-L. Primon and L. Vollenweider-Andresen, "Identification des discriminations dans l'accès à l'emploi.

128- V. Borgogno, A. Frickey, J.-L. Primon and L. Vollenweider-Andresen, "Identification des discriminations dans l'accès à l'emploi.

129- Véronique de Rudder, "Exclusion", "Racisation", "Racisme institutionnel", "Racisme symbolique" and "Racisme voilé", in "Vocabulaire historique et critique des relations interethniques", Pluriel-Recherches, 1999-2000, fascicule.

130- Vigarello, Georges. 2001. A history of rape: Sexual violence in

France from the 16th to the 20th century. Malden, Mass.: Blackwell.

131- Willsher, Kim. 2012. "Marine Le Pen scores stunning result in French presidential election." Guardian, April 22. Available at http://www.guardian.co.uk.

132- Yael Brinbaum and Patrick Werquin, "L'insertion professionnelle des jeunes d'origine maghrébine en France: des difficultés spécifiques?", Communication au Colloque Marché du travail et genre dans les pays du Maghreb, Rabat, 11-12 April 2003.

133- Zahia Zeroulou, "La réussite scolaire des enfants d'immigrés" ["Success at School for the Children of Immigrants"], Revue française de sociologie, volume 29, n°3, July-September 1988.

سادساً: قائمــة الاختصارات

الترجمة العربية	المصطلح باللغة الاصلية	الاختصار
وكالة جمعية التدريب المهني للكبار	Agence Association pour la Formation Professionnelle des Adultes	ANPE
الجمعية الدائمة لغرفة التجارة	Permanent Assembly of Trade Rooms	APCM
أزرق، أبيض ،أسود	bleu, blanc, rouge (blue, white, red)	BBR
المجلس الفرنسي لدور العبادة الخاصة بالمسلمين	Conseil Français du Culte Musulman (French Council of the Muslim Religion)	CFCM
إتحاد تجاري فرنسي	a French trade union	CFDT
اللجنة الوطنية للحاسبات والحريات	Commission Nationale Informatique et Libertés	CNIL
المركز الوطني للبحث العلمي	National Center for Scientific Research	CNRS
لجان تعزيز المساواة في الفرص والمواطنة	Committees for the Promotion of the Equality of Opportunities and	COPEC

	Citizenship	
CPE	Contrat de Première Embauche	عقد الإيجار الأول
CROUS	Centre Regional des Oeuvres Universitaires et Scolaires (Regional Center for Student Welfare)	المركز الإقليمي لرعاية الطلاب
DEB	The Directorate of Evaluation and Planning	قسم التقييم والتخطيط
EBVIGE	Exploitation Documentaire et Valorisation de l'Information Générale (General Information Database)	قاعدة بيانات المعلومات العامة
EMF	Étudiants Musulmans de France (Muslim Students of France)	طلاب فرنسا المسلمين
FAD	SONACOTRAFonds d'ActionSociale	صندوق العمل الاجتماعي
HALDI	Haut Autorité de Lutte	الهيئة العليا لمناهضة التمييز

	contre les Discriminations et pour l'Égalité (High Authority against Discrimination and for Equality)	والمساواة
HCI	Haut Conseil à l'Intégration	الهيئة العليا لتحقيق الاندماج
HLM	Habitation à loyer modéré (low-rent housing)	مساكن منخفضة الإيجار
IFOP	Institut Français d'Opinion Publique.	المعهد الفرنسي للرأي العام
IMS	l'Institut du Mécénat de Solidarité	المعهد الفرنسي للرأي العام
INSEE	Institut National de la Statistique et des Études Économiques (National Institute for Statistics and Economic Studies)	المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية
JMF	Jeunes Musulmans de France (Young Muslims of France)	الشباب الفرنسي المسلم

MGIS	Mobilité Géographique et Insertion sociale	التنقل الجغرافي والتكامل الاجتماعي
OECD	Organisation pour la coopération et le développement économique	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
QEREC	Centre of Studies and Research on Qualification	مركز الدراسات والبحوث على التأهيل
RG	Renseignements Généraux	معلومات عامة
SOS – Racisme	Racisme	جمعية مكافحة العنصرية

فهرس الموضوعات:

المحتويات

مقدمة ١
موضوع البحث ١
مشكلة البحث ١
أسباب اختيار البحث ١
حدود البحث ٢
أهمية البحث ٢
أهداف البحث ٢
الدراسات السابقة ٣
منهج البحث ٤
هيكلة البحث وتقسيماته ٤
الفصل الأول ٦
تعريف مصطلحات البحث(الحرية الدينية في العلمانية بين النظرية والتطبيق) ٦
المبحث الأول ٧
تعريف الحرية الدينية لغةً واصطلاحاً ومفهومها القانوني ٧
المطلب الأول ٨
مفهوم الحرية الدينية ٨
المطلب الثاني ١٣
مفهوم الحرية الدينية وفي قانون ودستور فرنسا ١٣
المبحث الثاني ١٧
مفهوم العلمانية وتطورها التاريخي ١٧
المطلب الأول ١٨
مفهوم العلمانية ١٨

المطلب الثاني..... ٢٠
تطور العلمانية ومراحلها التاريخية ٢٠
المبحث الثالث..... ٢٥
مفهوم المسلم الفرنسي ولفظ فرنسا تاريخياً..... ٢٥
المطلب الأول ٢٦
مفهوم المسلم الفرنسي ٢٦
المطلب الثاني..... ٣٠
السياق التاريخي لدخول الإسلام إلى فرنسا..... ٣٠
الفصل الثاني ٣٦
النصوص القانونية للحرية الدينية في العلمانية..... ٣٦
المبحث الأول..... ٣٧
النصوص القانونية للعلمانية في مجال الدين وموقف العلمانيين..... ٣٧
المطلب الأول ٣٨
النصوص القانونية للجمهورية الفرنسية في ممارسة الشعائر ٣٨
المطلب الثاني..... ٤١
مكانة الحرية الدينية في العلمانية ٤١
المبحث الثاني ٤٥
النصوص القانونية للعلمانية في التعليم ٤٥
المطلب الأول ٤٦
مفهوم التعليم، وأهدافه في فرنسا ٤٦
المطلب الثاني..... ٤٩
النصوص القانونية للعلمانية في التعليم..... ٤٩
المطلب الثالث ٥١
النصوص القانونية للتعليم الديني في المدارس..... ٥١

المبحث الثالث..... ٥٥
النصوص القانونية للعلمانية في التوظيف ٥٥
المطلب الأول ٥٦
مفهوم التوظيف ٥٦
المطلب الثاني..... ٥٨
النصوص القانونية في التوظيف الفرنسي ٥٨
المطلب الثالث ٦١
مبادرات التوظيف في سوق العمل الفرنسي ٦١
المبحث الرابع..... ٦٤
النصوص القانونية للعلمانية في السكن..... ٦٤
المطلب الأول ٦٥
مفهوم الإسكان..... ٦٥
المطلب الثاني..... ٦٧
النصوص القانونية في الإسكان ٦٧
الفصل الثالث..... ٧٠
التطبيق والممارسة للحرية الدينية في العلمانية الفرنسية ٧٠
المبحث الأول..... ٧١
الحرية الدينية وممارسة الشعائر الدينية في واقع العلمانية في فرنسا..... ٧١
المطلب الأول ٧٢
واقع الإسلام والمسلمين في فرنسا ٧٢
المطلب الثاني..... ٧٧
الحجاب في فرنسا ٧٧
المطلب الثالث ٨١
موقف النخبة الفرنسية من المسلمين..... ٨١

المبحث الثاني ٨٨
الواقع المعاش للحرية الدينية في فرنسا في مجال التعليم ٨٨
المطلب الأول ٨٩
التعليم العام في فرنسا ٨٩
المطلب الثاني..... ٩٣
النظرة العنصرية الفرنسية للمسلمين ٩٣
المطلب الثالث ٩٩
العلمانية وأثرها السلبي على التعليم ٩٩
المطلب الرابع..... ١٠٩
التعليم العام وتمايز الطبقات في المجتمع ١٠٩
المطلب الخامس ١١٥
النظام التعليمي في فرنسا ١١٥
المبحث الثالث..... ١٢٦
حق توظيف المسلمين في علمانية الجمهورية الفرنسية ١٢٦
المطلب الأول ١٢٧
وضع المسلمين في سوق العمل الفرنسي ١٢٧
المطلب الثاني..... ١٤٢
دور التأهيل العلمي الفرنسي في حصول المسلم على وظيفة..... ١٤٢
المطلب الثالث ١٤٧
التمييز المخفي وأثره في توظيف المسلم الفرنسي في ظل العلمانية..... ١٤٧
المطلب الرابع..... ١٦٢
سياسات النخبة الفرنسية في التوظيف للمسلم الفرنسي ١٦٢
المبحث الرابع..... ١٧٣
حصول المسلمين على السكن في ظل الحرية الدينية العلمانية ١٧٣

المطلب الأول ١٧٤
أثر النخبة الفرنسية العلمانية على المسلمين في الإسكان ١٧٤
المطلب الثاني ١٨٥
الضواحي الفرنسية والمسلمين ١٨٥
المطلب الثالث ٢٠١
التمييز العنصري الفرنسي ضد المسلمين في الإسكان ٢٠١
الفصل الرابع ٢١٧
أثر العلمانية الفرنسية على عقيدة وممارسة المسلمين للشعائر ٢١٧
المبحث الأول ٢١٨
اندماج المسلمين في المجتمع العلماني وأثره على العقيدة والعبادة ٢١٨
المطلب الأول ٢١٩
مستوى التماهي والتخلي عن المبادئ والقيم الإسلامية للمسلمين في فرنسا ٢١٩
المطلب الثاني ٢٢٢
طرق وأساليب حماية عقيدة المسلم في المجتمعات العلمانية ٢٢٢
المبحث الثاني ٢٢٧
دور المسلم الفرنسي لحماية الحرية الدينية للمسلمين في العلمانية الفرنسية ٢٢٧
المطلب الأول ٢٢٨
الوسائل المعينة على ثبات المسلم على العقيدة الإسلامية والقيم الأخلاقية ٢٢٨
المطلب الثاني ٢٣٠
الاستفادة من النصوص الدستورية والقانونية للعلمانية للممارسة الحرية الدينية ٢٣٠
الخاتمة ٢٣٤
ـ خاتمة البحث: ٢٣٤
ـ نتائج البحث: ٢٣٥
ـ المقترحات والتوصيات: ٢٣٦

فهرس المراجع ٢٣٧
أولاً: فهـرس الآيات ٢٣٧
ثانياً: فهرس الأحاديث ٢٣٩
ثالثاً: فهرس الأعلام ٢٤٠
ثالثاً: المراجع العربية ٢٤٣
رابعاً:المراجع الأجنبية مترجمة إلى اللغة العربية ٢٤٨
خامساً: قائمة المراجع الأجنبية باللغة الإنجليزية ٢٥٩
سادساً: قائمــة الاختصارات ٢٧٣